شذرات البلاتين

من طيبات كلمات سلفنا الصالحين

الشيخ الإمام العلامة المجتهد

شيخ الإسلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هجرية)



دار القلم

ص. ب ٣٨٧٤ بيروت - لبنان

الرســـالة التدمرية

تأليف

الشيخ الإمام العلامة المجتهد

شيخ الإسلام ابن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨ من الهجرة

رحمه الله تعالى ! وغفر لنا وله !

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ الاسلام ، تقى الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى . رضى الله عنه وأرضاه .

الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد : فقد سألنى من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه منى فى بعض المجالس من الكلام فى التوحيد والصفات ، والشرع والقدر ، لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين ، وكثرة الاضطراب فيهما . فانهما مع حاجة كل أحد إليهما ، ومع أن أهل النظر والعلم والارادة والعبادة لا بد أن يخطر لهم فى ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال ، لا سيما مع كثرة من خاض فى ذلك بالحق تارة ، وبالباطل تارات ، وما يعترى القلوب فى ذلك من الشبه التى توقعها فى أنواع الضلالات .

فالكلام فى باب التوحيد والصفات : هو من باب الخبر الدائر بين النفى والاثبات ، والكلام فى الشرع والقدر : هو من باب الطلب والارادة ، الدائر بين الارادة والمحبة . وبين الكراهة والبغض ، نفياً وإثباتاً . والانسان يجد فى نفسه الفرق بين النفى والاثبات ، والتصديق والتكذيب ، وبين الحب والبغض والحض والمنع ؛ حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة ، وعند أصناف المتكلمين فى العلم ، كما ذكر ذلك الفقهاء فى كتاب الإيمان ، وكما ذكره المقسمون للكلام من أهل النظر والنحو والبيان ، فذكروا

أن الكلام نوعان : خبر و إنشاء ، والخبر : دائر بين النفى والاثبات ، والانشاء: أمر ، أو نهى ، أو إباحة .

و إذا كان كذلك فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال ، و ينفى عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال . ولا بد له فى أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره ، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته وعموم مشيئته . و يثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه و يرضاه من القول والعمل ، و يؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل . وهذا يتضمن التوحيد فى عبادته وحده لا شريك له ، وهو التوحيد فى القصد والارادة والعمل . والأول يتضمن التوحيد فى العلم والقول ، كما دل على ذلك سورة (قل هو الله أحد) ودل على الآخر سورة (قل يا أيها الكافرون) وهما سورتا الاخلاص ، و بهما كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ بعد الفاتحة فى ركعتى الفجر . وركعتى الطواف وغير ذلك .

فأما الأول ــ وهو التوحيد فى الصفات ــ فالأصل فى هذا الباب : أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، و بما وصفه به رسله ، نفياً و إثباتاً ؛ فيثبت لله ما أثبته لنفسه . و ينفى عنه ما نفاه عن نفسه . وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها : إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل ، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد ، لا فى أسمائه ولا فى آياته ، فان الله تعالى ذَمَّ الذين يلحدون فى أسمائه وآياته ، كما قال تعالى (٧ : ١٨٠ ولله الأسماء الحسنى ، فادعوه بها . وذروا الذين يلحدون فى أسمائه . سيجزون ما كانوا يعملون) وقال تعالى (٤١ : ٤٠ إن الذين يلحدون فى آياتنا لا يخفون علينا . أفمن يُلْقَى فى النار خير ، أم من يأتى آمناً يوم القيامة ؟ اعملوا ما شئتم ــ الآية) فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات ، مع نفى مماثلة المخلوقات : إثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل . كما قال تعالى (٤٢ : ١١ ليس كمثله شىء وهو السميع البصير) ففى قوله « ليس كمثله شىء » رد للتشبيه

والتمثيل ، وفى قوله « وهو السميع البصير » رد للإلحاد والتعطيل .

والله سبحانه بعث رسله باثبات مفصل ونفى مجمل ، فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل ، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل ، كما قال تعالى (١٩ : ٦٥ فاعبده واصطبر لعبادته ، هل تعلم له سميا ؟) قال أهل اللغة : هل تعلم له سميا : أى نظيراً يستحق مثل اسمه ، ويقال : مساميا يساميه ، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس (هل تعلم له سميا) مثيلا أو شبيهاً ، وقال تعالى (لم يلد ولم يولد ولم يكن له كُفواً أحد) وقال تعالى (٢ : ٢٢ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون) وقال تعالى (٢ : ١٦٥ ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حباً لله) وقال تعالى (٦ : ١٠٠ وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين و بنات بغير علم . سبحانه وتعالى عما يصفون . بديع السموات والأرض ، أنَّى يكون له ولد ؟ ولم تكن له صاحبة ، وخلق كل شىء . وهو بكل شىء عليم) وقال تعالى (٢٥ : ١ ، ٢ تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً . الذى له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك) وقال تعالى (٣٧ : ١٤٩–١٨٢ فاستفتهم : ألربك البنات ولهم البنون؟ أم خلقنا الملائكة إناثاً وهم شاهدون ؟ ألا إنهم من إفكهم ليقولون : ولد الله ، وإنهم لكاذبون ، أصطفى البنات على البنين ؟ ما لكم ، كيف تحكمون ؟ أفلا تذكرون ؟ أم لكم سلطان مبين ؟ فائتوا بكتابكم إن كنتم صادقين ، وجعلوا بينه وبين الجِنَّة نَسَباً ، ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون ، سبحان الله عما يصفون . إلا عباد الله المخلَصين — إلى قوله — سبحان ربك رب العزة عما يصفون . وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون ، وسلّم على المرسلين لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك ، وحمد نفسه ، إذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات وبديع المخلوقات .

وأما الاثبات المفصل : فانه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله فى محكم آياته كقوله (٢ : ٢٥٥ الله لا إله إلا هو الحى القيوم ـ الآية) بكمالها ، وقوله (قل هو الله أحد الله الصمد) السورة ، وقوله (وهو العليم الحكيم) ، (وهو العليم القدير) (وهو السميع البصير) ، (وهو العزيز الحكيم) ، (وهو الغفور الرحيم) ، (٨٥ : ١٤ ـ ١٦ وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد ، فعال لما يريد) ، (٥٧ : ٣ ، ٤ هو الأول والآخر ، والظاهر والباطن ، وهو بكل شىء عليم ، هو الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ، ثم استوى على العرش ، يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج ، منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها . وهو معكم أينما كنتم . والله بما تعملون بصير) وقوله (٤٧ : ٢٨ ذلك بأنهم اتبعوا ماأسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم) وقوله (٥ : ٥٤ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذِلَّة على المؤمنين أعِزَّة على الكافرين ـ الآية) وقوله (٥٨ : ٢٢ رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشى ربه) وقوله (٤:٩٣ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه) وقوله (٤٠ : ١٠ إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون) وقوله (٢ : ٢١٠ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظُلل من الغمام والملائكة) وقوله (٤١:١١ ثم استوى إلى السماء وهى دخان فقال لها وللأرض : ائتيا طوعاً أو كرهاً ، قالتا أتينا طائعين) وقوله (٤ : ١٦٤ وكلم الله موسى تكليما) وقوله (١٩ : ٥٢ وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نَجِيًّا) وقوله (٢٨ : ٧٤ ويوم يناديهم فيقول : أين شركائى الذين كنتم تزعمون ؟) وقوله (٣٦ : ٨٢ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) وقوله (٥٩ : ٢٢ ـ ٢٤ هو الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون ؛ هو الله الخالق البارىء المصوّر ، له الأسماء الحسنى ، يسبح له ما فى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم) إلى أمثال هذه الآيات

والأحاديث الثابتة عن النبى صلى الله عليه وسلم فى أسماء الرب تعالى وصفاته ، فان فى ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل ، و إثبات وحدانيته بنفى التمثيل : ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل ، فهذه طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين والذين أوتوا الكتاب ومن دخل فى هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة والجهمية والقرامطة الباطنية ونحوهم فانهم على ضد ذلك، يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل . ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً ، لاحقيقة له عند التحصيل . و إنما يرجع إلى وجود فى الأذهان يمتنع تحققه فى الأعيان ، فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل فانهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات ، و يعطلون الأسماء والصفات ، تعطيلا يستلزم نفى الذات .

فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم . ولا حى ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل . لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالاثبات شبهوه بالموجودات ، و إذا وصفوه بالنفى شبهوه بالمعدومات ، فسلبوا النقيضين . وهذا ممتنع فى بداهةِ العقول ، وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب وما جاء به الرسول ، فوقعوا فى شر مما فَرُّوا منه ، فانهم شبهوه بالممتنعات ، إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين ، كلاهما من الممتنعات . وقد علم بالاضطرار أن الوجود لابد له من موجد واجب بذاته ، غنى عما سواه ، قديم أزلى لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم ، فوصفوه بما يمتنع وجوده فضلا عن الوجوب أو الوجود أو القدم .

وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم ، فوصفوه بالسلوب والإضافات ، دون صفات الاثبات . وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الاطلاق ، وقد علم بصريح العقل : أن هذا لا يكون إلا فى الذهن ، لافيا خرج عنه من الموجودات . وجعلوا الصفة هى الموصوف، فجعلوا العلم عين العالم ، مكابرة للقضايا البديهيات ، وجعلوا هذه الصفة هى الأخرى ، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة جحداً للعلوم الضروريات.

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الـكلام من المعتزلة ومن اتبعهم . فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنته من الصفات ، فمنهم من جعـل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات . ومنهم من قال : عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع بصير بلا سمع ولا بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات .

والـكلام على فساد مقالة هؤلاء و بيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول مذكور فى غير هؤلاء الـكلمات . وهؤلاء جميعهم يفرون من شىء فيقعون فى نظيره . بل وفى شر منه ، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ، ولو أمعنوا النظر لسَوَّوا بين المتماثلات ، وفرقوا بين المختلفات ، كما تقتضيه المعقولات ؛ ولـكانوا من الذين أوتوا العلم الذين يرون أنما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربه ويهدى إلى صراط العزيز الحميد ؛ ولـكنهم من أهل المجهولات ، المشبهة بالمعقولات ، يسفسطون فى العقليات ، و يقرمطون فى السمعيات .

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لابد من موجود قديم غنى عما سواه ، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات كالحيوان والمعدن والنبات ، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع . وقد علم بالاضطرار : أن المحدَث لا بد له من محدِث والممكن لا بد له من موجد ، كما قال تعالى (٥٢ : ٣٥ أم خلقوا من غير شىء ، أم هم الخالقون ؟) فاذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ، ولا هم الخالقون لأنفسهم : تعين أن لهم خالقاً خلقهم .

و إذا كان من المعلوم بالضرورة : أن فى الوجود ماهو قديم واجب بنفسه وماهو محدَث ممكن يقبل الوجود والعدم . فمعلوم أن هذا موجود ، وهذا موجود . ولا يلزم من اتفاقهما فى مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما فى اسم عام لا يقتضى تماثلهما فى مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا فى غيره ، فلا يقول

عاقل : إذا قيل إن العرش شيء موجود ، و إن البعوض شيء موجود ــ إن هذا مثل هذا لاتفاقهما فى مسمى الشيء والوجود ، لأنه ليس فى الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كلياً هو مسمى الاسم المطلق . و إذا قيل : هذا موجود وهذا موجود ، فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره مع أن الاسم حقيقة فى كل منهما . ولهذا سمى الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء ، وكانت تلك الأسماء مختصة به ، إذا أضيفت إليه لايشركه فيها غيره . وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص . ولم يلزم من اتفاق الاسمين وتماثل مسماهما واتحاده ــ عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص ــ اتفاقهما ، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص ، فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص فقد سمى الله نفسه حياً ، فقال (الله لاإله إلا هو الحى القيوم) وسمى بعض عباده حياً ، فقال (١٠ : ٣١ يخرج الحى من الميت و يخرج الميت من الحى) وليس هذا الحى مثل هذا الحى ، لأن قوله « الحى »اسم لله مختص به ، وقوله « يخرج الحى من الميت » اسم للحى المخلوق مختص به . و إنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص ، ولكن ليس للمطلق مسمى موجود فى الخارج ، ولكن العقل يفهم من المطلق قدرا مشتركا بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق والمخلوق عن الخالق ، ولابد من هذا فى جميع أسماء الله وصفاته ، يفهم منها مادل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق ، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق فى شيء من خصائصه ، سبحانه وتعالى . وكذلك سمى الله نفسه « عليما حليما » وسمى بعض عباده عليما فقال (٥١ : ٢٨ و بشرناه بغلام عليم) يعنى إسحاق ، وسمى آخر حليمافقال (٣٧ : ١٠١ فبشرناه بغلام حليم) يعنى إسماعيل ، وليس العليم كالعليم ، وليس الحليم كالحليم ، وسمى نفسه « سميعاً بصيرًا » فقال (٤ : ٥٨ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى

أهلها و إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل . إن الله نعِمًّا يعظكم به ، إن الله كان سميعاً بصيرًا) وسمى بعض عباده سميعاً بصيرًا فقال (٧٦ : ٢ إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيرًا) وليس السميع كالسميع ، ولا البصير كالبصير ، وسمى نفسه بالرؤوف الرحيم ، فقال (٢:١٤٣ إن الله بالناس لرؤوف رحيم) وسمى بعض عباده بالرؤوف الرحيم ، فقال (٩ : ١٢٩ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عَنِتُّم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) وليس الرؤوف كالرؤوف ، ولا الرحيم كالرحيم ، وسمى نفسه بالملك فقال (الملك القدوس) وسمى بعض عباده بالملك ، فقال (١٨ : ٧٩ وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) (١٢:٥٠ وقال الملك ائتونى به) وليس الملك كالملك ، وسمى نفسه بالمؤمن المهيمن ، وسمى بعض عباده بالمؤمن فقال (٣٢:١٨ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقا ؟ لا يستوون) وليس المؤمن كالمؤمن ، وسمى نفسه بالعزيز، فقال (العزيز الجبار المتكبر) وسمى بعض عباده بالعزيز ، فقال(١٢ : ٥١ وقالت امرأة العزيز) وليس العزيز كالعزيز ، وسمى نفسه الجبار المتكبر ، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر ، فقال (٤٠ : ٣٥ كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) وليس الجبار كالجبار ، ولا المتكبر كالمتكبر ، ونظائر هذا متعددة .

وكذلك سمى صفاته بأسماء ، وسمى صفات عباده بنظير ذلك . فقال : (٢:٢٥٥ ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) (٤:١٦٥ أنزله بعلمه) وقال (٥١:٥٨ إن الله هو الرزاق ذوالقوة المتين)وقال(٤١:١٥ أو لم يروا أن الله الذى خلقهم هو أشد منهم قوة) وسمى صفة المخلوق علماً وقوة، فقال (١٧:٥٨ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا) وقال (وفوق كل ذى علم عليم) وقال (٤٠ : ٨٣ فرحوا بما عندهم من العلم) وقال (٣٠ : ٥٤ الله الذى خلقكم من ضعف . ثم جعل من بعد ضعف قوة . ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة) وقال (١١ : ٥٢ ويزدكم قوة إلى قوتكم) وقال (٥:٤٧ والسماء بنيناها بأيد) أى بقوة وقال (١٧:٣٨ واذكر عبدنا

داود ذا الأيد) أى ذا القوة . وليس العلم كالعلم ، ولا القوة كالقوة . ووصف نفسه بالمشيئة . ووصف عبده بالمشيئة فقال (٨١ : ٢٨ ، ٢٩ لمن شاء منكم أن يستقيم . وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين) وقال (٧٦ : ٢٩ ، ٣٠ إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا . وما تشاءون إلا أن يشاء الله . إن الله كان عليما حكيما) وكذلك وصف نفسه بالإرادة، ووصف عبده بالإرادة ، فقال (٨ : ٦٧ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة . والله عزيز حكيم) ووصف نفسه بالمحبة . ووصف عبده بالمحبة ، فقال (٥ : ٥٤ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه) وقال (١٣ : ٣ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) ووصف نفسه بالرضا ، ووصف عبده بالرضا ، فقال (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد ، ولا إرادته مثل إرادته ، ولا محبته مثل محبته ، ولا رضاه مثل رضاه . وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار . ووصفهم بالمقت فقال (٤٠ : ١٠ إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم ، إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون) وليس المقت مثل المقت . وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد كما وصف عبده بذلك . فقال (٨ : ٣٠ ويمكرون ويمكر الله) وقال (٨٦ : ١٥ ، ١٦ إنهم يكيدون كيدًا وأكيد كيدًا) وليس المكر كالمكر ، ولا الكيد كالكيد . ووصف نفسه بالعمل ، فقال (٣٦ : ٧١ أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعامًا فهم لها مالكون) ووصف عبده بالعمل فقال (جزاء بما كنتم تعملون) وليس العمل كالعمل . ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة ، فقال (١٩ : ٥٢ وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نجيا) وقال (٢٨ : ٦٢ ويوم يناديهم) وقال : (٧ : ٢٢ وناداهما ربهما) ووصف عباده بالمناداة والمناجاة ، فقال (٤٩ : ٤ إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون) وقال (٨٥ : ١٢ إذا ناجيتم الرسول) وقال (٥٨ : ٩ إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان) وليس المناداة ولا المناجاة كالمناجاة والمناداة . ووصف

نفسه بالتكليم فى قوله (٤ : ١٦٤ وكلم الله موسى تكليما) وقوله (٧ : ١٤٣ ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه) وقوله (٢ : ٢٥٣ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله) ووصف عبده بالتكليم فى قوله (١٢ : ٥٤ وقال الملك : ائتوني به أستخلصه لنفسى . فلما كلمه قال : إنك اليوم لدينا مَكين أمين) ووصف نفسه بالتنبئة ، ووصف بعض الخلق بالتنبئة فقال (٦٦ : ٣ وإذ أسَرَّ النبي إلى بعض أزواجه حديثا ، فلما نَبَّأَت به وأظهره الله عليه عَرَّف بعضه وأعرض عن بعض ، فلما نَبَّأَها به قالت من أنبأك هذا ؟ قال : نبأني العليم الخبير) وليس الإنباء كالإنباء ، ووصف نفسه بالتعليم ، فقال (٥٥ : ١ ــ ٤ الرحمن . علم القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان) وقال (٥ : ٣ تعلمونهن مما علمكم الله) وقال (٣ : ١٦٤ لقد منَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وليس التعليم كالتعليم .

وهكذا وصف نفسه بالغضب فقال (٤٨ : ٦ وغضب الله عليهم ولعنهم) ووصف عبده بالغضب فى قوله (٧ : ١٥٠ ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا) وليس الغضب كالغضب .

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه ، فذكر ذلك فى سبع مواضع من كتابه : أنه استوى على العرش ، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره فى مثل قوله (٤٣ : ١٣ لتستووا على ظهوره) وقوله (٢٣ : ٢٨ فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك) وقوله (١١ : ٤٤ واستوت على الجوديّ) وليس الاستواء كالاستواء . ووصف نفسه ببسط اليدين، فقال (٥ : ٦٤ وقالت اليهود يد الله مغلولة غُلَّت أيديهم ، ولعنوا بما قالوا ، بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء) ووصف بعض خلقه ببسط اليد فى قوله (١٧ : ٢٩ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) وليس اليد كاليد ، ولا البسط كالبسط ، وإذا كان المراد بالبسط : الاعطاء والجود ، فليس إعطاء الله كاعطاء خلقه ، ولا جوده كجودهم

ونظائر هذا كثيرة ، فلا بد من إثبات ماأثبته الله لنفسه ونفى مماثلته لخلقه ، فمن قال : ليس لله علم . ولا قوة ولا رحمة ، ولا كلام ، ولا يحب ، ولا يرضى ولا نادى ، ولا ناجى ، ولا استوى : كان معطلا جاحدا ، ممثلا لله بالمعدومات والجمادات . ومن قال : له علم كعلمى ، أو قوة كقوتى ، أو حب كحبى ، أو رضاء كرضائى ، أو يدان كيداى ، أو استواء كاستوائى : كان مشبها ممثلا لله بالحيوانات. بل لا بد من إثبات بلا تمثيل . وتنزيه بلا تعطيل .

ويتبين هذا بأصلين شريفين ، ومثلين مضروبين . (ولله المثل الأعلى) وبخاتمة جامعة

فصل

فأما الأصلان ، فأحدهما : أن يقال : القول فى بعض الصفات كالقول فى بعض ، فان كان المخاطب ممن يقول: بأن الله حى بحياة ، عليم بعلم ، قدير بقدرة ، سميع بسمع ، بصير ببصر ، متكلم بكلام ، مريد بارادة ، ويجعل ذلك كله حقيقة ، وينازع فى محبته ورضاه ، وغضبه وكراهته ، فيجعل ذلك مجازاً ، ويفسره إما بالارادة ، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات ، فيقال له : لافرق بين مانفيته ، وبين ما أثبته ، بل القول فى أحدهما كالقول فى الآخر . فان قلت : إن إرادته مثل إرادة المخلوقين ، فكذلك محبته ورضاه وغضبه . وهذا هو التمثيل . وإن قلت : إن له إرادة تليق به ، كما أن للمخلوق إرادة تليق به . قيل لك : وكذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به ، وله رضا وغضب يليق به . وللمخلوق رضا وغضب يليق به . وإن قلت : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ، فيقال لك : والارادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة ، فان قلت : هذه إرادة المخلوق ، قيل لك : وهذا غضب المخلوق . وكذلك يلزم القول فى كلامه ، وسمعه وبصره ، وعلمه وقدرته ، إن نفى عنه الغضب والمحبة والرضا ، ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين ، فهذا منتف عن السمع والبصر

والـكلام وجميع الصفات . و إن قال : إنه لاحقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين ، فيجب نفيه عنه . قيل له : وهكذا السمع والبصر والـكلام والعلم والقدرة.

فهذا المفرق بين بعض الصفات و بعض ، يقال له : فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته .

فإذا قال المعتزلى : ليس له إرادة ولا كلام قائم به ، لأن هذه الصفات لاتقوم إلا بالمخلوقات ، فانه يُبيَّن للمعتزلى : أن هذه الصفات يتصف بها القديم ، ولا تـكون كصفات المحدثات . فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك .

فإن قال : تلك الصفات أثبتُّها بالعقل ، لأن الفعل الحادث دل على القدرة . والتخصيص دل على الارادة ، والأحكام دلت على العلم . وهذه الصفات مستلزمة للحياة . والحى لا يخلو عن السمع والبصر والـكلام ، أو ضد ذلك .

قال له سائر أهل الاثبات : لك جوابان .

أحدهما : أن يقال : عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين ، فهَبْ أن ماسلـكت من الدليل العقلى لا يثبت ذلك . فانه لاينفيه ، والنافى لابد أن يأتى بدليل كالمثبت سواء بسواء وليس لك أن تنفيه بغير دليل ، لأن النافى عليه الدليل كما على المثبت ، والسمع قد دل عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلى ولا سمعى ، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارض المقاوم .

الثانى : أن يقال : يمـكن إثبات هـذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات ، فيقال : نفع العبـاد بالإحسان إليهم : يدل على الرحمـة ، كدلالة التخصيص على المشيئة ، و إكرام الطائعين : يدل على محبتهم . وعقاب الـكافرين : يدل على بغضهم . كما قد ثبت بالمشاهدة والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه . والغايات المحمودة فى مفعولاته ومأموراته — وهى ماتنتهى إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة — تدل على حكمته البالغـة ؛ كما يدل التخصيص على المشيئة

وأولى . لقوة العلة الغائية . ولهذا كان ما فى القرآن من بيان مافى مخلوقاته من النعم والحكم أعظم مما فى القرآن من بيان مافيها من الدلالة على محض المشيئة .

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء ، كالمعتزلى الذى يقول : إنه حى عليم قدير . وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة .

قيل له : لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات . فإنك إن قلت : إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضى تشبيها أو تجسيما ، لأنا لانجد فى الشاهد متصفا بالصفات إلا ماهو جسم . قيل لك : ولا نجد فى الشاهد ما هو مسمى حى عليم قدير إلا ماهو جسم . فإن نفيت مانفيت لكونك لم تجده فى الشاهد إلا للجسم فانفِ الأسماء ، بل وكلَّ شىء . لأنك لا تجده فى الشاهد إلا للجسم . فكل ما يحتج به منْ نفى الصفات يحتج به نافى الأسماء الحسنى . فما كان جوابا لذلك كان جوابا لمثبتى الصفات .

وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات ، وقال : لا أقول هو موجود ولا حى ، ولا عليم ، ولا قدير . بل هذه الأسماء لمخلوقاته . إذ هى مجاز . لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحى العليم .

قيل له : وكذلك إذا قلت : ليس بموجود ولا حى ولا عليم ولا قدير ، كان ذلك تشبيها بالمعدومات . وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات . فإن قال : أنا أنفى النفى والإثبات . قيل له : فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات . فإنه يمتنع أن يكون الشىء موجوداً معدوما ، أو لا موجوداً ولا معدوما . ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم ، أو الحياة والموت ، أو العلم والجهل أو يوصف بنفى الوجود والعدم ، ونفى الحياة والموت ، ونفى العلم والجهل .

فإن قلت : إنما يمتنع نفى النقيضين عما يكون قابلا لهما ، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة ، لا تقابل السلب والإيجاب ، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ، ولا حى ولا ميت ، إذ ليس لهما بقابل .

قيل لك ـ أولا ـ هذا لا يصح فى الوجود والعدم . فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء ؛ فيلزم من رفع أحـدهما ثبوت الآخر . وأما ماذكرته من الحيـاة والموت والعلم والجهل : فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشّاءون ، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على الحقائق العقلية ، وقد قال الله تعالى (١٦ : ٢٠ ، ٢١ والذين يدعون من دون الله لايخلقون شيئا وهم يخلقون ، أموات غير أحياء وما يشعرون أيّان يبعثون) فسمى الجماد ميتاً ، وهذا مشهور فى لغة العرب وغيرهم .

وقيل لك ـ ثانيا ـ فما لايقبل الإنصاف بالحياة والموت ، والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك ، فالأعمى الذى يقبل الانصاف بالبصر أكمل من الجماد الذى لايقبل واحداً منهما ، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجمادات التى لاتقبل ذلك .

وأيضا : فما لايقبل الوجود والعدم أعظم امتناعا من القابل للوجود والعدم . بل ومن اجتماع الوجود والعدم ونفيهما جميعا ، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعا مما نفيت عنه الوجود والعدم . وإذا كان هذا ممتنعا فى صرائح العقول كان هذا أعظم امتناعا . فجعلت الوجود الواجب الذى لايقبل العدم هو أعظم الممتنعات ، وهذا غاية التناقض والفساد .

وقيل له أيضا : اتفاق المسميين فى بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذى نفته الأدلة السمعيات والعقليات ، وإنمـا نفت مايستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوبه ، أو جوازه أو امتناعه ؛ فلا يجوز أن يَشْركه فيه مخلوق ، ولا يشركه مخلوق فى شىء من خصائصه سبحانه وتعـالى .

وأما مانفيته فهو ثابت بالشرع والعقل ، وتسميتك ذلك تشبيها وتجسيما تمويه على الجهال الذين يظنون أن كل معنى سماه مسما بهذا الاسم يجب نفيه . ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذّب الناس بالحق

المعلوم بالسمع والعقل . و بهذه الطريقة أفسدت الملاحدة على طوائف الناس عقلهم ودينهم ، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة ، وأبلغ الغى والضلالة .

و إن قال نفاة الصفات : إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات وهذا تركيب ممتنع .

قيل : و إذا قلتم : هو موجود واجب وعقل وعاقل ومعقول ، أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا ؟ فهذه معان متعددة متغايرة فى العقل . وهذا تركيب عندكم ، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيداً .

فإن قالوا : هذا توحيد فى الحقيقة . وليس هذا تركيبا ممتنعا .

قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لهـا توحيد فى الحقيقة . وليس هذا تركيبا ممتنعا ، وهذا باب مطرد . فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات لاينفى شيئاً فراراً مما هو محذور إلا وقد أثبت مايلزمه فيه نظير ما فرَّ منه ، فلا بد فى آخر الأمر من أن يثبت موجوداً واجباً قديما ، متصفاً بصفات تميزه عن غيره ، ولا يكون فيها مماثلا لخلقه .

فيقال له : هكذا القول فى جميع الصفات ، وكل ماتثبته من الأسماء والصفات فلا بد أن يدل على قَدْر تتواطأ فيه المسميات ، ولولا ذلك لمـا فُهم الخطاب . ولـكنا نعلم أن ما اختص الله به وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال ، أو يدور فى الخيال .

وهذا يتبين بالأصل الثانى ، وهو أن يقال :

القول فى الصفات كالقول فى الذات . فإن الله ليس كمثله شىء ، لافى ذاته ، ولا فى صفاته ، ولا فى أفعاله . فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات . فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات . فإذا قال السائل : كيف استوى على العرش ؟ قيل له : كما قال ربيعة ومالك وغيرهما رضى الله عنهم « الاستواء معلوم والـكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن الـكيفية بدعة ، لأنه

سؤال عما لا يعلمه البشر . ولا يمكنهم الإجابة عنه . وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو ؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته . قيل له : ونحن لانعلم كيفية نزوله . إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف . وهو فرع له وتابع له . فكيف تطالبنى بالعلم بكيفية سمعه و بصره وتكليمه واستوائه ونزوله ، وأنت لاتعلم كيفية ذاته ؟ و إذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة فى نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال لايماثلها شيء . فسمعه و بصره وكلامه ونزوله واستواؤه : ثابت فى نفس الأمر ، وهو متصف بصفات الكمال التى لا يشابهه فيها سمع المخلوقين و بصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم . وهذا الكلام لازم لهم فى العقليات ، وفى تأويل السمعيات . فإن من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل ، ألزم إذاً فيما نفاه من الصفات التى جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته ولو طولب بالفرق بين المحذور فى هذا وهذا لم يجد بينهما فرقا . ولهذا لايوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض ، الذين يوجبون فيما نفوه . إما التفويض و إما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ ـ قانون مستقيم .

فإذا قيل لهم : لم تأولتم هذا وأقررتم هذا ، والسؤال فيهما واحد ؟ لم يكن لهم جواب صحيح ، فهذا تناقضهم فى النفى ، وكذا تناقضهم فى الإثبات ، فإن من تأول النصوص على معنى من المعانى التى يثبتها ، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذى هو مقتضاه إلى معنى آخر : لزمهم فى المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم فى المعنى المصروف عنه . فإذا قال قائل : تأويل محبته ورضاء غضبه وسخطه : هو إرادته للثواب والعقاب ، كان ما يلزمه فى الإرادة نظير ما يلزمه فى الحب والمقت والرضا والسخط ، ولو فسر ذلك بمفعولاته . وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب . فإنه يلزمه فى ذلك نظير ما فرَّ منه ، فإن الفعل لا بد أن يقوم أولا بالفاعل ، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه و يرضاه و يسخطه و يبغضه المثيب المعاقب فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول فى الشاهد للعبد مَثَّلوا و إن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات .

وأما المثلان المضروبان : فإن الله سبحانه وتعالى أخبر عمـا فى الجنة من المخلوقات من إضافة المطاعم والملابس والمناكح والمساكن . فأخبر أن فيهـا لبناً وعسلا وخمراً وماءاً ولحمـاً وحريراً وذهباً وفضة وفاكهة وحوراً وقصوراً ، وقد قال ابن عباس رضى الله عنهما « ليس فى الدنيا شىء ممـا فى الجنة إلا الأسماء » وإذا كانت تلك الحقائق التى أخبر الله عنهـا هى موافقة فى الأسمـاء للحقائق الموجودة فى الدنيا . وليست مماثلة لها ، بل بينهما من التباين مالا يعلمه إلا الله تعالى فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا ، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له فى الاسم من الخالق إلى المخلوق . وهذا بين واضح ، ولهذا افترق الناس فى هذا المقام ثلاث فرق .

فالسلف والأئمة وأتباعهم : آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر مع علمهم بالمباينة التى بين مافى الدنيا وبين مافى الآخرة ، وأن مباينة الله لخلقه أعظم .

والفريق الثانى : الذين أثبتوا ما أخبر به فى الآخرة من الثواب والعقاب ، ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات ، مثل طوائف من أهل الـكلام .

والفريق الثالث : نفوا هذا وهذا ، كالقرامطة والباطنية والفلاسفة أتباع المشائين ونحوهم من الملاحـدة ، الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر .

ثم إن كثيراً منهـم يجعلون الأمر والنهى من هذا الباب فيجعلون الشرائع المأمور بها ، والمحظورات المنهى عنها لها تأويلات باطنة ، تخالف ما يعرفه المسلمون منها ، كما يتأولون الصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج البيت فيقولون : إن الصلوات الخمس : معرفة أسرارهم ، وإن صيام رمضـان : كتمان أسرارهم ، وإن حج البيت: السفر إلى شيوخهم ونحو ذلك من التأويلات التى يعلم بالاضطرار أنها

كذب وافتراء على الرسل صلوات الله عليهم ، وتحريف لـكلام الله ورسوله عن مواضعه ، و إلحاد فى آيات الله . وقد يقولون : الشرائع تلزم العامة دون الخـاصة ، فإذا صار الرجل من عارفيهم ومحققيهم وموحديهم رفعوا عنه الواجبات ، وأباحوا له المحظورات ، وقد يدخل فى المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل فى بعض هذه المذاهب ، وهؤلاء الباطنية هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى ، وما يحتج به على الملاحدة أهل الايمان والاثبات يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يشارك هؤلاء فى بعض إلحادهم ، فإذا أثبت الله تعالى الصفات ونفى عنه مماثلة المخلوقات كما دل على ذلك الآيات البينات : كان ذلك هو الحق الذى يوافق المعقول والمنقول ، و يهدم أساس الالحاد والضلالات . والله سبحانه لا تضرب له الأمثال التى فيها ممـاثلة لخلقه . فإن الله لامثيل له ، بل له المثل الأعلى ، فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات فى قياس تمثيل ولا فى قياس شمول تستوى أفراده ، ولـكن يستعمل فى حقه المثل الأعلى ، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به ، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه ، فإذا كان المخلوق منزهاً عن ممـاثلة المخلوق — مع الموافقة فى الاسم — فالخالق أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق ، و إن حصلت موافقة فى الاسم ، وهكذا القول فى المثل الثانى .

وهى أن الروح التى فينا فانهـا قد وصفت بصفات ثبوتيـة وسلبية ، وقد أخبرت النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء ، وأنها تقبض من البدن وتسل منه كما تسل الشعرة من العجينة ، والناس مضطربون فيها ، فمنهم طوائف من أهل الـكلام يجعلونها جزءاً من البدن ، أو صفة من صفاته كقول بعضهم انها النفس أو الريح التى تردد فى البـدن ، وقول بعضهم إنهـا الحياة أو المزاج ، أو نفس البدن ، ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود ، وهى أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود فيقولون لاهى داخل البدن

ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخلة ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا تصعد ولا تهبط ، ولا هى جسم ولا عرض ، وقد يقولون : إنها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة فى الخارج ، وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة ، وقد يقولون : إنها لاداخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخلة ، وربما قالوا : ليست داخلة فى أجسام العالم ولا خارجة عنها ، مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الاشارة الحسية ، فيصفونها بأنها لا يمكن الاشارة اليها ، ونحو ذلك من الصفات السلبية التى تلحقها بالمعدوم والممتنع ، وإذا قيل لهم : إثبات مثل هذا ممتنع فى ضرورة العقل ، قالوا : بل هذا ممكن بدليل أن الكليات موجودة وهى غير مشار إليها ، وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا فى الأذهان لا فى الأعيان فيعتمدون فيما يقولون به فى المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال الذى لا يخفى فساده على غالب الجهال .

واضطراب النفاة والمثبتة فى الروح كثير ، وسبب ذلك أن الروح التى تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة ليست هى من جنس هذا البدن ولا من جنس العناصر والمولدات منها ، بل هى من جنس آخر مخالف لهذه الأجناس ، فصار هؤلاء لا يعرفونها إلا بالسلوب التى توجد مخالفتها للأجسام المشهودة ، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة وكلا القولين خطأ ، وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل .

فان لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوى ، فان أهل اللغة يقولون : الجسم هو الجسد والبدن ، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسما ولهذا يقولون : الروح والجسم كما قال تعالى (٦٣ : ٤ وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم) وقال تعالى (٢ : ٢٤٧ وزاده بسطة فى العلم والجسم) وأما أهل الكلام فمنهم من يقول : الجسم هو الموجود ، ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه ، ومنهم من يقول : المركب من الجواهر المفردة ، ومنهم

من يقول : هو المركب من المادة والصور ، وكل هؤلاء يقولون : إنه مشار إليه إشارة حسية ، ومنهم من يقول : ليس مركباً من هذا ، بل هو مما يشار إليه و يقال : إنه هنا أو هناك . فعلى هذا إن كانت الروح مما يشار إليها و يتبعها بصر الميت كما قال صلى الله عليه وسلم « إن الروح إذا خرجت تبعها البصر » إنها تقبض ويعرج بها إلى السماء . كانت الروح جسما بهذا الاصطلاح . والمقصود أن الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة سميعة بصيرة تصعد وتنزل وتذهب وتجيء . ونحو ذلك من الصفات : والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها لأنهم لم يشاهدوا لها نظيراً . والشيء إنما تدرك حقيقته بمشاهدته . أومشاهدة نظيره . فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها ، فإذا كان من نفى صفات الروح جاحداً معطلا لها ، ومن مثلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلا ممثلا لها بغير شكلها . وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات مستحقة لما لها من الصفات فالخالق سبحانه وتعالى أولى أن يكون من نفى صفاته جاحداً معطلا . ومن قاسه بخلقه جاهلا به ممثلا . وهو سبحانه وتعالى ثابت بحقيقة الإثبات مستحق لما له من الأسماء والصفات .

وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة.

القاعدة الأولى : أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي . فالاثبات كاخباره بأنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه سميع بصير . ونحو ذلك

والنفي : كقوله (لا تأخذه سنة ولا نوم) و ينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتا و إلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال لأن النفي المحض عدم المحض ، والعدم المحض ليس بشيء ، وما ليس بشيء فهو كما قيل : ليس بشيء فضلا عن أن يكون مدحا أو كمالا ، ولأن النفي المحض يوصف به

المعدوم والممتنع ، والمدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال ، فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفى متضمنا لإثبات المدح ، كقوله : (الله لا إله إلا هو الحى القيوم ، لا تأخذه سنة ولا نوم) إلى قوله (ولا يؤوده حفظهما) فنفى السنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام . فهو مبين لكمال أنه الحى القيوم . وكذلك قوله : (ولا يؤوده حفظهما) أى لا يكرثه ولا يثقله ، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها . بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشىء بنوع كلفة ومشقة فإن هذا نقص فى قدرته وعيب فى قوته ، وكذلك قوله (٣٤ : ٣ لا يعزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض) فإن نفى العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة فى السموات والأرض . وكذلك قوله (٥٠ : ٣٨ ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام وما مسنا من لُغوب) فإن نفى مس اللغوب — الذى هو التعب والاعياء — دل على كمال القدرة ونهاية القوة . بخلاف المخلوق الذى يلحقه من التعب والكلال مايلحقه ، وكذلك قوله (١٠٣:٦ لاتدركه الأبصار) إنما نفى الإدراك الذى هو الإحاطة . كما قاله أكثر العلماء . ولم ينف مجرد الرؤية ، لأن المعدوم لا يرى . وليس فى كونه لايرى مدح ، إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحا ، وإنما المدح فى كونه لا يحاط به وإن رؤى . كما أنه لا يحاط به وإن عُلم . فكما أنه إذا عُلم . لا يحاط به علما . فكذلك إذا رؤى لا يحاط به رؤية . فكان فى نفى الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحا وصفة كمال ، وكان ذلك دليلا على إثبات الرؤية لا على نفيها ، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة ، وهذا هو الحق الذى اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وإذا تأملت ذلك وجدت كل نفى لا يستلزم ثبوتاً هو مما لم يصف الله به نفسه ، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب ، لم يثبتوا فى الحقيقة إلهاً محموداً ، بل ولا موجودا ، وكذلك من شاركهم فى بعض ذلك ، كالذين قالوا : لايتكلم أو لا يرى أو ليس فوق العالم ، أو لم يستو على العرش . ويقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه

ولا مباين للعالم ولا مجانب له ، إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم ، وليست هى صفة مستلزمة صفة ثبوت ، ولهذا قال محمود بن سُبُكْتَكِين لمن ادعى ذلك فى الخالق : مَيِّز لنا بين هذا الرب الذى تثبته و بين المعدوم ، وكذلك كونه لايتكلم ، أو لا ينزل ليس فى ذلك صفة مدح ولا كمال ، بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات أو المعدومات . فهذه الصفات منها مالا يتصف به إلا المعدوم ، ومنها مالا يتصف به إلا الجمادات والناقص .

فمن قال : لا هو مباين للعالم ولا مداخل للعالم ، فهو بمنزلة من قال : لا هو قائم بنفسه ولا بغيره ، ولا قديم ولا محدث ولا متقدم على العالم ولا مقارن له ، ومن قال : إنه ليس بحى ، ولا سميع ، ولا بصير ، ولا متكلم . لزمه أن يكون ميتًا أصم أعمى أبكم ، فإن قال : العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر ، ومالم يقبل البصر كالحائط لايقال له أعمى ولا بصير . قيل له : هذا اصطلاح اصطلحتموه ، و إلا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفه بالموت والعمى والخرس والعجمة ، وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فإن الله قادر على جعل الجماد حياً كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الحبال والعصىّ .

وأيضاً فالذى لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات ، أعظم نقصا مما لا يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها . فالجماد الذى لا يوصف بالبصر ولا العمى ولا الكلام ولا الخرس أعظم نقصا من الحى الأعمى الأخرس ، فان قيل : إن البارى لا يمكن اتصافه بذلك كان فى ذلك من وصفه بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك ، مع أنه إذا جعل غير قابل لها كان تشبيهاً له بالجماد الذى لا يقبل الاتصاف بواحد منها ، وهذا تشبيه بالجمادات لا بالحيوانات فكيف من قال ذلك على غيره مما يزعم أنه تشبيه بالحى ؟

وأيضاً فنفس نفى هذه الصفات نقص ، كما أن إثباتها كمال ، فالحياة من

حيث هى هى مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها صفة كمال ، وكذلك العلم والقدرة والسمع والبصر والـكلام والعقل ونحو ذلك ، وما كان صفة كمال فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات . فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به لـكان المخلوق أكمل منه .

واعلم أن الجهمية المحضة ـ كالقرامطة ومن ضاهاهم ـ ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين ، حتى يقولون : ليس بموجود ولا ليس بموجود ولا حى ولا ليس بحى ، ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع فى بدائه العقول . كالجمع بين النقيضين، وآخرون وصفوه بالنفى فقط . فقالوا : ليس بحى ولا سميع ولا بصير ، وهؤلاء أعظم كفرا من أولئك من وجه ، فإذا قيل لهؤلاء : هـذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك ، كالموت والصمم والبـكم ، قالوا : إنما يلزم ذلك لو كان قابلا لذلك ، وهـذا والاعتذار يزيد قولهم فساداً ، وكذلك من ضاهأ هؤلاء ، وهم الذين يقولون : ليس بداخل العالم ولاخارجه إذا قيل : هذا ممتنع فى ضرورة العقل ، كما إذا قيل : ليس بقديم ولا محدث ، ولا واجب ولاممكن ، ولا قائم بنفسه ، ولا قائم بغيره ، قالوا : هذا إنما يكون إذا كان قابلا لذلك ، والقبول إنما يكون من المتحيز فإذا انتفى التحيز انتفى قبول هذين المتناقضين ، فيقال لهم : علم الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين هو علم مطلق لا يستثنى منه موجود ، والتحـيز المذكور إن أريد به كون الأحياز الموجودة تحيط به فهذا هو الداخل فى العالم ، وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات ، أى مباين لها متميز عنها فهذا هو الخروج ، فالمتحيز يراد به تارة ماهو داخل العالم ، وتارة ما هو خارج العالم ، فإذا قيل : ليس بمتحيز كان معناه ليس بداخل العالم ولاخارجه ، فهم غيروا العبارة ليوهموا من لايفهم حقيقة قولهم : إن هذا معنى آخر ، وهو المعنى الذى علم فساده بضرورة العقل ، كما فعل أولئك بقولهم : ليس بحى ولا ميت ولا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولاجاهل .

القاعدة الثانية : إن ما أخبر به الرسول عن ربه . فإنه يجب الإيمـان به ،

سواء عرفنا معناه أو لم نعرف ، لأنه الصادق المصدوق ، فما جاء فى الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الايمان به و إن لم يفهم معناه ، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصاً فى الكتاب والسنة متفق عليه بين سلف الأمة ، وما تنازع فيه المتأخرون نفياً و إثباتاً فليس على أحد ، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه ، حتى يعرف مراده فإن أراد حقاً قبل ، و إن أراد باطلا رد ، و إن اشتمل كلامه على حق و باطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف اللفظ و يفسر المعنى .

كما تنازع الناس فى الجهة والتحيز وغير ذلك ، فلفظ « الجهة » قد يراد به شيء موجود غير الله . فيكون مخلوقاً ، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السموات ، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى ، كما إذا أريد بالجهة مافوق العالم ، ومعلوم أنه ليس فى النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه كما فيه إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك . وقد علم أن ما ثَمَّ موجود إلا الخالق والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق سبحانه وتعالى ليس فى مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا فى ذاته شيء من مخلوقاته فيقال لمن نفى أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق فالله ليس داخلا فى المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات ، وكذلك يقال لمن قال « الله فى جهة » أتريد بذلك أن الله فوق العالم ، أو تريد به أن الله داخل فى شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول : فهو حق ، و إن أردت الثانى : فهو باطل .

وكذلك لفظ « التحيز » إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات : فالله أعظم وأكبر ، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض . وقد قال الله تعالى (٣٩ : ٦٧ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة . والسموات مطويات بيمينه) وقد ثبت فى الصحاح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « يقبض الله بالأرض و يطوى السموات بيمينه . ثم يقول : أنا الملك . أين ملوك الأرض ؟ »

وفى حديث آخر « و إنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالـكرة » وفى حديث ابن عباس « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن فى يد الرحمن إلا كخردلة فى يد أحدكم » و إن أراد أنه منحاز عن المخلوقات ، أى مباين لها منفصل عنها ليس حالا فيها : فهو سبحانه كما قال أئمة السنة : فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه .

القاعدة الثالثة : إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد ، أو ظاهرها ليس بمراد . فإنه يقال : لفظ « الظاهر » فيه إجمال واشتراك ، فإن كان القائل يعتقد : أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين ، أو ما هو من خصائصهم . فلا ريب أن هذا غير مراد ، ولـكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها ولا يرضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً و باطلا ، والله أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذى وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضـلال ، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين : تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر ، ولا يكون كذلك، وتارة : يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل . فالأول ، كما قالوا فى قوله « عبدى جعت فلم تطعمنى ــ الحديث » وفى الأثر الآخر «الحجر الأسود يمين الله فى الأرض . فمن صافحه أو قبَّله فـكأنما صافح الله وقبل يمينه »وقوله « قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن » فقالوا : قد علم أن ليس فى قلوبنا أصابع الحق ، فيقال لهم : لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق ، أما الواحد فقوله « الحجر الأسود يمين الله فى الأرض فمن صافحه وقبله فـكأنما صافح الله وقبل يمينه » صريح فى أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله ، ولا هو نفس يمينه ، لأنه قال « يمين الله فى الأرض » وقال « فمن قبله وصافحه فـكأنما صافح الله وقبل يمينه » ومعلوم : أن المشبَّه ليس هو المشبه به ، ففى نفس الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحـاً لله ، وأنه ليس هو نفس يمينه ، فـكيف يجعل

ظاهره كفراً لأنه محتاج إلى التأويل ؟ مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس .

وأما الحديث الآخر : فهو فى الصحيح مفسراً « يقول الله عبدى جعت فلم تطعمنى ، فيقول : رب كيف أطعمك ، وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدى فلاناً جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندى ، عبدى مرضت فلم تعدنى فيقول : رب كيف أعودك ، وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدى فلاناً مرض فلو عدته لوجدتنى عنده » وهذا صريح فى أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع ، ولـكن مرض عبده وجاع عبده ، فجعل جوعه جوعه ، ومرضه مرضه مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندى ، ولو عدته لوجدتنى عنده ؛ فلم يبق فى الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل .

وأما قوله « قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن » فإنه ليس فى ظاهره : أن القلب متصل بالأصابع ، ولا مماس لها ، ولا أنها فى جوفه ، ولا فى قول القائل « هذا بين يدى » مايقتضى مباشرته ليديه ، و إذا قيل « السحاب المسخر بين السماء والأرض » لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض ، ونظائر هذا كثيرة .

ومما يشبه هذا القول : أن يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله ، كما قيل فى قوله (٣٩ : ٧٥ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى ؟) فقيل هو مثل قوله (٣٦ : ٧١ أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً) فهذا ليس مثل هذا ، لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدى ، فصار شبيهاً بقوله (بما كسبت أيديهم) وهنا أضاف الفعل إليه ، فقال : (لما خلقت) ثم قال : (بيدى) .

وأيضاً فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد ، وفى اليدين ذكر لفظ التثنية كما فى قوله (٥ : ٦٤ بل يداه مبسوطتان) وهناك أضاف الأيدى إلى صيغة الجمع ، فصار كقوله (٥٤ : ١٤ تجرى بأعيننا) وهذا فى الجمع نظير قوله (٦٧ : ١

بيده الملك) و (٣ : ٢٦ بيدك الخير) فى المفرد فالله سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهراً أو مضمراً ، وتارة بصيغة الجمع كقوله (٤٨ : ١ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً) وأمثال ذلك ، ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط ، لأن صيغة الجمع تقتضى التعظيم الذى يستحقه ، وربما تدل على معانى أسمائه ، وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور وهو مقدس عن ذلك فلو قال (٣٨ : ٧٥ مامنعك أن تسجد لما خلقت بيدى) لما كان كقوله (٣٦:٧١ مما عملت أيدينا) وهو نظير قوله (بيده الملك) و (بيده الخير) ولو قال (خلقت) بصيغة الافراد لكان مفارقاً له ، فكيف إذا قال (خلقت بيدى) بصيغة التثنية هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة ، بل المتواترة ، وإجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن كما هو مبسوط فى موضعه ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم « المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا » وأمثال ذلك .

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع فى معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها ، والظاهر هو المراد فى الجميع فإن الله لما أخبر أنه بكل شىء عليم ، وأنه على كل شىء قدير. واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وأن ظاهر ذلك مراد : كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا ، وقدرته كقدرتنا ، وكذلك لما اتفقوا على أنه حى حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة . لم يكن مرادهم : أنه مثل المخلوق الذى هو حى عليم قدير فكذلك إذا قالوا فى قوله تعالى (٥ : ٥٤ يحبهم ويحبونه) (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله (٢٥ : ٥٩ ثم استوى على العرش) أنه على ظاهره : لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق ، ولا حباً كحبه ، ولا رضاً كرضاه . فإن كان المستمع يظن أن الظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شىء من ظاهر ذلك مراداً . وإن كان يعتقد أن ظاهر ما هو

يليق بالخالق و يختص به : لم يكن له نفى هذا الظاهر ، ونفى أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفى ، وليس فى العقل ولا السمع ماينفى هذا إلا من جنس ماينفى به سائر الصفات ، فيكون الكلام فى الجميع واحداً .

و بيان هذا : أن صفاتنا منها ما هى أعيان وأجسام ، وهى أبعاض لنا كالوجه واليد ، ومنها ما هو معان وأعراض ، وهى قائمة بنا ، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

ثم إن من المعلوم : أن الرب لما وصف نفسه بأنه حى عليم قدير لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد ، لأن مفهوم ذلك فى حقه مثل مفهومه فى حقنا . فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد ، لأن مفهوم ذلك فى حقه كمفهومه فى حقنا ، بل صفة الموصوف تناسبه فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين ، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه وليس المنسوب كالمنسوب . ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه . كما قال صلى الله عليه وسلم « ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر » فشبه الرؤية بالرؤية ، ولم يشبه المرئى بالمرئى .

وهذا يتبين بالقاعدة الرابعة . وهى : أن كثيراً من الناس يتوهم فى بعض الصفات ــ أو كثير منها ، أو أكثرها أو كلها ــ أنها تماثل صفات المخلوقين ، ثم يريد أن ينفى ذلك فهمه فيقع فى أربعة أنواع من المحاذير .

أحدها : كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل .

الثانى : أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله : بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله ، فيبقى مع جنايته على النصوص وظنه السيء الذى ظنه بالله ورسوله ، حيث ظن أن الذى يفهم من كلامهما هو التمثيل

الباطل ، قد عطل ما أودع الله ورسوله فى كلامهما من إثبات الصفات لله ، والمعانى الالهية اللائقة بجلال الله تعالى .

الثالث : أنه ينفى تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم . فيكون معطلا لما يستحقه الرب .

الرابع : أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات ، أو صفات المعدومات . فيكون قد عطل به صفات الـكمال التى يستحقها الرب ، ومَثّله بالمنقوصات والمعدمات . وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات ، فيجمع فى كلام الله بين التعطيل والتمثيل ؛ فيكون ملحداً فى أسماء الله وآياته .

مثال ذلك : أن النصوص كلها دلت على وصف الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات ، واستوائه على العرش . فأما علوه ومباينته للمخلوقات : فيعلم بالعقل الموافق للسمع ، وأما الاستواء على العرش : فطريق العلم به هو السمع ، وليس فى الـكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينه ولا مداخله ، فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش كان استواؤه كاستواء الانسان على ظهور الفلك والأنعام ، كقوله (٤٣ : ١٣ وسخر لـكم من الفلك والأنعام ماتركبون لتستووا على ظهوره) فيتخيل له أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجا إليه كحاجة المستوى على الفلك والأنعام ، فلو غرقت السفينة لسقط المستوى عليها . ولو عثرت الدابة لخرَّ المستوى عليها فقياس هذا : أنه لو عدم العرش لسقط الرب سبحانه وتعالى ، ثم يريد ـ بزعمه ـ أن ينفى هذا ، فيقول : ليس استواؤه بقعود ولا استقرار ، ولا يعلم أن مسمى القعود والاستقرار يقال فيه ما يقال فى مسمى الاستواء . فإن كانت الحاجة داخلة فى ذلك فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار ، وليس هو بهذا المعنى مستوياً ولا مستقراً ولا قاعداً ،

و إن لم يدخل فى مسمى ذلك إلا ما يدخل فى مسمى الاستواء فإثبات أحدهما ونفى الآخر تحكم . وقد علم أن بين مسمى الاستواء والاستقرار والقعود فروقاً معروفة ، ولكن هنا : أن يعلم خطأ من ينفى الشىء مع إثبات نظيره ، وكأن هذا الخطأ من خطئه فى مفهوم استوائه على العرش ، حيث ظن أنه مثل استواء الانسان على ظهور الأنعام والفلك . وليس فى هذا اللفظ ما يدل على ذلك ، لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف إليه سائر أفعاله وصفاته ، فذكر أنه : خلق ثم استوى ، كما ذكر أنه (قدّر فهدى) وأنه بنى السماء بأيد ، وكما ذكر أنه مع موسى وهرون يسمع و يرى ، وأمثال ذلك ، فلم يذكر استواء مطلقاً يصلح للمخلوق ولا عاماً يتناول المخلوق ، كما لم يذكر مثل ذلك فى سائر صفاته ، و إنما ذكر استواءا أضافه إلى نفسه الكريمة ، فلو قدر —على وجه الفرض الممتنع— أنه هو مثل خلقه — تعالى الله عن ذلك — لكان استواؤه مثل استواء خلقه ، أما إذا كان هو ليس مماثلا لخلقه ، بل قد علم أنه الغنى عن الخلق ، وأنه الخالق للعرش ولغيره ، وأن كل ما سواه مفتقر إليه ، وهو الغني عن كل ما سواه ، وهو لم يذكر إلا استواءا يخصه ، لم يذكر استواءا يتناول غيره ، ولا يصلح له ، كما لم يذكر فى علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به ، فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه ، وأنه لو سقط العرش لخرّ من عليه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً . هل هذا إلا جهل محض وضلال ممن فهم ذلك وتوهمه ، أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله ، أو جوز ذلك على رب العالمين الغنى عن الخلق ؟ بل لو قدّر أن جاهلا فهم مثل هذا وتوهمه لبين له أن هذا لا يجوز ، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلا ، كما لم يدل على نظائره فى سائر ما وصف به الرب نفسه .

فلما قال تعالى (٥٢ : ٤٧ والسماء بنيناها بأيد) فهل يتوهم أن بناءه مثل بناء الآدمى المحتاج الذى يحتاج إلى زنبيل ومجارف وضرب لبن وأعوان ؟

ثم قد علم أن الله خلق العالم بعضَه فوق بعض ، ولم يجعل عاليه مفتقراً إلى سافله ، فالهواء فوق الأرض . وليس مفتقراً إلى حمل الأرض له ، والسحاب فوق الأرض . وليس مفتقراً إلى أن تحمله ، والسموات فوق الأرض . وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها ؛ فالعلى الأعلى رب كل شيء ومليكه ، إذا كان فوق جميع خلقه ، كيف يجب أن يكون محتاجاً إلى خلقه أو عرشه ؟ أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار ، وهو ليس بمستلزَم فى المخلوقات ؟ .

وقد علم أن ما ثبت لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه وتعالى أحق به وأولى .

وكذلك قوله (١٦:٦٧ أأمنتم من فى السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هى تمور) من توهم أن مقتضى هذه الآية : أن يكون الله فى داخل السموات : فهو جاهل ضال بالاتفاق ، وإن كنا إذا قلنا : إن الشمس والقمر فى السماء يقتضى ذلك ، فإن حرف « فى » متعلق بما قبله وبما بعده . فهو بحسب المضاف إليه ، ولهذا يفرق بين كون الشيء فى المكان ، وكون الجسم فى الحيز . وكون العرض فى الجسم ، وكون الوجه فى المرآة ، وكون الكلام فى الورق ، فإن لكل نوع من هذه الأنواع خاصية يتميز بها عن غيره ، وإن كان حرف «فى» مستعملا فى كل ذلك ، فلو قال قائل : العرش فى السماء أم فى الأرض ؟ لقيل له : فى السماء ، ولو قيل : الجنة فى السماء أم فى الأرض ؟ لقيل : الجنة فى السماء ، ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السموات ، بل ولا الجنة . فقد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس . فإنه أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفها عرش الرحمن » فهذه الجنة سقفها الذى هو العرش فوق الأفلاك ، مع أن كون الجنة فى السماء يراد به العلو ، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها ، قال تعالى (٢٢ : ١٥ فليَمْدُد بسبب إلى السماء) وقال تعالى (٢٥ : ٤٨ وأنزلنا من السماء ماءً طهورا)

ولما كان قد استقر فى نفوس المخاطبين : أن الله هو العلى الأعلى ، وأنه فوق كل شيء : كان المفهوم من قوله « إنه فى السماء » أنه فى العلو ، وأنه فوق كل شيء ، وكذلك الجارية لما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم « أين الله ؟ قالت : فى السماء » إنما أرادت العلو ، مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها ، وإذا قيل « العلو » فإنه يتناول ما فوق المخلوقات كلها . فما فوقها كلها : هو فى السماء . ولا يقتضى هذا أن يكون هناك ظرف وجودى يحيط به . إذ ليس فوق العالم شيء موجود إلا الله . كما لو قيل « العرش فى السماء » فإنه لا يقتضى أن يكون العرش فى شيء آخر موجود مخلوق ، وإن قدر أن السماء المراد بها الأفلاك كان المراد : أنه عليها ، كما قال (٢٠ : ٧١ ولأصلبنكم فى جذوع النخل) وكما قال (٣ : ١٣٧ فسيروا فى الأرض) وكما قال (٩ : ٢ فسيحوا فى الأرض) ويقال : فلان فى الجبل ، وفى السطح ، وإن كان على أعلى شيء فيه .

القاعدة الخامسة : أنا نعلم لما أخبرنا به من وجه دون وجه ؛ فإن الله قال (٤ : ٤٢ أفلا يتدبرون القرآن ؟ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وقال (٢٣ : ٦٩ أفلم يدّبروا القول ؟) وقال (٣٨ : ٢٩ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ، وليتذكر أولو الألباب) وقال (٤٧ : ٢٤ أفلا يتدبرون القرآن ، أم على قلوب أقفالها ؟) . فأمر بتدبر الكتاب كله ، وقد قال تعالى (٣ : ٧ هو الذى أنزل عليك الكتاب ، منه آيات محكمات ـ هن أم الكتاب ـ وأُخَرُ متشابهات . فأما الذين فى قلوبهم زَيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله . وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون فى العلم يقولون : آمنا به . كل من عند ربنا . وما يَذَّكر إلا أولو الألباب)

وجمهور سلف الأمة وخلفها : على أن الوقف على قوله (ومايعلم تأويله إلا الله) وهذا هو المأثور عن أُبيّ بن كَعْب وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم ، وروى عن ابن عباس أنه قال : « التفسير على أربعة أوجه ، تفسير تعرفه العرب من كلامها

وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير تعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله ، من ادعى علمه فهو كاذب » وقد روى عن مجاهد وطائفة : أن الراسخين فى العلم يعلمون تأويله . وقد قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته ، أقِفُه عند كل آية ، وأسأله عن تفسيرها ، ولا منافاة بين القولين عند التحقيق .

فإن لفظ « التأويل » قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملا فى ثلاثة معان

أحدها : ـ وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين فى الفقه وأصوله ـ أن التأويل : هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ؛ لدليل يقترن به ، وهذا هو الذى عناه أكثر من تكلم من المتأخرين فى تأويل نصوص الصفات ، وترك تأويلها . وهل ذلك محمود أومذموم ، أوحق أو باطل ؟ .

الثانى : أن « التأويل » بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين فى التفسير ، واختلف علماء التأويل ، ومجاهد إمام المفسرين . قال الثورى : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، وعلى تفسيره يعتمد الشافعى وأحمد والبخارى وغيرهما ، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه ، فالمراد به : معرفة تفسيره .

الثالث : من معانى « التأويل » هو الحقيقة التى يؤول إليها الكلام . كما قال الله تعالى (٧ : ٥٢ هل ينظرون إلا تأويله ؟ يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل : قد جاءت رسل ربنا بالحق) فتأويل ما فى القرآن من أخبار المعاد : هو ما أخبر الله به فيه مما يكون من القيامة والحساب والجزاء ، والجنة والنار ونحو ذلك ، كما قال الله تعالى فى قصة يوسف لما سجد له أبواه وإخوته ، قال (١٢ : ١٠٠ يا أبت هذا تأويل رؤياى من قبل) فجعل عين ما وجد فى الخارج هو تأويل الرؤيا .

الثانى : هو تفسير الـكلام ، وهو الـكلام الذى يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه ، أو تعرف علته أو دليله .

وهذا التأويل الثالث هو عين ما هو موجود فى الخارج : ومنه قول عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك . اللهم اغفر لى» يتأول القرآن ، تعنى قوله (١١٠:٣ فسبح بحمد ربك واستغفره) وقول سفيان ابن عيينة : السنة هى تأويل الأمر والنهى ، فإن نفس الفعل المأمور به : هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه : هو تأويل الخبر ، والـكلام خبر وأمر ؛ ولهذا يقول أبو عبيد وغيره : الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة ، كما ذكروا ذلك فى تفسير « اشتمال الصماء » لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمر به ونهى عنه ، لعلمهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهما مالا يعلم بمجرد اللغة . ولـكن تأويل الأمر والنهى لابد فيه من معرفته ، بخلاف تأويل الخبر .

إذا عرف ذلك : فتأويل ماأخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بمالها من حقائق الأسماء والصفات : هو حقيقة لنفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد : هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد . ولهذا ما يجىء فى الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه ؛ لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر ، فيه ألفاظ متشابهة تشبه معانيها ما نعلمه فى الدنيا ، كما أخبر أن فى الجنة لحماً ولبناً وعسلا وخمراً ، ونحو ذلك وهذا يشبه ما فى الدنيا لفظاً ومعنى ، ولـكن ليس هو مثله ولا حقيقته حقيقته . فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ، وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته ، والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها فى الشاهد ، ويعلم بها مافى الغائب بواسطة العلم بما فى الشاهد مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به

من الغيب أعظم مما يعلم فى الشاهد ، وفى الغائب مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذى اختص به — من الجنة والنار — علمنا معنى ذلك ، وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب وفسرنا ذلك . وأما نفس الحقيقة المخبَر عنها ، مثل التى لم تكن بعد ، وإنما تكون يوم القيامة ، فذلك من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله ، ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى (٢٠ : ٥ الرحمن على العرش استوى) قالوا « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » وكذلك قال ربيعة بن عبد الرحمن شيخ مالك قبله « الاستواء معلوم والكيف مجهول . ومن الله البيان . وعلى الرسول البلاغ . وعلينا الإيمان » فبين أن الاستواء معلوم وأن كيفية ذلك مجهولة .

ومثل هذا يوجد كثيراً فى كلام السلف والأئمة ، ينفون علم العباد بكيفية صفات الله ، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله ، فلا يعلم ما هو إلا هو . وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم « لا أحصى ثناء عليك . أنت كما أثنيت على نفسك » وهذا فى صحيح مسلم وغيره ، وقال فى الحديث الآخر « اللهم إنى أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته فى كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك » والحديث فى المسند وصحيح أبى حاتم عن ابن مسعود ، وقد أخبر فيه : أن لله من الأسماء ما استأثر به فى علم الغيب عنده . فمعانى هذه الأسماء التى استأثر بها فى علم الغيب عنده : لا يعلمها غيره سبحانه .

والله خبرنا : أنه عليم قدير سميع بصير غفور رحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته ، فنحن نفهم معنى ذلك ، ونميز بين العلم والقدرة ، وبين الرحمة والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت فى دلالتها على ذات الله ، مع تنوع معانيها ، فهى متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات . وكذلك أسماء النبى صلى الله عليه وسلم ، مثل محمد وأحمد ، والماحى والحاشر ،

والعاقب . وكذلك أسماء القرآن ، مثل القرآن والفرقان ، والهدى والنور والتنزيل والشفاء ، وغير ذلك ، ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها ، هل هى من قبيل المترادف – لاتحاد الذات – أو من قبيل المتباين ، لتعدد الصفات ؟ كما إذا قيل : السيف والصارم والمهند ، وقصد فى الصارم : معنى الصرم ، وفى المهند : النسبة إلى الهند والتحقيق : أنها مترادفة فى الذات متباينة فى الصفات .

ومما يوضح هذا : أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وأنه متشابه ، وفى موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه ، فينبغى أن يعرف الإحكام والتشابه الذى يعمه ، والإحكام والتشابه الذى يخص بعضه ، قال الله تعالى (١١ : ١ الر كتاب أُحكمتْ آياته ثم فُصِّلت) فأخبر أنه قد أحكمت آياته كلها ، وقال تعالى (٣٩ : ٢٣ الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثانِىَ) فأخبر : أنه كله متشابه .

والحكم هو الفصل بين الشيئين ، فالحاكم يفصل بين الخصمين ، والحكم فصل بين المتشابهات ، علماً وعملا ، إذا ميز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب والنافع والضار . وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار ،فيقال : حكمت السفيه وأحكمته : إذا أخذت على يديه ، وحكمت الدابة وأحكمتها : إذا جعلت لها حَكَمة ، وهى ما أحاط بالحنك من اللجام ، وإحكام الشىء إتقانه ، فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب فى أخباره ، وتمييز الرشد من الغى فى أوامره ، والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان ، فقد سماه الله حكيما بقوله (١٠ : ١ الر تلك آيات الكتاب الحكيم) فالحكيم بمعنى الحاكم ، كما جعله يقص بقوله (٢٧ : ٧٦ إن هذا القرآن يَقُصُّ على بنى إسرائيل أكثر الذى هم فيه يختلفون) وجعله مفتياً فى قوله (٤ : ١٢٧ قل الله يُفتيكم فيهنَّ وما يُتْلَى عليكم فى الكتاب) أى ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن . وجعله هادياً ومبشراً فى قوله (١٧ : ٩ إن هذا

القرآن يهدى للتى هى أقوم ، ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيرا) .

وأما التشابه الذى يَعُمُّه : فهو ضد الاختلاف المنفى عنه فى قوله (٤ : ٨٢ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا) وهو الاختلاف المذكور فى قوله (٥١ : ٨ ، ٩ إنكم لفى قول مُختَلِف، يُؤفَكُ عنه من أُفك) فالتشابه هنا : هو تماثل الكلام وتناسبه ، بحيث يصدق بعضه بعضا ، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه فى موضع آخر ، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته . وإذا نهى عن شىء لم يأمر به فى موضع آخر ، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته ، إذا لم يكن هناك نسخ ، وكذلك إذا أخبر بثبوت شىء لم يخبر بنقيض ذلك ، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته ، وإذا أخبر بنفى شىء لم يثبته ، بل ينفيه أو ينفى لوازمه ، بخلاف القول المختلف الذى ينقض بعضه بعضاً ، فيثبت الشىء تارة وينفيه أخرى ، أو يأمر به وينهى عنه فى وقت واحد ، ويفرق بين المتماثلين ، فيمدح أحدهما ويذم الآخر .

فالأقوال المختلفة هنا : هى المتضادة ، والمتشابهة : هى المتوافقة ، وهذا التشابه يكون فى المعانى وإن اختلفت الألفاظ ، فإذا كانت المعانى يوافق بعضها بعضاً ويعضد بعضها بعضاً ، ويناسب بعضها بعضاً ، ويشهد بعضها لبعض ، ويقتضى بعضها بعضاً : كان الكلام متشابهاً ، بخلاف الكلام المتناقض الذى يضاد بعضه بعضا . فهذا التشابه العام لا ينافى الإحكام العام ؛ بل هو مصدق له . فإن الكلام المحكم المتقن : يصدق بعضه بعضا ، لا يناقض بعضه بعضا ، بخلاف الإحكام الخاص : فإنه ضد التشابه الخاص . والتشابه الخاص : هو مشابهة الشىء لغيره من وجه ، مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو هو ، أو هو مثله . وليس كذلك . والإحكام : هو الفصل بينهما ، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر ، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع

وجود الفاصل بينهما ، ثم من الناس من لا يهتدى للفصل بينهما ، فيكون مشتبهاً عليه . ومنهم من يهتدى إلى ذلك .

فالتشابه الذى لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية ، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض . ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه ، كما إذا اشتبه على بعض الناس ماوُعدوا به فى الآخرة بما يشهدونه فى الدنيا . فظن أنه مثله ، فعلم العلماء أنه ليس مثله ، وإن كان مشابها له من بعض الوجوه .

ومن هذا الباب : الشُّبَه التى يَضِلُّ بها بعض الناس ، وهى ما يشتبه فيها الحق والباطل حتى تشتبه على بعض الناس . ومن أوتى العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل .

والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات ؛ لأنه تشبيه للشىء فى بعض الأمور بما لا يشبهه فيه ، فمن عرف الفصل بين الشيئين اهتدى للفرق الذى يزول به الاشتباه والقياس الفاسد . وما من شيئين إلا ويجتمعان فى شىء ، ويفترقان فى شىء ، فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه . فلهذا كان ضلال بنى آدم من قبل التشابه ، والقياس الفاسد لا ينصبط ، كما قال الإمام أحمد : أكثر مايخطىء الناس من جهة التأويل والقياس . فالتأويل : فى الأدلة السمعية ، والقياس: فى الأدلة العقلية . وهو كما قال . والتأويل الخطأ : إنما يكون فى الألفاظ المتشابهة ، والقياس الخطأ : إنما يكون فى المعانى المتشابهة . وقد وقع بنو آدم فى عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات ، حتى آل الأمر بمن يدعى التحقيق والتوحيد والعرفان منهم : إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود ، فظنوا أنه هو هو ، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق ، مع أنه لاشىء أبعد عن مماثلة شىء ، أو أن يكون إياه ، أو متحداً به ، أو حالا فيه :

من الخالق مع المخلوق . فمن اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلها ـ حتى ظنوا وجودها وجوده ـ فهم أعظم الناس ضلالا من جهة الاشتباه . وذلك : أن الموجودات تشترك فى مسمى الوجود ، فرأوا الوجود واحداً ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع .

وآخرون توهموا أنه إذا قيل : الموجودات تشترك فى مسمى الوجود لزم التشبيه والتركيب ، فقالوا : لفظ «الوجود» مَقُول بالاشتراك اللفظى ، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم : من أن «الوجود » ينقسم إلى قديم ومحدث ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات .

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك فى مسمى الوجود لزم أن يكون فى الخارج عن الأذهان : موجود مشترك فيه ، وزعموا أن فى الخارج عن الأذهان كليات مطلقة ، مثل وجود مطلق ، وحيوان مطلق ، وجسم مطلق ونحو ذلك . فخالفوا الحس والعقل والشرع . وجعلوا مافى الأذهان ثابتاً فى الأعيان ، وهذا كله من نوع الاشتباه ، ومن هداه الله فرق بين الأمور ، وإن اشتركت من بعض الوجوه . وعلم ما بينهما من الجمع والفرق والتشابه والاختلاف ، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام . لأنهم يجمعون بينه و بين المحكم الفارق الذى يبين ما بينهما من الفصل والافتراق ، وهذا كما أن لفظ « إنا » و « نحن » وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد ، له شركاء فى الفعل ، ويتكلم بها الواحد العظيم الذى له صفات تقوم كل صفة مقام واحد ، وله أعوان تابعون له ، لا شركاء له . فإذا تمسك النصرانى بقوله تعالى (١٥ : ٩ إنا نحن نزلنا الذكر) ونحوه على تعدد الآلهة ، كان المحكم ، كقوله تعالى (٢: ١٦٣ وإلهكم إله واحد) ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحداً : يزيل ماهناك من الاشتباه . وكان ما ذكره من صيغة الجمع مبيناً لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات ، وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم . وأما حقيقة مادل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات وماله من الجنود الذين يستعملهم فى أفعاله : فلا يعلمهم

إلا هو (٧٤ : ٣١ وما يعلم جنود ربك إلا هو) وهذا من تأويل المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله ، بخلاف الملك من البشر ، إذا قال « قد أمرنا لك بعطاء » فقد عُلم أنه هو وأعوانه ـ مثل كاتبه وحاجبه وخادمه ونحو ذلك ـ أمروا به . وقد يعلم ماصدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك . والله سبحانه وتعالى لايعلم عباده الحقائق التى أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ماأراد بخلقه وأمره من الحكمة ، ولا حقائق ماصدرت عنه من المشيئة والقدرة .

وبهذا يتبين أن التشابه يكون فى الألفاظ المتواطئة ، كما يكون فى الألفاظ المشتركة التى ليست بمتواطئة ، وإن زال الاشتباه بما يميز أحد النوعين ، من إضافة أو تعريف ، كما إذا قيل : (٤٧ : ١٥ فيها أنهار من ماء) فهناك قد خَصَّ هذا الماء بالجنة ، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا ، لكن حقيقة ماامتاز به ذلك الماء غير معلومة لنا ، وهو مع ماأعده الله لعباده الصالحين مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر : من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذى يختص بها ، التى هى حقيقة لايعلمها إلاهو . ولهذا كان الأئمة ـ كالإمام أحمد وغيره ـ ينكرون على الجهمية وأمثالهم ـ من الذين يُحرِّفون الكلم عن مواضعه ـ تأويل ماتشابه عليهم من القرآن على غير تأويله ، كما قال أحمد فى كتابه الذى صنفه فى الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكَّت فيه من متشابه القرآن ، وتأولته على غير تأويله . وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله . وذكر فى ذلك مايشتبه عليهم معناه ، وإن كان لا يشتبه على غيرهم . وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ، ولم ينفوا مطلق لفظ « التأويل » كما تقدم من أن لفظ « التأويل » يراد به التفسير المبين لمراد الله فذلك لا يُعَاب ، بل يُحمد ، ويراد بالتأويل : الحقيقة التى استأثر الله بعلمها ، فذاك : لا يعلمه إلا هو . وقد بسطنا هذا فى غير هذا الموضع ، ومن لم يعرف هذا

اضطربت أقواله ، مثل طائفة يقولون : إن التأويل باطل ، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره ، ويحتجون بقوله تعالى (٣ : ٧ وما يعلم تأويله إلا الله) ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل . وهذا تناقض منهم ، لأن هذه الآية تقتضى أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله . وهم ينفون التأويل مطلقاً .

وجهة الغلط : أن التأويل الذى استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التى لا يعلمها إلا هو . وأما التأويل المذموم والباطل : فهو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدَّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدعون أن ظاهره من المحذور ماهو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل . ويصرفونه إلى معان هى نظير المعانى التى نفوها عنه ، فيكون مانفوه من جنس ماأثبتوه . فإن كان الثابت حقاً ممكناً : كان المنفى مثله ، وإن كان المنفى باطلا ممتنعاً : كان الثابت مثله .

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقا ، ويحتجون بقوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) قد يظنون أنا خوطبنا فى القرآن بما لا يفهمه أحد ، أو بما لا معنى له ، أو بما لا يفهم منه شيء . وهذا — مع أنه باطل — فهو متناقض ؛ لأنا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يجز أن نقول : له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه لإمكان أن يكون له معنى صحيح . وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا ، فإنه لا ظاهر له على قولهم ، فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر . فلا يكون تأويلا . ولا يجوز دلالته على معان لا نعرفها على هذا التقدير . فإن تلك المعانى التى دل عليها قد لا نكون عارفين بها ، ولأنا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فَلَأَنْ لا نعرف المعانى التى لم يدل عليها اللفظ أولى ؛ لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما يراد به . فإذا كان اللفظ لاإشعار له بمعنى من المعانى ، ولا يفهم منه معنى أصلا : لم يكن مشعراً بما أريد به ، فَلَأَنْ لا يكون مشعراً بما لم يُرَد به أولى ، فلا يجوز أن يقال : إن هذا اللفظ مؤوَّل ،

بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فضلا عن أن يقال : إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله ، اللهم إلا أن يراد بالتأويل : مايخالف ظاهره المختص بالخلق . فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لا بد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره ، لكن إذا قال هؤلاء : إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر ، أو إنها تجرى على المعانى الظاهرة منها : كانوا متناقضين ، وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى وهناك معنى فى سياق واحد ، من غير بيان : كان تلبيساً ، وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ الذى يظهر من غير فهم لمعناه : كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضاً ؛ لأن من أثبت تأويلا أو نفاه فقد فهم معنى من المعانى .

وبهذا التقسيم يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتيها فى هذا الباب .

القاعدة الثالثة : أن لقائل أن يقول : لا بد فى هذا الباب من ضابط يعرف به ما يجوز على الله مما لايجوز : فى النفى والإثبات ، إذ الاعتماد فى هذا الباب على مجرد نفى التشبيه ، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه : ليس بسديد . وذلك : أنه ما من شيئين إلا بينهما قَدْر مشترك وقَدْر مميِّز .

فالنافى إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه ، قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه : فهذا باطل . وإن أردت : أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له فى الاسم : لزمك هذا فى سائر ما تثبته . وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذى فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له . ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول . فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه . ولا يلزم من نفى هذا نفى التشابه من بعض الوجوه ، كما فى الأسماء والصفات المتواطئة ، ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعانى . ثم إن كل

من أثبت ذلك المعنى قالوا : إنه مُشَبِّه ، ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس من التشبيه .

وقد يفرق بين لفظ « التشبيه » و « التمثيل » وذلك : أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون : كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مُشَبِّه ممثِّل ، فمن قال : إن لله علما قديما ، أو قدرة قديمة : كان عندهم مشبها ممثلا ؛ لأن القديم عند جمهورهم : هو أخص وصف الإله . فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مِثْلا قديماً ، ويسمونه « ممثلا » بهذا الاعتبار . ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا بل يقولون : أخص وصفه : مالا يتصف به غيره ، مثل كونه رب العالمين ، وأنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه إله واحد ، ونحو ذلك . والصفة لا توصف بشيء من ذلك .

ثم من هؤلاء الصفاتية من لا يقول فى الصفات : إنها قديمة ، بل يقول : الرب بصفاته قديم . ومنهم من يقول : هو قديم ، وصفته قديمة ، ولا يقول : هو وصفاته قديمان . ومنهم من يقول : هو وصفاته قديمان ، ولكن يقول : ذلك لا يقتضى مشاركة الصفة له فى شيء من خصائصه . فإن القِدَم ليس من خصائص الذات المجردة ، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات ، وإلا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم ، فضلا عن أن تختص بالقدم . وقد يقولون: الذات متصفة بالقدم والصفات متصفة بالقدم ، وليست الصفات إلهاً ولا رباً ، كما أن النبى محدث وصفاته محدثة . وليست صفاته نبياً . فهؤلاء إذا أطلقوا على الصفاتية اسم التشبيه والتمثيل كان هذا بحسب اعتقادهم الذى ينازعهم فيه أولئك .

ثم يقول لهم أولئك : هب أن هذا المعنى قد يسمى فى اصطلاح بعض الناس تشبيهاً ، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع ، وإنما الواجب نفى ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية ، والقرآن قد نفى مسمى المثل والكفْء والنِّدّ ونحو ذلك ، ولكن يقولون: الصفة فى لغة العرب ليست مثل الموصوف ، ولا كُفْأَه ولا نِدَّه . فلا يدخل

فى النص . وأما العقل فلم ينف مسمى التشبيه فى اصطلاح المعتزلة .

وكذلك أيضاً يقولون : إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز ، والأجسام متماثلة . فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلا لسائر الأجسام . وهذا هو التشبيه ، وكذلك يقول هذا كثير من الصفاتية ، الذين يثبتون الصفات ، وينفون علوه على العرش ، وقيام الأفعال الاختيارية به ، ونحو ذلك ، ويقولون : الصفات قد تقوم بما ليس بجسم . وأما العلو على العالم : فلا يصح إلا إذا كان جسما . فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسما . وحينئذ فالأجسام متماثلة ، فيلزم التشبيه . فلهذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه : مشبهاً ، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر والكلام ونحوه : مشبهاً ، كما يقول صاحب الإرشاد[1] وأمثاله ، وكذلك يوافقهم على القول بتماثل الأجسام : القاضى أبو يعلى وأمثاله من مثبتة الصفات والعلو ، لكن هؤلاء يجعلون « العلو » صفة خبرية ، كما هو أول قولى القاضى أبى يعلى، فيكون الكلام فيه كالكلام فى الوجه . وقد يقولون : إن ما يثبتونه لا ينافى الجسم ، كما يقولونه فى سائر الصفات . والعاقل إذا تأمل وجد الأمر فيما نفوه كالأمر فيما أثبتوه ، لا فرق .

وأصل كلام هؤلاء كلهم : على أن إثبات الصفات مستلزم للتجسيم ، والأجسام متماثلة . والمثبتون يجيبون عن هذا : تارة بمنع المقدمة الأولى ، وتارة بمنع المقدمة الثانية ، وتارة بمنع كل من المقدمتين ، وتارة بالاستفصال . ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل ، سواء فسروا الجسم بما يشار إليه ، أو بالقائم بنفسه ، أو بالموجود ، أو بالمركب من الهيولَى والصورة ونحو ذلك . فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر الفردة على أنها متماثلة : فهذا يبنى على صحة ذلك ، وعلى إثبات الجوهر الفرد ، وعلى أنه متماثل . وجمهور العقلاء يخالفونهم فى ذلك .

---

(١) هو أبو بكر الباقلانى

والمقصود هنا : أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيما ، بناء على تماثل الأجسام . والمثبتون ينازعونهم فى اعتقادهم . كإطلاق الرافضة « النَّصْبَ » على من تولى أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ، بناء على أن من أحبهما فقد أبغض عليا رضى الله عنه ، ومن أبغضه فهو ناصبى . وأهل السنة ينازعونهم فى المقدمة الأولى ولهذا يقول هؤلاء : إن الشيئين يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه . وأكثر العقلاء على خلاف ذلك .

وقد بسطنا الكلام على هذا فى غير هذا الموضوع ، وبينا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام وحجج من نفى ذلك . وبينا فساد قول من يقول بتماثلها .

وأيضاً فالاعتماد بهذا الطريق على نفى التشبيه اعتماد باطل ، وذلك : أنه إذا ثبت تماثل الأجسام فهم لا ينفون ذلك إلا بالحجة التى ينفون بها الجسم . وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم ، وثبت امتناع الجسم : كان هذا وحده كافيا فى نفى ذلك ، لا يحتاج نفى ذلك إلى نفى مسمى « التشبيه » لكن نفى التجسيم يكون مبنياً على نفى هذا التشبيه بأن يقال : لو ثبت له كذا وكذا لكان جسما ، ثم يقال : والأجسام متماثلة ، فيجب اشتراكهما فيما يجب ، ويجوز ويمتنع . وهذا ممتنع عليه . لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمداً فى نفى التشبيه على نفى التجسيم ، فيكون أصل نفيه نفى الجسم . وهذا مسلك آخر سنتكلم عليه إن شاء الله تعالى .

وإنما المقصود هنا : أن مجرد الاعتماد فى نفى ما ينفى على مجرد نفى التشبيه لا يفيد ، إذ ما من شيئين إلا ويشتبهان من وجه ويفترقان من وجه ، بخلاف الاعتماد على نفى النقص والعيب ونحو ذلك مما هو سبحانه مقدس عنه . فإن هذه طريقة صحيحة ، وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفى مماثلة غيره له فيها ، فإن هذا نفى المماثلة فيما هو مستحق له ، وهذا حقيقة التوحيد ، وهو أن لا يشاركه

شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه . وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثله فيه أحد . ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها : إثبات ما وصف الله به نفسه من الصفات ، ونفي مماثلته لشيء من المخلوقات .

فإن قيل : إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه من ذلك الوجه ما جاز عليه ، ووجب له ما وجب له ، وامتنع عليه ما امتنع عليه ؟ .

قيل : هب أن الأمر كذلك ، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه ولا نفي ما يستحقه : لم يكن ممتنعاً ، كما إذا قيل : إنه موجود حي عليم سميع بصير ، وقد سمى بعض عباده حياً سميعاً عليما بصيراً ؟ قيل : لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على الرب تعالى ، فإن ذلك لا يقتضي حدوثاً ، ولا إمكاناً ، ولا نقصاً ، ولا شيئاً مما ينافي صفات الربوبية . وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود ، أو الحياة أو الحي ، أو العلم أو العليم أو السمع أو البصر ، أو السميع أو البصير ، أو القدرة أو القدير . والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر . فلم يقع بينهما اشتراك . لا فيما يختص بالممكن المحدث ، ولا فيما يختص بالواجب القديم ، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه.

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال ، كالوجود والحياة والعلم والقدرة ، ولم يكن في ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين ، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق : لم يكن في إثبات هذا محذور أصلا ، بل إثبات هذا من لوازم الوجود . فكل موجودين لابد بينهما من مثل هذا ، ومَنْ نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود . ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة . وكان جَهْم ينكر أن يسمى الله شيئاً ، وربما قالت الجهمية : هو شيء لا كالأشياء ، فإذا نفى القدر المشترك مطلقاً : لزم التعطيل العام ، والمعاني التي يوصف بها الرب تعالى ، كالحياة والعلم والقدرة ، بل والوجود والثبوت والحقيقة ونحو ذلك

تجب لوازمها ، فإن ثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم ، وخصائص المخلوق التى يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلا ، بل تلك من لوازم مايختص بالمخلوق من وجود ، وحياة وعلم ونحو ذلك . والله سبحانه منزه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم .

وهذا الموضع : من فهمه فهما جيداً وتدبره زالت عنه عامة الشبهات ، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء فى هذا المقام ، وقد بسط هذا فى مواضع كثيرة ، و بُيِّن فيها : أن القدر المشترك الكلى لايوجد فى الخارج إلا معيناً مقيداً ، وأن معنى اشتراك الموجودات فى أمر من الأمور : هو تشابهها من ذلك الوجه ، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا ، لأن الموجودات فى الخارج لايشارك أحدها الآخر فى شىء موجود فيه ، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله . ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس متناقضاً فى هذا المقام ، فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل ، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات ، حذراً من ملزومات التشبيه ، وتارة يتفطن إلى أنه لابد من إثبات هذا على تقدير . فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة ، ولكثرة الاشتباه فى هذا المقام وقعت الشبهة فى أن وجود الرب : هل هو عين ماهيته ، أو زائد على ماهيته ؟ وهل لفظ « الوجود » مقول بالاشتراك اللفظى أو التواطؤ ، أو التشكيك ؟ كما وقع الاشتباه فى إثبات الأحوال ونفيها ، وفى أن المعدوم : هل هو شىء أم لا ؟ وفى وجود الموجودات : هل هو زائد على ماهيتها أم لا ؟ وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب والتناقض فى هذه المقامات ، فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين ، ويحكى عن الناس مقالاتٍ ماقالوها . وتارة يبقى فى الشك والتحير . وقد بسطنا الكلام فى هذه المقامات ، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة بمالا تتسع له هذه الجمل المختصرة ، و بينا أن الصواب هو : أن وجود كل شىء فى الخارج هو ماهيته الموجودة فى الخارج ،

بخلاف الماهية التى فى الذهن ، فإنها مغايرة للموجود فى الخارج ؛ وأن لفظ «الذات» و« الشىء » و« الماهية » و« الحقيقة» ونحو ذلك : ألفاظ كلها متواطئة ، فإذا قيل : إنها مشككة لتفاضل معانيها . فالمشكك نوع من المتواطىء العام الذى يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك ، سواء كان المعنى متفاضلا فى موارده أو متماثلا ، و بينا أن المعدوم شىء أيضاً فى العلم والذهن ، لافى الخارج . فلا فرق بين الثبوت والوجود ، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمى والعينى، مع أن مافى العلم ليس هو الحقيقة الموجودة ، ولكن هو العلم التابع للعلم القائم به ، وكذلك الأحوال التى تتماثل فيها الموجودات وتختلف ، لها وجود فى الأذهان ، وليس فى الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعينة ، فتتشابه بذلك وتختلف به .

وأما هذه الجملة المختصرة : فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة مَنْ فهمها علم قدر نفعها ، وانفتح له باب الهدى وأمكنه إغلاق باب الضلال ، ثم بَسْطُها وشرحها له مقام آخر ، إذ لكل مقام مقال .

والمقصود هنا : أن الاعتماد على مثل هذه الحجة فيما يُنْفَى عن الرب و ينزه عنه ، كما يفعله كثير من المصنفين : خطأ لمن تدبر ذلك . وهذا من طرق النفى الباطلة .

فصل

وأفسد من ذلك : مايسلكه نفاة الصفات أو بعضها إذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه ، مما هو من أعظم الكفر ، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك ، و يريدون الرد على اليهود الذين يقولون : إنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة ، والذين يقولون بإلهية بعض البشر وأنه الله . فإن كثيراً من الناس يحتج على هؤلاء بنفى التجسيم والتحيز ونحو ذلك ، ويقولون : لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسما أو متحيزاً . وذلك ممتنع ، و بسلوكهم

مثل هذه الطريق استظهر عليهم الملاحدة نفاة الأسماء والصفات . فإن هذه الطريقة لايحصل بها المقصود لوجوه .

أحدها : أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فساداً فى العقل والدِّين من نفى التحيز والتجسيم ، فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ماليس فى ذلك ، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام . والدليل معرف للمدلول ومبين له ، فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الأبين بالأخفى ، كما لا يفعل مثل ذلك فى الحدود .

الوجه الثانى : أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات يمكنهم أن يقولوا : نحن لانقول بالتجسيم والتحيز ، كما يقوله من يثبت الصفات وينفى التجسيم . فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال ، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال ومن وصفه بصفات النقص واحداً ، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد . وهذا فى غاية الفساد .

الثالث : أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة ، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع ، فيكون ذلك دليلا على فساد هذه الطريقة .

الرابع : أن سالكى هذه الطريقة متناقضون . فكل من أثبت شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات ، كما أن كل من نفى شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفى ، فمثبتة الصفات ـ كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر ـ إذا قال لهم النفاة ، كالمعتزلة : هذا تجسيم ؛ لأن هذه الصفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلا بالجسم ، أو لأنا لانعرف موصوفا بالصفات إلا جسما . قالت لهم المثبتة : وأنتم قد قلتم : إنه حى عليم قدير . وقلتم : ليس بجسم ، وأنتم لا تعلمون موجوداً حياً عالماً قادراً إلا جسما ، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم ، فكذلك نحن . وقالوا لهم : أنتم أثبتم حياً عالماً قادراً بلا حياة

ولا علم ولا قدرة ، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل .

ثم هؤلاء المثبتون إذ قالوا لمن أثبت أنه يرضى و يغضب ويحب و يبغض ، أو من وصفه بالاستواء والنزول والاتيان والمجىء ، أو بالوجه واليد ونحو ذلك إذا قالوا : هذا يقتضى التجسيم . لأنا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ماهو جسم .

قالت لهم المثبتة : فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ، وهذا كهذا ، فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك ، و إن أمكن أن يوصف بأحدهما ماليس بجسم فالآخر كذلك ، فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين . ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً لم يسلكه أحد من السلف والأئمة ، فلم ينطق أحد منهم فى حق الله بالجسم ، لا نفياً ولا إثباتاً ، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك ، لأنها عبارات مجملة لا تُحِقُّ حقاً ولا تبطل باطلا ، ولهذا لم يذكر الله فى كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوع ، بل هذا هو من الكلام المبتدع الذى أنكره السلف والأئمة .

فصل

وأما فى طرق الإثبات : فمعلوم أيضاً أن المثبت لا يكفى فى إثباته مجرد نفى التشبيه ، إذ لو كفى فى إثباته مجرد نفى التشبيه لجاز أن يوصف سبحانه من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه مع نفى التشبيه ، وأن يوصف بالنقائص التى لا تجوز عليه مع نفى التشبيه ، كما لو وصفه مفترٍ عليه بالبكاء والحزن والجوع والعطش مع نفى التشبيه ، وكما لو قال المفترى : يأكل لا كأكل العباد ، ويشرب لا كشربهم ، ويبكى ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم ، كما يقال : يضحك لا كضحكهم ، ويفرح لا كفرحهم ، ويتكلم لا ككلامهم ، ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم ،

كما قيل : له وجه لا كوجوههم ، ويدان لا كأيديهم ، حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر ، وغير ذلك مما يتعالى الله عز وجل عنه ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيرا ، فإنه يقال لمن نفى ذلك مع إثبات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات : ما الفرق بين هذا وما أثبته إذا نفيت التشبيه وجعلت مجرد نفى التشبيه كافيا فى الإثبات ؟ فلا بد من إثبات فرق فى نفس الأمر .

فإن قال : العمدة فى الفرق هو السمع . فما جاء به السمع أثبته دون مالم يجىء به السمع .

قيل له ـ أولا ـ السمع هو خبر الصادق عما هو الأمر عليه فى نفسه . فما أخبر به الصادق فهو حق : من نفى أو إثبات ، والخبر دليل على المخبر عنه ، والدليل لا ينعكس . فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه ، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتاً فى نفس الأمر ، وإن لم يرد به السمع إذا لم يكن نفاه ، ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الأمور بأسمائها الخاصة ، فلا بد من ذكر ما ينفيها من السمع . وإلا فلا يجوز حينئذ نفيها ، كما لا يجوز إثباتها .

وأيضاً فلا بد فى نفس الأمر من فرق بين ما يثبت له وبين ما ينفى عنه ، فإن الأمور المتماثلة فى الجواز والوجوب والامتناع يمتنع اختصاص بعضها دون بعض فى الجواز والوجوب والامتناع ، فلا بد من اختصاص المنفى عن المثبت بما يخصه بالنفى ، ولا بد من اختصاص الثابت عن المنفى بما يخصه بالثبوت .

وقد يعبر عن ذلك بأن يقال : لابد من أمر يوجب نفى ما يجب نفيه عن الله ، كما أنه لا بد من أمر يثبت له ما هو ثابت ، وإن كان السمع كافياً كان مخبراً عما هو الأمر عليه فى نفسه ، فما الفرق فى نفس الأمر بين هذا وهذا ؟ .

فيقال : كل ما نافى صفات الكمال الثابتة لله فهو منزه عنه ، فإن ثبوت أحد الضدين يستلزم نفى الآخر ، فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه ، وأنه قديم واجب القدم : علم امتناع العدم والحدوث عليه ، وعلم أنه غنى عما سواه ،

فالمفتقر إلى ما سواه فى بعض ما يحتاج إليه لنفسه ليس هو موجوداً بنفسه ، بل وجوده بنفسه و بذلك الآخر الذى أعطاه ما تحتاج إليه نفسه ، فلا يوجد إلا به . وهو سبحانه غنى عن كل ما سواه . فكل ماناف غناه فهو منزه عنه ، وهو سبحانه قدير قوى . فكل ماناف قدرته وقوته فهو منزه عنه ، وهو سبحانه حى قيوم ، فكل ماناف حياته وقيوميته فهو منزه عنه .

و بالجملة : فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات الكمال ماقد ورد ، فكل ماضاد ذلك فالسمع ينفيه ، كما ينفى عنه المثل والكفء . فإن إثبات الشيء نفى لضده ، ولما يستلزم ضده ، والعقل يعرف نفى ذلك كما يعرف إثبات ضده ، فإثبات أحد الضدين نفى للآخر ولما يستلزمه .

فطرق العلم بنفى ماينزه عنه الرب متسعة لا يحتاج فيها إلى الاقتصار على مجرد نفى التشبيه والتجسيم ، كما فعله أهل القصور والتقصير الذين تناقضوا فى ذلك وفرقوا بين المتماثلين ، حتى إن كل من أثبت شيئاً احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه ، وكذلك احتج القرامطة على نفى جميع الأمور ، حتى نفوا النفى ، فقالوا : لايقال : لاموجود ولا ليس بموجود ، ولا حى ولا ليس بحى ؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أوالمعدوم . فلزم نفى النقيضين ، وهو أظهر الأشياء امتناعاً . ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات والممتنعات والجمادات أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين . فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا . وقد تقدم أن نفى ماينفى عنه سبحانه : نفى متضمن للنفى والإثبات . إذ مجرد النفى لا مدح فيه ولا كمال ، فإن المعدوم يوصف بالنفى ، والمعدوم لا يشبه الموجودات وليس هذا مدحاً له ؛ لأن مشابهة الناقص فى صفات النقص نقص مطلقاً كما أن مماثلة المخلوق فى شيء من الصفات تمثيل وتشبيه ينزه عنه الرب تبارك وتعالى والنقص ضد الكمال . وذلك مثل أنه قد علم أنه حى والموت ضد ذلك . فهو منزه عنه ، وكذلك النوم والسِّنة ضد كمال الحياة ، فإن النوم أخو الموت . وكذلك

اللُّغوب نقص فى القدرة والقوة والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره ، كما أن الاستعانة بالغير والاعتضاد به ونحو ذلك تتضمن الافتقار إليه والاحتياج إليه . وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته وأفعاله فهو مفتقر اليه ، ليس مستغنياً عنه بنفسه فكيف من يأكل و يشرب ؟ والآكل والشارب أجوف والمصمت الصمد : أكمل من الآكل والشارب ، ولهذا كانت الملائكة صمداً ، لا تأكل ولا تشرب . وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك . والسمع قد نفى ذلك فى غير موضع ، كقوله تعالى (الله الصمد) والصمد الذى لا جوف له ، ولا يأكل ولا يشرب ، وهذه السورة هى نسب الرحمن ، أو هى الأصل فى هذا الباب ، وقال فى حق المسيح وأمه (٥ : ٧٥ ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، وأمه صِدِّيقة ، كانا يأكلان الطعام) فجعل ذلك دليلا على نفى الألوهية ، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والأحرى ، والكبد والطُّحال ونحو ذلك هى أعضاء الأكل والشرب ، فالغنى المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك ، بخلاف اليد ، فإنها للعمل والفعل وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل ، إذ ذاك من صفات الكمال . فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل ، وهو سبحانه منزه عن الصاحبة والولد وعن آلات ذلك وأسبابه ، وكذلك البكاء والحزن هو مستلزم الضعف والعجز الذى ينزه عنه سبحانه ، و بخلاف الفرح والغضب ، فإنه من صفات الكمال . فكما يوصف بالقدرة دون العجز ، و بالعلم دون الجهل ، و بالحياة دون الموت ، و بالسمع دون الصمم ، و بالبصر دون العمى ، و بالكلام دون البكم ، فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن ، و بالضحك دون البكاء ونحو ذلك .

وأيضاً فقد ثبت بالعقل ما أثبته السمع من أنه سبحانه لا كفء له ولا سَمِيَّ له . وليس كمثله شىء ، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شىء من المخلوقات ،

ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات . فيعلم قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات ، لا الملائكة ولا السموات ، ولا الكواكب ولا الهواء ، ولا الماء ولا الأرض ، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم ، ولا غير ذلك ، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق ، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر. فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة مايجوز على الأخرى ، ووجب لها ما يجب لها . فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه مايجوز على المحدث المخلوق من العدم والحاجة ، وأن يثبت لهذا مايثبت لذلك من الوجوب والفناء ، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه موجوداً معدوماً . وذلك جمع بين النقيضين . وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون : بصر كبصري ، أو يد كيدي ونحو ذلك ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيرا .

وليس المقصود هنا استيفاء مايثبت له ولا ماينزه عنه ، واستيفاء طرق ذلك؛ لأن هذا مبسوط في غير هذا الموضع . وإنما المقصود هنا: التنبيه على جوامع ذلك وطرقه ، وماسكت عنه السمع نفياً وإثباتاً ولم يكن في العقل مايثبته ولاينفيه سكتنا عنه ، فلا نثبته ولا ننفيه ، فنثبت ماعلمنا ثبوته ، وننفي ماعلمنا نفيه ، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته . والله أعلم .

فصل

وأما الأصل الثاني ــ وهو التوحيد في العبادات المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعاً ــ فنقول : لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره ، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ماشاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وقد علم ماسيكون قبل أن يكون ، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء ، كما قال تعالى (٢٢ : ٧٠ ألم تعلم أن الله يعلم مافى السماء والأرض إن ذلك في كتاب إن ذلك على الله يسير) وفى الصحيح عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الله قدَّرَ مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » .

ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له ، كما خلق الجن والإنس لعبادته ، وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه ، وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له، وذلك يتضمن كمال طاعته (٤ : ٨٠ من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقد قال تعالى (٤ : ٦٤ وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) وقال تعالى (٣ : ٣١ إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (٤٣ : ٤٥ واسأل من أرسلنا من قبلك من رُسُلنا : أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) (٢٧: ٢٥ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى (٤٢: ١٣ شرع لكم من الدين ماوصَّى به نوحاً والذى أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ، كَبُرَ على المشركين ماتدعوهم إليه) وقال تعالى (٢٣ : ٥١ ، ٥٢ يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً ، إنى بما تعملون عليم ، وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) فأمر الرسل بإقامة الدين وأن لا يتفرقوا فيه ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « إنا معشر الأنبياء ديننا واحد ، والأنبياء إخوة لعَلاَّت[1] وإن أولى الناس بابن مريم : لأنا ، إنه ليس بينى وبينه نبى » .

وهذا الدين هو دين الإسلام الذى لا يقبل الله ديناً غيره ، لا من الأولين ولا من الآخرين . فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام ، قال الله تعالى عن نوح (١٠ : ٧١، ٧٢ واتل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كَبُرَ عليكم مقامى وتذكيرى بآيات الله فعلى الله توكلت ، فأجمعوا أمركم وشركاءكم — إلى قوله — وأمرت أن أكون من المسلمين) وقال عن إبراهيم (٢ : ١٣٠ — ١٣٣ ومن

(١) الأخوات لأب وأمهاتهم متعددات .

يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سَفِهَ نفسه – إلى قوله – إذ قال له ربه أسلم، قال أسلمت لرب العالمين – إلى قوله – ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) وقال عن موسى (١٠: ٨٤ وقال موسى : يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين) وقال في حواري المسيح (٥: ١١١ و إذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي و برسولي قالوا : آمنا، واشهد بأننا مسلمون) وقال فيمن تقدم من الأنبياء (٥ : ٤٤ يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا) وقال عن بلقيس أنها قالت (٢٧: ٤٤ رب إني ظلمت نفسي ، وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) .

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده ، فمن استسلم له ولغيره كان مشركا ، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته ، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده ، وطاعته وحده ؛ فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره ، وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت ، بفعل ما أمر به في ذلك الوقت ، فإذا أمر في أول الأمر باستقبال الصخرة ، ثم أمرنا ثانيا باستقبال الكعبة : كان كل من الفعلين حين أمر به داخلا في الإسلام ، فالدين: هو الطاعة والعبادة له في الفعلين ؛ و إنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجهة المصلي ، فكذلك الرسل – و إن تنوعت الشرعة والمنهاج والوجهة ، والمنسك – فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحداً ، كما لم يمنع ذلك في شريعة الرسول الواحد ، والله تعالى جعل من دين الرسل: أن أولهم يبشر بآخرهم و يؤمن به ، وآخرهم يصدق بأولهم و يؤمن به ، قال الله تعالى (٣ : ٨١ و إذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم : لتؤمنن به ولتنصرنه ، قال : أأقررتم وأخذتم على ذلكم إصري ؟ قالوا : أقررنا . قال : فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين) قال ابن عباس « لم يبعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق: لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه » وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه ، وقال تعالى (٥ : ٤٨ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق

مصدقاً لما بين يديه من الـكتاب ومهيمناً عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لـكل جعلنا منكم شِرْعة ومنهاجا) وجعل الايمان بهم متلازما ، وكفر من قال : إنه آمن ببعض وكفر ببعض ، قال الله تعالى (٤ : ١٥٠ ، ١٥١ إن الذين يكفرون بالله ورسله ، ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونـكفر ببعض ، ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا : أولئك هم الـكافرون حقاً) وقال تعالى (٢ : ٨٥ أفتؤمنون ببعض الـكتاب وتـكفرون ببعض ؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى فى الحياة الدنيا ، ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب . وما الله بغافل عما تعملون) وقد قال لنا (٢ : ١٣٦ ، ١٣٧ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوت والأسباط وما أوتِىَ موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ، فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما هم فى شقاق . فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم) فأمرنا أن نقول : آمنا بهذا كله ، ونحن له مسلمون ، فمن بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلماً ولا مؤمناً ، بل يكون كافراً ، وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن ، كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى (٣ : ٨٥ ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه . وهو فى الآخرة من الخاسرين) قالت اليهود والنصارى : فنحن مسلمون . فأنزل الله (٣ : ٩٧ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليـه سبيلا) فقالوا : لا نحج . فقال تعالى (ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالاقرار بما له على عباده من حج البيت ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم «بنى الاسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمـداً رسول الله ، و إقام الصـلاة ، و إيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت» ولهذا لما وقف النبى صلى الله عليه وسلم بعرفة أنزل الله تعالى (٥ : ٣ اليوم أكملت لـكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لـكم الإسلام ديناً) .

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى : هل هم مسلمون أم لا ؟ وهو نزاع لفظى ، فإن الإسلام الخاص الذى بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم المتضمن لشريعة القرآن ليس عليه إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم . والاسلام اليوم عند الاطلاق يتناول هذا ، وأما الاسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبياً : فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبى من الأنبياء ، ورأس الاسلام مطلقاً : شهادة أن لا إله إلا الله ، وبها بعث جميع الرسل ، كما قال تعالى (١٦ : ٣٦ ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا : أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى (٢١ : ٢٥ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال عن الخليل (٤٣ : ٢٦ـ ٢٨ وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه : إننى بَراء مما تعبدون . إلا الذى فطرنى فإنه سيهدين . وجعلها كلمة باقية فى عقبه لعلهم يرجعون) وقال تعالى عنه (٢٦ : ٧٥ ـ ٧٧ أفرأيتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وآباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدو لى إلا رب العالمين) وقال تعالى (٦٠ : ٤ قد كانت لكم أسوة حسنة فى إبراهيم والذين معه ، إذ قالوا لقومهم : إنا بُرآء منكم ومما تعبدون من دون الله ، كفرنا بكم ، وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً ، حتى تؤمنوا بالله وحده) وقال : (٤٣ : ٤٥ واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) .

وذكر عن رسله ـ كنوح وهود وصالح وغيرهم ـ أنهم قالوا لقومهم (اعبدوا الله مالكم من إله غيره) وقال عن أهل الكهف (١٨ : ١٣ ـ ١٥ إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى وربطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والأرض لن ندعو من دونه إلهاً . لقد قلنا إذاً شَطَطا ـ إلى قوله ـ فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً) وقد قال سبحانه (٤ : ٤٨ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) ذكر ذلك فى موضعين من كتابه ، وقد بين فى كتابه الشرك بالملائكة ، والشرك بالأنبياء ، والشرك بالكواكب ، والشرك بالأصنام

فقال عن النصارى (٩ : ٣١اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) وقال تعالى : (٥:١١٦ـ١١٧ و إذقال الله :ياعيسى ابن مريم، أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلٰهين من دون الله ؟ قال سبحانك، ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق إن كنت قلته فقد علمته ،تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك إنك أنت علام الغيوب ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم) وقال تعالى (٣:٧٩، ٨٠ وما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لى من دون الله ـ إلى قوله ـ ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ؟) فبين أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر ، ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان ومريم شاركوا الله فى خلق السموات والأرض ، بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان فى الصفات والأفعال ، بل ولا أثبت أحد من بنى آدم إلٰهاً مساوياً لله فى جميع صفاته ، وعامة المشركين بالله مقرون بأنه ليس شريكه مثله ، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له ، سواء كان ملكا أو نبياً أو كوكباً أو صنما ، كما كان مشركو العرب يقولون فى تلبيتهم « لبيك لا شريك لك،إلا شريكا هو لك . تملكه وما ملك» فأهلّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد وقال « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » وقد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين فى الملل والنحل والآراء والديانات ، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له فى خلق جميع المخلوقات ، ولا مماثل له فى جميع الصفات ، بل من أعظم ما نقلوا فى ذلك : قول الثنوية الذين يقولون بالأصلين النور والظلمة ، و إن النور خلق الخير ، والظلمة خلقت الشر ، ثم ذكروا لهم فى الظلمة قولين ، أحدهما : أنها محدثة.فتكون من جملة المخلوقات له ، والثانى :

أنها قديمة ، لكنها لم تفعل إلا الشر ، فكانت ناقصة فى ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور ، وقد أخبر الله سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه فى كتابه فقال (٣٩ : ٣٨ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ؟ ليقولن الله ،قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله ،إن أرادنى الله بضر هل هن كاشفات ضره ؟ أو أرادنى برحمة : هل هن ممسكات رحمته ؟ قل : حسبى الله . عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى (٢٣ : ٨٤ ـ ٩١ قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون ؟ سيقولون : لله ، قل : أفلا تذكرون ؟ قل : من رب السموات السبع ورب العرش العظيم ؟ سيقولون : لله ، قل : أفلا تتقون ؟ ـ الى قوله — فأنى تسحرون ؟ ـ الى قوله — ما اتخذ الله من ولد . وما كان معه من إله . إذاً لذهب كل إله بما خلق ، ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون) وقال : (١٢ : ١٠٦ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون)

وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط فى مسمى « التوحيد » فان عامة المتكلمين الذين يقرون التوحيد فى كتب الكلام والنظر . غايتهم : أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع ، فيقولون : هو واحد فى ذاته لا قسيم له ، وواحد فى صفاته لا شبيه له ، وواحد فى أفعاله لا شريك له .

وأشهر الأنواع الثلاثة : عندهم هو الثالث ، وهو توحيد الأفعال ، وهو أن خالق العالم واحد ، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب ، وأن هذا هو معنى قولنا « لا إله إلا الله » حتى يجعلوا معنى الالهية : القدرة على الاختراع . ومعلوم: أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم أولا لم يكونوا يخالفونه فى هذا ، بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء ، حتى إنهم كانوا يقرون بالقدر أيضاً ، وهم مع هذا مشركون .

فقد تبين أن ليس فى العالم من ينازع فى أصل هذا الشرك ، ولكن غاية

ما يقال : إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقاً لغير الله كالقدرية وغيرهم ، لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم ، وإن قالوا : إنهم خالقوا أفعالهم .

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور ، هم مع الاقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة . لا يقولون : إنها غنية عن الخالق . مشاركة له فى الخلق . فأما من أنكر الصانع : فذاك جاحد معطل للصانع ، كالقول الذى أظهره فرعون .

والكلام الآن مع المشركين بالله ، المقرين بوجوده ، فان هذا التوحيد الذى قرروه لاينازعهم فيه هؤلاء المشركون ، بل يقرون به . مع أنهم مشركون ، كما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع ، وكما علم بالاضطرار من دين الاسلام .

وكذلك النوع الثانى ، وهو قولهم : لا شبيه له فى صفاته . فانه ليس فى الأمم من أثبت قديماً مماثلا له فى الاستواء ، وقال : إنه يشاركه ، أو قال : إنه لا فعل له ، بل من شبه به شيئاً من مخلوقاته فإنما يشبهه به فى بعض الأمور : وقد علم بالعقل امتناع أن يكون له مثل فى المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه ، فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين ، كما تقدم . وعلم أيضاً بالعقل : أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بدبينهما من قدر مشترك ، كاتفاقهما فى مسمى الوجود ، والقيام بالنفس ، والذات ، ونحو ذلك ، وأن نفى ذلك يقتضى التعطيل المحض ، وأنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفى الصفات فى مسمى ذلك ، فصار من قال : إن لله علماً أو قدرة أو إنه يُرَى ، أو إن القرآن كلام الله غير مخلوق يقولون : إنه مشبه ليس بموحد ، وزاد عليهم غلاة الفلاسفة ، والقرامطة فنفوا أسماءه الحسنى ، وقالوا : من قال : إن الله عليم قدير عزيز حكيم :

فهو مشبه ليس بموحد ، وزاد عليهم غلاة القرامطة ، وقالوا لا يوصف بالنفى ولا بالاثبات ، لأن فى كل منهما تشبيهاً له ، وهؤلاء كلهم وقعوا فى جنس تشبيه هو شر مما فروا منه ، فإنهم شبهوه بالممتنعات والمعدومات والجمادات ، فراراً من تشبيههم إياه — بزعمهم — بالأحياء .

ومعلوم : أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما ثبتت لمخلوق أصلا ، وهو سبحانه ليس كمثله شيء ، لافى ذاته ، ولا فى صفاته ، ولا فى أفعاله ، فلا فرق بين إثبات الذات ، وإثبات الصفات ، فإذا لم يكن فى إثبات الذات إثبات مماثلة الذوات لذاته : لم يكن فى إثبات الصفات إثبات مماثلة له فى ذلك . فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً ، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه ، ويسمون أنفسهم الموحدين .

وكذلك النوع الثالث ، وهو قولهم : هو واحد لا قسيم له فى ذاته ، أو لا جزء له ، أو لا بعض له ، لفظ مجمل . فإن الله سبحانه أحد صمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ؛ فيمتنع عليه أن يتفرق ، أو يتحيز ، أو يكون قد ركب من أجزاء ، لكنهم يريدون من هذا اللفظ نفى علوه على عرشه . ومباينته لخلقه ، وامتيازه عنهم ، ونحو ذلك من المعانى المستلزمة لنفيه وتعطيله . ويجعلون ذلك من التوحيد .

فقد تبين أن ما يسمونه « توحيداً » فيه ما هو حق ، وفيه ما هو باطل ، ولو كان جميعه حقاً . فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك الذى وصفهم الله به فى القرآن ، وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل لا بد أن يؤمنوا بأنه لا إله إلا الله .

وليس المراد « بالإله » هو القادر على الاختراع — كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين — حيث ظن أن الالهية هى القدرة على الاختراع ، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره ، فقد شهد أن لا إله إلا الله . فإن المشركين

كانوا يقرون بهذا وهم مشركون ، كما تقدم بيانه بل « الاله » الحق هو الذى يستحق أن يعبد ، فهو إله بمعنى « مألوه » لا بمعنى « آله » والتوحيد : أن تعبد الله وحده لا شريك له ، والإشراك : أن تجعل مع الله إلهاً آخر .

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار ـ أهل الاثبات ـ للقدر ، المنتسبون إلى السنة : إنما هو توحيد الربوبية ، وأن الله رب كل شيء . ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك ، مع أنهم مشركون ، وكذلك طوائف من أهل التصوف والمنتسبين إلى المعرفة والتحقيق والتوحيد ، غاية ما عندهم من التوحيد : هو شهود هذا التوحيد ، وأن تشهد أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه ، لاسيما إذا غاب العارف ـ عندهم ـ بموجوده عن وجوده ، وبمشهوده عن شهوده ، وبمعروفه عن معرفته ، ودخل فى فناء توحيد الربوبية ، بحيث يفنى من لم يكن ، ويبقى من لم يزل ، فهذا عندهم هو الغاية التى لا غاية وراءها .

ومعلوم أن هـذا هو تحقيق ما أقرَّ به المشركون من التوحيد . ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً ، فضلا عن أن يكون وليًّا لله ، أو من سادات الأولياء .

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة يقررون هذا التوحيدمع إثبات الصفات ، فيفنون فى توحيد الربوبية ، مع إثبات الخالق للعالم، المباين لمخلوقاته ، وآخرون يضمون هذا إلى نفى الصفات ، فيدخلون فى التعطيل مع هذا ، وهذا شر من حال كثير من المشركين . وكان جَهم بن صفوان (١) ينفى الصفات ويقول بالجبر ، فهذا تحقيق قول جَهم ، لـكنه إذا أثبت الأمر والنهى ، والثواب والعقاب : فارق المشركين من هذا الوجه ، لـكن جَهْماً ومن اتبعه يقولون بالإرجاء ؛ فيضعف الأمر

(١) قال الحافظ ابن حجر فى لسان الميزان : جهم بن صفوان الضال المبتدع رأس الجهمية . هلك فى زمان التابعين . قتله نصر بن سيار سنة ثمان وعشرين ومائة .

والنهى ،والثواب والعقاب عنده. والنَّجَّارية والضِّرارية وغيرهم : يقربُون من جهم فى مسائل القدَر والإيمان ، مع مقاربتهم له أيضاً فى نفى الصفات. والكُلاَّبيَّة والأشعرية خير من هؤلاء فى باب الصفات ، فإنهم يثبتون لله الصفات الفعلية ، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية أيضاً ، كما فصلتُ أقوالهم فى غير هذا الموضع . وأما فى باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة ، والكلابية هم أتباع أبى محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاَّب، الذى سلك الأشعرى خطته، وأصحاب ابن كلاب كالحارث المحاسبى ، وأبى العباس القلانسى ونحوهما خير من الأشعرية فى هذا وهذا . فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل . والكَرَّامية [1] قولهم فى الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد ، حيث جعلوا الإيمان قولَ اللسان ، وإن كان مع عدم تصديق القلب . فيجعلون المنافق مؤمناً ، لكنه يخلد فى النار . فخالفوا الجماعة فى الاسم دون الحكم . وأما فى الصفات والقدر والوعيد : فهم أشبه بأكثر طوائف المتكلمين الذين فى أقوالهم مخالفة للسنة .

وأما المعتزلة : فهم ينفون الصفات ، ويقاربون قول جهم ، لكنهم ينفون القدر . فهم ـ وإن عظموا الأمر والنهى ، والوعد والوعيد وغلوا فيه ـ مكذبون بالقدر ، ففيهم نوع من الشرك من هذا الباب . والإقرار بالأمر والنهى والوعد والوعيد ـ مع إنكار القدر ـ خير من الإقرار بالقدر ، مع إنكار الأمر والنهى والوعد والوعيد . ولهذا لم يكن فى زمن الصحابة والتابعين من ينفى الأمر والنهى والوعد والوعيد . ولكن نبغ فيهم القدرية ، كما نبغ فيهم الخوارج والحرورية ، وإنما يظهر من البدع أولا ما كان أخفى ، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة .

فهؤلاء المتصوفون الذين يشهدون الحقيقة الكونية ،مع إعراضهم عن الأمر

---

(١) هم أتباع محمد بن كرام ـ بوزن شداد ـ السجستانى. قال الذهبي : كان كذابا سجن لأجل بدعته بنيسابور ثمانية أعوام . ثم أخرج ، وسار إلى الشام ، فمات بها سنة خمس وخمسين ومائتين .

والنهى : شر من القدرية المعتزلة ونحوهم . أولئك يشبهون المجوس ، وهؤلاء يشبهون المشركين الذين قالوا (٦ : ١٤٨ لو شاء الله ماأشركنا ولا آباؤنا ولاحرمنا من شىء) والمشركون شر من المجوس .

فهذا أصل عظيم ، على المسلم أن يعرفه . فإنه أصل الإسلام الذى يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر ، وهو : الإيمان بالوحدانية والرسالة « شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله » وقد وقع كثير من الناس فى الإخلال بحقيقة هذين الأصلين ، أو أحدهما ، مع ظنه أنه فى غاية التحقيق والتوحيد ، والعلم والمعرفة .

فإقرار المرء بأن الله رب كل شىء ومليكه وخالقه : لا ينجيه من عذاب الله ، إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إله إلا الله . فلا يستحق العبادة أحد إلا هو . وأن محمداً رسول الله ، فيجب تصديقه فيما أخبر ،وطاعته فيما أمر ، فلا بد من الكلام فى هذين الأصلين :

الأصل الأول : توحيد الإلهية . فإنه سبحانه أخبر عن المشركين ـ كما تقدم بأنهم أثبتوا وسائط بينهم و بين الله يدعونهم و يتخذونهم شفعاء بدون إذن الله . قال تعالى (١٠ : ١٨ و يعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم . و يقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل : أَتُنَبِّؤُون الله بما لا يعلم فى السموات ولا فى الأرض ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون) وقال عن مؤمن يس : (٣٦ : ٢٢ـ٢٥ ومالى لاأعبد الذى فطرنى و إليه ترجعون؟ أأتخذ من دونه آلهة إن يُرِدْنِ الرحمنُ بضُرٍّ لاتغن عنى شفاعتهم شيئاً ولا ينقذون ؟ إنى إذاً لفى ضلال مبين ، إنى آمنت بر بكم فاسمعون) وقال تعالى : (٦ : ٩٤ ولقد جئتمونا فُرادَى كما خلقناكم أول مرة ، وتركتم ما خَوَّلناكم وراء ظهوركم . وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء) وقال تعالى : (٣٩ : ٤٣ ، ٤٤ أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل : أَوَ لَو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون ؟ قل: لله الشفاعة جميعاً. له ملك السموات والأرض . ثم إليه ترجعون) وقال تعالى : (٣٢ : ٤ ما لكم من دونه من ولى ولا شفيع)

وقال تعالى (٦ : ٥١ وأنذِرْ به الذين يخافون أن يُحشروا إلى ربهم ، ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع) وقال تعالى : (٢ : ٢٥٥ من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) وقال تعالى (٢١ : ٢٦ ـ ٢٨ وقالوا : اتخذ الرحمن ولداً ، سبحانه ! بل عباد مكرمون ، لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون . يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ، وهم من خشيته مشفقون) وقال تعالى (٣٤ : ٢٢، ٢٣ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله، لا يملكون مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض وما لهم فيهما من شِرْك . وما له منهم من ظهير ، ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) وقال تعالى (١٧ : ٥٦ ، ٥٧ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيُّهم أقرب ؟ ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً) قال طائفة من السلف : كان قوم يدعون العُزير والمسيح والملائكة . فأنزل الله هذه الآية ، يبين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله ، ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه .

ومن تحقيق التوحيد: أن يعلم: أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق كالعبادة والتوكل والخوف والتقوى ، كما قال تعالى (١٧ : ٢٢ لا تجعل مع الله إلهاً آخر فتقعد مذموماً مخذولا) وقال تعالى (٣٩ : ٢ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين) وقال تعالى (٣٩ : ٦٤ ـ ٦٦ قل : أفغير الله تأمرونِّى أعبدُ أيها الجاهلون ؟ ـ إلى قوله ـ : الشاكرين) وكل واحد من الرسل قال لقومه « اعبدو الله ما لكم من إله غيره »

وقد قال تعالى فى التوكل (٥ : ٢٣ وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين) وقال : (١٤ : ١١ وعلى الله فليتوكل المؤمنون) وقال (٣٩ : ٣٨ قل حسبى الله عليه يتوكل المتوكلون) وقال تعالى (٩ : ٥٩ ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله

وقالوا : حسبنا الله . سيؤتينا الله من فضله ورسوله . إنا إلى الله راغبون) فقال فى الايتاء « ما آتاهم الله ورسوله » وقال فى التوكل « وقالوا حسبنا الله » . ولم يقل : ورسوله ؛ لأن الايتاء هو الإعطاء الشرعى ، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال الذى بلَّغه الرسول ، فان الحلال ما أحله ، والحرام ما حرمه ، والدين ما شرعه ، قال تعالى (٥٩ : ٧ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)وأما الحَسْبُ فهو الكافى ، والله وحده هو كاف عبده ، كما قال تعالى (٣ : ١٧٣ الذين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا لكم ، فاخشوهم . فزادهم إيماناً . وقالوا : حسبنا الله ونعم الوكيل) فهو وحده حَسْبهم كلهم ، وقال تعالى (٨ : ٦٤ يا أيها النبى حَسْبُكَ الله ومن اتبعك من المؤمنين) أى حَسْبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله ، فهو كافيكم كلكم . وليس المراد: أن الله والمؤمنين حسبك ، كما يظنه بعض الغالطين ، إذ هو وحده كاف نبيه ، وهو حسبه . ليس معه من يكون هو و إياه حسباً للرسول ، وهذا فى اللغة كقول الشاعر فحسبك والضحاكَ سيف مهند وتقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، أى يكفيك وزيداً جميعاً درهم .

وقال فى الخوف والخشية والتقوى (٢٤ : ٥٢ ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويَتَّقْهِ فأولئك هم الفائزون) فأثبت الطاعة لله وللرسول . وأثبت الخشية والتقوى لله وحده ، كما قال نوح عليه السلام (٧١ : ٢ ، ٣ إنى لكم نذير مبين أن اُعبدوا الله واتقوه وأطيعون) فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة له ، فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله ، وقد قال تعالى (٥ :٤٧ فلا تخشوا الناس واخشون) وقال تعالى (٣ : ١٧٥ فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين) وقال الخليل عليه السلام (٦ : ٨١ وكيف أخاف ما أشركتم ؟ ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً . فأى الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ؟) وقال تعالى (٦ : ٨٢ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) وفى الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال « لما نزلت

هذه الآية شَقّ ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : وأينا لم يظلم نفسه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما هو الشرك . ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح (٣١ : ١٣ إن الشرك لظلم عظيم) ؟ وقال تعالى (٢ : ٤٠ و إياى فارهبون) (٢ : ٤١ و إياى فاتقون)

ومن هذا الباب : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول فى خطبته « من يطع الله ورسوله فقد رشَد ، ومن يَعْصِهما فانه لا يضر إلا نفسه ، ولن يضر الله شيئاً » وقال « لا تقولوا : ما شاء الله وشاء محمد ، ولكن قولوا : ما شاء الله ثم شاء محمد » ففى الطاعة قَرَن اسم الرسول باسمه بحرف الواو ، وفى المشيئة أمر أن يجعل ذلك بحرف ثم ، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله ، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله ، وطاعة الله طاعة الرسول بخلاف المشيئة ، فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله ، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد ، بل ما شاء الله كان و إن لم يشأ الناس ، وما شاء الناس لم يكن ، إن لم يشأ الله .

فعلينا أن نؤمن به صلى الله عليه وسلم و نطيعه، ونرضيه ونحبه ، ونسلم لحكمه وأمثال ذلك . قال تعالى : (٤ : ٨٠ من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى (٨ : ٦٢ إن كانوا مؤمنين والله ورسوله أحق أن يرضوه) وقال تعالى (٩ : ٢٤ قل : إن كان آباؤكم وأبناؤكم و إخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومسا كن ترضونها أحبَّ إليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله فتربصوا حتى يأتى الله بأمره) وقال تعالى (٤ : ٦٥ فلا ، وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شَجَر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حَرَجًا مما قضيت ، و يسلموا تسليما) وقال تعالى (٣ : ٣١ قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) وأمثال ذلك .

فصل

إذا ثبت هذا . فمعلوم : أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره و بقضائه وشرعه ؛

وأهل الضلال الخائضون فى القدر انقسموا إلى ثلاث فرق : مجوسية ، ومشركية ، وإبليسية .

فالمجوسية : الذين كذبوا بقـدر الله ، وإن آمنوا بأمره ونهيه ؛ فغُلاتهم أنكروا العلم والكتاب ، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته ، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم .

والفرقة الثانية : المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر ، وأنكروا الأمر والنهى . قال تعالى (٦ :١٤٨ وقال الذين أشركوا :لو شاء الله ماأشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شىء) فمن احتج على تعطيل الأمر والنهى بالقدر فهو من هؤلاء ، وهذا قد كثر فيمن يدعى الحقيقة من المتصوفة .

والفرقة الثالثـة : وهم الابليسية ، الذين أقروا بالأمرين ، لـكن جعلوا هذا تناقضاً من الرب سبحانه وتعالى . وطعنوا فى حكمته وعدله ، كما يذكر ذلك عن إبليس مُقَدَّمهم ، كما نقله أهل المقالات . ونقل عن أهل الـكتاب .

والمقصود : أن هذا مما تقوَّله أهل الضلال . وأما أهل الهدى والفلاح : فيؤمنون بهذا وهذا . ويؤمنون بأن الله خالق كل شىء وربه ومليكه ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شىء قدير ، وأحاط بكل شىء علماً ، وكل شىء أحصاه فى إمام مبين .

ويتضمن هذا الأصل : من إثبات علم الله وقدته ومشيئته ووحدانيته وربوبيته، وأنه خالق كل شىء وربه ومليكه ـ : ماهو من أصول الإيمان ، ومع هذا لاينكرون ما خلقه الله من الأسباب التى يخلق بها المسببات ، كما قال تعالى (٧ : ٥٧ حتى إذا أقلَّت سَحاباً ثِقَالا سُقْناه لبلد ميت ، فأنزلنا به الماء ، فأخرجنا به من كل الثمرات) وقال تعالى (٥ :١٦ يهدى به الله من اتَّبع رضوانه سُبُل السلام) وقال تعالى (٢ : ٢٦ يضل به كثيراً ، ويهدى به كثيرا) فأخبر أنه يفعل بالأسباب ، ومن قال : إنه يفعل عندها لا بها : فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر

ما خلقه الله من القوى والطبائع ، وهو شبيه بانكار ما خلقه الله من القوى التى فى الحيوان ، التى يفعل بها ، مثل قدرة العبد ، كما أن من جعلهـا هى المبدعة لذلك : فقد أشرك بالله ، وأضاف فعله إلى غيره .

وذلك: أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سـبب آخر فى حصول مسببه ، ولا بد من عدم مانع يمنع مقتضاه ، إذا لم يدفعه الله عنه . فليس فى الوجود شىء واحديفعل شيئاً إذا شاء إلا الله وحده ، قال تعالى (٥١:٤٩ ومن كل شىء خلقنا زوجين لعلـكم تذكرون) أى فتعـلمون أن خالق الأزواج واحد . ولهذا من قال : إن الله لايصدر عنه إلاواحد ـ لأن الواحد لايصدر عنه إلاواحد ـ كان جاهلا ، فإنه ليس فى الوجود واحد صـدر عنه وحـده شىء ، لا واحد ولا اثنان : إلا الله الذى خلق الأزواج كلها ، مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون . فالنار التى جعل الله فيها حرارة لا يحصل الإحراق إلا بها ، و بمحل يقبل الاحتراق ، فإذا وقعت على السَّمَنْدل والياقوت ونحوهما لم تحرقهما ، وقد يُطلَى الجسم بما يمنع إحراقه ، والشمس التى يكون منها الشعاع لا بد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليـه . فإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف لم يحصل الشعاع تحته . وقد بسط هذا فى غير هذا الموضع

والمقصود هنا : أنه لابد من الإيمان بالقدر ، فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد ، كما قال ابن عباس « هو نظام التوحيد » فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده . ومن وحد الله وكذب بالقدر : نقص توحيده . ولا بد من الإيمان بالشرع وهوالإيمان بالأمروالنهى والوعد والوعيد، كما بعث الله بذلك رسله، وأنزل كتبه . والإنســان مضطر إلى شرع فى حياته الدنيـا ، فإنه لابد له من حركة يجلب بها منفعته،وحركة يدفع بها مضرته ، والشرع هو الذى يميز له بين الأفعال التى تنفعه والأفعال التى تضره ، وهو عدل الله فى خلقه ، ونوره بين عباده . فلا يمكن للآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه وما يتركونه .

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين الناس فى معاملاتهم ، بل الإنسان المنفرد لا بد له من فعل وترك ، فإن الإنسان هَمَّام حارث ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « أصدق الأسماء : حارث وهمام » وهو معنى قولهم « متحرك بالارادات » فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها ، ولا بد أن يعرف ما يريده : هل هو نافع له أو ضار ؟ وهل يصلحه أو يفسده ؟ وهذا قد يعرف بعضَه الناس بفطرتهم ، كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب ، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم ، و بعضهم يعرفه بالاستدلال الذى يهتدون إليه بعقولهم .

و بعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل و بيانهم وهدايتهم لهم . وفى هذا المقام تكلم الناس فى أن الأفعال هل يعرف حسنها وقبيحها بالعقل ، أم ليس فيها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل ؟ كما بسط فى غير هذا الموضع ، و بينا ماوقع فى هذا الموضع من الاشتباه .

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل ، وهو أن يكون الفعل سبباً لما يحبه الفاعل و يَلْتَذُّ به ؛ أوسبباً لما يبغضه و يؤذيه ، وهذا القدر يعلم بالعقل تارة ، و بالشرع أخرى ، و بهما جميعاً . لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التى تكون عاقبة الأفعال ـ من السعادة والشقاوة فى الدار الآخرة ـ لا تعرف إلا بالشرع ، فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر ، وأمرت به من تفاصيل الشرائع : لا يعلمه الناس بعقولهم ، كما أن ماأخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته : لا يعلمه الناس بعقولهم ، و إن كانوا قد يعلمون بعقولهم جُمل ذلك .

وهذا التفصيل الذى يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو مادل عليه قوله تعالى (٤٢ : ٥٢ وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدرى ماالكتاب ولاالإيمان ، ولكن جعلناه نوراً نهدى به من نشاء من عبادنا) وقوله تعالى (٣٤ : ٥٠ قل : إن ضللتُ فإنما أَضِلُّ على نفسى . و إن اهتديت فبما

يُوحى إلىّ ربى . إنه سميع قريب) وقوله تعالى (٢١ : ٤٥ قل : إنما أنذركم بالوحى) .

ولكن طائفة توهمت أن للحسن والقبح معنى غير هذا . وأنه يعلم بالعقل . وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ماجاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا ، فكلا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين ، وأخرجتاه عن هذا القسم غلطت .

ثم إن كلتا الطائفتين لما كانت تنكر أن يوصف الله بالمحبة والرضا والسخط والفرح ، ونحو ذلك : مما جاءت به النصوص الإلهية ، ودلت عليه الشواهد العقلية ، تنازعوا — بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ماهو منه قبيح — هل ذلك ممتنع لذاته ، وأنه لا يتصور قدرته على ماهو قبيح ، وأنه سبحانه منزه عن ذلك ، لا يفعله لمجرد القبح العقلى الذى أثبتوه ؟ على قولين ، والقولان فى الانحراف من جنس القولين المتقدمين ، أولئك لم يفرقوا فى خلقه وأمره بين الهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار ، وأهل الجنة وأهل النار ، والرحمة والعذاب ، فلا جعلوه محموداً على مافعله من العذاب ، أو ما تركه من الظلم ، ولا مافعله من الإحسان والنعمة ، وما تركه من التعذيب والنقمة ، والآخرون نزهوه بناء على القبح العقلى الذى أثبتوه ، ولا حقيقة له ، وسووه بخلقه فيما يحسن ويقبح ، وشبهوه بعباده فيما يأمر به وينهى عنه .

فمن نظر إلى القدر فقط وعظّم الفناء فى توحيد الربوبية ، ووقف عند الحقيقة الكونية : لم يميز بين العلم والجهل . والصدق والكذب ، والبر والفجور ، والعدل والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرشاد والغى ، وأولياء الله وأعدائه ، وأهل الجنة وأهل النار .

وهؤلاء — مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتاب الله ودينه وشرائعه — : فهم مخالفون أيضاً لضرورة الحسّ والذوق ، وضرورة العقل والقياس ، فإن أحدهم

لابد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء ، فيميز بين ما يأكل ويشرب ، وما لا يأكل ولا يشرب ، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد ، وما ليس كذلك ، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره : هو الحقيقة الشرعية الدينية . ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوى عنده الأمران دائماً ، فقد افترى ، وخالف ضرورة الحس ، ولكن قد يعرض للإنسان فى بعض الأوقات عارض ، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغله عن الإحساس ببعض الأمور ، فاما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه : فهذا ممتنع . فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه ، بل يرى فى منامه ما يسوؤه تارة ، وما يسره أخرى ، فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلاح ـ كالفناء والسكر ونحو ذلك ـ إنما تنشأ عن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهى مع نقص صاحبها ـ لضعف تمييزه ـ لا تنتهى إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقاً . ومن نفى التمييز فى هذا المقام مطلقاً ، وعظم هذا المقام : فقد غلط فى الحقيقة الكونية والدينية قَدَراً وشرعًا . وغلط فى خلق الله وفى أمره . حيث ظن وجود هذا ، ولا وجود له ، وحيث ظن أنه ممدوح ، ولا مدح فى عدم التمييز وفقدان العقل والمعرفة وإذا سمعت بعض الصوفية يقول : أريد أن لا أريد ، أو أن العارف لا حظ له ، وأنه يصير كالميت بين يدى الغاسل ونحو ذلك ، فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التي يؤمر بها ، وعدم حظه الذى لم يؤمر بطلبه ، وأنه كالميت فى طلب ما لم يؤمر بطلبه ، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه ، ومن أراد بذلك : أنه تبطل إرادته بالكلية ، وأنه لا يحس باللذات والألم ، والنافع والضار : فهذا مكابر مخالف لضرورة الحس والعقل ، ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل .

والفناء يراد به ثلاثة أمور ، أحدها : الفناء الدينى الشرعى ، الذى جاءت به الرسل ، ونزلت به الكتب وهو أن يفنى عما لم يأمره الله به بفعل ما أمره الله به ؛ فيفنى عن عبادة غير الله بعبادته ، وعن طاعة غير الله بطاعته وطاعة الله ورسوله ، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه ، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله ؛

وعن خوف غيره بخوفه ، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله ، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، كما قال تعالى (٩ : ٢٤ قل: إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبَّ إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره) فهذا كله مما أمر الله به ورسوله .

وأما الفناء الثاني — وهو الذي يذكره بعض الصوفية — فهو أن يفنى عن شهود ماسوى الله تعالى ، فيفنى بمعبوده عن عبادته ، وبمذكوره عن ذكره ، وبمعروفه عن معرفته ، بحيث يغيب عن شهود نفسه لما سوى الله تعالى. فهذا حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين ، وليس هو من لوازم طريق الله ، ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبي صلى الله عليه وسلم ولا للسابقين الأولين ، ومن جعل هذا نهاية السالكين: فهو ضال ضلالا مبينًا ، وكذلك من جعله من لوازم طريق الله: فهو مخطىء خطأ فاحشا ، بل هو من عوارض طريق الله التي تعرض لبعض الناس دون بعض ، ليس هو من اللوازم التي تحصل لكل سالك .

وأما الثالث : فهو الفناء عن وجود السِّوَى ، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق ، وأن الوجود فيهما واحد بالعين ، فهذا قول أهل الإلحاد والاتحاد الذين هم أضل العباد .

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس : فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله ، فإنه إذا كان مشاهداً للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور ، فعومل بموجب ذلك — مثل أن يضرب ، ويجاع حتى يُبْتَلَى بعظيم الأوصاب والأوجاع — فإن لام من فعل ذلك به وعابه : فقد نقضَ قوله ، وخرج عن أصل مذهبه ، وقيل له : هذا الذي فعله بك مقضيٌّ مقدور . فخلق الله وقدره ومشيئته متناول لك وله ، وهو يعمكما . فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا ، وإلا فليس بحجة لا لك ولا له .

فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر ، ويُعرض عن الأمر والنهي ، والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحظور ، ويصبر على المقدور ، كما قال تعالى (٣ : ١٢٠ وإن تصبروا وتتقوا لا يَضُرُّكُم كَيْدُهم شيئاً) وقال في قصة يوسف (١٢ : ٩٠ إنه من يَتَّقِ ويصبر فإن الله لايضيع أجر المحسنين) فالتقوى فعل ما أمر الله به وترك مانهى الله عنه ، ولهذا قال الله تعالى (٤٠ : ٥٥ فاصبر إن وعد الله حق . واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالعَشِيِّ والإبكار) . فأمره ـ مع الاستغفار ـ بالصبر ، فإن العباد لابد لهم من الاستغفار : أوَّلَهم وآخرهم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « يا أيها الناس توبوا إلى ربكم . فو الذي نفسي بيده ، إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة» وقال « إنه لَيُغانُ على قلبي ، وإني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة » وكان يقول « اللهم اغفرلي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفرلي خَطَئِي وعَمدِي وهَزْلي وجِدِّي . وكل ذلك عندي ، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر » وقد ذكر عن آدم أبي البشر : أنه استغفر ربه وتاب إليه فاجتباه ربه ، فتاب عليه وهداه . وعن إبليس أبي الجن أنه أصر متعلقاً بالقدر . فلعنه وأقصاه . فمن أذنب وتاب وندم فقد أشبه أباه ، ومن أشبه أباه فما ظلم . قال الله تعالى (٣٣ : ٧٢ ، ٧٣ وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولا ، ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات . ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيما) ولهذا قرن الله سبحانه بين التوحيد والاستغفار في غير آية ، كما قال تعالى (٤٧ : ١٩ فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقال تعالى (٤١ : ٦ فاستقيموا إليه واستغفروه) وقال تعالى(١١ : ١ـ٣ الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لَدُنْ حكيم خبير : أن لاتعبدوا إلا الله ، إنني لكم منه نذير وبشير . وأن استغفروا ربكم ثم

توبوا إليه يمتعكم متاعاً حسناً إلى أجل مسمى) وفى الحديث الذى رواه ابن أبى عاصم وغيره : « يقول الشيطان : أهلكت الناس بالذنوب ، وأهلكونى بلاإله إلا الله و بالاستغفار ، فلما رأيت ذلك بثثت فيهم الأهواء . فهم يذنبون ولايتوبون ، لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً » وقد ذكر الله سبحانه عن ذى النون أنه (٢١ : ٨٧ نادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت ، سبحانك إنى كنت من الظالمين) قال تعالى (٢١ : ٨٨ فاستجبنا له ونجيناه من الغم ، وكذلك ننجى المؤمنين) وقال النبى صلى الله عليه وسلم « دعوة أخى ذى النون : ما دعا بها مكروب إلا فرج الله كربه » .

وجماع ذلك : أنه لابد له فى الأمر من أصلين ، ولا بد له فى القدر من أصلين .

ففى الأمر : عليه الاجتهاد فى امتثال الأمر علما وعملا ، فلا يزال يجتهد فى العلم بما أمر الله به والعمل بذلك ، ثم عليه أن يستغفر و يتوب من تفريطه الأوامر وتعديه الحدود . ولهذا كان من المشروع : أن يختم جميع الأعمال بالاستغفار. فكان النبى صلى الله عليه وسلم إذا صلى استغفر ثلاثاً ، وقد قال الله تعالى (٣ : ١٧ والمستغفرين بالأسحار) فقاموا بالليل وختموه بالاستغفار ، وآخر سورة نزلت : قول الله تعالى (١١٠ : ١ ـ ٣ إذا جاء نصر الله والفتح . ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجاً . فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً)وفى الصحيح عن عائشة « أنه كان صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا و بحمدك ، اللهم اغفر لى ، يتأول القرآن » .

وأما فى القدر : فعليه أن يستعين بالله فى فعل ما أمر به ، ويتوكل عليه ويدعوه ويرغب اليه ، و يستعيذ به ، و يكون مفتقرا إليه فى طلب الخير وترك الشر . وعليه أن يصبر على المقدور ، و يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ؛ و إذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه . ومن هذا

الباب: احتجاج آدم وموسى لما قال موسى «يا آدم ، أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته . لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ فقال له آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله بكلامه ، فبكم وجدت مكتوباً علىّ من قبل أن أخلق (٢٠ : ١٢١ وعصى آدم ربه فغوى) ؟ قال : بكذا وكذا ، فحجّ آدم موسى »[1] وذلك : أن موسى لم يكن عَتْبه على آدم لأجل الذنب. فان آدم كان قد تاب منه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، ولكن لاجل المصيبة التى لحقتهم من ذلك . وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر فى المصائب ، وأن يستغفروا من المعايب ، كما قال تعالى (٤٠ : ٥٥ فاصبر إن وعد الله حق . واستغفر لذنبك) فمن راعى الأمر والقدر — كما ذكر — كان عابداً لله مطيعاً له ، مستعيناً به ، متوكلا عليه ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين فى غير موضع ، كقوله فى أم الكتاب (إياك نعبدو إياك نستعين) وقوله (١١ : ١٢٣ فاعبده وتوكل عليه) وقوله (٤٢ : ١٠ عليه توكلت و إليه أنيب) وقوله (٦٥ : ٢ ، ٣ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ، ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، إن الله بالغ أمره ، قد جعل الله لكل شىء قَدْراً) .

فالعبادة لله والاستعاذة به ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يقول عند الأضحية : « اللهم منك ولك » فما لم يكن بالله لا يكون . فانه لا حول ولا قوة إلا بالله ، وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم .

ولا بد فى عبادته من أصلين ، أحدهما : إخلاص الدين ، والثانى : موافقة أمره الذى بعث به رسله ؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول فى

---

(١) رواه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة . وانظر شرحه فى الفتح (ج ص ٤٠٦ — ٤١٢) وفى الثورى (ج ١٦ ص ٢٠٠ — ٢٠٣)

دعائه : « اللهم اجعل عملى كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً » وقال الفضيل فى قوله تعالى (٦٧ : ٢ ليبلوكم أيكم أحسن عملا) قال : أخلصه وأصوبه ، قالوا : يا أبا على ، ما أخلصه وأصوبه ؟ فقال : إذا كان العمل خالصاً ،ولم يكن صواباً: لم يقبل . وإذا كان صواباً ، ولم يكن خالصاً : لم يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً ؛ والخالص:أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنة . ولهذا ذم الله المشركين فى القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين الذى لم يأذن به الله ، من عبادة غيره ، وعبادته بمالم يشرعه من الدين ، كما قال تعالى (٤٢ : ٢١ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) كما ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله . والدين الحق : أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه .

ثم إن الناس فى عبادته واستعانتهم به على أربعة أقسام .

فالمؤمنون المتقون : هم له وبه ، يعبدونه ويستعينونه وحده .

وطائفة تعبده من غير استعانة ولا صبر ، فتجد عند أحدهم تحريا للطاعة والورع ولزوم السنة ،ولكن ليس لهم توكل ولااستعانة ولاصبر، بل فيهم عجز وجزع

وطائفة : فيهم استعانة وتوكل وصبر ، من غير استقامة على الأمر ، ولامتابعة للسنة ، فقد يمكَّن أحدهم ويكون له نوع من الحال باطناً وظاهراً ، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول ، ولكن لا عاقبة له ، فإنه ليس من المتقين ، والعاقبة للتقوى .

فالأولون لهم: دين ضعيف ، ولكنه مستمر باق ، إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز ، وهؤلاء لأحدهم حال وقوة ، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر واتبع فيه السنة .

وشر الأقسام :من لا يعبده ولا يستعينه ،فهو لا يشهد أن عمله لله، ولا أنه بالله

فالمعتزلة ونحوهم من القدرية ،الذين أنكروا القدر : هم فى تعظيم الأمر والنهى

والوعد والوعيد: خير من هولاء الجبرية القدرية ، الذين يعرضون عن الشرع والأمر والنهى. والصوفية : هم فى القدر ومشاهدة توحيد الربوبية خير من المعتزلة، ولكن فيهم من فيه نوع بدع ، مع إعراض عن بعض الأمر والنهى ، والوعد والوعيد ، حتى يجعلوا الغاية: هى مشاهدة توحيد الربوبية والفناء فى ذلك ، ويصيرون أيضاً معتزلين لجماعة المسلمين وسنتهم ، فهم معتزلة من هذا الوجه . وقد يكون ماوقعوا فيه من البدعة شراً من بدعة أولئك المعتزلة ، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة .

وإنما دين الله : ما بعث به رسله ، وأنزل به كتبه ، وهو الصراط المستقيم ، وهو طريق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خير القرون وأفضل الأمة ، وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين ، قال تعالى : (٩ : ١٠٠ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه) فرضى عن السابقين الأولين رضا مطلقا ، ورضى عن التابعين لهم بإحسان ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم فى الأحاديث الصحيحة « خير القرون : القرن الذين بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» وكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول «من كان منكم مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بمن قد مات ، فإن الحى لاتؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبَرُّ هذه الأمة قلوبًا ، وَأعمقها علمًا ، وأقلها تـكَلُّفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ؛ وإقامة دينه . فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم » وقال حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما « يامعشر القراء : استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن أخذتم يميناً وشمالا لقد ضللتم ضلالا بعيداً » . وقد قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « خَطَّ لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطًا ، وخط خطوطاً عن يمينه وعن شماله . ثم قال : هذا سبيل الله ، وهذه سبل ، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ (٦ : ١٥٣ وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم

عن سبيله) » وقد أمرنا سبحانه أن نقول فى صلاتنا (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم . غير المغضوب عليهم ولا الضالين)وقال النبى صلى الله عليه وسلم « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون » وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ، والنصارى عبدوا الله بغير علم . ولهذا كان يقال « تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل ، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون » وقال تعالى (٢٠ : ١٢٣ فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى) قال ابن عباس رضى الله عنهما « تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه : أن لا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة » وقرأ هذه الآية ، وكذلك قوله تعالى (٢ : ١ ـ ٤ الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه . هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون ، أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون ، وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين .

فنسأل الله أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . وحسن أولئك رفيقا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً

الفتوى الحموية الكبرى

تأليف

شيخ الإسلام علم الأعلام العالم الربانى

تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

الشهير بابن تيمية الحنبلى

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

قدس الله روحه

ونور ضريحه

على النسخة التى حققها أخونا الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة

المدرس بالمسجد الحرام



بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الإسلام العالم الربانى تقى الدين ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله تعالى ـ وذلك فى سنة ثمان وتسعين وستمائة هـ ـ وجرى بسبب هذا الجواب أمور ومحن . وهو جواب عظيم النفع جداً . فقال السائل :

ما قول السادة الفقهاء ، أئمة الدين : فى آيات الصفات . كقوله تعالى (٢٠ :٥ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ) وقوله (١٠ :٣ و١٣ : ٢ و٢٥ : ٥٩ و٣٢ : ٤ و٥٧ : ٤ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ) وقوله (٤١ : ١١ ثم اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ) إلى غير ذلك من الآيات ، وأحاديث الصفات . كقوله صلى الله عليه وسلم « إن قلوب بنى آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن » وقوله « يضع الجبار قدمه فى النار » إلى غير ذلك . وما قالت العلماء فيه . وأبسطوا القول فى ذلك . مأجورين إن شاء الله تعالى .

فأجاب الشيخ رحمه الله وغفر له

الحمد لله رب العالمين .

قولنا فيها : ما قال الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار . والذين اتبعوهم باحسان ، وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء ، الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم . وهذا هو الواجب على جميع الخلق فى هذا الباب وغيره . فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد ، وشهد له بأنه بعثه داعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً ، وأمره أن يقول (١٢ : ١٠٨ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي)

فمن المحال فى العقل والدين : أن يكون السراج المنير الذى أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور ، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا

فيه ، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة . وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة . وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم ، وأتم عليهم نعمته ـ محال مع هذا وغيره ـ أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبساً مشتبهاً ، ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا ، وما يجوز عليه ، وما يمتنع عليه . فان معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية ، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب ، وحصلته النفوس ، وأدركته العقول . فكيف يكون ذلك الكتاب ، وذلك الرسول ، وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يُحْكِمُوا هذا الباب اعتقاداً وقولا ؟

ومن المحال أيضاً : أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد علّم أمته كل شيء حتى الخِراءَة وقال : « تركتكم على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها . لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك » وقال فيما صح عنه أيضاً « ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم ، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم » وقال أبو ذر « لقد تُوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلّب جناحيه فى السماء إلا ذكر لنا منه علماً » وقال عمر بن الخطاب « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاماً . فذكر بَدْء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم ، وأهل النار منازلهم ، حفظ ذلك من حفظه . ونسيه من نسيه » رواه البخارى .

ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة فى الدين وإن دقت : أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ، ويعتقدونه فى قلوبهم فى ربهم ومعبودهم ، رب العالمين الذى معرفته غاية المعارف ، وعبادته أشرف المقاصد ، والوصول إليه غاية المطالب . بل هذا خلاصة الدعوة النبوية ، وزبدة الرسالة الإلهية . فكيف يتوهم من فى قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة : أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام . ثم إذا كان قد وقع ذلك منه ، فمن المحال : أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا فى هذا الباب : زائدين فيه . أو ناقصين منه .

ثم من المحال أيضاً : أن تكون القرون الفاضلة ـ القرن الذى بعث فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ـ ؟ كانوا غير عالمين وغير قائلين فى هذا الباب بالحق المبين . لأن ضد ذلك : إما عدم العلم والقول ، و إما اعتقاد نقيض الحق ، وقول خلاف الصدق . وكلاهما ممتنع .

أما الأول : فلأن من فى قلبه أدنى حياة وطلب للعلم ، أو نَهْمة فى العبادة : يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ، ومعرفة الحق فيه : أكبر مقاصده . وأعظم مطالبه ـ أعنى بيان ما ينبغى اعتقاده ، لا معرفة كيفية الرب وصفاته — وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر . وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدانية . فكيف يتصور ـ مع قيام هذا المقتضى الذى هو من أقوى المقتضيات ـ أن يتخلف عنه مقتضاه فى أولئك السادة فى مجموع عصورهم ؟ هذا لا يكاد يقع فى أبلد الخلق وأشدهم إعراضاً عن الله ، وأعظمهم إكبابا على طلب الدنيا والغفلة عن ذكر الله ، فكيف يقع في أولئك ؟

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه : فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم .

ثم الكلام فى هذا الباب عنهم أكثر من أن يمكن سطره فى هذه الفتوى وأضعافها ، يعرف ذلك من طلبه وتتبعه .

ولا يجوز أيضاً أن يكون الخالفون أعلم من السالفين . كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لا يعرف قدر السلف ، بل ولا عرف الله ورسوله ، والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها : من أن « طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم » و إن كانت هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلماء فقد يعنى بها معنى صحيحاً . فان هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف ـ من المتفلسفة ومن حذا حذوهم ـ على طريقة السلف : إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف : هى مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث ، من غير فقه لذلك ، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم

(٣ : ٧٨ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إلا أَمَانِيَّ) وأن طريقة الخلف . هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالات التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر . وقد كذبوا على طريقة السلف ، وضلوا في تصويب طريقة الخلف ، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم ، و بين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف .

وسبب ذلك : اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين . فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر ، وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى : بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى — وهي التي يسمونها طريقة السلف — و بين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف — وهي التي يسمونها طريقة الخلف — فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع . فان النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ، ظنوها بينات ، وهي شبهات. والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين : كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين ، واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين : بمنزلة الصالحين من العامة ، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي ، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله .

ثم هذا القول — إذا تدبره الإنسان — وجده في غاية الجهالة ، بل في غاية الضلالة . كيف يكون هؤلاء المتأخرون — لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين . الذين كثر في باب الدين اضطرابهم ، وغلظ عن معرفة الله حجابهم ، وأخبر الواقف على نهاية إقدامهم بما انتهى إليه أمرهم :

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن أو قارعاً سِنَّ نادم

وأقروا على أنفسهم بما قالوا متمثلين به أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم .
كقول بعض رؤسائهم :

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعى العالمين ضلال
وأرواحنا فى وحشة من جسومنا وغاية دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية . فما رأيتها تشفى عليلا ، ولا تروى غَليلا ، ورأيت أقرب الطرق : طريقة القرآن . اقرأ فى الإثبات (الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوٰى) (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ) واقرأ فى النفى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (وَلاَ يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً) ومن جَرّب مثل تجربتى : عرف مثل معرفتى » .

ويقول الآخر منهم « لقد خضت البحر الخِضَمّ ، وتركت أهل الإسلام وعلومهم وخُضْتُ فى الذى نَهَوْنِي عنه ، والآن : إن لم يتداركنى ربى برحمته فالويل لفلان . وها أنا أموت على عقيدة أمى » ويقول الآخر منهم « أكثر الناس شكا عند الموت : أصحاب الكلام » . ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حُقِّق عليهم الأمر : لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر ، ولا وقعوا من ذلك على عين ولا أثر .

كيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوِّكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته ، وأحكم فى باب ذاته وآياته من السابقين الأولين : من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل ، وأعلام الهدى ، ومصابيح الدجى ، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا ، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا ، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما بَرَّزوا به على سائر أتباع الأنبياء ، فضلا عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم ، وأحاطوا من

حقائق المعارف و بواطن الحقائق بما لو جُمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيي من يطلب المقابلة ؟ .

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص فى العلم والحكمة ـ لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته ـ من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم ؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة ، وأتباع الهند واليونان ، وورثة المجوس والمشركين ، وضلال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم . أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان ؟ .

و إنما قدمت هذه المقدمه ؛ لأن من استقرت هذه المقدمة عنده عرف طريق الهدى أين هو فى هذا الباب وغيره ، وعلم أن الضلال والتهوك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم ، وإعراضهم عمَّا بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم من البينات والهدى ، وتركهم البحث عن طريقة السابقين والتابعين ، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله باقراره على نفسه ، و بشهادة الأمة على ذلك ، و بدلالات كثيرة . وليس غرضى واحداً معينا ، و إنما أصف نوع هؤلاء ونوع هؤلاء .

و إذا كان كذلك فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من أولها إلى آخرها ، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين ، ثم كلام سائر الأمة مملوء بما هو إما نص و إما ظاهر فى أن الله سبحانه وتعالى هو العلى الأعلى ، وهو فوق كل شيء ، وهو عال على كل شيء ، وأنه فوق العرش ، وأنه فوق السماء ، مثل قوله تعالى (٣٥ : ٢٠ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) وقوله (٣ : ٥٥ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ) وقوله (٦٧ : ١٥ ، ١٦ أَءَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ ـ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا) وقوله (٤ : ١٥٨ بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ) وقوله (٧٠ : ٤ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ) وقوله (٣٢ : ٥ يُدَبِّرُ

الأَمْرَ مِنَ السَّمَاء إِلىٰ الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ) وقوله (١٦ : ٥٠ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ)وقوله (ثم اسْتَوىٰ عَلىٰ الْعَرْشِ) فى سبعة مواضع وقوله (الرَّحْمٰنُ عَلىٰ الْعَرْشِ اسْتَوىٰ) وقوله (٤٠ : ٣٦ ، ٣٧ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ ، فَأَطَّلِعَ إِلىٰ إِلٰهِ مُوسىٰ ، وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً) وقوله (٤١ : ٤٢ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حميد) وقوله (٦ : ١١٤ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بالحق) إلى أمثال ذلك مما لا يكاد يحصى إلا بالـكلفة ، وفى الأحاديث الصحاح والحسان مالا يحصى إلا بالـكلفة . مثل قصة معراج الرسول إلى ر به ، ونزول الملائـكة من عند الله وصعودها إليه . وقوله فى الملائـكة الذين يتعاقبون فيكم بالليل والنهار« فيعرج الذين باتوا فيكم إلى ر بهم ، فيسألهم ، وهو أعلم بهم » وفى الصحيح فى حديث الخوارج « ألا تأمنونى ، وأنا أمين من فى السماء ؟ يأتينى خبر السماء صباحاً ومساء » وفى حديث الرقية الذى رواه أبو داود وغيره « ر بنا الله الذى فى السماء ، تقدّس اسمك ، وأمرك فى السماء والأرض ، كما رحمتك فى السماء ، اجعل رحمتك فى الأرض ، اغفر لنا حُو بنا وخطايانا ، أنت رب الطيبين . أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هـذا الوجع » قال صلى الله عليه وسلم « إذا اشتكى أحد منكم أو اشتكى أخ له فليقل : ر بنا الله الذى فى السماء » وذكره . وقوله فى حديث الأوعال « والعرش فوق ذلك . والله فوق عرشه . وهو يعلم ما أنتم عليه » رواه أحمد وأبو داود وغيرهما . وقوله فى الحديث الصحيح للجار ية « أين الله ؟ قالت : فى السماء . قال : من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله . قال : أعتقها ، فإنها مؤمنة »وقوله فى الحديث الصحيح« إن الله لماخلق الخلق كتب فى كتاب فهو موضوع عنده فوق العرش : إن رحمتى سبقت غضبى» وقوله فى حديث قبض الروح « حتى يعرج به إلى السماء التى فيها الله » وقول عبد الله بن رواحة الذى أنشده للنبى صلى الله عليه وسلم ، وأقره عليه :

شهدت بأن وعد الله حق   وأن النار مثوى الـكافرينا

وأن العرش فوق الماء طاف   وفوق العرش رب العالمينا

وقول أمية بن أبى الصلت الثقفى الذى أُنشد للنبى صلى الله عليه وسلم هو وغيره من شعره فاستحسنه ، وقال : « آمن شعره وكفر قلبه » .

مجدوا الله ، فهو للمجد أهل   ربنا فى السماء أمسى كبيراً

بالبناء الأعلى الذى سبق النا   س وسوى فوق السماء سريراً

شرجعا ماينالة بصر العـ   ـين ترى دونه الملائك صُورا

وقوله فى الحديث الذى فى المسند « إن الله حى كريم يستحى من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً » وقوله فى الحديث « يمد يديه إلى السماء يقول يارب يارب » إلى أمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله ، مما هو من أبلغ المتواترات اللفظية والمعنوية التى تورث علماً يقينيا من أبلغ العلوم الضرورية : أن الرسول المبلغ عن الله ألقى إلى أمته المدعوين : أن الله سبحانه على العرش ، وأنه فوق السماء ، كما فطر الله على ذلك جميع الأمم عربهم وعجمهم فى الجاهلية والإسلام ، إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته .

ثم عن السلف فى ذلك من الأقوال مالو جمع لبلغ مئين أو ألوفا ، ثم ليس فى كتاب الله ، ولا فى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من سلف الأمة ، لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف حرف واحد يخالف ذلك ، لا نصا ولا ظاهراً ، ولم يقل أحد منهم قط : إن الله ليس فى السماء ، ولا أنه ليس على العرش ، ولا أنه بذاته فى كل مكان ، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء ، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا أنه لا متصل ولا منفصل ، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها ، بل قد ثبت فى الصحيح عن جابر بن عبد الله أن النبى صلى الله عليه وسلم لما خطب خطبته العظيمة يوم عرفات فى أعظم مجمع حضره الرسول صلى الله

عليه وسلم جعل يقول ألا هل بلغت ؟ » فيقولون : نعم ، فيرفع إصبعه إلى السماء وينكبها إليهم ويقول : اللهم اشهد » غير مرة ، وأمثال ذلك كثير .

فإن كان الحق فيما يقول هؤلاء السالبون النافون للصفات الثابتة فى الكتاب والسنة من هذه العبارات ونحوها ، دون مايفهم من الكتاب والسنة: إما نصا و إما ظاهراً ، فكيف يجوز على الله ، ثم على رسوله ، ثم على خير الأمة : أنهم يتكلمون دائماً بما هو نص أو ظاهر فى خلاف الحق الذى يجب اعتقاده ثم لا يبوحون بالحق الذى يجب اعتقاده قط ، ولا يدلون عليه لا نصا ولا ظاهراً ، حتى يجىء أنباط الفرس والروم ، وفروخ اليهود والنصارى والفلاسفة يبينون للأمة العقيدة الصحيحة التى يجب على كل مكلف أو كل فاضل أن يعتقدها ، لئن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب ، وهم مع ذلك أحيلوا فى معرفته على مجرد عقولهم ، وأن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم مادل عليه الكتاب والسنة نصا أو ظاهراً ، لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير ، بل كان وجود الكتاب والسنة ضرراً محضا فى أصل الدين .

فإن حقيقة الأمر ـ على مايقوله هؤلاء ـ أنكم يامعشر العباد لا تطلبوا معرفة الله عز وجل وما يستحقه من الصفات نفيًا و إثباتا ، لا من الكتاب ولا من السنة ، ولا من طريق سلف الأمة ، ولكن انظروا أنتم فما وجدتموه مستحقا له من الصفات فصفوه به ـ سواء كان موجودا فى الكتاب والسنة أو لم يكن ـ ومالم تجدوه مستحقا له فى عقولكم فلا تصفوه به .

ثم هم هٰهنا فريقان أكثرهم يقولون : مالم تثبته عقولكم فانفوه ومنهم . من يقول : بل توقفوا فيه ، وما نفاه قياس عقولكم الذى أنتم فيه مختلفون ومضطربون اختلافا أكثر من أى اختلاف على وجه الأرض فانفوه ، و إليه عند التنازع فارجعوا . فإنه الحق الذى تعبدتكم به ، وما كان مذكورا فى الكتاب والسنة ـ مما يخالف قياسكم هذا ويثبت مالم تدركه عقولكم، على طريقة أكثرهم ـ

فاعلموا أنى أمتحنكم لا لتعملوا بتنزيله ، ولا لتأخذوا الهدى منه ، لكن لتجتهدوا فى تخريجه على شواذ اللغة ،ووحشى الألفاظ ، وغرائب الكلام أوأن تسكتوا عنه مفوضين علمه إلى الله ، مع نفى دلالته على شىء من الصفات .هذا حقيقة الأمر على رأى هؤلاء المتكلمين .

وهذا الكلام قد رأيته صرح بمعناه طائفة منهم ، وهو لازم لجماعتهم لزوما لا محيد لهم عنه . ومضمونه : أن كتاب الله لا يهتدى به فى معرفة الله ، وأن الرسول معزول عن التعليم والإخبار بصفات من أرسله ، وأن الناس عند التنازع لا يردون ماتنازعوا فيه إلى الله والرسول، بل إلى مثل ما كانوا عليه فى الجاهلية و إلى مثل مايتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء، كالبراهمة والفلاسفة،وهم المشركون والمجوس و بعض الصابئة . و إن كان هذا الرد لا يزيد الأمر إلا شدة ولا يرتفع الخلاف به ، إذ لكل فريق طواغيت يريدون أن يتحاكموا إليهم ، وقد أمروا أن يكفروا بهم .

وما أشبه حال هؤلاء المتكلمين بمن قال الله فيهم (٤ : ٦٠ – ٦٢ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ، وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالاً بَعِيداً * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُوداً * فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ، ثُمَّ جَاؤُكَ يَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلا إِحْسَاناً وَتَوْفِيقاً)
فإن هؤلاء إذا دعوا إلى ما أنزل الله من الكتاب و إلى الرسول — والدعاء إليه بعد وفاته هو الدعاء إلى سنته — أعرضوا عن ذلك ،وهم يقولون : إنما قصدنا الإحسان علماً وعملا بهذه الطريق التى سلكناها ، والتوفيق بين الدلائل العقلية والنقلية .

ثم عامة هذه الشبهات التى يسمونها دلائل : إنما تقلدوا أكثرها عن طاغوت

من طواغيت المشركين ، أو الصابئين ، أو بعض ورثتهم الذين أمروا أن يكفروا بهم ، مثل فلان وفلان ، أو عمن قال كقولهم لتشابه قلوبهم . قال الله تعالى (٤ : ٦٥ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً) وقال (٢ :٢١٣ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إلا الذين أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتِ) ولازم هذه المقالة : أن لا يكون الكتاب هدى للناس ، ولا بياناً ولا شفاء لما فى الصدور ، ولا نورا ولا مردا عند التنازع . لأنا نعلم بالاضطرار : أن ما يقول هؤلاء المتكلفون : أنه الحق الذى يجب اعتقاده : لم يدل عليه الكتاب والسنة لا نصا ولا ظاهراً ، وإنما غاية المتحذلق : أن يستنتج هذا من قوله (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ـ (١٩: ٦٥ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ؟) .

وبالاضطرار يعلم كل عاقل أن من دل الخلق على أن الله ليس على العرش ، ولا فوق السموات ونحو ذلك بقوله (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيا) لقد أبعد النجعة ، وهو إما ملغز وإما مدلس ، لم يخاطبهم بلسان عربى مبين . ولازم هذه المقالة : أن يكون ترك الناس بلا رسالة خيرا لهم فى أصل دينهم ؛ لأن مردهم قبل الرسالة وبعدها واحد وإنما الرسالة زادتهم عمى وضلالة .

يا سبحان الله !! كيف لم يقل الرسول يوما من الدهر، ولا أحد من سلف الأمة: هذه الآيات والأحاديث لا تعتقدوا ما دلت عليه ، ولكن اعتقدوا الذى تقتضيه مقاييسكم، واعتقدوا كذا وكذا، فإنه الحق. وما خالف ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره وانظروا فيها ، فما وافق قياس عقولكم فاعتقدوه ، وما لا فتوقفوا فيه أو انفوه .

ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخبر بأن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة .فقد علم ما سيكون ثم قال «إنى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى ،

كتاب اللهوسنتى » وروى عنه أنه قال فى صفة الفرقة الناجية « هم من كان على مثل ما أناعليه اليوم وأصحابى » فهلا قال : من تمسك بالقرآن ، أوبدلالة القرآن ،أو بمفهوم القرآن، أو بظاهر القرآن فى باب الاعتقادات فهوضال، و إنما الهدى رجوعكم إلى مقاييس عقولكم وما يحدثه المتكلمون منكم بعد القرون الثلاثة فى هذه المقالة، و إن كان قد نبغ أصلها فى أواخر عصر التابعين ؟ .

ثم أصل هذه المقالة ـ التعطيل للصفات ـ إنما هو مأخوذ من تلامذة اليهود والمشركين ، وضلال الصابئين . فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة فى الإسلام ـ أعنى : أن اللهسبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة ،و إنما استوى بمعنى استولى ونحوذلك ـ أول ماظهرت هذه المقالة الجعدمن جعد بن درهم ، وأخذها : عنه ابن صفوان وأظهر هافنسبت مقالة الجهمية إليه . وقد قيل : إن الجعد أخذ مقالته عن الجهمأبان بن سمعان ، وأخذها أبان من طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم. وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودى الساحر الذى سحر النبى صلى الله عليه وسلم .

وكان الجعد بن درهم هذا ـ فيما قيل ـ من أرض حران . وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة ، بقايا دين أهل نمروذ والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين فى سحرهم . ونمروذ هو ملك الصابئة الكلدانية المشركين كما أن كسرى ملك الفرس والمجوس ، وفرعون ملك مصر ، والنجاشى ملك الحبشة للنصارى . فهذا اسم جنس لا اسم علم .

فكانت الصابئة ـ إلا قليلا منهم ـ إذ ذاك على الشرك ، وعلماؤهم هم الفلاسفة و إن كان الصابىء قد لايكون مشركا بل مؤمنا بالله واليوم الآخر ، كما قال تعالى (٢ : ٦٢ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى والصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَهُمْ يَحْزَنُونَ) وقال (٥ : ٩٥ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ

وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَاهُمْ يَحْزَنُونَ[1]) لكن كثيراً منهم ـ أو أكثرهم ـ كانوا كفاراً أو مشركين كما أن كثيراً من اليهود والنصارى بدلوا وحرفوا ، وصاروا كفارا ومشركين ، فأولئك الصابئون الذين كانوا إذ ذاك كانوا كفارا أومشركين ، وكانوا يعبدون الكواكب و يبنون لها الهياكل .

ومذهب النفاة من هؤلاء فى الرب سبحانه : أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منها . وهم الذين بعث الله إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم إليهم . فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة والفلاسفة ، وكذلك أبو نصر الفارابى دخل حران وأخذ عن فلاسفة الصابئين تمام فلسفته ، وأخذها الجهم أيضاً ـ فيما ذكره الإمام أحمد وغيره ـ لما ناظر السُّمَنِيَّة بعض فلاسفة الهند الدهريين ـ وهم الذين يجحدون من العلوم ماسوى الحسيات .

فهذه أسانيد جَهْم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين ، والفلاسفة الضالون : هم إما من الصابئين ، و إما من المشركين .

ثم لما عربت الكتب الرومية واليونانية ، فى حدود المائة الثانية ، زاد البلاء مع ما ألقى الشيطان فى قلوب الضلال ابتداء ، من جنس ما ألقاه فى قلوب أشباههم

ولما كان فى حدود المائة الثالثة : انتشرت هذه المقالة التى كان السلف يسمونها مقالة الجهمية ، بسبب بشر بن غياث المِرِّيسِي وطبقته ، وكلام الأئمة ، مثل مالك وسفيان بن عيينة وابن المبارك وأبى يوسف والشافعى وأحمد و إسحاق والفضيل ابن عياض و بشر الحافى ، وغيرهم كثير فى ذمهم وتضليلهم .

وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدى الناس : مثل أكثر التأويلات التى ذكرها أبو بكر بن فَوْرك فى كتاب التأويلات ، وذكرها أبو عبد الله محمد

---

(١) ظاهر الآيتين : أن هؤلاء جميعا لايضرهم ماسبق لهم من الكفر ، إذا هم خرجوا عنه ، وتبرؤوا منه وصدقوا فى إيمانهم بالله ورسوله واليوم الآخر .

ابن عمر الرازى فى كتابه الذى سماه تأسيس التقديس . ويوجد كثير منها فى كلام خلق كثير غير هؤلاء ، مثل أبى على الجُبَّائى ،وعبد الجبار بن أحمدالهمدانى وأبى الحسين البصرى ، وأبى الوفاء بن عقيل ، وأبى حامد الغزالى وغيرهم : هى بعينها تأويلات بشر المريسى التى ذكرها فى كتابه، وإن كان قد يوجد فى كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضاً . ولهم كلام حسن فى أشياء .

فإنما بينتُ أن عين تأويلاتهم :هى عين تأويلات المريسى. ويدل على ذلك كتاب الرد الذى صنفه عثمان بن سعيد الدارمى أحد الأئمة المشاهير فى زمان البخارى صنف كتابا وسماه « نقض عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد ،فيما افترى على الله من التوحيد » حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسى بكلام يقتضى أن المريسى أقعدُ بها ، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته ومن جهة غيره. ثم رد ذلك عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكى علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم وضعف حجة من خالفهم .

ثم إذا رأى أن الأئمة ـ أئمة الهدى ـ قد أجمعوا على ذم المريسية، وأكثرهم كفروهم أو ضللوهم ، وعلم أن هذا القول السارى فى هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسى: تبين الهدى لمن يريد الله هدايته . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

والفتوى لا تحتمل البسط فى هذا الباب، وإنما أشير إشارة إلى مبادىء الأمور والعاقل يسبر وينظر .

وكلام السلف فى هذا الباب موجود فى كتب كثيرة لا يمكن أن نذكر ههنا إلا قليلا منه ، مثل كتاب السنن لِلالَّكائى ، والإبانة لابن بطة ، والسنة لأبى ذر الهروى ، والأصول لأبى عمرو الطلمنكى ، وكلام أبى عمر بن عبد البر والأسماء والصفات للبيهقى . وقبل ذلك السنة للطبرانى ، ولأبى الشيخ الأصبهانى ولأبى عبد الله بن مَنْدَه ، ولأبى أحمد العسال الأصبهانيين، وقبل ذلك السنة

للخلال، والتوحيد لابن خزيمة، وكلام أبي العباس بن سريج .والرد على الجهمية لجماعة ، مثل البخارى وشيخه عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفى ، وقبل ذلك السنة لعبد الله بن أحمد، والسنة لأبي بكر بن الأثرم، والسنة لحنبل وللمروزى، ولأبي داود السجستانى، ولابن أبي شيبة، والسنة لأبي بكر بن أبي عاصم، وكتاب خلق أفعال العباد للبخارى ، وكتاب الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمى وغيرهم ، وكلام أبي العباس عبد العزيز المكى صاحب الحيدة فى الرد على الجهمية ، وكلام نعيم بن حماد الخزاعى ، وكلام غيرهم ، وكلام الإمام أحمد بن حنبل و إسحاق بن راهو يه و يحيى بن سعيد ، ويحيى بن يحيى النيسابورى وأمثالهم . وقبل ذلك لعبد الله ابن المبارك وأمثاله وأشياء كثيرة

وعندنا من الدلائل السمعية والعقلية مالا يتسع هذا الموضع لذكره .

وأنا أعلم أن المتكلمين النفاة لهم شبهات موجودة ، ولكن لا يمكن ذكرها فى الفتوى . فمن نظر فيها وأراد إبانة ما ذكره من الشبه فانه يسير .

فاذا كان أصل هذه المقالة ــ مقالة التعطيل والتأويل ــ مأخوذاً عن تلامذة المشركين والصابئين واليهود ، فكيف تطيب نفس مؤمن ــ بل نفس عاقل ــ أن يأخذ سبيل هؤلاء المغضوب عليهم أو الضالين ؟ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين .

فصل

ثم القول الشامل فى جميع هذا الباب : أن يوصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ، وما وصفه به السابقون الأولون لايتجاوز القرآن والحديث .

قال الإمام أحمد رضى الله عنه : لايوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، لايتجاوز القرآن والحديث .

ومذهب السلف : أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه ، و بما وصفه به رسوله

من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل .

ونعلم أن ماوصف الله به نفسه من ذلك : فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجى ، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه ، لاسيا إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول، وأفصح الخلق فى بيان العلم،وأفصح الخلق فى البيان والتعريف والدلالة والإرشاد . وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شىء ، لافى نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته،ولا فى أفعاله،فكما نتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة ،وله أفعال حقيقة ، فكذلك له صفات حقيقة. وهو ليس كمثله شىء ، لافى ذاته، ولافى صفاته، ولافى أفعاله ، بكل ما أوجب نقصاً أو حدوثاً. فإن الله منزه عنه حقيقة ، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذى لاغاية فوقه ، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه ، واستلزام الحدوث سابقة العدم ، ولافتقار المحدَث إلى محدِث ، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى .

ومذهب السلف : بين التعطيل و بين التمثيل ، فلايمثلون صفات الله بصفات خلقه كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه،ولا ينفون عنه ماوصف به نفسه،ووصفه به رسوله ، فيعطلوا أسماءه الحسنى وصفاته العليا،ويحرفوا الكلم عن مواضعه،ويلحدوا فى أسماء الله وآياته

وكل واحد من فريقى التعطيل والتمثيل فهو جامع بين التعطيل والتمثيل .

أما المعطلون : فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ماهو اللائق بالمخلوق . ثم شرعوا فى نفى تلك المفهومات . فقد جمعوا بين التعطيل والتمثيل،مثلوا أولا وعطلوا آخراً . وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم ، وتعطيل لمايستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة به سبحانه وتعالى . فإنه إذا قال القائل : لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساويا، وكل ذلك من المحال ،و نحو ذلك من الكلام — فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأى جسم كان على أى جسم كان . وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم ،أما استواء يليق بجلال الله و يختص به : فلا يلزمه شىء

من اللوازم الباطلة التى يجب نفيها ، كما يلزم سائر الأجسام . وصار هذا مثل قول الممثل: إذا كان للعالم صانع ، فإما أن يكون جوهراً أوعرضا ، إذ لا يعقل موجود إلا هذان ،وقوله : إذا كان مستويا على العرش فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير والفلك ،إذ لا يعلم الاستواء إلا هكذا — فإن كليهما مَثل وكليهما عطَّل حقيقة ما وصف الله به نفسه . وامتاز الأول بتعطيل كل اسم للاستواء الحقيقى . وامتاز الثانى بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين.

والقول الفاصل : هو ماعليه الأمة الوسط من أن الله مستو على عرشه استواء يليق بجلاله، ويختص به. فكما أنه سبحانه موصوف بأنه بكل شىء عليم، وعلى كل شىء قدير ، وأنه سميع بصير ، ونحو ذلك ، ولا يجوز أن يثبت للعلم والقدرة خصائص الأعراض التى لعلم المخلوقين وقدرتهم ، فكذلك هو سبحانه فوق العرش . ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق وملزوماتها .

واعلم أنه ليس فى العقل الصريح ،ولا فى شىء من النقل الصحيح : ما يوجب مخالفة الطريق السلفية أصلا ، لكن هذا الموضع لا يتسع للجواب عن الشبهات الواردة على الحق . فمن كان فى قلبه شبهة وأحب حلها فذلك سهل يسير .

ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة من المتأولين لهذا الباب . فى أمر مريج .فان من ينكر الرؤية يزعم أن العقل يحيلها ، وأنه مضطر فيها إلى التأويل ومن يحيل أن لله علما وقدرة ، وأن يكون كلامه غير مخلوق ونحو ذلك يقول : إن العقل أحال ذلك ، فاضطر إلى التأويل ، بل من ينكر حقيقة حشر الأجساد والأكل والشرب الحقيقيين فى الجنة يزعم أن العقل أحال ذلك ، وأنه مضطر إلى التأويل ، ومن يزعم أن الله ليس فوق العرش يزعم أن العقل أحال ذلك ، وأنه مضطر إلى التأويل .

ويكفيك دليلا على فساد قول هؤلاء : أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستقرة .

فيما يحيله العقل ، بل منهم من يزعم أن العقل جوز وأوجب مايدعى الآخر أن العقل أحاله .

ياليت شعرى بأى عقل يوزن الكتاب والسنة ! ؟ فرضى الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال : « أوكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ماجاء به جبريل إلى محمد صلى الله عليه وسلم لجدل هؤلاء ؟ »

وكل من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر . وهو من وجوه .

أحدها : بيان أن العقل لايحيل ذلك .

والثانى : أن النصوص الواردة لاتحتمل التأويل .

والثالث : أن عامة هذه الأمور قد علم بالاضطرار أن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء بها ، كما أنه جاء بصلاة الخمس ، وصوم شهر رمضان . فالتأويل الذى يحيلها عن هذا بمنزلة تأويل القرامطة والباطنية فى الحج والصلاة والصوم وسائر ما جاءت به النبوات .

الرابع : أن يبين أن العقل الصريح يوافق ماجاءت به النصوص ، وإن كان فى النصوص من التفصيل مايعجز العقل عن درك تفصيله ، وإنما يعلمه مجملا — إلى غير ذلك من الوجوه ، على أن الأساطين من هؤلاء الفحول معترفون بأن العقل لاسبيل له إلى اليقين فى عامة المطالب الإلهية . فإذا كان هذا هكذا فالواجب تلقى علم ذلك من النبوات على ماهو عليه .

ومن المعلوم للمؤمنين : أن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً ، وأنه بيَّن للناس ما أخبرهم به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر . والإيمان بالله واليوم الآخر يتضمن الإيمان بالمبدأ والمعاد . وهو الإيمان بالخلق والبعث ، كما جمع الله بينهما فى قوله تعالى (٢ : ٨ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَاهُمْ بِمُؤْمِنِينَ) وقوله تعالى (٣١ : ٢٨ مَاخَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلاَّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ) وقوله تعالى

(٣٠ : ٢٧ : وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَأُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) وقد بين الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من الإيمان بالله واليوم الآخر ماهدى الله به عباده ، وكشف به مراده .

ومعلوم للمؤمنين: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم من غيره بذلك، وأنصح من غيره للأمة ، وأفصح من غيره عبارة وبياناً ، بل هو أعلم الخلق بذلك ، وأنصح الخلق للأمة وأفصحهم . فقد اجتمع فى حقه كمال العلم والقدرة والإرادة. ومعلوم أن المتكلم أو الفاعل إذا كمل علمه وقدرته وإرادته كمل كلامه وفعله ، وإنما يدخل النقص إما من نقص علمه ، وإما من عجزه عن بيان علمه . وإما لعدم إرادة البيان . والرسول هو الغاية فى كمال العلم ، والغاية فى كمال إرادة البلاغ المبين ، والغاية فى قدرته على البلاغ المبين . ومع وجود القدرة التامة والإرادة الجازمة يجب وجود المراد .

فعلم قطعاً أن ما بينه من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر حصل به مراده من البيان ، وما أراده من البيان فهو مطابق لعلمه ، وعلمه بذلك أكمل العلوم . فكل من ظن أن غير الرسول أعلم بهذا منه ، أو أكمل بيانا منه ، أو أحرص على هدى الخلق منه : فهو من الملحدين لا من المؤمنين .

والصحابة والتابعون لهم بإحسان ومن سلك سبيلهم : فى هذا الباب على سبيل الاستقامة . وأما المنحرفون عن طريقهم : فهم ثلاث طوائف : أهل التخييل وأهل التأويل ، وأهل التجهيل .

فأهل التخييل : هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف ومتفقه .فإنهم يقولون : إن ما ذكر الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع الجمهور به ، لا أنه بين به الحق ، ولا هدى به الخلق ، ولا أوضح به الحقائق . ثم هم على قسمين .

منهم من يقول : إن الرسول لم يعلم الحقائق على ما هى عليه ، ويقولون :

إن من المتفلسفة الإلهية : من علمها ، وكذلك من الأشخاص الذين يسمونهم الأولياء : من علمها ، و يزعمون أن من الفلاسفة والأولياء : من هو أعلم بالله واليوم الآخر من المرسلين . وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة والباطنية ، باطنية الشيعة و باطنية الصوفية .

ومنهم من يقول : بل الرسول علمها ، لكن لم يبينها ، و إنما تكلم بما يناقضها ، وأراد من الخلق فهم ما يناقضها . لأن مصلحة الخلق فى هذه الاعتقادات التى لا تطابق الحق ، ويقول هؤلاء : يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم ، مع أنه باطل ، و إلى اعتقاد معاد الأبدان ، مع أنه باطل. و يخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون و يشربون ، مع أن ذلك باطل ، قالوا : لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريق التى تتضمن الكذب لمصلحة العباد . فهذا قول هؤلاء فى نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر .

وأما الأعمال : فمنهم من يقرها ، ومنهم من يجريها هذا المجرى ، ويقول : إنما يؤمر بها بعض الناس دون بعض ، و يؤمر بها العامة دون الخاصة . فهذه طريقة الباطنية الملاحدة الإسماعيلية ونحوهم .

وأما أهل التأويل، فيقولون : إن النصوص الواردة فى الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل ، ولكن قصد بها معانى ، ولم يبين لهم تلك المعانى ، ولا دلهم عليها ، ولكن أراد أن ينظروا ليعرفوا الحق بعقولهم ، ثم يجتهدوا فى صرف تلك النصوص عن مدلولها . ومقصوده : امتحانهم وتكليفهم و إتعاب أذهانهم وعقولهم فى أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، و يعرفوا الحق من غير جهته . وهذا قول المتكلمة والجهمية والمعتزلة ومن دخل معهم فى شىء من ذلك .

والذين قصدنا الرد فى هذه الفتيا عليهم : هم هؤلاء ، إذ كان نفور الناس عن الأولين مشهوراً ، بخلاف هؤلاء . فإنهم تظاهروا بنصر السنة فى مواضع كثيرة ،

وهم فى الحقيقة : لا للإسلام نصروا ، ولا للفلاسفة كسروا ، لـكن أولئك الملاحدة ألزموهم فى النصوص — نصوص المعاد — نظير ما ادعوه فى نصوص الصفات . فقالوا لهم : نحن نعلم بالاضطرار : أن الرسول جاء بمعاد الأبدان ، وقد علمنا فساد الشبهة المانعة منه . وأهل السنة يقولون لهؤلاء : ونحن نعلم بالاضطرار أن الرسول جاء بإثبات الصفات . ونصوص الصفات فى الـكتب الإلٰهية : أكثر وأعظم من النصوص فى المعاد ، و يقولون لهم : معلوم أن مشركى العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد ، وقد أنـكروه على الرسول، وناظروه عليه، بخلاف الصفات، فإن العرب لم تكن تنكرها .فعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد ، وأن إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات ، فـكيف يجوز مع هذا أن يكون ماأخبر به من الصفات ليس كما أخبر به، وما أخبر به من المعاد هوعلىماأخبر به ؟

وأيضاً فقد علم :أنه صلى الله عليه وسلم قد ذم أهل الـكتاب على ما حرفوه و بدلوه ، ومعلوم: أن التوراة مملوءة من ذكرالصفات. فلوكان هذا ممابُدِّل وحُرِّف لـكان إنـكار ذلكعليهمأولى، فـكيف ؟وقد كانوا إذا ذكروا بين يديهالصفات ضحك تعجباً وتصديقاً لها ، ولم يعبهم قط بما تعيب النفاة بهأهل الإثبات على لفظ التجسيم والتشبيه ونحو ذلك ،بل عابهم بقولهم (٥:٦٤ يَدُ ٱللهِ مَغْلُولَةٌ) وقولهم (٣: ١٨١ إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ) وقولهم:إنه استراح لماخلق السموات والأرض، فقال تعالى (٥٠:٣٨ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ) والتوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة فى القرآن والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كما فى القرآن ، فإذا جاز أن تُتأول الصفات التى اتفق عليها الـكتابان ، فتأويل المعاذ الذى انفرد به أحدهما أولى ، والثانى : مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول أنه باطل ، فالأول أولى بالبطلان .

وأما الصنف الثالث ــ وهم أهل التجهيل ــ فهم كثير من المنتسبين إلى السنة واتباع السلف، يقولون: إن الرسولصلى الله عليه وسلم لميعرف معانى ما أنزل الله

إليه من آيات الصفات ، ولا جبريل يعرف معانى الآيات ، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك . وكذلك قولهم فى أحاديث الصفات : إن معناها لا يعلمه إلا الله ، مع أن الرسول تكلم بها ابتداء ، فعلى قولهم يكون قد تكلم بكلام لا يعرف معناه .

وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى(٣: ٧ وما يعلم تأويله إلا الله) فإنه وقف أكثر السلف على قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) وهو وقف صحيح ، لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره ، و بين « التأويل » الذى انفرد الله تعالى بعلمه وظنوا أن «التأويل» المذكور فى كلام الله تعالى هو «التأويل» المذكور فى كلام المتأخرين ، وغلطوا فى ذلك .

فإن لفظ «التأويل» يراد به ثلاث معان . فالتأويل فى اصطلاح كثير من المتأخرين : هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك . فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلا على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ «التأويل » ذلك ، وأن للنصوص تأويلا يخالف مدلولها لا يعلمه إلا الله ولا يعلمه المتأولون .

ثم كثير من هؤلاء يقولون : تجرى على ظاهرها ، فظاهرها مراد مع قولهم : إن لها تأويلا بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله . وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم .

والمعنى الثانى : أن التأويل هو تفسير الكلام ، سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه . وهذا هو معنى «التأويل» فى اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم . وهذا التأويل يعلمه الراسخون فى العلم ، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) كما نقل ذلك عن ابن عباس ومجاهد ومحمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن إسحاق وابن قتيبة وغيرهم ، وكلا

القولين حق باعتبار ، كما بسطناه فى موضع آخر ، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا ، وكلاهما حق .

والمعنى الثالث : أن « التأويل » هو الحقيقة التى يؤول الكلام إليها ، وإن وافقت ظاهره ، فتأويل ما أخبر الله به فى الجنة — من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك — هو الحقائق الموجودة أنفسها ، لا مايتصور من معانيها فى الأذهان ويعبر عنه باللسان ، وهذا هو التأويل فى لغة القرآن ، كما قال تعالى عن يوسف أنه قال (١٢ : ١٠٠ يَا أَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا)وقال تعالى : (٧ : ٥٣ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ) وقال تعالى: (٤ : ٥٩ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) .

وهذا التأويل هو الذى لايعلمه إلا الله ، وتأويل الصفات هو الحقيقة التى انفرد الله تعالى بعلمها،وهو الكيف المجهول الذى قال فيه السلف — كمالك وغيره — « الاستواء معلوم والكيف مجهول » فالاستواء معلوم : يعلم معناه ويفسر ويترجم بلغة أخرى ، وهو من التأويل الذى يعلمه الراسخون فى العلم .وأما كيفية ذلك الاستواء : فهو التأويل الذى لايعلمه إلا الله تعالى .

وقد رُوى عن ابن عباس ماذكره عبد الرزاق وغيره فى تفسيرهم عنه أنه قال : « تفسير القرآن على أربعة أوجه : تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لايعذر أحد بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لايعلمه إلا الله عز وجل ، فمن ادعى علمه فهو كاذب»وهذا كما قال تعالى(٣٢ : ١٧ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وقال النبى صلى الله عليه وسلم « يقول الله تعالى : أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » وكذلك علم وقت الساعة ونحو ذلك . فهذا من التأويل الذى لايعلمه إلا

الله تعالى، وإن كنا نفهم معانى ما خوطبنا به، ونفهم من الكلام ما قصد إفهامنا إياه كما قال تعالى (٤٧ : ٢٤ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ؟) وقال : (٢٣ : ٦٨ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ ؟) فأمر بتدبر القرآن كله ، لا بتدبر بعضه : وقال أبو عبد الرحمن السلمى : حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن — عثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود ، وغيرهما — «أنهم كانوا إذا تعلموا من النبى صلى الله عليه وسلم عشر آيات لا يتجاوزونها حتى يتعلموها وما فيها من العلم والعمل ، قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً » وقال مجاهد « عرضت المصحف على ابن عباس رضى الله عنهما من فاتحته إلى خاتمته أقف عند كل آية وأسأله عنها » وقال الشعبى « ما ابتدع أحد بدعة إلا وفى كتاب الله بيانها » وقال مسروق « ماسئل أصحاب محمد عن شىء إلا وعلمه فى القرآن ولكن علمنا قصر عنه» . وهذا باب واسع قد بسط فى موضعه

والمقصود هنا : التنبيه على أصول المقالات الفاسدة التى أوجبت الضلالة فى باب العلم والإيمان بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن من جعل الرسول غير عالم بمعنى القرآن ، الذى نزل إليه ولا جبريل : جعله غير عالم بالسمعيات ، ولم يجعل القرآن هدى ولا بيانا للناس .

ثم هؤلاء ينكرون العقليات فى هذا الباب بالكلية . فلا يجعلون عند الرسول وأمته فى باب معرفة الله عز وجل لا علوماً عقلية ولا سمعية . وهم قد شاركوا الملاحدة فى هذا من وجوه متعددة . وهم مخطئون فيما نسبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى السلف من الجهل ، كما أخطأ فى ذلك أهل التحريف والتأويلات الفاسدة وسائر أصناف الملاحدة .

ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها وألفاظ من نقل مذهبهم إلى غير ذلك من الوجوه بحسب مايحتمله هذا الموضع ، مايعلم به مذهبهم :

روى أبو بكر البيهقى فى الأسماء والصفات بإسناد صحيح عن الأوزاعى قال « كنا — والتابعون متوافرون — نقول : إن الله تعالى ذكره فوق عرشه

ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات » وقد حكى الأوزاعى ـ وهو أحد الأئمة الأربعة فى عصر تابع التابعين ، الذين هم : مالك إمام أهل الحجاز ، والأوزاعى إمام أهل الشام ، والليث إمام أهل مصر ، والثورى إمام أهل العراق ـ حكى شهرة القول فى زمن التابعين بالإيمان بأن الله تعالى فوق العرش و بصفاته السمعية . و إنما قال الأوزاعى هذا بعد ظهور مذهب جَهمٍ المنكر لكون الله فوق عرشه والنافى لصفاته ، ليعرف الناس أن مذهب السلف كان يخالف هذا . .

وروى أبو بكر الخلال فى كتاب السنة عن الأوزاعى قال : سئل مكحول والزهرى عن تفسير الأحاديث ؟ فقالا : أمِرُّوها كما جاءت ، وروى أيضاً عن الوليد بن مسلم قال : سألت مالك بن أنس وسفيان الثورى والليث بن سعد والأوزاعى عن الأخبار التى جاءت فى الصفات ؟ فقالوا : أمروها كما جاءت ـ وفى رواية قالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف . وقولهم رضى الله عنهم «أمروها كما جاءت » رد على المعطلة ، وقولهم : « بلا كيف » رد على الممثلة .

والزهرى ومكحول هما أعلم التابعين فى زمانهم ، والأربعة الباقون أئمة الدنيا فى عصر تابعى التابعين . ومن طبقتهم حماد بن زيد وحماد بن سلمة وأمثالهما .

وروى أبو القاسم الأزجى بإسناده عن مطرف بن عبد الله قال : سمعت مالك ابن أنس ـ إذا ذكر عنده من يدفع أحاديث الصفات ـ يقول : قال عمر بن عبد العزيز « سَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر بعده سنناً، الأخذُ بها تصديق لكتاب الله ، واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله ، ليس لأحد من خلق الله تغييرها ، ولا النظر فى شىء خالفها ، من اهتدى بها فهو مهتد ، ومن استنصر بها فهو منصور ، ومَنْ خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ، وَلَّاه الله ماتولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً ».

وروى الخلال ـ بإسناد كلهم أئمة ثقات ـ عن سفيان بن عيينة قال : سئل ربيعة ابن أبى عبد الرحمن عن قوله (الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى ؟ قال

« الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ومن الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ المبين وعلينا التصديق » وهذا الكلام مروى عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة بن أبى عبد الرحمن من غير وجه.

ومنها : ما رواه أبو الشيخ الأصبهانى وأبو بكر البيهقى عن يحيى بن أبى يحيى قال « كنا عند مالك بن أنس ، فجاء رجل فقال : يا أبا عبد الله (الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى ؟ فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرحضاء ثم قال : الاستواء غيرمجهول ، والكيف غيرمعقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . وما أراك إلى مبتدعا ، فأمر به أن يُخرج » .

فقول ربيعة ومالك «الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب » موافق لقول الباقين « أمروها كما جاءت بلا كيف » فانما نفوا علم الكيفية ، ولم ينفوا حقيقة الصفة . ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه ،على ما يليق بالله لما قالوا «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول » ولما قالوا « أمروها كما جاءت بلا كيف » فان الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً ، بل مجهولا بمنزلة حروف المعجم .

وأيضاً : فإنه لا يحتاج إلى نفى علم الكيفية ، إذا لم يفهم عن اللفظ معنى ، وإنما يحتاج إلى نفى علم الكيفية إذا أثبت الصفات .

وأيضاً : فإن من ينفى الصفات الجزئية ـ أو الصفات مطلقا ـ لا يحتاج إلى أن يقول « بلا كيف » فمن قال « إن الله ليس على العرش » لا يحتاج أن يقول « بلا كيف » فلو كان مذهب السلف نفى الصفات فى نفس الأمر لما قالوا « بلا كيف » .

وأيضاً : فقولهم « أمروها كما جاءت » يقتضى إبقاء دلالتها على ما هى عليه. فانها جاءت ألفاظ دالة على معانى ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال «أمروا لفظها مع اعتقادأن المفهوم منها غير مراد «أو» أمروا لفظها مع اعتقاد

أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة » وحينئذ تـكون قد أمرت كما جاءت ، ولا يقال حينئذ « بلا كيف » إذ نفى الـكيف عما ليس بثابت لغو من القول .

وروى الأثرم فى السنة ، وأبو عبد الله بن بَطَّة فى الإبانة ، وأبوعمرو الطَّلَمْنكى وغيرهم باسناد صحيح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون — وهو أحدأئمة المدينة الثلاث ، الذين هم مالك بن أنس ، وابن الماجشون ، وابن أبى ذئب وقد سئل عما جحدت به الجهمية — «أما بعد ، فقد فهمت ماسألت فيما تتابعت فيه الجهميةومن خلفها فى صفةالرب العظيم الذىفاقت عظمته الوصف والتدبر ، وكَلَّت الألسن عن تفسيرصفته،وانحصرت العقول دون معرفة قدرته، وردت عظمته العقول فلم تجدمساغافرجعت خاسئة وهى حسيرة . و إنما أمروا بالنظر والتفكر فيماخلق بالتقدير و إنما يقال« كيف ؟» لمن لم يكن مرة ثم كان.فأما الذىلايحول ولا يزول،ولم يزل وليس له مثل : فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو . وكيف يعرف قدر من لم يبدأ،ومن لا يموت ولا يبلى ؟ وكيف يكون لصفة شىء منه حَدٌّ أو منتهى ، يعرفه عارف أو يحد قدرته واصف ؟ على أنه الحق المبين ، لاحق أحق منه ، ولا شىء أبين منه ، الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته : عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه ، لاتـكاد تراه صغراً، يحول و يزول . ولا يرى له سمع ولا بصر : لَمَا يتقلب به و يحتال من عقله أعضل بك وأخفى عليك مما ظهر من سمعه و بصره . فتبارك الله أحسن الخالقين ، وخالق العالمين ، وسيد السادة وربهم (ليس كمثله شىء وهو السميع البصير) اعرف — رحمك الله — غناك عن تـكلف صفة مالم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها ؛ إذا لم تعرف قدر ما وصف فما تـكلفك علم ما لم يصف ؟ هل تستدل بذلك على شىء من طاعته ؟أوتنزجر به عن شىء من معصيته ؟ فأما الذى جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقاً وتـكلفا :فقد (ٱسْتَهْوَتهُ ٱلشَّيَاطِينُ فِى ٱلأَرْضِ حَيْرَانَ) فصار يستدل بزعمه على جحد ماوصف به الرب ، وسمى من نفسه ، بأن قال : لا بد إن كان له كذا من

أن يكون له كذافعمى عن البيِّن بالخفى ، فجحد ما سمى الرب من نفسه بصمت الرب عما لم يسم منها . فلم يزل يملى له الشيطان حتى جحد قول الله عز وجل (٧٥: ٢٢، ٢٣وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) فقال : لايراه أحد يوم القيامة فجحد — والله — أفضل كرامة اللهالتى أكرم بها أولياءه يوم القيامة : من النظر إلى وجهه ، ونضرته إياهم فى مَقْعد صدق عند مليك مقتدر، قد قضى أنهم لايموتون ، فهم بالنظر إليه ينضرون — إلى أن قال — : و إنما جحد رؤية الله يوم القيامة إقامة للحجة الضالة المضلة . لأنه قد عرف أنه إذا تجلى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين ، وكان له جاحداً ، وقال المسلمون «يا رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تضارون فى رؤية الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا . قال : فهل تضارون فى رؤية القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب ؟ قالوا : لا . قال : فانكم ترون ربكم يومئذ كذلك » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تمتلىء النارحتى يضع الجبار فيها قدمه ، فتقول : قط قط ، وينزوى بعضها إلى بعض » وقال لثابت بن قيس « لقد ضحك الله مما فعلت بضيفك البارحة » وقال فيما بلغنا « إن الله تعالى ليضحك من أزلكم وقنوطكم وسرعة إجابتكم . فقال له رجل من العرب : إن ربنا ليضحك ؟ قال : نعم . قال : لانعدم من رب يضحك خيراً» فى أشباه لهذامما لا نحصيه وقال تعالى (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) وقال (٥٢: ٤٨وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا) وقال تعالى (٢٠: ٢٩وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي) وقال تعالى (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) وقال تعالى (٣٩: ٦٧ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمٰوٰتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) فوالله ما دلهم على عظم ما وصف به نفسه ، وماتحيط به قبضته : إلا صغرنظيرها منهم عندهم . إن ذلك الذى ألقى فى روعهم وخلق على معرفة قلوبهم ، فما وصف الله من نفسه . فسماه

على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم سميناه كما سماه ، ولم نتكلف منه صفة ماسواه لا هذا ولا هذا ، لا نجحد ما وصف ، ولا نتكلف معرفة مالم يصف.

اعلم ـ رحمك الله ـ أن العصمة فى الدين : أن تنتهى فى الدين حيث انتهى بك ولا تجاوز ما قد حُدَّ لك . فان من قوام الدين : معرفة المعروف ، وإنكار المنكر فما بسطت عليه المعرفة ، وسكنت إليه الافئدة ، وذكر أصله فى الكتاب والسنة وتوارثت علمه الأمة : فلا تخافن فى ذكره وصفته من ربك ما وصف من نفسه عيباً ، ولا تتكلفن بما وصف لك من ذلك قدراً ، وما أنكرته نفسك ولم تجد ذكره فى كتاب ربك، ولا فى حديث عن نبيك ـ من ذكر صفة ربك ـ فلا تتكلفن علمه بعقلك، ولا تصفه بلسانك، واصمت عنه كما صمت الرب عنه من نفسه ، فان تكلفك معرفة ما لم يصف من نفسه كانكارك ما وصف منها . فكما أعظمت ماجحده الجاحدون ـ مما وصف من نفسه ـ فكذلك أعظِمْ تكلف ماوصف الواصفون مما لم يصف منها ، فقد ـ والله ـ عز المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يعرف ، وينكرون المنكر وبانكارهم ينكر ، يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا فى كتابه، وما يبلغهم مثله عن نبيه. فما مرض من ذكر هذا وتسميته قلب مسلم ولا تكلف صفة قدره ، ولا تسمية غيره من الرب : مؤمن ، وماذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم: أنه سماه من صفة ربه، فهو بمنزلة ما سمى ووصف الرب تعالى من نفسه ، والراسخون فى العلم ، الواقفون حيث انتهى علمهم ، الواصفون لربهم بما وصف من نفسه، التاركون لما ترك من ذكرها : لاينكرون صفة ماسمى منها جحدا ولا يتكلفون وصفه بما لم يسم تعمقاً . لأن الحق ترك ما ترك وتسمية ما سمى (٤:١١٥وَمَنْ يَتَّبِـعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً) وهب الله لنا ولكم حكما ، وألحقنا وإياكم بالصالحين » .

هذا كله كلام ابن الماجشون الإمام. فتدبره وانظر كيف أثبت الصفات ونفى علم الكيفية ؟ موافقاً لغيره من الأئمة . وكيف أنكر على نفى النفات بأنه يلزمهم

من إثباتها كذا وكذا كما تقول الجهمية : إنه يلزم أن يكون جسما أوعرضا ، فيكون محدثا .

وفى كتاب الفقه الأكبر المشهور عند أصحاب أبى حنيفة الذى رووه بإسناد عن أبى مطيع الحكم بن عبد الله البلخى قال : سألت أبا حنيفة عن الفقه الأكبر؟ فقال : لاتكفرن أحداً بذنب، ولاتنف أحداً به من الإيمان ،وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك ولا تتبرأ من أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا توال أحدا دون أحد ، وأن ترد أمر عثمان وعلى إلى الله عز وجل .

قال أبو حنيفة : الفقه الأكبر فى الدين خير من الفقه فى العلم ، ولأن يفقه الرجل كيف يعبد ربه ؟ خير له من أن يجمع العلم الكثير .

قال أبومطيع : قلت أخبرنى عن أفضل الفقه . قال : تَعَلُّمُ الرجل الإيمان والشرائع والسنن والحدود واختلاف الأئمة ـ وذكر مسائل الإيمان ، ثم ذكر مسائل القدر والرد على القدرية بكلام حسن ليس هذا موضعه ـ ثم قال قلت : فما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، فيتبعه على ذلك أناس فيخرج على الجماعة ، هل ترى ذلك ؟ قال : لا .قلت : ولِمَ ؟ وقد أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهو فريضة واجبة . قال :هو كذلك ، لكن مايفسدون أكثر مما يصلحون : من سفك الدماء واستحلال الحرام ـ قال وذكر الكلام فى قتل الخوارج والبغاة إلى أن قال ـ سألت أبو حنيفة عمن قال لاأعرف ربى فى السماء أم فى الأرض ؟ فقال : فقد كفر . لأن الله يقول (الرَّحْمٰن عَلَى ٱلعَرْشِ ٱسْتَوَى) وعرشه فوق سبع سموات. قلت : فإن قال: إنه على العرش استوى ، ولكنه يقول : لاأدرى العرش فى السماء أم فى الأرض؟ قال: هو كافر ، لأنه أنكر أن يكون فى السماء ، لأنه تعالى فى أعلى عليين ، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل .

وفى لفظ : سألت أبا حنيفـة عمن يقول : لا أعرف ربى فى السماء أم فى الأرض ؟ قال قد كفر . قال لأن الله يقول (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) وعرشه فوق سبع سموات . قال: فإنه يقول : على العرش استوى ، ولـكن لا يدرى العرش فى الأرض أم فى السماء ؟ قال : إذا أنـكر أنه فى السماء فقد كفر .

ففى هذا الـكلام المشهور عن أبى حنيفة عند أصحابه : أنه كَفَّر الواقف الذى يقول : لا أعرف ربى فى السماء أم فى الأرض ، فكيف يكون النافى الجاحد الذى يقول : ليس فى السماء ولا فى الأرض ؟ واحتج على كفره بقوله تعالى (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) قال: وعرشه فوق سبع سموات، و بين بهذا أن قوله تعالى (الرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) صريح أن الله فوق السماوات فوق العرش، وأن الاستواء على العرش دل على أن الله نفسه فوق العرش. ثم إنه أردف ذلك بتكفير من قال: إنه على العرش استوى ، ولـكن توقف فى كون العرش فى السماء أم فى الأرض ؟ قال : لأنه أنـكر أنه فى السماء . لأن الله فى أعلى عليين ، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل . وهذا تصريح من أبى حنيفة بتكفير من أنـكر أن يكون الله فى السماء . واحتج على ذلك بأن الله فى أعلى عليين ، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل . وكل من هاتين الحجتين فطرية عقلية . فإن القلوب مفطورة على الإقرار بأن الله فى العلو ، وعلى أنه يدعى من أعلى لا من أسفل . وقد جاء اللفظ الآخر صريحاً عنه بذلك . فقال « إذا أنـكر أنه فى السماء فقد كفر » وروى هذا اللفظَ بإسناد عنه شيخُ الإسلام أبو إسماعيل الأنصارى الهروى فى كتاب الفاروق . وروى أيضاً ابن أبى حاتم : أن هشام بن عبيد الله الرازى ـ صاحب محمد ابن الحسن القاضى ـ الذى حبس رجلا فى التجهم فتاب ، فجيء به إلى هشام ليطلقه . فقال : الحمد لله على التوبة . فامتحنه هشام ، فقال : أتشهد أن الله على عرشه ، بائن من خلقه ؟ فقال : أشهد أن الله على عرشه ، ولا أدرى ما بائن من خلقه ؟ فقال : ردوه إلى الحبس ، فإنه لم يتب . وروى أيضاً عن يحيى بن معاذ

الرازى أنه قال « إن الله على العرش بائن من الخلق ، وقد أحاط بكل شىء علما ، وأحصى كل شىء عددا . لايشك فى هذه المقالة إلا جهمى ردىء ضِلّيل ، وهالك مرتاب يمزج اللهَ بخلقه ، ويخلط منه الذات بالأقذار والأنتان » .

وروى أيضاً عن علي بن المدينى ـ لما سئل : ماقول أهل الجماعة ؟ ـ قال « يؤمنون بالرؤية والكلام وأن الله فوق السماوات ، على العرش استوى » فسئل عن قوله تعالى (مَايَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ) فقال : اقرأ ماقبلها (٥٨ : ٧ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَافِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ؟) وروى أيضاً عن أبى عيسى الترمذى قال « هو على العرش ، كما وصف نفسه فى كتابه ، وعلمه وقدرته وسلطانه فى كل مكان » وروى عن أبى زرعة الرازى أنه لما سئل عن تفسير قوله تعالى (الرَّحْمَٰنُ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ) فقال « تفسيره كما تقرأ ، هو على العرش ، وعلمه فى كل مكان . ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله » وروى أبو القاسم اللالكائى الحافظ الطبرى صاحب أبى حامد الاسفرائينى فى كتابه المشهور فى أصول السنة بإسناده عن محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ،قال « اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التى جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صفة الرب عز وجل ، من غير تفسير ولاوصف ولا تشبيه . فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبى صلى الله عليه وسلم ، وفارق الجماعة . فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا ، ولكن أفتوا بما فى الكتاب والسنة ، ثم سكتوا . فمن قال بقول جَهم فقد فارق الجماعة . لأنه قد وصفه بصفة لاشىء » .

ومحمد بن الحسن أخذ عن أبى حنيفة ومالك وطبقتهما من العلماء . وقد حكى هذا الإجماع وأخبرَ أن الجهمية تصفه بالأمور السلبية غالباً أو دائما « وقوله من غير تفسير » أراد به : تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات .

وروى البيهقى وغيره بإسناد صحيح عن أبى عبيد القاسم بن سَلاَّم قال « هذه الأحاديث التى يقول فيها « ضحك ربنا من قنوط عباده وقُربِ خيره » و « أن جهنم لاتمتلىء حتى يضع ربك فيها قدمه » و « الكرسى موضع القدمين » وهذه الأحاديث فى الرؤية : هى عندنا حق ، حملها الثقات بعضهم عن بعض ، غير أننا إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها ، وما أدركنا أحداً يفسرها » .

أبو عبيد : أحد الأئمة الأربعة الذين هم : الشافعى ، وأحمد ، وإسحق ، وأبو عبيد . وله من المعرفة بالفقه واللغة والتأويل ما هو أشهر من أن يوصف . وقد كان فى الزمان الذى ظهرت فيه الفتن والأهواء . فقد أخبر : أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها ، أى تفسير الجهمية .

وروى اللالكائى والبيهقى عن عبد الله بن المبارك : أن رجلا قال له « يا أبا عبد الرحمن ، إنى أكره الصفة عن صفة الرب . فقال له عبدالله بن المبارك : أنا أشد الناس كراهية لذلك ، ولكن إذا نطق الكتاب بشىء قلنا به . وإذا جاءت الآثار بشىء جسرنا عليه » أو نحو هذا .

أرد ابن المبارك : أنا نكره أن نبتدىء بوصف الله من ذات أنفسنا حتى يجىء به الكتاب والآثار .

وروى عبد الله بن أحمد وغيره ـ بإسناد صحيح ـ عن ابن المبارك أنه قيل له « بماذا نعرف ربنا ؟ قال : بأنه فوق السموات على عرشه ، بائن من خلقه ، ولا نقول كما تقول الجهمية : إنه ههنا فى الأرض » وهكذا قال الإمام أحمد وغيره .

وروى بإسناد صحيح عن سليمان بن حرب الإمام سمعت حماد بن زيد ـ وذكر هؤلاء الجهمية ـ فقال « إنما يحاولون أن يقولوا ليس : فى السماء شىء » .

وروى ابن أبى حاتم فى كتاب الرد على الجهمية عن سعيد بن عامر الضبعى ـ إمام أهل البصرة علماً وديناً ، من شيوخ الإمام أحمد ـ أنه ذكر عنده الجهمية فقال « أشر قولا من اليهود والنصارى ، وقد اجتمع اليهود والنصارى وأهل

الأديان مع المسلمين على : أن الله على العرش ، وقالوا هم . ليس على العرش شيء » .

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة ، إمام الأئمة « من لم يقل : إن الله فوق سمواته على عرشه ، بائن من خلقه : وجب أن يستتاب . فإن تاب وإلا ضربت عنقه ، ثم ألقى على مَزْبلة لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة ولا أهل الذمة » ذكره عنه الحاكم بإسناد صحيح .

وروى عبد الله بن الإمام أحمد بإسناده عن عباد بن العوّام الواسطى — إمام أهل واسط من طبقة شيوخ الشافعى وأحمد — قال « كلمت بشراً المريسي وأصحاب بشر ، فرأيت آخر كلامهم ينتهى إلى أن يقولوا : ليس فى السماء شيء » .

وعن عبد الرحمن بن مهدى الإمام المشهور أنه قال « ليس فى أصحاب الأهواء شر من أصحاب جهم ، يدورون على أن يقولوا : ليس فى السماء شيء ، أرى والله أن لا يناكحوا ، ولا يوارثوا » .

وروى عبد الرحمن بن أبى حاتم فى كتاب الرد على الجهمية عن عبد الرحمن ابن مهدى قال « أصحاب جهم يريدون أن يقولوا : إن الله لم يكلم موسى ، ويريدون أن يقولوا : ليس فى السماء شيء ، وإن الله ليس على العرش . أرى أن يستتابوا ، فإن تابوا وإلا قتلوا »

وعن الأصمعى قال « قدمت امرأة جَهم ، فنزلت بالدباغين . فقال رجل عندها : الله على عرشه . فقالت : محدود على محدود ، فقال الأصمعى : كفرت بهذه المقالة » .

وعن عاصم بن على بن عاصم شيخ أحمد والبخارى وطبقتهما قال « ناظرت جهمياً ، فتبين من كلامه : أنه لا يؤمن أن فى السماء رباً » .

وروى الإمام أحمد قال : أخبرنا سريج بن النعمان قال : سمعت عبد الله

ابن نافع الصائغ قال : سمعت مالك بن أنس يقول « الله فى السماء ، وعلمه فى كل مكان لا يخلو من علمه مكان » .

وقال الشافعى « خلافة أبى بكر الصديق حق ، قضاهـا الله فى السماء . وجمع عليها قلوب عباده » .

وفى الصحيح عن أنس بن مالك قال « كانت زينب تفتخر على أزواج النبى صلى الله عليه وسلم ، تقول : زوجكن أهاليكن ، وزوجنى الله من فوق سبع سموات » وهذا مثل قول الشافعى .

وقصة أبى يوسف صاحب أبى حنيفة مشهورة فى استتابة بشر المريسى حتى هرب منه ، لما أنكر الصفات وأظهر قول جهم ، قد ذكرها ابن أبى حاتم وغيره .

وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبى زَمَنين الإمام المشهور من أئمة المالكية فى كتابه الذى صنفه فى أصول السنة قال فيه : ـ

باب الإيمان بالعرش

قال « ومن قول أهل السنة : أن الله عز وجل خلق العرش ، واختصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق ، ثم استوى عليه كيف شاء ، كما أخبر عن نفسه فى قوله (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) وقوله (٥٧ : ٤ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ ـ الآية)فسبحان من بعد وقرب بعلمه،فسمع النجوى ـ وذكر حديث أبى رَزين العُقيلى « قلت يا: رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟ قال: فى عَماء ، ما تحته هواء، وما فوقه هواء . ثم خلق عرشه على الماء » قال محمد « العماء » السحاب الكثيف المطبق فيما ذكره الخليل ـ وذكر آثاراً أخر ثم قال : ـ

باب الإيمان بالكرسى

قال محمد بن عبد الله : «ومن قول أهل السنة: أن الكرسى بين يدى العرش

وأنه موضع القدمين ـ ثم ذكر حديث أنس الذى فيه التجلى يوم الجمعة فى الآخرة وفيه « فإذا كان يوم الجمعة : هبط من عليين على كرسيه ، ثم يحف الكرسى على منابر من ذهب مكللة بالجواهر، ثم يجيء النبيون فيجلسون عليها »ـ وذكر ما ذكره يحيى بن سالم صاحب التفسير المشهور : حدثنى العلاء بن هلال عن عمار الدّهنى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما « إن الكرسى الذى وسع السموات والأرض لموضع القدمين ، ولا يعلم قدر العرش إلا الذى خلقه » وذكر من حديث أسيد بن موسى حدثنا حماد بن سلمة عن زر بن حُبيش عن ابن مسعود قال « ما بين السماء الدنيا والتى تليها : مسيرة خمسمائة عام ، و بين كل سماء وسماء : خمسمائة عام ، و بين السماء السابعة والكرسى : خمسمائة عام ، و بين الكرسى والماء : خمسمائة عام ، والعرش فوق الماء ، والله فوق العرش ، وهو يعلم ما أنتم عليه » .

ثم قال فى (باب الإيمان بالحجب) قال :ومن قول أهل السنة ،إن الله بائن من خلقه ، يحتجب عنهم بالحجب ، فتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً ــ وذكر آثاراً فى الحجب .

ثم قال فى (باب الإيمان بالنزول) قال : ومن قول أهل السنة :إن الله ينزل إلى سماء الدنيا ، و يؤمنون بذلك من غير أن يحدوا فيه حداً ، وذكر الحديث من طريق مالك وغيره ــ إلى أن قال ـ : وأخبرنى وهب عن ابن وضاح عن الزهرى عن ابن عباد قال : ومن أدركت من المشائخ ــ مالك وسفيان وفضيل بن عياض وعيسى بن المبارك ووكيع ــ كانوا يقولون : إن النزول حق . قال ابن وضاح : وسألت يوسف بن عدى عن النزول ؟ قال : نعم ، أؤمن به ، ولا أحد فيه حداً ، وسألت عنه ابن معين ؟ فقال : نعم ، أمر به ولا أحد فيه حداً .

قال محمد : وهذا الحديث يبين أن الله عز وجل على العرش فى السماء دون الأرض ، وهو أيضاً بيّن فى كتاب الله ، وفى غير حديث عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، قال تعالى (٣٢ : ٤ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ) وقال تعالى : (٦٧ : ١٥ ، ١٦ أَءَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ؟ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا) وقال تعالى : (٣٥ : ١٠ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) وقال تعالى : (٦ : ١٨ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ) وقال تعالى : (٣ : ٥٥ يَا عِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ) وقال تعالى : (٤ : ١٥٨ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ) . وذكر من طريق مالك قول النبي صلى الله عليه وسلم للجارية « أين الله ؟ قالت : في السماء قال : من أنا ؟ قالت : أنت رسول الله قال : فاعتقها » قال : والأحاديث مثل هذا كثيرة جداً ، فسبحان من علمه بما في السماء كعلمه بما في الأرض ، لا إله إلا هو العلي العظيم .

وقال ــ قبل ذلك في الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه ــ : واعلم أن أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبياؤه ورسله : يرون الجهل بما لم يخبر به عن نفسه علماً ، والعجز عما يدعو عليه إيماناً ، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه وعلى لسان نبيه . وقد قال : وهو أصدق القائلين (٢٨ : ٨٨ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) وقال تعالى : (٦ : ١٩ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ؟ قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) وقال تعالى : (٣ : ٣٠ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُ) وقال تعالى : (٣٨ : ٨٢ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي) وقال تعالى (٥٢ : ٤٨ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا) وقال تعالى : (٢٠ : ٣٩ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي) وقال تعالى : (٥ : ٦٤ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ، غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ، وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا . بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) وقال تعالى : (٣٩ : ٦٧ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ) الآية ، وقال تعالى : (٢٠ : ٤٦ إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ) وقال تعالى : (٤ : ١٦٤ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا) وقال تعالى :

(٢٤ : ٣٥ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ) الآية ، وقال تعالى :
(٢ : ٢٥٥ ٱللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ) الآية ، وقال تعالى :
(٥٧ : ٣ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ) ومثل هذا فى القرآن كثير ، فهو تبارك وتعالى نور السموات والأرض كما أخبر عن نفسه ، وله وجه ونفس، وغيرذلك مما وصف به نفسه ،ويسمع ويرى ويتكلم ،هو الأول الذى لاشىء قبله ، والآخر الباقى إلى غير نهاية ولا شىء بعده ، والظاهر العالى فوق كل شىء ، والباطن بطن علمه بخلقه فقال : (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) حى قيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ــ وذكر أحاديث الصفات ــ ثم قال : فهذه صفات ربنا التى وصف بها نفسه فى كتابه ووصفه بها نبيه ، وليس فى شىء منها تحديد ولاتشبيه ولا تقدير (ليس كمثله شىء وهو السميع البصير) لم تره العيون ، فتحده كيف هو ؟ ولكن رأته القلوب في حقائق الإيمان » اه .

وكلام الأئمة فى هذا الباب أطول وأكثر من أن تسع هذه الفتيا عشره ، وكذلك كلام الناقلين لمذاهبهم . مثل ما ذكره أبو سليمان الخطابى فى رسالته المشهورة فى الغُنْية عن الكلام وأهله ، قال :

« فأما ما سألت عنه من الصفات ، وما جاء منها فى الكتاب والسنة : فإن مذهب السلف : إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ، ونفى الكيفية والتشبيه عنها . وقد نفاها قوم ، فأبطلوا ما أثبته الله ، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا فى ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف ، وإنما القصد : فى سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين ، ودين الله تعالى بين الغالى فيه والمقصر عنه . والأصل فى هذا : أن الكلام فى الصفات فرع عن الكلام فى الذات ، ويحتذى فى ذلك حذوه ومثاله . فإذا كان معلوماً أن إثبات البارى سبحانه إنما هو إثبات وجود ، لا إثبات كيفية . فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف . فإذا قلنا : يد ، وسمع ، و بصر ، وما أشبهها، فإنما هى صفات أثبتها الله لنفسه، ولسنا

نقول : إن معنى « اليد » القوة والنعمة ،ولامعنى « السمع والبصر » العلم ، ولا نقول : إنها جوارح ، ولا نشبهها بالأيدى والأسماع والأبصار التى هى جوارح وأدوات للفعل ، ونقول : إن القول إنما وجب بإثبات الصفات . لأن التوقيف ورد بها . ووجب نفى التشبيه عنها : لأن الله ليس كمثله شىء . وعلى هذا جرى قول السلف فى أحاديث الصفات » هذا كله كلام الخطابى . وهكذا قاله أبو بكر الخطيب الحافظ فى رسالة له أخبر فيها : أن مذهب السلف على ذلك .

وهذا الكلام الذى ذكره الخطابى قد نقل نحواً منه من العلماء من لا يُحصى عددُهم ، مثل أبى بكر الاسماعيلى ، والإمام يحيى بن عمار السجزى ، وشيخ الإسلام أبى إسماعيل الهروى ، ومثل أبى عثمان الصابونى شيخ الإسلام ، وأبى عمر ابن عبد البر النمرى إمام المغرب وغيرهم .

وقال أبو نعيم الاصبهاني صاحب الحلية فى عقيدة له ، قال فى أولها « طريقتنا طريقة المتبعين للكتاب والسنة و إجماع الأمة . قال : فما اعتقدوه : أن الأحاديث التى ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم فى العرش واستواء الله يقولون بها ، ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه ، وأن الله بائن من خلقه ، والخلق بائنون منه لا يحل فيهم ، ولا يمتزج بهم . وهو مستو على عرشه فى سمائه ، دون أرضه وخلقه » .

وقال الحافظ أبو نعيم فى كتابه « محجة الواثقين ومدرجة الوامقين » تأليفه « وأجمعوا أن الله فوق سمواته عال على عرشه مستو عليه، لامستول عليه، لا كما تقول الجهمية إنه بكل مكان ، خلافاً لما نزل فى كتابه (أَءَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ) (إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ) (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) له العرش المستوى عليه والكرسى الذى وسع السموات والأرض ، وهو قوله (وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ) وكرسيه جسم ، والأرضون السبع والسموات السبع عند الكرسى كحلقة فى أرض فلاة . وليس كرسيه علمه، كما قالت الجهمية، بل يوضع كرسيه يوم

القيامة لفصل القضاء بين خلقه، كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه تعالى وتقدس يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده والملائكة صفاً صفاً، كما قال تعالى: (٨٩ : ٢٢ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) وزاد النبي صلى الله عليه وسلم: أنه تعالى وتقدس يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده، فيغفر لمن يشاء من مذنبي الموحدين، ويعذب من يشاء، كما قال تعالى (٢ : ١٢٩ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ)

وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الاصبهانى، شيخ الصوفية فى حدود المائة الرابعة فى بلاده، قال «أحببت أن أوصى أصحابى بوصية من السنة، وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر بلا كيف، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين، قال فيها: وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، والاستواء معقول، والكيف مجهول، وأنه عز وجل بائن من خلقه، والخلق منه بائنون، بلا حلول ولا ممازجة، ولا اختلاط ولا ملاصقة. لأنه الفرد البائن من الخلق، الواحد الغنى عن الخلق، وأن الله عز وجل سميع بصير عليم خبير، يتكلم ويرضى، ويسخط ويضحك، ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكا. وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء، فيقول: هل من داع فأستجيب له؟ هل من من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر. ونزول الرب إلى السماء بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل. فمن أنكر النزول أو تأوله فهو مبتدع ضال. وسائر الصفوة من العارفين على هذا» اهـ

وقال الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال فى كتاب السنة: حدثنا أبو بكر الأثرم حدثنا إبراهيم بن الحارث — يعنى العبادى — حدثنا الليث بن يحيى قال: سمعت إبراهيم بن الأشعث — قال أبو بكر: هو صاحب الفضيل — قال: سمعت الفضيل بن عياض يقول: «ليس لنا أن نتوهم فى الله

كيف هو ؟ لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ ، فقال (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه . وكل هذا النزول والضحك ، وهذه المباهاة وهذه الاطلاع : كما يشاء أن ينزل ، وكما يشاء أن يباهى ، وكما يشاء أن يضحك ، وكما يشاء أن يطلع ، فليس لنا أن نتوهم كيف ، وكيف ؟ فإذا قال الجهمى : أنا أكفر برب يزول عن مكانه . فقل : بل أنا أومن برب يفعل مايشاء » . ونقل هذا عن الفضيل جماعة منهم البخارى فى أفعال العباد . ونقله شيخ الإسلام الهروى بإسناده فى كتابه الفاروق قال : حدثنا يحيى ابن عمار حدثنا أبى حد ثنا يوسف بن يعقوب حدثنا حرمى بن على البخارى وهانى بن النضر عن الفضيل .

وقال عمرو بن عثمان المكى فى كتابه الذى سماه « التعرف بأحوال العُبّاد والمتعبدين » : « مايحبه الشيطان للتائبين — وذكر أنه يوقعهم فى القنوط ، ثم فى الغرور وطول الأمل ، ثم فى التوحيد — فقال : من أعظم مايوسوس فى التوحيد بالتشكيل ، أو فى صفات الرب بالتمثيل والتشبيه ، أو بالجحد لها والتعطيل — ثم قال بعد ذكر حديث الوسوسة — واعلم رحمك الله : أن كلما توهمه قلبك ، أو سنح فى مجارى فكرك ، أو خطر فى معارضات قلبك : من حسن أو بهاء ، أو ضياء أو إشراق ، أو جمال ، أو سنح مسائل ، أو شخص متمثل : فالله تعالى بغير ذلك ، بل هو تعالى أعظم وأجل وأكبر . ألا تسمع لقوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وقوله (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ؟ أى لاشبيه له ولا نظير ولا مساوى ولا مثيل . أو لم تعلم أنه لما تجلى للجبل تدكدك لعظم هيبته وشامخ سلطانه ؟ فكما لايتجلى لشىء إلا اندك ، كذلك لايتوهمه أحد إلا هلك . فرُدَّ بما بيّن الله فى كتابه من نفسه : عن نفسه الشبيه والمثيل والنظير والكفء . فإن اعتصمت بها وامتنعت منه : أتاك من قبل التعطيل لصفات الرب تعالى وتقدس فى كتابه ، وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال لك : إذا كان موصوفا

بكذا أو وصفته بكذا : أوجب له التشبيه . فأكذبه لأن اللعين إنما يريد أن يستزلك ويغويك ، ويدخلك فى صفوف الملحدين الزائغين الجاحدين لصفة الرب تعالى .

واعلم ـ رحمك الله تعالى ـ أن الله تعالى واحد لا كالآحاد ، فرد صمد لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ـ إلى أن قال ـ خلصت له الأسماء السنية فكانت واقعة فى قديم الأزل بصدق الحقائق ، لم يستحدث تعالى صفة كان منها خلياً ، ولا اسما كان منه بريا ، تبارك وتعالى . فكان هاديا سيهدى ، وخالقاً سيخلق ، ورازقاً سيرزق ، وغافراً سيغفر وفاعلا سيفعل. ولم يستحدث له الاستواء إلا وقد كان فى صفته أنه سيكون ذلك الفعل ، فهو يسمى به فى جملة فعله ، كذلك قال الله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكَ صَفًّا صَفًّا) بمعنى أنه سيجىء . فلم يستحدث الاسم بالمجيء ، وتخلف الفعل لوقت المجىء .فهو جاء سيجىء ، ويكون المجىء منه موجوداً بصفة لا تلحقه الكيفية ولا التشبيه . لأن ذلك فعل الربوبية ، فيستحسر العقل ، وتنقطع النفس عند إرادة الدخول فى تحصيل كيفية المعبود . فلا تذهب فى أحد الجانبين : لا معطل ، ولا مشبه ، وارض لله بما رضى به لنفسه وقف عند خبره عن نفسه مسلماً مستسلماً مصدقاً ، بلا مباحثة التنفير ، ولا مناسبة التنقير ـ إلى أن قال : فهو تبارك وتعالى القائل (أنا الله) لا الشجرة ، والجائى قبل أن يكون جائياً ، لا أمره ، المتجلى لأوليائه فى المعاد ، فتبيض به وجوههم وتفلج به على الجاحدين حجتهم ، المستوى على عرشه بعظمة جلاله فوق كل مكان تبارك وتعالى ، الذى كلم موسى تكليما ، وأراه من آياته فسمع موسى كلام الله . لأنه قربه نجيا ، تقدس أن يكون كلامه مخلوقاً ، أو محدثاً أو مربوباً ، الوارث بخلقه لخلقه ، السميع لأصواتهم ، الناظر بعينه إلى أجسامهم ، يداه مبسوطتان ، وهما غير نعمته ، خلق آدم ونفخ فيه من روحه ، وهو أمره . تعالى وتقدس أن يحل بجسم ، أو يمازج بجسم أو يلاصق به ، تعالى عن ذلك علوا كبيرا ،

الشائى، له المشيئة ، العالم ، له العلم ، الباسطيديه بالرحمة ، النازل كل ليلة إلى سماء الدنيا ليتقرب إليه خلقه بالعبادة ، وليرغبوا إليه بالوسيلة ، القريب فهو أقرب فى قربه من حبل الوريد، البعيد فى علوه من كل مكان بعيد. ولا يشبه بالناس ـ إلى أن قال القائل : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) القائل (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ؟ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِباً ؟) تعالى وتقدس أن يكون فى الأرض كما هو فى السماء ، جل عن ذلك وعلا علوا كبيرا » اﻫ .

وقال الامام أبو عبد الله الحارث بن اسماعيل بن أسد المحاسبى فى كتابه المسمى « فهم القرآن » قال فى كلامه على الناسخ والمنسوخ ، وأن النسخ لا يجوز فى الأخبار قال : « لا يحل لأحد أن يعتقد أن مدح الله وصفاته ، ولا أسماءه يجوز أن ينسخ منها شيء ـ إلى أن قال : وكذلك لا يجوز إذا أخبر أن صفاته حسنة عُلْيا أن يخبر بذلك أنها دنية سفلى ، فيصف نفسه بأنه جاهل ببعض الغيب ، بعد أن أخبر أنه عالم بالغيب ، وأنه لا يبصر ما قد كان ولا يسمع الأصوات ، ولا قدرة له ، ولا يتكلم ، ولا كلام كان منه ، وأنه تحت الأرض لا على العرش . جل وعلا عن ذلك فإذا عرفت ذلك. واستيقنته : علمت ما يجوز عليه النسخ ومالا يجوز . فان تلوت آية فى ظاهر تلاوتها تحسب أنها ناسخة لبعض أخباره ، كقوله عن فرعون (١٠ : ٩٠ حتى إذا أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ) والآيات ، وكقوله (٤٧ : ٣١ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَٱلصَّابِرِينَ) إلى أن قال : قد تأول قوم أن الله عَنَى أن ينجيه ببدنه من النار ، لأنه آمن عند الغرق ، وقال: إنما ذكر الله أن قوم فرعون يدخلون النار دونه ، فقال (١١ : ٩٨ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ) وقال (٤٠ : ٤٥ وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ ٱلْعَذَابِ) ولم يقل بفرعون ، قال : وهكذا الكذب على الله . لأن الله تعالى يقول (٧٩ : ٢٥

فَأَخَذَهُ اللهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ) وكذلك قوله (٢٩ : ٣ فَلَيَعْلَمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا) فأقر التلاوة على استئناف العلم من الله عز وجل عن أن يستأنف علماً بشىء . لأن مَن ليس له علم بما يريد أن يصنعه لم يقدر أن يصنعه . نجده ضرورة ، قال (٦٧ : ١٤ أَلَا يَعلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ؟) قال وإنما قوله (حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ) إنما يريد : حتى نراه فيكون معلوماً موجوداً . لأنه لا جائز أن يكون يعلم الشىء معدوما من قبل أن يكون ويعلمه موجوداً قد كان ، فيعلم فى وقت واحد معدوما موجوداً ، وأن لم يكن . وهذا محال — وذكر كلاماً فى هذا فى الارادة — إلى أن قال : وكذلك قوله (٢٦ : ١٥ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ) ليس معناه : أن يحدث له سمعاً ، ولا تكلف أن يسمع ما كان من قولهم . وقد ذهب قوم من أهل السنة أن لله استماعاً فى ذاته ، فذهبوا إلى أن ما يعقل من أنه يحدث منهم علم سمع : لما كان من قول . لأن المخلوق إذا سمع حدث له عقد فَهْم عما أدركته أذنه من الصوت وكذلك قوله (٩ : ١٠٥ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ) لا يستحدث بصراً محدثا فى ذاته . وإنما يحدث الشىء فيراه مكوناً ، كما لم يزل يعلمه قبل كونه — إلى أن قال : — وكذلك قوله تعالى (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ) وقوله (الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وقوله (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ) وقوله (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) وقوله (يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ) وقوله (تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ) وقوله لعيسى (إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا — الآية) وقوله (بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ) وقوله (٧ : ٢٠٦ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ) وذكر الآلهة : أن لو كانوا آلهة لابتغوا إلى ذى العرش سبيلا ، حيث هو ، فقال (١٧ : ٤٢ قُلْ : لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا) أى : طلبوه ، وقال (سَبِّحِ اسْمَ

رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى) قال أبو عبد الله : فلم ينسخ ذلك هـذا أبداً ، كذلك قوله (٤٣ : ٨٤ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَاء إِلٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلٰهٌ) وقوله (٥٠ :١٦ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ) وقوله (٦ : ٣ وَهُوَ ٱللهُ فِى ٱلسَّمٰوَاتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) وقوله (٥٨ : ٧ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ ـ الآية) فليس هذا بناسخ لهذا ، ولا هذا ضد لذلك .

واعلم أن هذه الآيات ليس معناها : أن الله أراد الـكون بذاته ، فيكون فى أسفل الأشياء ، أو ينتقل فيها لانتقالهـا ، ويتبعض فيها على أقدارها ، ويزول عنها عند فنائها ، جل وعز عن ذلك . وقد نزع بذلك بعض أهل الضلال ، فزعموا أن الله تعالى فى كل مكان بنفسه كائناً ، كما هو على العرش ، لا فرقان بين ذلك . ثم أحالوا فى النفى بعد تثبيت ما يجوز عليه فى قولهم مانفوه . لأن كل من يثبت شيئاً فى المعنى ثم ينفيه بالقول لم يغن عنه نفيه بلسانه .واحتجوا بهذه الآيات على أن الله تعالى فى كل شىء بنفسه كائناً ، ثم نفوا معنى ماأثبتوا ، فقالوا : لا كالشىء فى الشىء .

قال أبو عبد الله : لنـا قوله(حَتَّى نَعْلَمَ) (وَسَيَرَى اللهُ) (وَإِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ) فانما معناه : حتى يكون الموجود فيعلمه موجوداً ، ويسمعه مسموعا ويبصره مبصرًا ، لا على استحداث علم ولا سمع ولا بصر . وأما قوله (إِذَا أَرَدْنَا) إذا جاء وقت كون المراد فيه ، وأن قوله (عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَى) (٦ : ١٧ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ـ الآية) (٦٧ : ١٤ أَءَمِنْتُمْ مَنْ فِى ٱلسَّمَاء) (١٧ : ٤٢ إِذًا لَا بْتَغَوْا إِلَى ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلاً) فهذا وغـيره مثل قوله (٧٠ : ٤ تَعْرُجُ ٱلْمَلَائِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ) (٣٥ : ٩إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ) هذا منقطع يوجب أنه فوق العرش ، فوق الأشياء كلها ، منزه عن الدخول فى خلقه ، لا يخفى عليهمنهم خافية . لأنه أبان فى هذه الآيات أنه أراد : أنه بنفسه فوق عباده ، لأنه قال (أَءَمِنْتُمْ مَنْ فِى ٱلسَّمَاء أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ) يعنى فوق

العرش ؛ والعرش فوق السماء . لأن من قد كان فوق كل شيء على السماء : فى السماء . وقد قال مثل ذلك فى قوله (٩ : ٢فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ) يعنى على الأرض ، لا يريد الدخول فى جوفها ، وكذلك قوله (٥ : ٢٦ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ) يعنى على الأرض ، لا يريد الدخول فى جوفها ، وكذلك قوله (٢٠ : ٧١ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) يعنى فوقها عليها . وقال (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ) ثم فصل فقال (أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ) ولم يصل ، فلم يكن لذلك معنى إذا فصل قوله (مَنْ فِي السَّمَاءِ) ثم استأنف التخويف بالخسف ، لا أنه على عرشه فوق السماء . وقال تعالى (٣٢ : ٥يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ) وقال (٧٠ : ٤ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ) فبين عروج الأمر وعروج الملائكة ، ثم وصف وقت صعودها بالارتفاع صاعدة إليه فقال (فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ) فقال صعودها إليه ، وفصله من قوله « إليه » كقول القائل : اصعد إلى فلان فى ليلة أو يوم . وذلك أنه فى العلو ، وأن صعودك إليه فى يوم . فإذا صعدوا إلى العرش فقد صعدوا إلى الله عز وجل ؛ وإن كانوا لم يروه ولم يساووه فى الارتفاع فى علوه ، فإنهم صعدوا من الأرض وعرجوا بالأمر إلى العلو ، قال تعالى (٤ : ١٥٨ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ) ولم يقل عنده ، (وقال فرعون ٤٠ : ٣٦ ، ٣٧ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى) ثم استأنف الكلام فقال (وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا) فيما قال لى : إن إلهه فوق السموات ، فبين الله سبحانه وتعالى أن فرعون ظن بموسى أنه كاذب فيما قال ، وعمد لطلبه ، حيث قاله مع الظن بموسى أنه كاذب . ولو أن موسى قال : إنه فى كل مكان بذاته لطلبه فى بيته أو فى بدنه أو حُشِّه ، فتعالى الله عن ذلك ، ولم يجهد نفسه ببنيان الصرح .

قال أبو عبد الله : وأما الآى التى يزعمون أنها قد وصلها ولم يقطعها ، كما قطع الـكلام الذى أراد به أنه على عرشه ، فقال (٥٨ : ٧ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَٰوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) فأخبر بالعلم ، ثم أخبر أنه مع كل مناج ، ثم ختم الآية بالعلم بقوله (إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) فبدأ بالعلم وختم بالعلم ، فبين أنه أراد أنه يعلمهم حيث كانوا لا يخفون عليه ، ولا يخفى عليه مناجاتهم ، ولو اجتمع القوم فى أسفل ، وناظرٌ إليهم فى العلو ، فقال : إنى لم أزل أراكم وأعلم مناجاتكم : لـكان صادقاً . ولله المثل الأعلى أن يشبه الخلق . فإن أبوا إلا ظاهر التلاوة وقالوا : هذا منكم دعوى خرجوا عن قولهم فى ظاهر التلاوة . لأن من هو مع الاثنين فأكثر هو معهم لا فيهم ، ومن كان مع شىء خلا جسمه ؛ وهذا خروج من قولهم وكذلك قوله تعالى (٥٠ : ١٦ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) لأن ماقرب من الشىء ليس هو فى الشىء . ففى ظاهر التلاوة على دعواهم : أنه ليس فى حبل الوريد ، وكذلك قوله (٤٣ : ٨٤ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ) لم يقل فى السماء ثم قطع ، كما قال (٦٧ : ١٤ أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ) ثم قطع فقال (أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ) فقال (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ) يعنى هو إله أهل السماء وإله أهل الأرض . وذلك موجود فى اللغة . تقول : فلان أمير فى خراسان ، وأمير فى بلخ ، وأمير فى سمرقند ، وإنما هو فى موضع واحد ، ولا يخفى عليه ماوراءه فـكيف العالى فوق الأشياء ، الذى لا يخفى عليه شىء من الأشياء يدبره ؟ فهو إله فيهما إذ كان مدبرًا لهما ، وهو على عرشه وفى[1] كل شىء . تعالى عن الأشباه والأمثال » اهـ .

وقال الإمام أبو عبدالله محمد بن خفيف فى كتابه الذى سماه « اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات » قال فى آخر خطبته « فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار

(١) كـذلك فى الأصل ، ولعل الصواب (فوق)

فى توحيد الله عز وجل ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه قولا واحدًا وشرعا ظاهرًا وهم الذين نقلوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك حتى قال « عليكم بسنتى » وذكر الحديث ـ وحديث « لعن الله من أحدث حدثاً » ـ قال فكانت كلمة الصحابة على الاتفاق من غير اختلاف ، وهم الذين أمرنا بالأخذ عنهم إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى فى أحكام التوحيد، وأصول الدين، من الأسماء والصفات، كما اختلفوا فى الفروع ، ولو كان منهم فى ذلك اختلاف لنقل إلينا ، كما نقل سائر الاختلاف . فاستقر صحة ذلك عند خاصتهم وعامتهم ، حتى أدوا ذلك إلى التابعين لهم بإحسان ، فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين ، حتى نقلوا ذلك قرناً بعد قرن ، لأن الاختلاف كان عندهم فى الأصل كفر . ولله المنة .

« ثم إنى قائل ـ و بالله أقول ـ إنهم لما اختلفوا فى أحكام التوحيد وذكر الأسماء والصفات على خلاف منهج المتقدمين من الصحابة والتابعين ، فخاض فى ذلك من لم يُعرفوا بعلم الآثار ، ولم يعقلوا قولهم بذكر الأخبار . وصار معولهم على أحكام هوى النفس المستخرجة من سوء الظن به على مخالفة السنة ، والتعلق منهم بآيات لم يسعدهم فيها ماوافق النفوس ، فأنزلوها على ماوافق هواهم وصححوا بذلك مذهبهم ـ احتجت إلى الكشف عن صفة المتقدمين ومأخذ المؤمنين ، ومنهاج الأولين خوفا من الوقوع فى أقاويلهم التى حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته ، ومنع المستجيبين له حتى حذرهم » ـ ثم ذكر أبو عبد الله : خروج النبى صلى الله عليه وسلم عليهم وهم يتنازعون فى القدر وغضبه وحديث « لا ألفين أحدكم » وحديث « ستفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة » وأن الناجية ما كان عليه هو وأصحابه ـ ثم قال : فلزم الأمة قاطبة معرفة ما كان عليه الصحابة ، ولم يكن الوصول إليه إلا من جهة التابعين لهم بإحسان ، المعروفين بنقل الأخبار ممن لا يقبل المذاهب المحدثة ؛ فيتصل ذلك قرناً بعد قرن ممن عرفوا بالعدالة والأمانة الحافظين على الأمة مالهم وما عليهم من إثبات السنة ـ إلى أن قال :

«فأول مانبتدىء به : ماأوردنا هذه المسألة من أجله : ذكر أسماء الله عز وجل فى كتابه وما بيَّن صلى الله عليه وسلم من صفاته فى سنته ، وما وصف به عز وجل نفسه مما سنذكر قول القائلين بذلك ، مما لايجوز لنا أن نرده إلى أحكام عقولنا بطلب الكيفية بذلك ، ومما قد أمرنا بالاستسلام له – إلى أن قال – : ثم إن الله تعرف إلينا بعد إثبات الوحدانية والإقرار بالألوهية : أنْ ذَكَر تعالى فى كتابه بعد التحقيق بما بدأ من أسمائه وصفاته ، وأكد عليه السلام بقوله فقبلوا منه كقبولهم لأوائل التوحيد من ظاهر قوله « لا إله إلا الله » – إلى أن قال – بإثبات نفسه بالتفصيل من المجمل فقال : لموسى عليه السلام (٢٠:٤١ وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي) وقال (٣:٣٠ ويُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ) ولصحة ذلك واستقرار ماجاء به المسيح عليه السلام فقال (٥ : ١١٦ تَعْلَمُ مَا فِي نَفسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ) وقال عز وجل (٦ : ٥٤ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ) وأكد عليه السلام صحة إثبات ذلك فى سنته فقال: «يقول الله عز وجل : من ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى» وقال : « كتب كتاباً بيده على نفسه : إن رحمتى غلبت غضبى » وقال « سبحان الله رضى نفسه » وقال فى محاجة آدم لموسى « أنت الذى اصطفاك الله واصطنعك لنفسه » فقد صح بظاهر قوله أنه أثبت لنفسه نفسا ، وأثبت له الرسول ذلك . فعلى من صدق الله ورسوله اعتقاد ما أخبر به عن نفسه ، ويكون ذلك مبْنياً على ظاهر قوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)

ثم قال «فعلى المؤمنين – خاصتهم وعامتهم – قبول كل ماورد عنه عليه السلام بنقل العدل عن العدل حتى يتصل به صلى الله عليه وسلم . وإن مما قضى الله علينا فى كتابه ووصف به نفسه ، ووردت السنة بصحة ذلك : أن قال (اللهُ نُورُ السَّموَاتِ وَالأَرْضِ) ثم قال عقيب ذلك (نُورٌ عَلَى نُورٍ) وبذلك دعاه صلى الله عليه وسلم « أنت نور السموات » ثم ذكر حديث أبى موسى « حجابه النور – أو النار – لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ماانتهى إليه بصره من خلقه » وقال :

سبحات وجهه : جلاله ونوره . نقله عن الخليل وأبى عبيد ــ وقال : قال عبد الله ابن مسعود « نوَّر السموات نورُ وجهه » .

ثم قال : « ومما ورد به النص . أنه حى ، وذكر قوله تعالى (اللهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) والحديث « ياحى ياقيوم برحمتك أستغيث » قال : ومما تعرف الله إلى عباده : أن وصف نفسه أن له وجهاً موصوفاً بالجلال والإكرام ، فأثبت لنفسه وجهاً ــ وذكر الآيات .

ثم ذكر حديث أبى موسى المتقدم ، فقال : في هذا الحديث من أوصاف الله عز وجل « لاينام » موافق لظاهر الكتاب (٢ : ٢٥٥ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ) وأن له وجهاً موصوفاً بالأنوار ، وأن له بصراً ، كما علمنا فى كتابه أنه سميع بصير ــ ثم ذكر الأحاديث فى إثبات الوجه وفى إثبات السمع والبصر والآيات الدالة على ذلك ــ ثم قال : ثم إن الله تعالى تعرف إلى عباده المؤمنين أن قال « له يدان قد بسطهما بالرحمة ــ وذكر الأحاديث فى ذلك ، ثم ذكر شعر أمية بن أبى الصلت ثم ذكر حديث « لايزال يلقى فى النار ، وتقول : هل من مزيد ؟ حتى يضع فيها رجله » وهى رواية البخارى ، وفى رواية أخرى « يضع عليها قدمه » ثم ما رواه مسلم البطين عن ابن عباس « أن الكرسى موضع القدمين ، وأن العرش لا يقدر قدره إلا الله » وذكر قول مسلم البطين نفسه ، وقول السدى ، وقول وهب بن منبه ، وأبى مالك ، و بعضهم يقول « موضع قدميه » و بعضهم يقول « واضع رجليه عليه » .

ثم قال : فهذه الروايات قد رويت عن هؤلاء من صدر هذه الأمة موافقة لقول النبى صلى الله عليه وسلم ، متداولة فى الأقوال ، ومحفوظة فى الصدور ، لا ينكر خلف عن السلف ، ولا ينكر عليهم أحد من نظرائهم ، نقلتها الخاصة والعامة ، مدونة فى كتبهم إلى أن حدث فى آخر الأمة من قلل الله عددهم ممن حذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مجالستهم ومكالمتهم ، وأمرنا أن لا نعود

مرضاهم ولا نشيع جنائزهم . فقصد هؤلاء إلى هذه الروايات فضربوها بالتشبيه وعمدوا إلى الأخبار ، فعمدوا فى دفعها إلى آحكام المقاييس ، وكفرِ المتقدمين ، وأنكروا على الصحابة والتابعين ، وردوا على الأئمة الراشدين ، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل .

ثم ذكر المأثور عن ابن عباس وجوابه لنَجْدة الحرورى ، ثم حديث الصَورة[1] وذكر أنه صنف فيه كتاباً مفرداً واختلاف الناس فى تأويله ، ثم قال : وسنذكر أصول السنة وماورد من الاختلاف فيما نعتقد فيما خالفنا فيه أهل الزيغ وماوافقنا فيه أصحاب الحديث من المثبتة إن شاء الله . ثم ذكر الخلاف فى الإمامة واحتج عليها وذكر اتفاق المهاجرين والأنصار على تقديم الصديق ، وأنه أفضل الأمة ، ثم قال : وكان الاختلاف فى خلق الأفعال : هل هى مقدرة أم لا ؟ قال : وقولنا فيها: إن أفعال العباد مقدرة معلومة — وذكر إثبات القدر، ثم ذكر الخلاف فى أهل الكبائر ومسألة الأسماء والأحكام — وقال : قولنا فيها : إنهم مؤمنون على الإطلاق ، وأمرهم إلى الله ، إن شاء عذبهم وإن شاء عفا عنهم ، وقال : أصل الإيمان موهبة يتولد منها أفعال العباد ، فيكون أصل التصديق والإقرار والأعمال — وذكر الخلاف فى زيادة الإيمان ونقصانه — وقال : قولنا : إنه يزيد وينقص قال : ثم كان الاختلاف فى القرآن مخلوقاً وغير مخلوق ، فقولنا وقول أئمتنا : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأنه صفة الله ، منه بدأ قولا ، وإليه يعود حكما — ثم ذكر الخلاف فى الرؤية ، وقال — : قولنا وقول أئمتنا فيما نعتقد : أن الله يرى فى القيامة — وذكر الحجة — ثم قال : اعلم رحمك الله أنى ذكرت أحكام الاختلاف على ماورد من ترتيب المحدثين فى كل الأزمنة . وقد بدأت أن أذكر أحكام الجمل من العقود فأقول : ونعتقد أن الله عز وجل له عرش ، هو على عرشه فوق سبع سمواته بكل أسمائه وصفاته ، كما قال (الرَّحْمٰنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى) (يُدَبِّرُ

---

(١) حديث خلق آدم على صورته

ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَاء إِلَىٰ ٱلأَرْضِ) ولا نقول : إنه فى الأرض كما هو فى السماء على عرشه ، لأنه عالم بما يجرى على عباده ثم يعرج إليه ـ إلى أن قال ـ ونعتقد أن الله تعالى خلق الجنة والنار وأنهما مخلوقتان للبقاء لا للفناء ـ إلى أن قال ـ ونعتقد أن النبي صلى الله عليه وسلم عرج به بنفسه إلى سدرة المنتهى ـ إلى أن قال ـ ونعتقد أن الله قبض قبضتين ، فقال « هؤلاء للجنة ، وهؤلاء للنار » ونعتقد أن للرسول صلى الله عليه وسلم حوضاً . ونعتقد أنه أول شافع وأول مشفع ـ وذكر الصراط والميزان والموت ؛ وأن المقتول قتل بأجله واستوفى رزقه ـ إلى أن قال ـ ومما نعتقد : أن الله ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا فى ثلث الليل الآخر ، فيبسط يده فيقول « ألا هل من سائل ؟ الحديث » وليلة النصف من شعبان وعشية عرفة ـ وذكر الحديث فى ذلك ـ قال : ونعتقد أن الله تعالى كلم موسى تكليما ،واتخذ إبراهيم خليلا، وأن الخلة غير الفقر. لا كما قال أهل البدع، ونعتقد أن الله تعالى خص محمداً صلى الله عليه وسلم بالرؤية ، واتخذه خليلاً كما اتخذ ابراهيم خليلا . ونعتقدأن الله تعالى اختص نفسه بمفتاح خمس من الغيب لايعلمها إلا الله (٣١ : ٣٤ إِنَّ ٱللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ـ الآية) ونعتقد المسح على الخفين ثلاثا للمسافر ويوماً وليلة للمقيم ، ونعتقد الصبر على السلطان من قريش على ما كان من جور أو عدل ما أقام الصلاة من الجمع والأعياد ؛ والجهاد معهم ماض إلى يوم القيامة ، والصلاة فى الجماعة حيث ينادى لها واجب إذا لم يكن عذر أو مانع . والتراويح سنة ، ونشهد أن من ترك الصلاة عمداً فهو كافر والشهادة ، والبراءة بدعة . والصلاة على من مات من أهل القبلة سنة ، ولا ننزل أحداً جنة ولا ناراً حتى يكون الله ينزلهم ، والمراء والجدال فى الدين بدعة . ونعتقد أن ماشجر بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم إلى الله ، ونترحم على عائشة ونترضى عنها . والقول فى اللفظ والملفوظ ، وكذلك فى الاسم والمسمى بدعة ، والقول فى الإيمان مخلوق أو غير مخلوق بدعة .

واعلم أنى ذكر اعتقاد أهل السنة على ظاهر ماورد عن الصحابة والتابعين مجملا من غير استقصاء ،إذ تقدم القول من مشائخنا المعروفين من أهل الإبانة والديانة، إلا أنى أحببت أن أذكر عقود أصحابنا المتصوفة فيما أحدثته طائفة نسبوا اليهم ماقد تخرصوا من القول بما نزه الله تعالى المذهب وأهله من ذلك ـ إلى أن قال ـ وقرأت لمحمد بن جرير الطبرى فى كتاب سماه « التبصير » كتب بذلك إلى أهل طبرستان فى اختلاف عندهم، وسألوه أن يصنف لهم مايعتقده و يذهب اليه . فذكر فى كتابه اختلاف القائلين برؤية الله تعالى ، فذكر عن طائفة إثبات الرؤية فى الدنيا والآخرة ، ونسب هذه المقالة إلى الصوفية قاطبة لم يخص طائفة . فبين أن ذلك على جهالة منه بأقوال المخلصين منهم . وكان من نسب إليه ذلك القول بعد أن ادعى على الطائفة ابن أخت عبد الواحد بن زيد ـ والله أعلم بمحله عند المخلصين ـ فكيف بابن أخته ؟ وليس إذا أحدث الزائغ فى نحلته قولا نسب إلى الجملة ، كذلك فى الفقهاء والمحدثين ليس من أحدث قولا فى الفقه وليس فيه حديث يناسب ذلك : ينسب إلى ذلك جملة الفقهاء والمحدثين .

واعلم أن لفظ الصوفية وعلومهم تختلف ، فيطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم ومرموزات ، و إشارات تجرى فيما بينهم . فمن لم يداخلهم على التحقيق ونازل ماهم عليه رجع عنهم وهو خاسىء وحسير ـ ثم ذكر إطلاقهم لفظ الرؤية بالتقييد ـ فقال : كثيراً ما يقولون : رأيت الله ـ وذكر عن جعفر بن محمد قوله لماسئل « هل رأيت الله حين عبدته ؟ قال : رأيت الله ثم عبدته. فقال السائل : كيف رأيته ؟ فقال : لم تره الأبصار بتحديد الأعيان ، ولكن رؤية القلوب بتحقيق الإيقان » ثم قال : وأنه تعالى يرى فى الآخرة كما أخبر فى كتابه ، وذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هذا قولنا وقول أئمتنا دون الجهال من أهل الغباوة فينا ، وأن مما نعتقده أن الله حرم على المؤمنين دماءهم وأموالهم وأعراضهم ، وذكر ذلك فى حجة الوداع . فمن زعم أنه يبلغ مع الله إلى درجة يبيح الحق له ماحظر

على المؤمنين ـ إلا المضطر على حال يلزمه إحياء للنفس لو بلغ العبد مابلغ من العلم والعبادات ـ فذلك كفر بالله ، وقائل ذلك قائل بالإباحة وهم المنسلخون من الديانة . و إن مما نعتقده ترك إطلاق تسمية العشق على الله تعالى ـ و بين أن ذلك لا يجوز لاشتقاقه ، ولعدم ورود الشرع به ـ وقال : أدنى مافيه أنه بدعة وضلالة ، وفيما نص الله من ذكر المحبة كفاية ، وأن مما نعتقده : أن الله لا يحل فى المرئيات ، وأنه المنفرد بكمال أسمائه وصفاته ، بائن من خلقه مستو على عرشه ؛ وأن القرآن كلامه غير مخلوق حيثما تلى ودرس وحفظ ، ونعتقد أن الله تعالى اتخذ إبراهيم خليلا ، واتخذ نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم خليلا وحبيباً . والخُلة لهما منه على خلاف ماقاله المعتزلة : إن الخلة الفقر والحاجة ـ إلى أن قال : والخلة والمحبة صفتان لله هو موصوف بهما . ولا تدخل أوصافه تحت التكييف والتشبيه ؛ وصفات الخلق من المحبة والخلة جائز عليها الكيف . فأماصفاته تعالى فمعلومة فى العلم وموجودة فى التعريف ، قد انتفى عنهما التشبيه . فالإيمان به واجب ، واسم الكيفية عن ذلك ساقط .

ومما نعتقده : أن الله أباح المكاسب والتجارات والصناعات . و إنما حرم الله الغش والظلم . وأما من قال بتحريم تلك المكاسب فهو ضال مضل مبتدع ، إذ ليس الفساد والظلم والغش من التجارات والصناعات فى شيء ، و إنما حرم الله ورسوله الفساد لا الكسب والتجارات. فإن ذلك على أصل الكتاب والسنة جائز إلى يوم القيامة . و إن مما نعتقد : أن الله لا يأمر بأكل الحلال ثم يعدمهم الوصول إليه من جميع الجهات ، لأن ماطالبهم به موجود إلى يوم القيامة ؛ والمعتقد أن الأرض تخلو من الحلال ، والناس يتقلبون فى الحرام فهو مبتدع ضال ، إلا أنه يقل فى موضع ، ويكثر فى موضع لا أنه مفقود من الأرض ومما نعتقده : أنا إذارأينا من ظاهر جميلا لا نتهمه فى مكسبه وماله وطعامه . وجائز أن يؤكل طعامه ، والمعاملة فى تجارته . فليس علينا الكشف عما قاله . فإن سأل

سائل على سبيل الاحتياط جاز إلا من داخل الظَّلمة ، ومن ينزع عن الظلم وأخذ الأموال بالباطل ومعه غير ذلك : فالسؤال والتوقى كما سأل الصديق غلامه . فإن كان معه من المال سوى ذلك مما هو خارج عن تلك الأموال فاختلطا فلا يطلق عليه اسم الحلال ولا الحرام إلا أنه مشتبه . فمن سأل استبرأ لدينه كما فعل الصديق . وأجاز ابن مسعود وسلمان الأكل منه وعليه التبعة ، والناس طبقات والدين الحنيفية السمحة .

و إن مما انعتقد أن العبد مادامت أحكام الدار جارية عليه فلا يسقط عنه الخوف والرجاء . وكل من ادعى الامن : فهو جاهل بالله و بما أخبر به عن نفسه (٧: ٩٩ فلا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللهِ إلاَّ ٱلْقَوْمُ ٱلْخَاسِرُونَ) وقد أفردت كشف عورات من قال بذلك . ونعتقد أن العبودية لاتسقط عن العبد ماعقل وعلم ماله وما عليه يمين على أحكام القوة والاستطاعة ، إذ لم يسقط الله ذلك عن الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين . ومن زعم أنه قد خرج عن رق العبودية إلى فضاء الحرية باسقاط العبودية والخروج إلى أحكام الأحدية المسدية بعلائق الأخروية : فهو كافر لامحالة إلا من اعتراه علة أو رأفة ، فصار معتوهاً أو مجنوناً أو مبرسماً قد اختلط عقله ، أو لحقه غشية ارتفع عنه بها أحكام العقل ، وذهب عنه التميز والمعرفة . فذلك خارج عن الملة مفارق للشريعة . ومن زعم الإشراف على الخلق يعلم مقاماتهم ومقدارهم عند الله بغير الوحى المنزل من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو خارج عن الملة . ومن ادعى أنه يعرف مآل الخلق ومنقلبهم وعلى ماذا يموتون عليه و يختم لهم ، بغير الوحى من قول الله وقول رسوله : فقد باء بغضب من الله . والفراسة حق على أصول ماذكرناه . وليس ذلك مما رسمناه فى شيء . ومن زعم أن صفاته تعالى بصفاته ــ و يشير إلى غير آية العظمة والتوفيق والهداية ــ وأشار إلى صفاته عز وجل القديمة ، فهو حلولى قائل باللاهوتية والالتحام . وذلك كفر لامحالة .

ونعتقد أن الأرواح كلها مخلوقة ، ومن قال : إنها غير مخلوقة فقد ضاهأ قول النصارى النسطورية فى المسيح . وذلك كفر بالله العظيم ، ومن قال : إن شيئا من صفات الله حال فى العبد أوقال بالتبعيض على الله فقد كفر . والقرآن كلام الله ليس بمخلوق ولا حال فى مخلوق ، وأنه كيفما تلى وقرىء وحفظ فهو صفة الله عز وجل . وليس الدرس من المدروس ، ولا التلاوة من المتلو . لأنه عز وجل بجميع صفاته وأسمائه غير مخلوق ، ومن قال بغير ذلك فهو كافر . ونعتقد أن القراءة الملحنة بدعة وضلالة ، وأن القصائد ، بدعة ومجراها على قسمين . فالحسن من ذلك : ذكر آلاء الله ونعمائه و إظهار نعت الصالحين وصفة المتقين: فذلك جائز ، وتركه والاشتغال بذكر الله والقرآن والعلم أولى به ، وما جرى على وصف المرئيات ونعت المخلوقات فاستماع ذلك على الله كفر ، واستماع الغناء والربعيات على الله كفر ، والرقص بالايقاع ونعت الرقاصين على أحكام الدين فسق ، وعلى أحكام التواجد . والغناء : لهو ولعب ، وحرام على كل من يسمع القصائد والربعيات الملحنة الجائى بين أهل الأطباع على أحكام الذكر إلا لمن تقدم له العلم بأحكام التوحيد ومعرفة أسمائه وصفاته ، وما يضاف إلى الله تعالى من ذلك ومالا يليق به عز وجل مما هو منزه عنه ، فيكون استماعه كما قال (٣٩ : ١٨ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ) الآية . وكل من جهل ذلك وقصد استماعه على الله على غير تفصيل فهو كافر لا محالة . فكل من جمع القول وأصغى بالإضافة إلى الله فغير جائز ، إلا لمن عرف بما وصفت من ذكر الله ونعمائه وماهو موصوف به عز وجل ، مما ليس للمخلوقين فيه نعت ولا وصف ، بل ترك ذلك أولى وأحوط . والأصل فى ذلك : أنها بدعة ، والفتنة فيها غير مأمونة على استماع الغناء . والربعيات بدعة ، وذلك مما أنكره المطلبى — الشافعى — ومالك والثورى ويزيد بن هارون وأحمد بن حنبل و إسحاق ، والاقتداء بهم أولى من الاقتداء بمن لا يعرفون فى الدين ، ولا لهم قدم صدق عند المخلصين . و بلغنى

أنه قيل لبشر بن الحارث : إن أصحابك قد أحدثوا شيئاً يقال له القصائد . قال : مثل إيش ؟ قال مثل قوله * اصبرى يانفس حتى تسكنى دار الجليل * فقال : حسن . وأين يكون هؤلاء الذين يستمعون ذلك ؟ قال قلت : ببغداد . فقال : كذبوا ، والله الذى لا إله غيره لايسكن ببغداد من يستمع ذلك .

قال أبو عبد الله : ومما نقول — وهو قول أئمتنا — أن الفقير إذا احتاج وصبر ولم يتكلف إلى وقت يفتح الله له كان أعلى ، فمن عجز عن الصبر كان السؤال أولى به على قوله صلى الله عليه وسلم « لأن يأخذ أحدكم حبله » الحديث ونقول : إن ترك المكاسب غير جائز إلا بشرائط موسومة من التعفف والاستغناء عما فى أيدى الناس ؛ ومن جعل السؤال حرفة وهو صحيح : فهو مذموم فى الحقيقة خارج . ونقول : إن المستمع إلى الغناء والملاهى كما قال عليه السلام « الغناء ينبت النفاق فى القلب » وإن لم يكفر فهو فسق لامحالة . والذى نختاره : قول أئمتنا من ترك المراء فى الدين والكلام فى الإيمان ، مخلوق أو غير مخلوق . ومن زعم أن الرسول صلى الله عليه وسلم واسطة يؤدى ، وأن المرسل إليهم أفضل : فهو كافر بالله . ومن قال بإسقاط الوسائط على الجملة فقد كفر اه .

ومن متأخريهم : الشيخ الإمام أبو محمد عبد القادر بن أبى صالح الجيلانى قال فى كتابه الغنية : أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد — إلى أن قال : وهو بجهة العلو مستو على العرش ، محتو على الملك محيط علمه بالأشياء (٣٥ : ٩ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) (٣٢ : ٤ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ) ولا يجوز وصفه بأنه فى كل مكان ، بل يقال إنه فى السماء على العرش كما قال (الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ) — وذكر آيات وأحاديث إلى أن

قال ـ : وينبغى إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل ، وأنه استواء الذات على العرش ، قال : وكونه على العرش مذكور فى كل كتاب أنزله على كل نبى أرسله بلا كيف ، ـ وذكر كلاماً طويلا لا يحتمله هذا الموضع . وذكر فى سائر الصفات نحو هذا .

ولو ذكرت ما قاله العلماء فى ذلك لطال الكتاب جداً .

قال أبو عمر بن عبد البر : روينا عن مالك بن أنس وسفيان الثورى وسفيان ابن عيينة والأوزاعى ومعمر بن راشد فى أحاديث الصفات : أنهم كلهم قالوا « أمروها كما جاءت » قال أبو عمر : ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم من نقل الثقات ، أو جاء عن أصحابه رضى الله عنهم : فهو علم يُدان به ؛ وما أحدث بعدهم ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم : فهو بدعة وضلالة . وقال فى شرح الموطأ ـ لما تكلم على شرح حديث النزول ـ قال : هذا حديث ثابت من جهة النقل صحيح الإسناد ، لا يختلف أهل الحديث فى صحته . وهو منقول من طرق سوى هذه من أخبار العدول عن النبى صلى الله عليه وسلم . وفيه دليل على أن الله فى السماء على العرش استوى ، من فوق سبع سموات ، كما قالت الجماعة وهو من حجتهم على المعتزله فى قولهم : إن الله تعالى فى كل مكان بذاته المقدسة . قال : والدليل على صحة ما قال أهل الحق : قول الله ـ وذكر بعض الآيات ـ إلى أن قال : وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته . لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ، ولا أنكره عليهم مسلم .

قال أبو عمر بن عبد البر أيضاً : أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل قالوا فى تأويل قوله : (٥٨ : ١٤ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ) هو على العرش وعلمه فى كل مكان . وما خالفهم فى ذلك من يحتج بقوله .

وقال أبو عمر أيضاً : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدون فيه صفة محصورة . وأما أهل البدع الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج : فكلهم ينكرها ، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة . ويزعم أن من أقرَّ بها مشبه ، وهم عند من أقرَّ بها نافون للمعبود . والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم أئمة الجماعة .

فهذا كلام ابن عبد البر إمامُ أهل المغرب .

وفي عصره الحافظ أبو بكر البيهقي مع توليه المتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري ، وذَبِّه عنهم قال في كتاب الأسماء والصفات : (باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين لا من حيث الجارحة . لورود خبر الصادق به) قال الله تعالى (يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) وقال : (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) وذكر الأحاديث الصحاح في هذا الباب مثل قوله في حديث الشفاعة : « يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده » ومثل قوله في الحديث المتفق عليه : « أنت موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك الألواح بيده » . وفي لفظ « وكتب لك التوراة بيده » ومثل ما في صحيح مسلم : « وغرس كرامة أوليائه في جنة عدن بيده » ومثل قوله صلى الله عليه وسلم « تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة ، يتكفؤها الجبار بيده ، كما يَتَكَفَّأُ أحدكم خبزته في سفرته ، نزلا لأهل الجنة » وذكر أحاديث مثل قوله : « بيدي الأمر » ، « والخير في يديك » ، « والذي نفس محمد بيده » ، و « إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل » وقوله « المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين » وقوله «يطوى الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ، ثم يقول : أنا

الملك ، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ ثم يطوى الأرضين بشماله ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجباورن ؟ أين المتكبرون ؟ » وقوله : « يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة ، سَحَّاء الليل والنهار ، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض ؟ فإنه لم يَغِضْ ما فى يمينه ، وعرشه على الماء ، وبيده الأخرى القسط يخفض ويرفع » وكل هذه الأحاديث فى الصحاح ، وذكر أيضاً قوله : « إن الله لما خلق آدم قال له ويداه مقبوضتان : اختر أيتهما شئت ، قال : اخترت يمين ربى ، وكلتا يدى ربى يمين مباركة » وحديث : « إن الله لما خلق آدم مسح على ظهره » إلى أحاديث أخر ، ذكرها من هذا النوع .

ثم قال البيهقى : أما المتقدمون من هذه الأمة : فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار فى هذا الباب ، وكذلك قال فى الاستواء على العرش وسائر الصفات الخبرية مع ، أنه يحكى قول بعض المتأخرين .

وقال القاضى أبو يعلى فى كتاب إبطال التأويل : لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها ، والواجب حملها على ظاهرها ، وأنها صفات لله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من سائر الخلق ، ولا يعتقد التشبيه فيها ، لكن على ما روى عن الإمام أحمد وسائر الأئمة ـ وذكر بعض كلام الزهرى ومكحول ومالك والثورى والأوزاعى والليث وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن عيينة والفضيل بن عياض ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدى وأسود بن سالم وإسحاق بن راهويه وأبى عبيد ومحمد بن جرير الطبرى وغيرهم فى هذا الباب ، وفى حكاية ألفاظهم طول ـ إلى أن قال : ويدل على إبطال التأويل : أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين : حملوها على ظاهرها ، ولم يتعرضوا لتأويلها ، ولا صرفوها عن ظاهرها ، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق إليه لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة .

وقال أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعرى المتكلم ، صاحب الطريقة

المنسوبة إليه فى الـكلام فى كتابه الذى صنفه فى اختلاف المصلين ، ومقالات الإسلاميين ـ وذكر فرق الروافض والخوارج والمرجئة والمعتزلة وغيرهم ، ثم قال : (مقالة أهل السنة وأصحاب) الحديث جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة : الإقرار بالله وملائـكته وكتبه ورسله ، وبما جاء عن الله تعالى ، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليـه وسـلم ، لا يردون شيئاً من ذلك ، وأن الله واحد أحد ، فرد صمد ، لا إله غيره ، لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ، وأن محمـداً عبده ورسوله ، وأن الجنة حق ، والنار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من فى القبور ، وأن الله على عرشه كما قال : (الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ) وأن لله يدين بلا كيف ، كما قال : (٣٨ : ٧٥ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) ، وكما قال : (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) ، وأن له عينين بلا كيف ، كما قال : (٥٤ : ١٤ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا) ؛ وأن له وجهاً ، كما قال : (٥٥ : ٢٧ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) ؛ وأن سماء الله تعالى ، لا يقال إنهـا غير الله ؛ كما قالت المعتزلة والخوارج ، وقرروا أن لله علماً ؛ كما قال : (٤ : ١٦٥ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) وكما قال : (٣٥ : ١١ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ) ، وأثبتوا له السمع والبصر ؛ ولم ينفوا ذلك عن الله ، كما نفته المعتزلة ، وأثبتوا لله القوة ، كما قال : (٤١ : ١٥ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً) ـ وذكر مذهبهم فى القدر إلى أن قال ـ ويقولون : القرآن كلام الله غير مخلوق ، والـكلام فى اللفظ والوقف ، من قال باللفظ وبالوقف : فهو مبتدع عندهم ، لا يقال : اللفظ بالقرآن مخلوق ، ولا يقال غير مخلوق ، ويقرون : أن الله يرى بالأبصار يوم القيامة ، كما يرى القمر ليلة البـدر ، يراه المؤمنون ، ولا يراه الـكافرون ، لأنهم عن الله محجوبون ، قال عز وجل (٨٣ : ١٥ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ) ـ وذكر قولهم فى الإسلام والإيمـان والحوض والشفاعة وأشـياء ـ إلى أن قال : ويقرن بأن

الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، ولا يقولون مخلوق ، ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار — إلى أن قال — وينكرون الجدل والمراء فى الدين ، والخصومة والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل ، ويتنازعون فيه من دينهم . ويسلمون للروايات الصحيحة ، ولما جاءت به الآثار الصحيحة ، التى جاء بها الثقات ، عدل عن عدل ، حتى ينتهى ذلك إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، لا يقولون : كيف ؟ ولا لِمَ ؟ لأن ذلك بدعة — إلى أن قال — : ويقرون أن الله يجيء يوم القيامة ، كما قال تعالى : (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء ، كما قال : (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) — إلى أن قال — : ويرون مجانبة كل داع إلى بدعة ، والتشاغل بقراءة القرآن ، وكتابة الآثار ، والنظر فى الفقه ، مع الاستكانة والتواضع وحسن الخلق ، مع بذل المعروف وكف الأذى ، وترك الغيبة والنميمة والسعاية ، وتفقد المآكل والمشارب ، قال : فهذه جملة ما يأمرون به ، ويستسلمون إليه ويرونه . وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول ، وإليه نذهب ، وما توفيقنا إلا بالله ، وبه المستعان .

وقال الأشعرى أيضا — فى اختلاف أهل القبلة فى العرش — : قال أهل السنة وأصحاب الحديث : ليس بجسم ولا يشبه الأشياء ، وأنه استوى على العرش ، كما قال (الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ) ولا نتقدم بين يدى الله فى القول بل نقول استوى بلا كيف ، وأن له وجها ، كما قال (وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) وأن له يدين ، كما قال (خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) وأن له عينين ، كما قال (تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته كما قال (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) وأنه ينزل إلى السماء الدنيا ، كما جاء فى الحديث . ولم يقولوا شيئا إلا ما وجدوه فى الكتاب ، أو جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال المعتزلة : إن الله استوى على العرش بمعنى استولى ، وذكر مقالات أخر .

وقال أبو الحسن الأشعرى أيضا فى كتابه الذى سماه « الإبانة فى أصول الديانة » وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه، وعليه يعتمدون فى الذب عنه عند من يطعن عليه — فقال : (فصل فى إبانة قول أهل الحق والسنة) .

فإن قال قائل : قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة ، فعرفونا قولكم الذى به تقولون ، وديانتكم التى بها تدينون

قيل له : قولنا الذى نقول به ، وديانتنا التى ندين بهـا : التمسك بكلام ربنا وسنة نبينا ، وما رُوى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث . ونحن بذلك معتصمون . وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل — نضر الله وجهه ، ورفع درجته ، وأجزل مثوبته — قائلون ، ولِما خالف قوله مخالفون ، لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل ، الذى أبان الله به الحق ورفع به الضلال ، وأوضح به المنهاج ، وقمع به بدع المبتدعين ، وزيغ الزائغين ، وشك الشاكين . فرحمة الله عليه من إمام مقدم ، وجليل معظم ، وكبير مفهم .

وجملة قولنا : أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وبما جاءوا به من عند الله ، وبما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا نرد من ذلك شيئاً ؛ وأن الله واحد ، لا إله إلا هو ، فرد صمد ، لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ؛ وأن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وأن الجنة حق، والنار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من القبور ، وأن الله مستو على عرشه، كما قال (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) وأن له وجها ، كما قال (وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ) وأن له يدين بلا كيف ، كما قال (لما خَلَقْتُ بِيَدَىَّ) وكما قال (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) وأن له عينين بلا كيف كما قال (تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا) وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالا — وذكر نحواً مما ذكر فى الفِرَق — إلى أن قال : ونقول إن الاسلام أوسع من الإيمان وليس كل اسلام إيمانا . وندين بأن الله يقلب القلوب بين إصبعين من أصابعه

عز وجل ، وأنه عز وجل يضع السموات على إصبع والأرضين على إصبع ، كما جاءت الرواية الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ إلى أن قال ـ : وأن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص . ونسلم الروايات الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التى رواها الثقات عدلا عن عدل ، حتى تنتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ إلى أن قال ـ ونصدق بجميع الروايات التى أثبتها أهل النقل من النزول إلى سماء الدنيا ، وأن الرب عز وجل يقول : « هل من سائل ؟ هل من مستغفر ؟ » وسائر مانقلوه وأثبتوه ، خلافاً لما قال أهل الزيغ والتضليل . ونرد ما اختلفنا فيه إلى كتاب ربنا ، وسنة نبينا ، وإجماع المسلمين . وما كان فى معناه، ولا نبتدع فى دين الله مالم يأذن لنا به ربنا ، ولا نقول على الله مالا نعلم . ونقول : إن الله يجىء يوم القيامة ، كما قال (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صفًّا) وإن الله يقرب من عباده كيف شاء ، كما قال (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) وكما قال (٥٣ : ٨ ، ٩ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ . فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى) ـ إلى أن قال ـ وسنحتج لما ذكرناه من قولنا ، وما بقى مما لم نذكره بابا بابا .

ثم تكلم على أن الله يُرى ، واستدل على ذلك . ثم تكلم على أن القرآن غير مخلوق ، واستدل على ذلك ، ثم تكلم على من وقف فى القرآن ، وقال : لا أقول : إنه مخلوق ولا غير مخلوق ، ورد عليه .

ثم قال : (باب ذكر الاستواء على العرش) .

فقال : إن قال قائل : ماتقولون فى الاستواء ؟ قيل له: نقول : إن الله مستو على عرشه ، كما قال (الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ) وقال تعالى (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) وقال تعالى (٤ : ١٥٨ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ) وقال تعالى (٣٢ : ٤ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ) وقال تعالى حكاية عن فرعون (٤٠ : ٣٦ ، ٣٧ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ، فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَٰهِ مُوسَى . وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ

كَاذِبًا) كذب موسى فى قوله « إن الله فوق السموات » وقال تعالى (٦٧ : ١٤ أءَمِنْتُم مَن فِي السَّمَاء أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ ؟) والسموات فوقها العرش . فلما كان العرش فوق السموات قال (أأمنتم من فى السماء) لأنه مستو على العرش الذى هو فوق السموات . وكل ما علا فهو سماء . فالعرش أعلى السموات ، وليس إذا قال (أأمنتم من فى السماء) يعنى جميع السماء ، و إنما أراد العرش الذى هو أعلى السموات .ألا ترى أن الله عز وجل ذكر السموات فقال (٧١ : ١٦ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا) فلم يُرد أن القمر يملؤهن ، وأنه فيهن جميعاً . ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء . لأن الله على العرش الذى هو فوق السموات . فلولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش ، كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض .

ثم قال : (فصل) وقد قال القائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية : إن معنى قوله (الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) أنه استولى وقهر وملك ، وأن الله عز وجل فى كل مكان ، وجحدوا أن يكون الله على عرشه ، كما قال أهل الحق . وذهبوا فى الاستواء إلى القدرة .

فلو كان كما ذكروه : كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة . لأن الله قادر على كل شيء ، والأرض : فالله قادر عليها وعلى الحشوش وعلى كل مافى العالم ، فلو كان الله مستوياً على العرش ، بمعنى الاستيلاء ــ وهو عز وجل مستول على الأشياء كلها ــ لكان مستوياً على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقذار . لأنه قادر على الأشياء مستول عليها ، و إذا كان قادراً على الأشياء كلها ، ولم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول : إن الله مستو على الحشوش والأخلية ــ لم يجز أن يكون الاستواء على العرش الاستيلاء ، الذى هو عام فى الأشياء كلها ، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص العرش دون الأشياء كلها .

وذكر دلالات القرآن والحديث والإجماع والعقل .

ثم قال : (باب الـكلام فى الوجه والعينين والبصر واليدين) وذكر الآيات على ذلك ، ورد على المتأولين لها بكلام طويل لايتسع هذا الموضع لحـكايته . مثل قوله : فإن سُئلنا : أتقولون لله يدان ؟ قيل : نقول ذلك . وقد دل عليه قوله تعالى (٤٨ : ١٠ يَدُ ٱللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) وقوله تعالى (لِمَاَ خَلَقْتُ بِيَدَىَّ) وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الله مسح ظهر آدم بيده ، وخلق جنة عدن بيده ، وكتب التوراة بيده » وقد جاء فى الخبر المذكور عن النبى صلى الله عليه وسلم « إن الله خلق آدم بيده ، وخلق جنة عدن بيده ، وكـتب التوراة بيده ، وغرس شجرة طوبى بيده » وليس يجوز فى لسان العرب ، ولا فى عادة أهل الخطاب ، أن يقول القائل : عملت كذا بيـدى ، ويريد بها النعمة ، وإذا كان الله إنمـا خاطب العرب بلغتها ، وما يجرى مفهوما فى كلامها ، ومعقولا فى خطابها ، وكان لا يجوز فى خطاب أهل اللسان أن يقول القائل : فعلت بيدى ، ويعنى بها النعمة ـ بطل أن يكون معنى قوله تعالى « بيدى » النعمة .

وذكر كلاماً طويلا فى تقرير هذا ونحوه .

وقال القاضى أبو بكر محمد بن الطيب الباقلانى المتكلم ـ وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعرى ، ليس فيهم مثله ، ولا قبله ولا بعده ـ قال فى كتاب « الإبانة » تصنيفه : ـ

فان قال : فما الدليل على أن لله وجهاً ويداً ؟ قيل له: قوله تعالى (وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ) وقوله تعالى (٣٨ : ٧٥ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَاَ خَلَقْتُ بِيَدَىَّ) فأثبت لنفسه وجها ويداً .

فان قال : فلم أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة ؟ إن كنتم لا تعقلون وجهاً ويداً إلا جارحة ؟ .

قلنا : لايجب هذا ، كما لا يجب إذا لم نعقل حياً عالما قادراً إلاجسما : أن

نقضى نحن وأنتم بذلك على الله سبحانه وتعالى ، وكما لايجب فى كل شىء كان قائما بذاته أن يكون جوهراً ، لأنا وإياكم لا نجد قائما بنفسه فى شاهدنا إلا كذلك ، وكذلك الجواب لهم إن قالوا : فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه و بصره وسائر صفاته عرضا ، واعتلوا بالوجود .

وقال : فان قال : فهل تقولون : إنه فى كل مكان ؟ .

قيل له : معاذ الله ، بل هو مستو على عرشه ، كما أخبر فى كتابه فقال (الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ) وقال الله تعالى (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) وقال (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ) قال : ولو كان فى كل مكان لكان فى بطن الإنسان وفمه والحشوش ، والمواضع التى يُرغَب عن ذكرها ، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها مالم يكن ، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان ، ولصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض وإلى خلفنا ، وإلى يميننا وإلى شمالنا . وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله .

وقال أيضاً فى هذا الكتاب : صفات ذاته التى لم يزل ولا يزال موصوفاً بها وهى : الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، والإرادة ، والبقاء والوجه ، والعينان ، واليدان ، والغضب ، والرضاء .

وقال فى كتاب « التمهيد » كلاما أكثر من هذا .

وكلامه وكلام غيره من المتكلمين فى مثل هذا الباب كثير لمن يطلبه . وإن كنا مستغنين بالكتاب والسنه وآثار السلف عن كل كلام .

ومِلاك الأمر : أن يهب الله للعبد حكمة وإيماناً ، بحيث يكون له عقل ودين ، حتى يفهم ويدين ، ثم نور الكتاب والسنة يغنيه عن كل شىء . ولكن كثيراً من الناس قد صار منتسباً إلى بعض طوائف المتكلمين ، ومحسناً للظن بهم دون غيرهم ، ومتوهما أنهم حققوا فى هذا الباب مالم يحققه غيرهم . فلو أُتى بكل

آية ماتبعها حتى يؤتى بشىء من كلامهم ، ثم هم - مع هذا - مخالفون لأسلافهم غير متبعين لهم ؛ فلو أنهم أخذوا بالهدى الذى يجدونه فى كلام أسلافهم لرُجىَ لهم - مع الصدق فى طلب الحق - أن يزدادوا هدى .
ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة ، ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق : ففيه شبه من اليهود ، الذين قال الله فيهم (٢ : ٩١ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا ، وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ. قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ؟) فإن اليهود قالوا « لا نؤمن إلا بما أنزل علينا » فقال الله تعالى لهم (فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين) أى إن كنتم مؤمنين بما أنزل عليكم ، يقول سبحانه وتعالى : لا لِما جاءتكم أنبياؤكم تتبعون ، ولا لما جاءتكم به سائر الأنبياء تتبعون ، ولكن إنما تتبعون أهواءكم ، فهذا حال من لم يتبع الحق لا من طائفته ولا من غيرها ، مع كونه يتعصب لطائفته بلا برهان من الله ولا بيان .

وكذلك قال أبو المعالى الجوينى فى كتابه « الرسالة النظامية » اختلفت مسالك العلماء فى هذه الظواهر . فرأى بعضهم تأويلها ، والتزم ذلك فى آى الكتاب ، وما يصح من السنن ، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها ، وتفويض معانيها إلى الرب - فقال : والذى أرتضيه رأياً وأدين الله به عقداً : اتباع سلف الأمة ، والدليل السمعى القاطع فى ذلك : إجماع الأمة ، وهو ، حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة . وقد درج صَحْب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها ، وهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة . وكانوا لا يألون جهداً فى ضبط قواعد الملة ، والتواصى بحفظها ، وتعليم الناس مايحتاجون إليه منها . فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع

الشريعة . و إذ قد انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل ، كان ذلك هو الوجه المتبع . فحق على ذى الدين أن يعتقد تنزيه البارى عن صفات المحدثين ، ولا يخوض فى تأويل المشكلات ، ويكل معناها إلى الرب تعالى. فليجر آية الاستواء والمجىء وقوله (لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ)وقوله (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) وقوله (تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) وما صح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره : على ماذكرناه اهـ .

قلت : وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب : ذكر ألفاظ بعض أئمة العلماء ، الذين نقلوا مذهب السلف فى هذا الباب .وليس كل من ذكرنا شيئاً من قوله من المتكلمين وغيرهم نقول بجميع مايقوله فى هذا وغيره ، ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به ، وكان معاذ بن جبل يقول فى كلامه المشهور عنه الذى رواه أبو داود فى سننه «اقبلوا الحق من كل من جاء به، و إن كان كافراً ـ أوقال فاجراً ـ واحذروا زيغة الحكيم ، قالوا : كيف نعلم أن الكافر يقول كلمةالحق ؟ قال : إن على الحق نوراً » أو كلاماً هذا معناه .

فأما تقرير ذلك بالدليل ، و إماطة مايعرض من الشبهة ، وتحقيق الأمر على وجه يخلص إلى القلب مايبرد به من اليقين، و يقف على مواقف آراء العباد فىهذه المهامه : فما تتسع له هذه الفتوى . وقد كتبت شيئاً من ذلك قبل هذا ، وخاطبت ببعض ذلك بعض من يجالسنا . وربما أكتب إن شاء الله فى ذلك ما يحصل به المقصود .

وجماع الأمر فى ذلك : أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه ، وقصد اتباع الحق ، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه ، والإلحاد فى أسماء الله وآياته . ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك يناقض بعضه بعضاً ألبتة ، مثل أن يقول القائل : مافى الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه فى الظاهر قوله (٥٧ : ٤ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنتُمْ (وقوله

صلى الله عليه وسلم « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قِبَل وجهه» ونحو ذلك : فإن هذا غلط . وذلك أن الله معنا حقيقة ، وهو فوق العرش حقيقة ، كما جمع الله بينهما فى قوله سبحانه وتعالى (٥٧ : ٤ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَى عَلَى ٱلْعَرْشِ ، يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلارْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ ٱلسَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ وَٱللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شىء ، وهو معنا أينما كنا ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث الأوعال « والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه » .

وذلك أن كلمة « مع » فى اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها فى اللغة إلا المقارنة المطلقة ، من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال . فإذا قيدت بمعنى من المعانى دلت على المقارنة فى ذلك المعنى فإنه يقال : ما زلنا نسير والقمر معنا أو النجم معنا ، أو يقال : هذا المتاع معى ، لمجامعته لك . وإن كان فوق رأسك ؛ فالله مع خلقه حقيقة ، وهو فوق عرشه حقيقة . ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد ، فلما قال (يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا) إلى قوله تعالى (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ) دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها : أنه مطلع عليكم ، شهيد عليكم ، مهيمن عليكم ، عالم بكم . وهذا معنى قول السلف : إنه معهم بعلمه . وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته . وكذلك . فى قوله (٥٨:٧ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ) إلى قوله(إِلا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا) الآية ، ولما قال النبى صلى الله عليه وسلم لصاحبه فى الغار (٩ : ٤٠ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا) كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره ، ودلت الحال على أن حكم هـذه المعية هنا : معية الاطلاع والنصر والتأييد ، وكذلك قوله تعالى (١٦ : ١٢٨ إِنَّ اللهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا وَٱلَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ) وكذلك قوله لموسى وهارون (٢٠ : ٤٦ إِنَّنِى مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى) المعية هنا على ظاهرها وحكمها فى هذه المواطن النصر والتأييد . وقد يدخل على صبى من يخيفه فيبكى

ويشرف عليه أبوه من فوق السقف، فيقول: لاتخف، أنا معك، أو أناهنا حاضر، ونحو ذلك ينبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه. ففرق بين معنى المعية وبين مقتضاها. وربما صار مقتضاها من معناها، فيختلف باختلاف المواضع، فلفظ المعية قد استعمل فى الكتاب والسنة فى مواضع، يقتضى فى كل موضع أموراً لايقتضيها فى الموضع الآخر. فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، وتدل على قدر مشترك بين جميع مواردها ــ وإن امتاز كل موضع بخاصية ــ فعلى التقديرين: ليس مقتضاها: أن يكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق، حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها. ونظيرها من بعض الوجوه: الربوبية والعبودية، فإنها ــ وإن اشتركت فى أصل الربوبية والتعبيد ــ لها معان بحسب المواضع فلما قال (رب العالمين، رب موسى وهارون) كانت ربوبية موسى وهارون لها اختصاص زائد على الربوبية العامة للخلق. فإن من أعطاه الله من الكمال أكثر مما أعطى غيره فقد ربّه ورباه ربوبية وتربية أكمل من غيره وكذلك قوله (٧٦ : ٦ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا) و(١٧ : ١ سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلاً) فإن العبد: تارة يُعنَى به المعَبَّد: فيعم الخلق، كما فى قوله (١٩ : إنْ كُلُّ مَنْ فِى ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلاَّ آتِى ٱلرَّحْمٰنِ عَبْداً) وتارة يعنَى به: العابد فيخص. ثم يختلفون، فمن كان أعبد علماً وحالا كانت عبوديته أكمل، فكانت الإضافة فى حقه أكمل، مع أنها حقيقة فى جميع المواضع.

ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس مشككة، لتشكك المستمع فيها: هل هى من قبيل الأسماء المتواطئة، أو من قبيل المشتركة فى اللفظ فقط والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة، إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بازاء القدر المشترك، وإن كانت نوعا مختصا من المتواطئة، فلا بأس بتخصيصها بلفظ.

ومن علم ن «المعية» تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات، كاضافة

الربوبية مثلا ، وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش ، وأن الله يوصف بالعلو والفوقية الحقيقية ، ولا يوصف بالسفل ولا بالتحتية قط ، لا حقيقة ولا مجازاً : علم القرآن على ما هو عليه من غير تحريف .

ثم من توهم أن كون الله فى السماء — بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه — فهو كاذب إن نقله عن غيره ، وضال : إن اعتقده فى ربه ، وما سمعنا أحدا يفهمه من اللفظ ، ولا رأينا أحداً نقله عن واحد . ولو سئل سائر المسلمين : هل يفهمون من قول الله ورسوله (إن الله فى السماء) أن السماء تحويه ؟ لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول : هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا .

وإذا كان الأمر هكذا فمن التكلف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئاً محالا لا يفهمه الناس منه ، ثم يريد أن يتأوله ، بل عند المسلمين : أن الله فى السماء و(هو على العرش) واحد ، إذ السماء إنما يراد به العلو . فالمعنى :أن الله فى العلو لا فى السفل . وقد علم المسلمون أن كرسيه سبحانه وتعالى وسع السموات والأرض ، وأن الكرسى فى العرش كحلقة مُلْقاة بأرض فلاة ، وأن العرش خلق من مخلوقات الله ، لا نسبة له إلى قدرة الله وعظمته ، فكيف يتوهم — بعد هذا — أن خلقا يحصره ويحويه ؟ وقد قال الله سبحانه (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) وقال (فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ) بمعنى « على » ونحو ذلك ، وهو كلام عربى حقيقة لا مجازا . وهذا يعلمه من عرف حقائق معانى الحروف ، وأنها متواطئة فى الغالب لا مشتركة . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه ، فلا يبصقن قِبل وجهه » الحديث حق على ظاهره ، وهو سبحانه فوق العرش ، وهو قِبل وجه المصلى ، بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات . فإن الانسان لو أنه يناجي السماء ، أو يناجى الشمس والقمر : لكانت السماء والشمس والقمر فوقه . وكانت أيضا قِبل وجهه . وقد ضرب النبى صلى الله عليه وسلم المثل بذلك — ولله المثل الأعلى — ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا

و إمكانه ، لا تشبيه الخالق بالمخلوق ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم « ما منكم من أحد إلا سيرى ربه مُخلياً به . فقال له أبو رزين العقيلى : كيف .يا رسول الله وهو واحد ، ونحن جميع ؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم : سأنبئك بمثل ذلك فى آلاء الله ، هذا القمر ، كلكم يراه مخلياً به ، وهو آية من آيات الله ، فالله أكبر » أو كما قال النبى صلى الله عليه وسلم . وقال « إنكم سترون ربكم ، كما ترون الشمس والقمر » فشبه الرؤية بالرؤية ، و إن لم يكن المرئى له مشابها للمرئى . فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة وناجوه : كلٌّ يراه فوقه قِبل وجهه ، كما يرى الشمس والقمر . ولا منافاة أصلا . ومن كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ فى العلم بالله : يكون إقراره للكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد .

واعلم أن من المتأخرين من يقول : مذهب السلف : إمرارها على ما جاءت به ، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد . وهذا اللفظ مجمل . فإن قوله « ظاهرها غير مراد » يحتمل أنه أراد بالظاهر : نعوت المخلوقين ، وصفات المحدثين ، مثل أن يراد بكون الله قِبل وجه المصلى : أنه مستقر فى الحائط الذى يصلى إليه ، و « أن الله معنا » ظاهره : أنه إلى جانبنا ونحو ذلك ، فلا شك أن هذا غير مراد ، ومن قال : إن مذهب السلف أن هذا غير مراد : فقد أصاب فى المعنى ، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث . فإن هذا المحال ليس هو الظاهر ، على ما قد بيناه فى غير هذا الموضع . اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس ، فيكون القائل لذلك مصيباً بهذا الاعتبار ، معذوراً فى هذا الاطلاق . فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس ، وهو من الأمور النسبية . وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد: أن هذا هو الظاهر : أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون قد أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظا ومعنى

و إن كان الناقل عن السلف أراد بقوله « الظاهر غير مراد عندهم » أن المعانى التى تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا يختص

بصفة المخلوقين ، بل هى واجبة لله أو جائزة عليه جوازاً ذهنيا ، أو جوازاً خارجيا غير مراد . فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف ، أو تعمد الكذب . فما يمكن أحداً قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل ـ لا نصا ولا ظاهراً ـ أنهم كانوا يعتقدون : أن الله ليس فوق العرش ، ولا أن الله ليس له سمع و بصر و يد حقيقة .

وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف و يقولون : إن طريقة أهل التأويل : هى فى الحقيقة طريقة السلف ، بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى ، ولكن السلف سكتوا عن تأويلها ، والمتأخرين رأوا المصلحة فى تأويلها ، لمسيس الحاجة إلى ذلك ، و يقولون : الفرق أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل وأولئك لا يعينون ، لجواز أن يراد غيره . وهذا القول على الاطلاق كذب صريح على السلف ، أما فى كثير من الصفات : فقطعاً ، مثل : أن الله تعالى فوق العرش . فان من تأمل كلام السلف المنقول عنهم ، الذى لم نحك هنا عُشره : علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة ، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط ، وكثير منهم قد صرح فى كثير من الصفات بمثل ذلك .

والله يعلم أنى ـ بعد البحث التام ، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف ـ ما رأيت كلام أحد منهم يدل ـ لا نصاً ولا ظاهراً ولا بالقرائن ـ على نفى الصفات الخبرية فى نفس الأمر ، بل الذى رأيته : أن كثيراً من كلامهم يدل ـ إما نصا وإما ظاهراً ـ على تقرير جنس هذه الصفات . ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة ، بل الذى رأيته : أنهم يثبتون جنسها فى الجملة . وما رأيت أحداً منهم نفاها ، و إنما ينفون التشبيه ، و ينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه ، مع إنكارهم على من ينفى الصفات أيضاً ، كقول نعيم بن

حماد الخزاعى شيخ البخارى « من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد ما وصف الله نفسه به فقد كفر ، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها » .

وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق فى نفى التشبيه من غير إثبات الصفات قالوا : هذا جهمى معطل . وهذا كثير جداً فى كلامهم . فان الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً من الصفات مشبها ، كذبا منهم وافتراء ، حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك ، حتى قال ثمامة بن الأشرس من رؤساء الجهمية : ثلاثة من الأنبياء مشبهة : موسى حيث قال (إنْ هِيَ إلا فِتْنَتُكَ) وعيسى حيث قال (تعلم مافى نفسى ولا أعلم مافى نفسك) ومحمد حيث قال « ينزل ربنا » وحتى إن جل المعتزلة تدخل عامة الأئمة ــ مثل مالك وأصحابه ، والثورى وأصحابه ، والأوزاعى وأصحابه ، والشافعى وأصحابه ، وأحمد وأصحابه ، واسحاق بن راهويه وأبى عبيد وغيرهم ــ فى قسم المشبهة .

وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعى جزءا سماه « تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة » ذكر فيه كلام السلف وغيرهم فى معانى هذا الباب ، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه ، يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد ، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبى بألقاب افتروها ، فالروافض تسميهم نواصب ، والقدرية يسمونهم مجبرة ، والمرجئة تسميهم شكاكا ، والجهمية تسميهم مشبهة ، وأهل الكلام يسمونهم حشوية ، ونوابت وغثاء وغثرا ــ إلى أمثال ذلك ــ كما كانت قريش تسمى النبى صلى الله عليه وسلم تارة مجنونا ، وتارة شاعرا ، وتارة كاهنا ، وتارة مفتريا . قالوا : فهذا علامة الارث الصحيح ، والمتابعة التامة ، قالوا : فان السنة هى ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، اعتقاداً واقتصادا ، وقولا وعملا ، فكما أن المنحرفين عنه يسمونه بأسماء مذمومة مكذوبة ، وإن اعتقدوا صدقها ــ بناء على عقيدتهم الفاسدة ــ

فكذلك التابعون له على بصيرة الذين هم أولى الناس به فى المحيا والممات باطنا وظاهرا . وأما الذين وافقوه ببواطنهم وعجزوا عن إقامة الظواهر ، والذين وافقوه بظواهرهم وعجزوا عن تحقيق البواطن ، والذين وافقوه ظاهراً وباطنا بحسب الإمكان : فلا بد للمنحرفين عن سنته أن يعتقدوا فيهم نقصا يذمونهم به ويسمونهم بأسماء مكذوبة ، وإن اعتقدوا صدقها ، كقول الرافضى : من لم يبغض أبا بكر رضى الله عنه وعمر فقد أبغض عليا . لأنه لا ولاية لعلى إلا بالبراءة منهما . ثم يجعل من أحب أبا بكر وعمر ناصبياً ، بناء على هذه الملازمة الباطلة التى اعتقدها صحيحة أو عاند فيها وهو الغالب . وكقول القدرية : من اعتقد أن الله أراد الكائنات وخلق أفعال العباد : فقد سلب عن العباد الاختيار والقدرة ، وجعلهم مجبورين كالجمادات التى لا إرادة لها ولا قدرة ، وكقول الجهمى : من قال إن الله فوق العرش : فقد زعم أنه محصور ، وأنه جسم مركب محدود ، وأنه مشابه لخلقه . وكقول الجهمية المعتزلة : من قال إن لله علما وقدرة : فقد زعم أنه جسم مركب ، وأنه مشبه . لأن هذه الصفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلا بجوهر متحيز ، وكل متحيز جسم مركب ، أو جوهر فرد . ومن قال ذلك فهو مشبه ، لأن الأجسام متماثلة . ومن حكى عن الناس المقالات وسماهم بهذه الأسماء المكذوبة ، بناء على عقيدتهم التى هم مخالفون لهم فيها ، فهو وربه . والله من ورائه بالمرصاد ، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله .

وجماع الأمر : أن الاقسام الممكنة فى آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام ، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة : قسمان يقولون : تجرى على ظواهرها . وقسمان يقولون : هى على خلاف ظاهرها . وقسمان يسكتون .

أما الأولون : فقسمان ، أحدهما . من يجريها على ظاهرها ، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين . فهؤلاء المشبهة . ومذهبهم باطل أنكره السلف ؛ وإليه توجه الرد بالحق .

الثانى : من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله ، كما يجرى ظاهر اسم العليم والقدير والرب والإله والموجود والذات ونحو ذلك على ظاهرها اللائق بجلال الله . فان ظواهر هذه الصفات فى حق المخلوق : إما جوهر محدث ، وإما عرض قائم به ، فالعلم والقدرة والكلام والمشيئة والرحمة والرضا والغضب ونحو ذلك فى حق العبد : أعراض ، والوجه واليد والعين فى حقه : أجسام . فاذا كان الله موصوفا عند عامة أهل الإثبات بأن له علما وقدرة وكلاما ومشيئة ، وإن لم يكن ذلك عرضا ، يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين . جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليست أجساما يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين . وهذا هو المذهب الذى حكاه الخطابى وغيره عن السلف ، وعليه يدل كلام جمهورهم ، وكلام الباقين لا يخالفه . وهو أمر واضح . فان الصفات كالذات ، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس ذات المخلوقات ، فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات .

فمن قال : لا أعقل علما ويدا إلا من جنس العلم واليد المعهودين . قيل له : فكيف تعقل ذاتا من غير جنس ذوات المخلوقين ؟ ومن المعلوم : أن صفات كل موصوف تناسب ذاته ، وتلائم حقيقته فمن لم يفهم من صفات الرب الذى ليس كمثله شىء إلا ما يناسب المخلوق : فقد ضل فى عقله ودينه .

وما أحسن ما قال بعضهم : إذا قال لك الجهمى : كيف استوى ؟ أو كيف ينزل إلى سماء الدنيا ؟ أو كيف يداه ؟ ونحو ذلك . فقل له : كيف هو فى نفسه ؟ فاذا قال لك : لا يعلم ما هو إلا هو ، وكنه البارى تعالى غير معلوم للبشر . فقل له : فالعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف ، فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفة لموصوف لم تعلم كيفيته ؟ وإنما تعلم الذات والصفات من حيث الجملة على الوجه الذى ينبغى لك .

بل هذه المخلوقات فى الجنة : قد ثبت عن ابن عباس أنه قال « ليس فى الدنيا مما

فى الجنه إلا الأسماء» وقد أخبر الله تعالى : أنه : (٣٢ : ١٧ لا تعلم نفسٌ ما أخفى لهم من قوةأعين ، وأخبر النبى صلى الله عليه وسلم : أن « فى الجنة مالا عين رأت . ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » فاذا كان نعيم الجنة - وهو خلق من خلق الله كذلك - فما الظن بالخالق سبحانه وتعالى ؟ وهذه الروح التى فى بنى آدم قد علم العاقل اضطراب الناس فيها ، و إمساك النصوص عن بيان كيفيتها ، أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام فى كيفية الله تعالى ؟ مع أنا نقطع بأن الروح فى البدن ، و أنها تخرج منه وتعرج إلى السماء ، وأنها تُسَلُّ منه وقت النزع ، كما نطقت بذلك النصوص الصحيحة ، لا نغالى فى تجريدها غلو المتفلسفة ومن وافقهم ، حيث نفوا عنها الصعود والنزول و الاتصال بالبدن ، والانفصال عنه . وتخبطوا فيها ، حيث رأوها من غير جنس البدن وصفاته فعدم مماثلتها للبدن لا ينفى أن تكون هذه الصفات ثابتة لها بحسبها ، إلا أن يفسروا كلامهم بما يوافق المنصوص فيكونون قد أخطئوا فى اللفظ ، وأنى لهم بذلك ؟ .

وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها - أعنى الذين يقولون : ليس لها فى الباطن مدلول هو صفة لله تعالى قط ، وأن الله لا صفة له ثبوتية ، بل صفاته : إما سلبية و إما إضافية ، و إما مركبة منهما، أو يثبتون بعض الصفات ، وهى الصفات السبعة أو الثمانية أو الخمسة عشر ، أو يثبتون الأحوال دون الصفات على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين - فهؤلاء قسمان : قسم يتأولونها و يعينون المراد ، مثل قولهم « استوى » بمعنى استولى ، أو بمعنى علو المكانة والقدر ، أو بمعنى ظهور نوره للعرش ، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه - إلى غير ذلك من معانى المتكلمين - وقسم يقولون : الله أعلم بما أراد بها ، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه .

وأما القسمان الواقفان : فقسم يقولون : يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله ، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ، ونحو ذلك . وهذه طريقة كثير

من الفقهاء وغيرهم . وقوم يمسكون عن هذا كله ، ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث ، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات .

فهذه الأقسام الستة كلها لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها .

والصواب فى كثير من آيات الصفات وأحاديثها : القطع بالطريقة الثابتة ، كالآيات والأحاديث الدالة على أن الله سبحانه وتعالى فوق عرشه . و تعلم الطريقة الصواب فى هذا وأمثاله بدلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك دلالة لا تحتمل النقيض ، وفى بعضها قد يغلب على الظن ذلك ، مع احتمال النقيض ، وتردد المؤمن فى ذلك : هو بحسب مايؤتاه من العلم والإيمان (٢٤ : ٤٠ ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) ومن اشتبه عليه ذلك أو غيره : فليَدْعُ بما رواه مسلم فى صحيحه عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام يصلى من الليل قال : اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدنى لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدى من تشاء إلى صراط مستقيم » وفى رواية لأبي داود أنه « كان يكبر فى صلاته ثم يقول ذلك » فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه ، وأدمن النظر فى كلام الله وكلام رسوله ، وكلام الصحابة والتابعين ، وأئمة المسلمين : انفتح له طريق الهدى . ثم إن كان قد خَبَرَ نهايات أقدام المتفلسفة والمتكلمين فى هذا الباب ، وعرف غالب مايزعمونه برهاناً ـ وهو شبهة ـ رأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها ، أو شبهة مركبة من قياس فاسد ، أو قضية كلية لاتصح إلا جزئية ، أو دعوى إجماع لا حقيقة له ، أو التمسك فى المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة . ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم : أوهمت الغِرَّ مايوهمه السراب للعطشان . ثم ازداد إيماناً وعلما بما جاء به الكتاب والسنة ، فإن الضد يظهر حسنه الضد . وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيما ، و بقدره أعرف . فأما المتوسطون من المتكلمين فيخاف عليهم

مالا يخاف على من لم يدخل فيه ، وعلى من قد أنهاه نهايته . فإن من لم يدخل فيه فهو فى عافية . ومن أنهاه فقد عرف الغاية . فما بقى يخاف من شىء آخر . فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله . وأما المتوسط : فيتوهم بما يتلقاه من المقالات المأخوذة تقليداً لمعظمي هؤلاء . وقد قال بعض الناس « أكثر ما يفسد الدنيا : نصف متكلم، ونصف متفقه ، ونصف متطبب ، ونصف نحوى ، هذا يفسد الأديان ، وهذا يفسد البلدان ، وهذا يفسد الأبدان ، وهذا يفسد اللسان » .

ومن علم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم فى الغالب (٥١ : ٨ ، ٩ فى قول مختلف يؤفك عنه من أفك) يعلم الذكى منهم والعاقل: أنه ليس هو فيما يقوله على بصيرة وأن حجته ليست ببينة . وإنما هى كما قيل فيها :

حجج تهافت كالزجاج تخالها * حقا ، وكل كاسر مكسور

ويعلم العليم البصير بهم : أنهم من وجه مستحقون ماقاله الشافعى رضى الله عنه حيث قال « حكمى فى أهل الكلام : أن يضربوا بالجريد والنعال ، ويطاف بهم فى القبائل والعشائر ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة ، وأقبل على الكلام » ومن وجه آخر :إذا نظرت إليهم بعين القدر ، والحيرة مستولية عليهم ، والشيطان مستحوذ عليهم : رحمتهم ورققت عليهم ، أوتوا ذكاء وما أوتوا زكاءا ، وأعطوا فهوماً ، وما أعطوا علوما ، وأعطوا سمعاً وأبصارا وأفئدة (٤٦ : ٢٦ فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شىء ، إذ كانوا يجحدون بآيات الله وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) ومن كان عليما بهذه الأمور تبين له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم . حيث حذروا عن الكلام ، ونهوا عنه وذموا أهله وعابوهم . وعلم أن من ابتغى الهدى فى غير الكتاب والسنة لم يزدد إلا بعداً .

فنسأل الله العظيم : أن يهدينا صراطه المستقيم . صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

يريد الله ليطهركم . .

تفسير آية الوضوء ، مما لم ينشر قبل من غرر كلام

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ – ٧٢٨

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين



بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الإسلام ، علم الأعلام ، مفتى الأنام ، المجتهد الفقيه الإمام : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى . رحمه الله ورضى عنه :

قول الله عز وجل (٥ : ٦ يا أيها الذين آمنوا ، إذا قمتم إلى الصلاة : فاغسلوا وجوهكم ، وأيديكم إلى المرافق . وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين . وإن كنتم جُنباً فاطَّهَّرُوا . وإن كنتم مَرْضَى ، أو على سَفَر ، أو جاء أحدٌ منكم من الغائط ، أو لامستم النساء ــ فلم تجدوا ماء ــ فتيمموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . ما يريد الله ليجعل عليكم من حَرَج . ولكن يريد لِيُطَهِّرَكم ولِيُتِمَّ نعمته عليكم . لعلكم تشكرون) .

هذا الخطاب يقتضى : أن كل قائم إلى الصلاة فإنه مأمور بما ذكر : من الغسل ، والمسح . وهو الوضوء .

وذهبت طائفة : إلى أن هذا عام مخصوص .

وذهبت طائفة : إلى أنه يوجب الوضوء على كل من كان متوضئا . وكلا القولين ضعيف .

فأما الأولون : فإن منهم من قال : المراد بهذا : القائم من النوم . وهذا معروف عن زيد بن أسلم ، ومن وافقه من أهل المدينة من أصحاب مالك وغيرهم .

قالوا : الآية أوجبت الوضوء على النائم بهذا ، وعلى المتغوط بقوله « أو جاء أحد منكم من الغائط » وعلى لامس النساء بقوله « أو لامستم النساء » وهذا هو الحدَث المعتاد . وهو الموجب للوضوء عندهم .

ومن هؤلاء من قال : فيها تقديم وتأخير . تقديره : إذا قمتم إلى الصلاة من النوم ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

فيقال : أما تناولها للقائم من النوم المعتاد : فظاهر لفظها يتناوله . وأما كونها مختصة به ، بحيث لا تتناول من كان مستيقظا وقام إلى الصلاة : فهذا ضعيف . بل هى متناولة لهذا لفظا ومعنى .

وغالب الصلوات يقوم الناس إليها من يقظة . لا من نوم . كالعصر والمغرب والعشاء . وكذلك الظهر فى الشتاء . لكن الفجر يقومون إليها من نوم . وكذلك الظهر فى القائلة . والآية تعم هذا كله .

لكن قد يقال : إذا أمرت الآية القائم من النوم ـ لأجل الريح التى خرجت منه بغير اختياره ـ فأمرها للقائم الذى خرج منه الريح فى اليقظة أولى وأحرى . فتكون ـ على هذا ـ دلالة الآية على اليقظان بطريق تنبيه الخطاب ونحواه . وإن قيل : إن اللفظ عام ، يتناول هذا بطريق العموم اللفظى .

فهذان قولان متوجهان . والآية على القولين عامة . وتعم أيضاً القيام إلى النافلة بالليل والنهار ، والقيام إلى صلاة الجنازة ، كما سنبينه إن شاء الله .

فمتى كانت عامة لهذا كله : فلا وجه لتخصيصها .

وقالت طائفة : تقدير الكلام : إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون ، أو قد أحدثتم . فإن المتوضىء ليس عليه وضوء . وكل هذا عن الشافعى رحمه الله . ويوجبه الشافعى فى التيمم . فإن ظاهر القرآن يقتضى وجوب الوضوء والتيمم على كل قائم يخالف هذا[1] .

فإن كان قد قال هذا : كان له قولان .

ومن المفسرين من يجعل هذا قول عامة الفقهاء من السلف والخلف . لاتفاقهم على الحكم . فيجعل اتفاقهم على هذا الحكم اتفاقا على الاضمار ، كما ذكر أبو الفرج ابن الجوزى . قال : وللعلماء فى المراد بالآية قولان .

أحدهما : إذا قمتم إلى الصلاة محدثين فاغسلوا . فصار الحدث مضمراً فى

---

(١) كذا فى الأصل .

وجوب الوضوء . وهذا قول سعد بن أبى وقاص ، وأبى موسى ، وابن عباس ، رضى الله عنهم ، والفقهاء .

قال : والثانى ، أن الـكلام على إطلاقه من غير إضمار ، فيجب الوضوء على كل من يريد الصلاة ، محدثاً كان أو غير محدث .

وهذا مروى عن عكرمة وابن سيرين .

ونقل عنهم : أن هذا الحـكم غير منسوخ . ونقل عن جماعة من العلماء : أن ذلك كان واجباً بالسنة . وهو ما روى بريدة رضى الله عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم ، صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد . وقال : عمداً فعلته ياعمر » .

قلت : أما الحـكم ـ وهو أن من توضأ لصلاة صلى بذلك الوضوء صلاة أخرى ـ فهذا قول عامة السلف والخلف . والخلاف فى ذلك شاذ . وقد علم بالنقل المتواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم : أنه لم يكن يوجب الوضوء على من صلى ثم قام إلى صلاة أخرى . فإنه قد ثبت بالتواتر « أنه صلى بالمسلمين يوم عرفة الظهر والعصر جميعاً ، جمع بهم بين الصلاتين » وصـلى خلفه ألوف مؤلفة لا يحصيهم إلا الله . ولـما سلم من الظهر ، صلى بهم العصر . ولم يحدث وضوءاً . لا هو ولا أحد . ولا أمر الناس بإحداث وضوء . ولا نقل ذلك أحد . وهذا يدل على أن التجديد لا يستحب مطلقا .

وهل يستحب التجديد لـكل صلاة من الخمس ؟ فيه نزاع . وفيه عن أحمد رحمه الله روايتان .

وكذلك أيضاً لـما قدم مزدلفة « صلى بهم المغرب والعشاء جمعا » من غير تجديد وضوء للعشاء . وهو فى الموضعين قد قام هو وهم إلى صلاة بعد صلاة . وأقام لـكل صلاة إقامة . وكذلك سائر أحاديث الجمع الثابتة فى الصحيحين من حديث ابن عمر ، وابن عباس ، وأنس رضى الله عنهم . كلها تقتضى : أنه هو صلى الله عليه وسلم ـ والمسلمون خلفه ـ صلوا الثانية من المجموعتين بطهارة الأولى ، لم يحدثوا لها وضوءاً .

وكذلك هو صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه فى الصحيحين من حديث ابن عباس وعائشة وغيرهم « أنه كان يتوضأ لصلاة الليل . فيصلى به الفجر » مع أنه كان ينام حتى يَغُطَّ . ويقول « تنام عيناى ولاينام قلبى » فهذا أمر من أصح ما يكون أنه : كان ينام ثم يصلى بذلك الوضوء الذى توضأه للنافلة ، يصلى به الفريضة . فكيف يقال : إنه كان يتوضأ لكل صلاة ؟ .

وقد ثبت عنه فى الصحيح « أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر . ثم قدم عليه وفد عبد القيس . فاشتغل بهم عن الركعتين بعد الظهر حتى صلى العصر ، ولم يحدث وضوءاً » .

وكان يصلى تارة الفريضة ثم النافلة . وتارة النافلة ثم الفريضة ، وتارة فريضة ثم فريضة . كل ذلك بوضوء واحد .

وكذلك المسلمون صلوا خلفه فى رمضان بالليل بوضوء واحد مرات متعددة .

وكان المسلمون على عهده يتوضأون ثم يصلون ما لم يحدثوا ، كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة . ولم ينقل عنه ـ لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ـ : أنه أمرهم بالوضوء لكل صلاة .

فالقول باستحباب هذا يحتاج إلى دليل .

وأما القول بوجوبه : فمخالف للسنة المتواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولإجماع الصحابة . والنقل عن علي رضى الله عنه بخلاف ذلك لا يثبت. بل الثابت عنه خلافه . وعليٌّ رضى الله عنه أجلُّ من أن يخفى عليه مثل هذا . والكذب على علي كثير مشهور . أكثر منه على غيره .

وأحمد بن حنبل رحمه الله ـ مع سعة علمه بآثار الصحابة والتابعين ـ أنكر أن يكون فى هذا نزاع . وقال أحمد بن القاسم : سألت أحمد عمن صلى أكثر من خمس صلوات بوضوء واحد ؟ فقال : لا بأس بذلك ، إذا لم ينتقض وضوءه . ما ظننت أن أحداً أنكر هذا .

وروى البخارى فى صحيحه عن أنس رضى الله عنه قال « كان النبى صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة . قلت : وكيف كنتم تصنعون ؟ قال : يجزىء أحدنا الوضوء ، ما لم يحدث » وهذا هو فى الصلوات الخمس المفرقة . ولهذا استحب أحمد ذلك فى أحد القولين ، مع أنه كان أحياناً يصلى صلوات بوضوء واحد . كما فى صحيح مسلم عن بريدة رضى الله عنه قال « صلى النبى صلى الله عليه وسلم يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ، ومسح على خفيه . فقال له عمر : إنى رأيتك صنعت شيئاً لم تكن صنعته ؟ قال : عمداً صنعته يا عمر » .

والقرآن أيضاً يدل على أنه لا يجب على المتوضىء أن يتوضأ مرة ثانية من وجوه .

أحدها : أنه سبحانه قال (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) فقد أمر من جاء من الغائط ، ولم يجد الماء : أن يتيمم الصعيد الطيب . فدل على أن المجىء من الغائط يوجب التيمم . فلو كان الوضوء واجباً على من جاء من الغائط ومن لم يجىء ، فإن التيمم أولى بالوجوب . فإن كثيراً من الفقهاء يوجبون التيمم لكل صلاة . وعلى هذا فلا تأثير للمجىء من الغائط . فإنه إذا قام إلى الصلاة وجب الوضوء أو التيمم ، وإن لم يجىء من الغائط . ولو جاء من الغائط ، ولم يقم إلى الصلاة : لا يجب عليه وضوء ولا تيمم ، فيكون ذكر المجىء من الغائط عبثاً على قول هؤلاء .

الوجه الثانى : أنه سبحانه خاطب المؤمنين . لأن الناس كلهم يكونون محدثين فإن البول والغائط أمر معتاد لهم ، وكل بنى آدم مُحدِث . والأصل فيهم : الحدث الأصغر . فإن أحدهم من حين كان طفلاً قد اعتاد ذلك ، فلا يزال مُحدِثاً ، بخلاف الجنابة . فإنها إنما تعرض لهم عند البلوغ . والأصل فيهم : عدم الجنابة . كما أن الأصل فيهم : عدم الطهارة الصغرى . فلهذا قال « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » ثم قال « وإن كنتم جنباً فاطّهروا » فأمرهم بالطهارة الصغرى مطلقاً .

لأن الأصل : أنهم كلهم محدثون قبل أن يتوضَّئُوا . ثم قال « و إن كنتم جنباً فاطهروا » وليس منهم جُنبٌ إلا من أجنب . فلهذا فرق سبحانه بين هذا وهذا .

الثالث : أن يقال : الآية اقتضت وجوب الوضوء إذا قام المؤمن إلى الصلاة . فدل على أن القيام هو السبب الموجب للوضوء . وأنه إذا قام إلى الصلاة صار واجباً حينئذ وجوباً مضيقاً . فإذا كان العبد قد توضأ قبل ذلك : فقد أدى هذا الواجب قبل تضيقه . كما قال (٦٢:٩ إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله) فدل على أن النداء يوجب السعى إلى الجمعة . وحينئذ يتضيق وقته فلا يجوز أن يشتغل عنه ببيع ولا غيره . فإذا سعى إليها قبل النداء : فقد سابق إلى الخيرات . وسعى قبل تضيق الوقت . فهل يقول عاقل : إن عليه أن يرجع إلى بيته ليسعى عند النداء ؟ .

وكذلك الوضوء : إذا كان المسلم قد توضأ للظهر قبل الزوال . أو للمغرب قبل غروب الشمس . أو للفجر قبل طلوعه ، وهو إنما يقوم إلى الصلاة بعد الوقت . فمن قال : إن عليه أن يعيد الوضوء ، فهو بمنزلة من يقول : إن عليه أن يعيد السعى إذا أتى الجمعة قبل النداء .

والمسلمون على عهد نبيهم كانوا يتوضأون للفجر وغيرها قبل الوقت . وكذلك المغرب . فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجلها ، و يصليها إذا توارت الشمس بالحجاب . وكثير من أصحابه كانت بيوتهم بعيدة من المسجد . فهؤلاء لو لم يتوضئوا قبل المغرب : لما أدركوا معه أول الصلاة . بل قد تفوتهم جميعاً لبعد المواضع . وهو نفسه صلى الله عليه وسلم لم يكن يتوضأ بعد الغروب ، ولا من حضر عنده فى المسجد ، ولا كان يأمر أحداً بتجديد الوضوء بعد المغرب . وهذا كله معلوم مقطوع به . وماأعرف فى هذا خلافا ثابتاً عن الصحابة : أن من توضأ قبل الوقت عليه أن يعيد الوضوء بعد دخول الوقت . ولا يستحب أيضاً لمثل هذا تجديد وضوء .

و إنما تكلم الفقهاء فيمن صلى بالوضوء الأول : هل يستحب له التجديد ؟

وأما من لم يصل به : فلا يستحب له إعادة الوضوء . بل تجديد الوضوء فى مثل هذا بدعة مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولما عليه المسلمون فى حياته وبعده إلى هذا الوقت .

فقد تبين أن هذا قبل القيام قد أدى هذا الواجب قبل تضييقه . كالساعي إلى الجمعة قبل النداء . وكمن قضى الدين قبل حلوله . ولهذا قال الشافعى وغيره : إن الصبى إذا صلى ثم بلغ لم يعد الصلاة . لأنها تلك الصلاة بعينها ، سابق إليها قبل وقتها . وهو قول فى مذهب أحمد . وهذا القول أقوى من إيجاب الإعادة . ومن أوجبها قاسه على الحج ، وبينهما فرق . كما هو مبسوط فى غير هذا الموضع .

* * *

وهذا الذى ذكرناه فى الوضوء : هو بعينه فى التيمم . ولهذا كان قول العلماء : إن التيمم كالوضوء . فهو طهور المسلم ما لم يجد الماء . وإن تيمم قبل الوقت وتيمم للنافلة ، فيصلى به الفريضة وغيرها . كما هو قول ابن عباس . وهو مذهب كثير من العلماء ، أبى حنيفة وغيره . وهو أحد القولين عن أحمد .

والقول الآخر ـ وهو التيمم لكل صلاة ـ هو المشهور من مذهب مالك والشافعى وأحمد . وهو قول لم يثبت عن غيره من الصحابة ، كما قد بسط فى موضعه

* * *

فالآية محكمة ولله الحمد . وهى على ما دلت عليه ، من أن كل قائم إلى الصلاة فهو مأمور بالوضوء . فإن كان قد توضأ قبل ذلك فقد أحسن . وفعل الواجب قبل تضييقه ، وسارع إلى الخيرات ، كمن سعى إلى الجمعة قبل النداء .

فقد تبين أن الآية ليس فيها إضمار ولا تخصيص ، ولا تدل على وجوب الوضوء مرتين . بل دلت على الحكم الثابت بالسنن المتواترة ، وهو الذى عليه جماعة المسلمين . وهو وجوب الوضوء على المصلى . كما ثبت فى الصحيحين عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا

أحدث حتى يتوضأ . فقال رجل من حضرموت : ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قال : فساء أو ضراط » وفى صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة بغير طُهور ، ولا صدقة من غلول » .

وهذا يوافق الآية الكريمة . فإنه يدل على أنه لابد من الطهور . ومن كان على وضوء فهو على طهور . و إنما يحتاج إلى الوضوء من كان محدثاً . كما قال « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وهو إذا توضأ ثم أحدث : فقد دلت الآية على أمره بالوضوء إذا قام إلى الصلاة ، و إذا كان قد توضأ ، فقد فعل ماأمر به . كقوله : لا تصلى إلا بوضوء . أو لا تصلى حتى تتوضأ ونحو ذلك . مما بين أنه مأمور بالوضوء لجنس الصلاة ، الشامل لأنواعها وأعيانها . ليس مأموراً لكل نوع أو عين بوضوء غير وضوء الآخر . ولا فى اللفظ ما يدل على ذلك .

لكن هذا الوجه لا يدل على تقدم الوضوء على الجنس . كمن أسلم فتوضأ قبل الزوال أو الغروب ، أو كمن أحدث فتوضأ قبل دخول الوقت . بخلاف الوجه الذى قبله . فإنه يتناول هذا كله .

فصل

وقوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) يقتضى وجوب الوضوء على كل مصلٍّ مرة بعد مرة . فهو يقتضى التكرار . وهذا متفق عليه بين المسلمين فى الطهارة . وقد دلت عليه السنة المتواترة ، بل هو معلوم بالاضطرار من دين المسلمين عن الرسول صلى الله عليه وسلم : أنه لم يأمرنا بالوضوء لصلاة واحدة . بل أمر بأن يتوضأ كلما صلى . ولو صلى صلاة بوضوء ، وأراد أن يصلى سائر الصلوات بغير وضوء : استتيب . فإن تاب و إلا قتل .

لكن المقصود هنا : دلالة الآية عليه ، وذلك من لفظ « الصلاة » فإن « الصلاة » هنا اسم جنس . ليس المراد صلاة واحدة . فقد أُمر إذا قام إلى جنس الصلاة أن يتوضأ . والجنس يتناول جميع ما يصليه من الصلوات فى جميع عمره .

فإن قيل : هذا يقتضى عموم الجنس ، فمن أين التكرار ؟ فإذا قام إلى أى صلاة توضأ ، لكن من أين أنه إذا قام إليها يوماً آخر يتوضأ ؟ .

قيل : لأنه فى هذا اليوم الثانى قائم إلى الصلاة . فهو مأمور بالوضوء إذا قام إلى مسمى الصلاة . فحيث وجد قيام إلى مسمى الصلاة ، فهو مأمور بالوضوء متى وجد ذلك . فعليه الوضوء . وهو كقوله تعالى (١٧ : ٧٨ أقم الصلاة لدلوك الشمس) فالمراد : جنس الدلوك ، فهو مأمور بإقامة الصلاة له . وكذلك قوله (٥٠ : ٣٩ فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) فهو متناول لكل طلوع وغروب . وليس المراد طلوعاً واحداً . فكأنه قال : قبل كل طلوع لها ، وقبل كل غروب . وأقم الصلاة عند كل دلوك . وكل صلاة يقوم إليها متوضئاً لها .

وقد تنازع الناس فى الأمر المطلق : هل يقتضى التكرار ؟ على ثلاثة أقوال فى مذهب أحمد وغيره .

قيل : يقتضيه ، كقول طائفة ، منهم القاضى أبو يعلى وابن عقيل .

وقيل : لا يقتضيه ، كقول كثير ، منهم أبو الخطاب .

وقيل : إن كان معلقاً بسبب اقتضى التكرار . وهذا هو المنصوص عن أحمد كآية الطهارة والصلاة .

فإن قيل : فهذا لا يتكرر فى الطلاق والعتق المعلق .

قيل : لأن عتق الشخص الواحد لا يتكرر . وكذلك الطلاق المعلق نفسه لا يتكرر ، بل الطلقة الثانية حكمها غير حكم الأولى . وهو محدود بثلاث . ولكن إذا قال الناذر : لله علىّ إن رزقنى الله ولداً أن أعتق عنه . وإذا أعطانى مالاً أن أزكيه ، أو أتصدق بعشره : تكرر . وبسط هذا له موضع آخر .

فصل

قوله تعالى (وإن كنتم مرضى ، أو على سفر ، أوجاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء ـ الآية) هذا مما أشكل على بعض الناس .

فقال طائفة من النـاس « أو » بمعنى الواو ، وجعلوا التقدير : وجاء أحد منكم من الغائط . ولامستم النساء .

قالوا : لأن من مقتضى « أو » أن يكون كل من المرض والسفر موجباً للتيمم ، كالغائط والملامسة . وهذا مخالف لمعنى الآية ، فإن « أو » ضد الواو ، والواو : للجمع والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأما معنى « أو » فلا يوجب الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، بل يقتضى إثبات أحدهما . لـكن قد يكون ذلك مع إباحة الآخر . كقوله : جالس الحسن أو ابن سيرين ، وتعلم الفقه أو النحو ، ومنه خصال الـكفارة يخير بينها ، ولو فعل الجميع جاز . وقد يكون مع الحصر . يقال للمريض : كُلْ هذا ، أو هذا . وكذلك فى الخبر : هى لإثبات أحدهما ، إما مع عدم علم المخاطب . وهو الشك ، أو مع علمه . وهو الإبهام ، كقوله تعالى (٣٧ : ١٤٧ وأرسلناه إلى مائة ألف ، أو يزيدون) لـكن المعنى الذى أراده : هو الأصح ، وهو أن خطابه بالتيمم : للمريض والمسافر ، و إن كان قد جاء من الغائط ، أو جامع .

ولا ينبغى ـ على قولهم ـ أن يكون المراد : أن لا يباح التيمم إلا مع هذين . بل التقدير : بالاحتلام ، أو حدث بلا غائط ، فالتيمم هنا أولى . وهو سبحانه لما أمر كل قائم إلى الصلاة بالوضوء ، وأمرهم إذا كانوا جنباً : أن يطهروا ، وفيهم المحدث بغير الغائط ، كالقائم من النوم ، والذى خرجت منه الريح . ومنهم الجنب بغير جماع ، بل باحتلام . فالآية عمت كل محدث وكل جنب . فقال تعالى (و إن كنتم مرضى أو على سفر ـ فتيمموا) فأباح التيمم للمحدث والجنب إذا كان مريضاً أو على سفر ، ولم يجد ماء . والتيمم رخصة .

فقد يظن الظان : أنها لاتباح إلا مع خفيف الحدث والجنابة ، كالريح والاحتلام بخلاف الغائط والجماع . فإن التيمم مع ذلك ، والصلاة معه : مما تستعظمه النفوس وتهابه . فقد أنـكر بعض كبار الصحابة تيمم الجنب مطلقاً . وكثير من الناس

يهاب الصلاة مع الحدث بالتيمم ، إذ كان جعلُ التراب طهوراً كالماء : هو مما فضل الله به محمداً صلى الله عليه وسلم وأمته . ومن لم يستحكم إيمانه : لا يستجيز ذلك .

فبين الله سبحانه : أن التيمم مأمور به مع تغليظ الحدث بالغائط ، وتغليظ الجنابة بالجماع . والتقدير : و إن كنتم مرضى أو مسافرين ، أو كان ـ مع ذلك ـ جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

ليس المقصود : أن يجعل الغائط والجماع فيما ليس معه مرض أو سفر . فإنه إذا جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامس النساء ، وليسوا مرضى ولا مسافرين . فقد بين ذلك بقوله (إذا قمتم الصلاة فاغسلوا وجوهكم) و بقوله (إن كنتم جنباً فاطهروا) فدلت الآية على وجوب الوضوء والغسل على الصحيح والمقيم .

وأيضاً فتخصيصه المجيء من الغائط والجماع : يُجَوِّز أن يكون لايتيمم فى هذه الحالة ، دون ما هو أخف من ذلك ، من خروج الريح ومن الاحتلام . فإن الريح كالنوم ، والاحتلام يكون فى المنام . فهناك يحصل الحدث والجنابة والإنسان نائم . فإذا كان فى تلك الحـال يؤمر بالوضوء والغسل ، فإذا حصل ذلك وهو يقظان : فهو أولى بالوجوب . لأن النائم رفع عنه القلم ، بخلاف اليقظان .

ولـكن دلت الآية على أن الطهارة تجب ، و إن حصل الحدث والجنابة بغير اختياره ، كحدث النائم واحتلامه . و إذا دلت على وجوب طهارة الماء فى الحال ، فوجوبها مع الحدث الذى حصل باختياره أو يقظته : أولى . وهذا بخلاف التيمم . فإنه لا يلزم إذا أباح التيمم للمعذور الذى أحدث فى النوم باحتلام أو ريح : أن يبيحه لمن أحدث باختياره . فقال تعالى (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) ليبين جواز التيمم لهذين . و إن حصل حدثهما فى اليقظة ، و بفعلهما و إن كان غليظا .

ولو كانت « أو » بمعنى الواو : كان تقدير الكلام : أن التيمم لا يباح إلا بوجود الشرطين ـ المرض ، والسفر ـ مع المجيء من الغائط والاحتلام . فيلزم من هذا أن

لا يباح مع الإحتلام ولا مع الحدث بلا غائط ، كحدث النائم ، ومن خرجت منه الريح . فإن الحكم إذا علق بشرطين لم يثبت مع أحدهما . وهذا ليس مراداً قطعاً ، بل هو ضد الحق . لأنه إذا أبيح مع الغائط الذى يحصل بالاختيار ، فمع الخفيف وعدم الاختيار أولى .

فتبين أن معنى الآية : وإن كنتم مرضى أو على سفر فتيمموا . وإن كان مع ذلك قد جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء . كما يقال : وإن كنت مريضاً أو مسافراً . والتقدير : وإن كنتم أيها القائمون إلى الصلاة ـ وأنتم مرضى أو مسافرين ـ قد جئتم من الغائط أو لامستم النساء . ولهذا قال من قال : إنها خطاب للقائمين من النوم : إن التقدير إذا قمتم إلى الصلاة ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

فإنه سبحانه ذكر أولاً فعلهم بقوله « إذا قمتم » « أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء » الثلاثة أفعال . وقوله « وإن كنتم مرضى أو على سفر » حال لهم . أى كنتم على هذه الحال . كقوله : وإن كنتم على حال العجز عن استعمال الماء ـ إما لعدمه ، أو لخوف الضرر باستعماله ـ فتيمموا إذا قمتم إلى الصلاة من النوم . أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

ولكن الذى رجحناه : أن قوله « إذا قمتم » عام : إما لفظا ومعنى ، وإما معنى

وعلى هذا فالمعنى : إذا قمتم إلى الصلاة فتوضئوا ، أو اغتسلوا إن كنتم جنبا . وإن كنتم مرضى أو مسافرين ، أو فعلتم ما هو أبلغ فى الحدث ـ جئتم من الغائط أو لامستم النساء ـ إذ التقدير : وإن كنتم مرضى أو مسافرين ، وقد قمتم إلى الصلاة أو فعلتم ـ مع القيام إلى الصلاة . والمرض أو السفر ـ هذين الأمرين : المجىء من الغائط ، والجماع . فيكون قد اجتمع قيامكم إلى الصلاة والمرض والسفر وأحد هذين . فالقيام موجب للطهارة ، والعذر مبيح ، وهذا القيام . فإذا قمتم وجب التيمم إن كان قياماً مجرداً . أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء .

ولـكن من الناس من يعطف قوله « أو جاء » « أو لامستم » على قوله « إذا قمتم » والتقدير : و إذا قمتم أو جاء أو لامستم . وهـذا مخالف لنظم الآية . فإن نظمها يقتضى أن هذا داخل فى جزاء الشرط . وقوله (و إن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فتيمموا) فإن الذى قاله قريب من جهة المعنى . ولـكن التقدير : و إن كنتم إذا قمتم إلى الصلاة مرضى أو على سفر ، أو كان مع ذلك : جاء أحد مكم من الغائط ، أو لامستم النساء . فهو تقسيم من مفرد ومركب .

يقول : إن كنتم مرضى أو على سفر قائمين إلى الصلاة فقط بالقيام من النوم أو القعود المعتاد . أو كنتم ــ مع هذا ــ : قد جاء أحد منـكم من الغائط ، أو لامستم النساء .

فقوله تعالى (و إن كنتم مرضى أو على سفر) خطاب لمن قيل لهم « إذا قمتم إلى الصـلاة فاغسلوا » و « إن كنتم جنباً فاطهروا » فالمعنى : يا أيها القائم إلى الصـلاة توضأ . و إن كنت جنباً فاغتسل . و إن كنت مريضاً أو مسافراً تيم . أو كنت مع هذا وهذا ، مع قيامك إلى الصلاة ، وأنت محدث ، أو جنب . ومع مرضك وسفرك قد جئت من الغائط ، أو لامست النساء : فتيمم إن كنت معذوراً .

و إيضاح هذا : أنه من باب عطف الخـاص على العام الذى يخص بالذكر لامتيازه . وتخصيصه يقتضى ذلك . ومثل هذا يقال : إنه داخل فى العام ، ثم ذكر بخصوصه . و يقال : بل ذكره خاصاً يمنع دخوله فى العام . وهذا يجىء فى العطف بأو . وأما بالواو : فمثل قوله تعالى (٢ : ٩٨ وملائـكته وجبريل وميكال) وقوله (٣٣ : ٧ و إذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح و إبراهيم ــ الآية) ومن هذا قوله (٢٩ : ٤٥ إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنـكر) ونحو ذلك .

وأما فى « أوْ » ففى مثل قوله تعالى (٣ : ١٣٥ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم) وقوله (٤ : ١١٠ ومن يعمل سوءاً

أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيما) وقوله (٤ : ١١٢ ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً) وقوله (٢ : ١٨٢ ومن خاف من موصٍ جَنَفًا أو إثما) فإن الجنف هو الميل عن الحق ، وإن كان عامداً

قال عامة المفسرين «الجنف» الخطأ و «الإثم» العمد . قال أبو سليمان الدمشقى : الجنف ، الخروج عن الحق . وقد يسمى « المخطىء والعامد » إلا أن المفسرين علقوا « الجنف » على المخطىء ، و « الإثم » على العامد . ومثله قوله (٧٦ : ٢٤ ولا تطع منهم آثماً أو كفورا) فإن « الكفور » هو الآثم أيضاً . لكنه عطف خاص على عام . وقد قيل : هما صنفان لموصوف واحد ، وهو أبلغ . فإن عطف الصفة على الصفة والموصوف واحد ، كقوله (٨٧:٢ ، ٣ الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى) وقوله (٥٧ : ٣ هو الأول والآخر والظاهر والباطن) وقوله (٢٣:١ـ ٤ قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون ، والذين هم لفروجهم حافظون) ونظائر هذا كثيرة .

قال ابن زيد : الآثم ، المذنب الظالم والكفور . هذا كله واحد . قال ابن عطية : هو مخير فى أنه يعرف الذى ينبغى أن لا يطيعه بأى وصف كان من هذين . لأن كل واحد منهم فهو آثم . وهو كفور ، ولم يكن للأمة من الكثرة بحيث يغلب الإثم على المعاصى . قال : واللفظ إنما يقتضى نهى الإمام عن طاعة آثم من العصاة ، أو كفور من المشركين .

وقال أبو عبيدة وغيره : ليس فيها تخيير « أو » بمعنى الواو . وكذلك قال طائفة : منهم البغوى ، وابن الجوزى .

وقال المهدى : أى لا تطع من أثم أو كفر . ودخول « أو » يوجب أن لا تطيع كل واحد منهما على انفراده . ولو قال : ولا تطع منهما آثما أو كفورا ، لم يلزم النهى إلا فى حال اجتماع الوصفين .

وقد يقال : إن « الكفور » هو الجاحد للحق ، وإن كان مجتهداً مخطئاً . فيكون هذا أعم من وجه ، وهذا أعم من وجه التمسك[1] .

وقوله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) من هذ الباب . فإنه خاطب للمؤمنين . فقال (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) وهذا يتناول المحدثين كما تقدم . ثم قال (وإن كنتم جنبا فاطّهروا) ثم قال « وإن كنتم — مع الحدث والجنابة — مرضى أو على سفر ، ولم تجدوا ماءً فتيمموا » وهذا يتناول كل محدث ، سواء كان قد جاء من الغائط أو لم يجىء ، كالمستيقظ من نومه ، والمستيقظ إذا خرجت منه الريح . ويتناول كل جنب ، سواء كانت جنابته باحتلام أو جماع . فقال « وإن كنتم محدثون — جنب مرضى أو على سفر — أو جاء أحد منكم من الغائط » وهذا نوع خاص من الحدث « أو لامستم النساء » وهذا نوع خاص من الجنابة .

ثم قد يقال : لفظ « الجنب » يتناول النوعين ، وخص المجامع بالذكر ، وكذلك « القائم إلى الصلاة » يتناول من جاء من الغائط ومن أحدث بدون ذلك ، لكن خص الجائى بالذكر ، كما فى قوله (٢ : ١٨٢ فمن خاف من موص جنفا أو إثما) فالآثم هو المتعمد ، وتخصيصه بالذكر — وإن كان دخل — ليبين حكمه بخصوصه ، ولئلا يظن خروجه عن اللفظ العام . وإن كان لم يدخل فهو نوع آخر . والتقدير : إن كنتم مرضى أو على سفر فتيمموا . وهذا معنى الآية .

فصل

وقوله (أو جاء أحد منكم من الغائط) ذكر الحدث الأصغر . فالمجىء من الغائط هو مجىء من الموضع الذى يقضى فيه الحاجة . وكانوا ينتابون الأماكن المنخفضة ، وهى الغائط . وهو كقولك : جاء من المرحاض . وجاء من الكنيف

---

(١) كذا فى الأصل

ونحو ذلك . هذا كله عبارة عمن جاء وقد قضى حاجته بالبول أو الغائط . والريح يخرج معهما .

وقد تنازع الفقهاء : هل تنقض الريح لـكونها تستصحب جزءاً من الغائط . فلا يكون على هذا نوعا آخر ؟ أو هى لا تستصحب جزءا من الغائط . بل هى نفسها تنقض . ونقضهـا متفق عليه بين المسلمين . وقد دل عليه القرآن فى قوله « إذا قمتم » سواء كان أريد القيام من النوم أو مطلقا . فإن القيام من النوم : مراد على كل تقدير . وهو إنما نقض بخروج الريح . هذا مذهب الأئمة الأربعة ، وجمهور السلف والخلف : أن النوم نفسه ليس بناقض ، ولـكنه مظنة خروج الريح

وقد ذهبت طائفة إلى أن النوم نفسه ينقض ، ونقض الوضوء بقليله وكثيره . وهو قول ضعيف . وقد ثبت فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم « أنه كان ينام حتى يغط . ثم يقوم يصلى ولا يتوضأ ، ويقول : تنام عيناى ولا ينام قلبى » .

فدل على أن قلبه الذى لم ينم كان يعرف به أنه لم يحدث ، ولو كان النوم نفسه كالبول والغائط والريح : لنقض كسائر النواقض .

وأيضا قد ثبت فى الصحيحين « أن الصحابة كانوا ينتظرون الصلاة حتى تخفق رءوسهم . ثم يصلون ولا يتوضؤون . وهم فى المسجد ينتظرون العشاء خلف النبى صلى الله عليه وسلم » .

وفى الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عن العشاء ليلة ، فأخرها حتى رقدنا فى المسجد ، ثم استيقظنا . ثم رقدنا ثم استيقظنا . ثم خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم قال : ليس أحد من أهل الأرض الليلة ينتظر الصلاة غيركم » .

ولمسلم عنه قال « مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة . فخرج علينـا حين ذهب ثلث الليل ، أو بعضه ــ ولا ندرى أى شىء شغله ، من أهله أو غير ذلك ــ فقال حين خرج : إنـكم لتنتظرون صـلاة

ما ينتظرها أهل دين غيركم . ولولا أن يثقل على أمتى لصليت بهم هذه الساعة . ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى » .

ولمسلم أيضاً عن عائشة رضى الله عنها قالت « أعْتم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ، حتى ذهب عامة الليل ، وحتى نام أهل المسجد . ثم خرج فصلى . فقال : إنه لوقتها . لولا أن أشق على أمتى » .

ففى هذه الأحاديث الصحيحة : أنهم ناموا ، وقال فى بعضها « إنهم رقدوا ثم استيقظوا ثم رقدوا ثم استيقظوا » وكان الذين يصلون خلفه جماعة كثيرة ، وقد طال انتظارهم وناموا . ولم يستفصل أحد ، لا سئل ولا سأل الناس : هل رأيتم رؤيا ؟ أو هل مَكَّن أحدكم مقعدته ؟ أو هل كان أحدكم مستنداً ؟ وهل سقط شىء من أعضائه على الأرض ؟ فلو كان الحكم يختلف لسألهم .

وقد علم أنه فى مثل هذا الانتظار بالليل – مع كثرة الجمع – يقع هذا كله . وقد كان يصلى خلفه النساء والصبيان .

وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت « أعْتَم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الليالى بصلاة العشاء . فلم يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قال عمر بن الخطاب : نام النساء والصبيان . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لأهل المسجد ، حين خرج عليهم : ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم . وذلك قبل أن يفشو الإسلام فى الناس » .

وقد خَرَّج البخارى هذا الحديث فى « باب خروج النساء إلى المسجد بالليل والغلس » وفى « باب النوم قبل العشاء لمن غلب عليه النوم » وخرجه فى « باب وضوء الصبيان وحضورهم الجماعة » وقال فيه « إنه ليس أحد من أهل الأرض يصلى هذه الصلاة غيركم » .

وهذا يبين أن قول عمر « نام النساء والصبيان » يعنى والناس فى المسجد ينتظرون الصلاة .

وهذا يبين أن المنتظرين للصلاة ، كالذى ينتظر الجمعة إذا نام أى نوم كان لم ينقض وضوءه . فإن النوم ليس بناقض . وإنما الناقض : الحدث . فإذا نام النوم المعتاد ، الذى يختاره الناس فى العادة ـ كنوم الليل والقائلة ـ فهذا يخرج منه الريح فى العادة ، وهو لا يدرى إذا خرجت ، فلما كانت الحكمة خفية لا نعلم بها : قام دليلها مقامها . وهذا هو النوم الذى يحصل هذا فيه فى العادة .

وأما النوم الذى يشك فيه : هل حصل معه ريح أم لا ؟ فلا ينقض الوضوء . لأن الطهارة ثابتة بيقين ، فلا تزول بالشك .

وللناس فى هذه المسألة أقوال متعددة ، ليس هذا موضع تفصيلها . لكن هذا هو الذى يقوم عليه الدليل .

وليس فى الكتاب والسنة نص يوجب النقض بكل نوم .

فإن قوله « العَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ ، فإذا نامت العينان استُطْلِق الوكاء » قد روى فى السنن من حديث على بن أبى طالب ومعاوية رضى الله عنهما ، وقد ضعفه غير واحد . وبتقدير صحته : فإنما فيه « إذا نامت العينان استطلق الوكاء » وهذا يفهم منه : أن النوم المعتاد هو الذى يستطلق منه الوكاء . ثم نفس الاستطلاق لا ينقض . وإنما ينقض ما يخرج مع الاستطلاق . وقد يسترخى الإنسان حتى ينطلق الوكاء ولا ينتقض وضوءه .

وإنما قوله فى حديث صفوان بن عسال « أُمرنا أن لا ننزع خفافنا ، إذا كنا سَفْراً ـ أو مسافرين ـ ثلاثة أيام ولياليهن ، إلا من جنابة . لكن من غائط أو بول أو نوم » فهذا ليس فيه ذكر نقض النوم . ولكن فيه : أن لابس الخفين لا ينزعهما ثلاثة أيام إلا من جنابة . ولا ينزعهما من الغائط والبول والنوم . فهو نهى عن نزعهما لهذه الأمور . وهو يتناول النوم الذى ينقض . ليس فيه : أن كل نوم ينقض الوضوء .

هذا إذا كان لفظ « النوم » فى كلام النبى صلى الله عليه وسلم . فكيف إذا

كان من كلام الراوى ؟ وصاحب الشريعة قد يعلم أن النـاس إذا كانوا قعوداً أو قياماً فى الصلاة أو غيرها ، فينعس أحدهم وينام ، ولم يأمر أحداً بالوضوء فى مثل هذا

أما الوضوء من النوم المعروف عند الناس : فهو الذى يترجح معه فى العادة خروج الريح وأما ما كان قد يخرج معه الريح ، وقد لا يخرج : فلا ينقض على أصل الجمهور ، الذين يقولون : إذا شَكَّ هل ينقض أو لا ينقض ؟ أنه لا ينقض . بناء على يقين الطهارة .

فصـــل

وهو سبحانه أمرنا بالطهارتين الصغرى والـكبرى ، وبالتيمم على كل منهما ، فقال (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) فأمر بالوضوء . ثم قال (وإن كنتم جنبـاً فاطهروا) فأمر بالتطهر من الجنابة ، كما قال فى المحيض (٢ : ٢٢٢ فلا تقربوهن حتى يطهرن . فإذا تطهرن فأْتُوهن من حيث أمركم الله) وقال فى سورة النســاء (٤:٤٣ ولاجنباً إلا عابرى سبيل حتى تغتسلوا) وهذا يبين أن التطهر هو الاغتسال

والقرآن يدل على أنه لا يجب على الجنب إلا الاغتســال ، وأنه إذا اغتسل جاز له أن يَقْرَب الصلاة . والاغتســال من الجنابة فليس عليه نية رفع الحدث الأصغر ، كما قال جمهور العلمــاء . والمشهور فى مذهب أحمد : أن عليه نية رفع الحدث الأصغر . وكذلك ليس عليه فعل الوضــوء ، ولا ترتيب ولا موالاة عند الجمهور . وهو ظاهر مذهب أحمد .

وقيل : لا يرتفع الحدث الأصغر إلا بهما .

وقيل : لا يرتفع حتى يتوضأ . روى ذلك عن أحمد .

والقرآن يقتضى : أن الاغتسال كافٍ . وأنه ليس عليه بعد الغسل من الجنابة حدث آخر . بل صار الأصغر جزءاً من الأكبر . كما أن الواجب فى الأصغر جزء من الواجب فى الأكبر . فإن الأكبر يتضمن غسل الأعضاء الأربعة .

ويدل على ذلك : قول النبى صلى الله عليه وسلم لأم عطية واللواتى غسلن

ابنته « اغسلنها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو أكثر من ذلك ، إن رأيتن ذلك . وابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها » .

فجعل غسل مواضع الوضوء جزءاً من الغسل . لكنه يقدم كما تقدم الميامن .

وكذلك الذين نقلوا صفة غسله ، كعائشة رضى الله عنها ، ذكرت « أنه كان يتوضأ ، ثم يفيض الماء على شعره ، ثم على سائر بدنه » ولا يقصد غسل مواضع الوضوء مرتين ، وكان لا يتوضأ بعد الغسل .

فقد دل الكتاب والسنة على أن الجنب والحائض لايغسلان أعضاء الوضوء ، ولا ينويان وضوءاً ، بل يتطهران و يغتسلان كما أمر الله تعالى .

وقوله (فاطهروا) أراد به الاغتسال . فدل على أن قوله فى الحُيَّض « حتى يطهرن فإذا تطهرن » أراد به الاغتسال ، كما قاله الجمهور : مالك والشافعى وأحمد . وأن من قال : هو غسل الفرج . كما قاله داود ، فهو ضعيف .

فصل

قال الله عز وجل (و إن كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء. فلم تجدوا ماء . فتيمموا صعيداً طيبا) .

فقوله « فلم تجدوا ماء » يتعلق بقوله « على سفر » لابالمرض . والمريض يتيمم و إن وجد الماء . والمسافر إنما يتيمم إذا لم يجد الماء . ذكر سبحانه وتعالى النوعين الغالبين : الذى يتضرر باستعمال الماء ، والذى لا يجده .

وقوله « على سفر » يعم السفر الطويل والقصير ، كما قاله الجمهور .

وقوله « و إن كنتم مرضى » كقوله فى آية الخوف (٤ : ١٠٢ ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى : أن تضعوا أسلحتكم) وقوله فى الإحرام (٢ : ١٩٦ فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه) وفى الصيام (٢ : ١٨٥ فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) ولم يوقت الله تعالى وقتاً فى المرض .

والذى عليه الجمهور : أنه لا يشترط فيه خوف الهلاك . بل من كان الوضوء يزيد مرضه ، أو يؤخر برؤه ، يتيمم . وكذلك فى الصيام والإحرام . ومن يتضرر بالماء لبرد ، فهو كالمريض عند الجمهور . لـكن الله ذكر الضرر العام ، وهو المرض . بخلاف البرد . فإنه إنما يكون فى بعض البلاد لبعض الناس الذين لا يقدرون على الماء الحار .

وكذلك ذكر المسافر الذى لايجد الماء ، ولم يذكر الحاضر . فإن عدمه فى الحضر نادر . لـكن قد يحبس الرجل وليس عنده إلا ما يكفيه لشربه . كما أن المسافر قد لا يكون معه إلا ما يكفيه لشربه وشرب دوابه . فهذا عند الجمهور عادم للماء فيتيمم .

فصـل

وقوله (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) .

ذكر أعظم ما يوجب الوضوء . وهو قضاء الحاجة . وأغلظَ ما يوجب الغسل ، وهو ملامسة النساء . وأمر كلا منهما ، إذا كان مريضاً أو مسافراً لا يجد الماء : أن يتيمم . وهذا هو مذهب جمهور الخلف والسلف .

وقد ثبت تيمم الجنب فى أحاديث صحاح وحسـان ، كحديث عمار بن ياسر رضى الله عنهما . وهو فى الصحيحين . وحديث عمران بن حصين ، رضى الله عنه وهو فى البخارى . وحديث أبى ذر ، وعمرو بن العاص ، وصاحب الشَّجَّة رضى الله عنهم . وهو فى السنن .

فهاتان آيتان من كتاب الله ، وخمسة أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد عرفت مناظرة ابن مسعود فى ذلك لأبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما .

ولهذا نظائر كثيرة من الصحابة . إذا عرفتها تعرف دلالة الـكتاب والسنة عن الرجل العظيم القدر ، تحقيقاً لقوله (٤ : ٥٩ فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله

والرسول) ولا يرد هذا النزاع إلا إلى الله والرسول المعصوم المبلغ عن الله ، الذى لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى . الذى هو الواسطة بين الله و بين عباده .

فصــل

[مس المرأة لا ينقض الوضوء]

ونذكر هذا على قوله (أو لامستم النساء) .

المراد به : الجماع . كما قاله ابن عباس رضى الله عنهما وغيره من العرب . وهو يروى عن على رضى الله عنه وغيره . وهو الصحيح فى معنى الآية . وليس فى نقض الوضوء من مس النساء ، لا كتاب ولا سنة . وقد كان المسلمون دائما يمسون نساءهم . وما نقل مسلم واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه أمر أحداً بالوضوء من مَسِّ النساء .

وقول من قال : إنه أراد ما دون الجماع ، و إنه ينقض الوضـوء . فقد روى عن ابن عمر والحسن « باليـد » وهو قول جماعة من السلف فى المس بشهوة ، والوضوء منه حسن مستحب لإطفاء الشهوة ، كما يستحب الوضوء من الغضب لإطفائه . وأما وجو به : فلا .

وأما المس المجرد عن الشهوة : فما أعلم للنقض به أصلا من السلف .

وقوله تعالى (أو لامستم النساء) لم يذكر فى القرآن الوضوء منه ، بل إنما ذكر التيمم ، بعد أن أمر المحدث القائم للصلاة : بالوضوء . وأمر الجنب بالاغتسال فذكر الطهارة بالصعيد الطيب ، ولا بد أن يبين النوعين .

وقوله (أو جاء أحد منكم من الغائط) بيان لتيمم هذا .

وقوله (أو لامستم النساء) لم يذكر واحداً منهما لبيان طهارة الماء .

إذا كان قد عرف أصل هذا . فقوله « إذا قمتم فاغسلوا » وقوله « و إن كنتم جنباً فاطهروا » فالآية ليس فيها إلا أن اللامس إذا لم يجد المـاء يتيمم . فـكيف يكون هذا من الحدث الأصغر ؟ يأمر من مس المرأة أن يتيمم ، وهو لم يأمره أن

يتوضأ . فكيف يأمر بالتيمم من لم يأمره بالوضوء ؟ وهو إنما أمر بالتيمم من أمره بالوضوء والاغتسال . ونظير هذا يطول . ومن تدبر الآية قطع بأن هذا هو المراد .

فصل

ودلت الآية على أن المسافر : يجامع أهله ، وإن لم يجد الماء ، ولايكره له ذلك كما قاله الله فى الآية . وكما دلت عليه الأحاديث . حديث أبى ذر وغيره .

فصل

التيمم يرفع الحدث الأكبر والأصغر

وقوله (فتيمموا صعيداً طيبا ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج . ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) دليل على أن التيمم مطهر كالماء سواء .

وكذلك ثبت فى صحيح السنة : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الصعيد الطيب طَهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين . فإذا وجدت الماء فأمِسّه بشرتك فإن ذلك خير » رواه الترمذى وصححه ورواه أبو داود والنسائى .

وفى الصحيح عنه : قال « جُعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » .

وهو ـ صلى الله عليه وسلم ـ جعل التراب طهوراً فى طهارة الحدث وطهارة الجنب . كما قال فى حديث أبى سعيد « إذا أتى أحدكم المسجد فلْيَقْلِبْ نعليه فلينظر فيهما ، فإن كان بهما أذى ـ أو خبث ـ فليدلكهما بالتراب . فإن التراب لهما طهور » وقال فى حديث أم سلمة « ذيل المرأة يطهره مابعده » .

فدل على أن التيمم مطهر ، يجعل صاحبه طاهراً ، كما يجعل الماء مستعمله فى الطهارة طاهراً ، إن لم يكن جنباً ولامحدثاً . فمن قال : إن المتيمم جنب أو محدث ، فقد خالف الكتاب والسنة . بل هو متطهر .

وقوله فى حديث عمرو بن العاص رضى الله عنه « أصليت بأصحابك وأنت

جنب ؟ » استفهام . أى هل فعلت ذلك ؟ فأخبره عمرو رضى الله عنه : أنه لم يفعله بل تيمم لخوفه : أن يقتله البرد . فسكت صلى الله عليه وسلم عنه ، وضحك . ولم يقل شيئاً .

فإن قيل : إن هذا إنكار عليه : أنه صلى مع الجنابة . فإنه يدل على أن الصلاة مع الجنابة لا تجوز . فإنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر ما هو منكر ، فلما أخبره : أنه صلى بالتيمم . دل على أنه لم يصل وهو جنب .

فالحديث حجة على من احتج به ، وجعل المتيمم جنباً ومحدثاً . والله يقول (وإن كنتم جنباً فاطهروا) فلم يُجزْ الله له الصلاةَ حتى يتطهر . والمتيمم قد تطهر بنص الكتاب والسنة . فكيف يكون جنباً غير متطهر ؟

لكنها طهارة بدل . فإذا قدر على الماء بطلت هذه الطهارة ، وتطهر بالماء حينئذ . لأن البول المتقدم جعله محدثاً . والصعيد جعله مطهراً ، إلى أن يجد الماء . فإن وجد الماء فهو محدث بالسبب المتقدم لا أن الحدث كان مستمراً .

ثم من قال : التيمم مبيح ، لا رافع فإن نزاعه لفظى . فإنه إن قال : إنه يبيح الصلاة مع الجنابة والحدث ، وإنه ليس بطهور ، فهو يخالف النصوص . والجنابة محرمة للصلاة . فيمتنع أن يجتمع المبيح والمحرم على سبيل التمام . فان ذلك يقتضى اجتماع الضدين . والمتيمم غير ممنوع من الصلاة . فالمنع ارتفع بالاتفاق ، وحكم الجنابة المنع . فإذا قيل بوجوده ، بدون مقتضاها ــ وهو المنع ــ فهذا نزاع لفظى .

فصل

الاستنجاء بالماء ليس بواجب

وفى الآية دلالة على أن المتخلى لايجب عليه غسل فرجه بالماء ، إنما يجب الماء فى طهارة الحدث بسبيله . على أن إزالة النَّجْو والخبث لا يتعين لها الماء . فإنه على ذلك تدل النصوص . إذ كان النبى صلى الله عليه وسلم أمر فيها تارة بالماء ، وتارة بغير الماء ، كما قد بُسط فى مواضع [١] .

---

(١) كالحديث المتقدم فى صفحة ١٤٧ فى طهارة النعل بالدلك .

إذ المقصود هنا : التنبيه على ما دلت عليه الآية . فإن قوله (أو جاء أحد منكم من الغائط ، فلم تجدوا ماء فتيمموا) نصٌ فى أنه عند عدم الماء يصلى وإن تغوط . بلا غَسْل .

وقد ثبت فى السنة « أنه يكفيه ثلاثة أحجار » وأما مع العذر : فإنه قال (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) وهذا يتناول كل قائم ، وهو يتناول من جاء من الغائط ، كما يتناول من خرجت منه الريح . فلو كان غسل الفرجين بالماء واجباً على القائم إلى الصلاة . لكان واجباً كوجوب غسل الأعضاء الأربعة .

والقرآن يدل على أنه لا يجب عليه إلا ما ذكره من الغسل والمسح . وهو يدل على أن المتوضىء والمتيمم متطهر . والفرجان جاءت السنة بالاكتفاء فيهما بالاستجمار .

وقوله تعالى (٩ :١٠٨ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ، والله يحب المتطهرين) يدل على أن الاستنجاء مستحب ، يحبه الله ، لا أنه واجب[1] . بل لما كان غير هؤلاء من المسلمين لا يستنجون بالماء ـ ولم يذمهم على ذلك بل أقرهم . ولكن خص هؤلاء بالمدح ـ دل على جواز ما فعله غير هؤلاء . وأن فعل هؤلاء أفضل ، وأنه مما فضل الله به الناس بعضهم على بعض .

فصل

الترتيب فى الوضوء وغيره من العبادات والعقود ، والنزاع فيه مشهور .

فمذهب الشافعى وأحمد : يجب . ومذهب مالك وأبى حنيفة : لا يجب . وأحمد قد نص على وجوبه نصوصاً متعددة . ولم يذكر المتقدمون ـ كالقاضى ، ومن قبله ـ عنه نزاعاً .

قال أبو محمد : لم أر عنه فيه خلافا .

قال : وحكى أبو الخطاب : رواية أخرى عن أحمد : أنه غير واجب .

(١) على أن « المتطهرين » هنا هم المزكون أنفسهم بهدى الرسالة من أقذار الجاهلية

قلت : هذه أخذت من نصه فى القبضة للاستنشـاق . فلو أخر غسلها إلى ما بعد غسل الرجلين : ففيه عن أحمد روايتان منصوصتان . فإنه قال فى إحدى الروايتين : إنه لو نسيهما حتى صلى : تمضمض واستنشق ، وأعاد الصـلاة ، ولم يعد الوضوء . لما فى السنن عن المقدام بن معديكرب « أنه أُتى بوَضـوء . فغسل كَفيه ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق »

فغير أبى الخطاب فرق بينهما و بين غيرهما ، بأن الترتيب إنما يجب فيما ذكر فى القرآن . وهما ليسا فى القرآن .

وأبو الخطاب ـ ومن تبعه ـ رأوا هذا فرقاً ضعيفاً .

فإن الأنف والفم لو لم يكونا من الوجه لمـا وجب غسلهما . ولهذا خَرَّج الأصحاب : أنهما من الوجه . كما قال الخرقى وغيره « والفم والأنف من الوجه » ولأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يستفتح بهما غسل الوجه . يبدأ بغسل ما بطن منه . وقدم المضمضة ، لأن الفم أقرب إلى الظاهر من الأنف . ولهذا كان الأمر به أوكد . وجاءت الأحاديث الصحيحة بالأمر به . ثم كان النبى صـلى الله عليه وسلم يغسل سائر الوجه .

فإذا قيل بوجوبهما مع النزاع ، فهما كسائر مانوزع فيه . مثل البياض الذى بين العذار والأذن ، فمالك وغيره يقول : ليس من الوجه . وفى النزعتين والتحذيف ثلاثة أوجه .

قيل : هما من الرأس . وقيل : من الوجه .

والصحيح : أن النزعتين من الرأس ، والتحذيف من الوجه[1] . فلو نسى ذلك فهو كما لو نسى المضمضة والاستنشاق .

فتسوية أبى الخطاب أقوى .

---

(١) هو القدر الذى يقع فى جانب الوجه مهما وضع طرف خيط على رأس الاذن . والطرف الثانى على زاوية الجبين .

وعلى هذا : فأحمد إنما نص على من ترك ذلك ناسياً . ولهذا قيل له : نسى المضمضة وحدها ؟ فقال : الاستنشاق عندى أوكد . يعنى إذا نسى ذلك وصلى . قال : يغسلهما ، و يعيد الصلاة ، والإعادة إذا ترك الاستنشاق عنده أوكد ، للأمر به فى الأحاديث الصحيحة . وكذلك الحديث المرفوع ، فان جميع من نقل وضوء النبى صلى الله عليه وسلم أخبروا : أنه بدأ بهما .

وهذا حَـكَى فعلا واحداً . فلا يمكن الجزم بأنه كان متعمداً .

وحينئذ فليس فى تأخيرهما عمداً سنة ، بل السنة فى النسيان . فان النسيـان متيقن . فان الظاهر : أنه كان ناسيـاً إذا قُدِّر الشك . فاذا جاز مع التعمد ، فمع النسيان أولى . فالناسى معذور بكل حال ، بخلاف المتعمد . وهو القول الثالث . وهو الفرق بين المتعمد لتنكيس الوضوء ، و بين المَعْذور بنسيان أو جهل . وهو أرجح الأقوال . وعليه يدل كلام الصحابة ، وجمهور العلماء .

وهو الموافق لأصول المذهب فى غير هذا الموضع . وهو المنصوص عن أحمد فى الصورة التى خَرَّج منها أبو الخطاب .

فمن ذلك : إذا أخل بالترتيب بين الذبح والحلق . فإن الجـاهل يعذر بلا خلاف فى المذهب . وأما العالم المتعمد : فعنه روايتان ، والسنة إنما جاءت عن النبى صلى الله عليه وسلم « كان يُسـأل عن ذلك ؟ فيقول : افعل ، ولا حرج » لأنهم قدموا وأخروا بلا علم . لم يتعمدوا المخالفة للسنة . و إلا فالقرآن قدجاء بالترتيب لقوله (٢ : ١٩٦ ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله) وقال النبى صلى الله عليه وسلم « إنى قَلَّدت هديى ، ولَبَّدت رأسى ، فلا أُحِلَّ وأحلق حتى أنحر » .

وقوله (٢٢:٢٩ ثم ليقضوا تَفَثَهم وليوفوا نذورهم ولْيَطَّوفوا بالبيت العتيق) أدل على الترتيب من قوله (٢ : ١٥٨ إن الصفا والمروة من شعائر الله) .

لـكن يقال : قد فرقوا بأن هذه عبادة واحدة مرتبط بعضها ببعض . وتلك عبادات ، كالحج والعمرة والصلاة والزكاة .

وهكذا فرق أبو بكر عبد العزيز بين الوضوء وغيره . فقال : ذاك كله من الحج والدماء والذبح والحلق والطواف . والحج عبادة واحدة . ولهـذا متى وطىء قبل التحلل الأول فسد الحج عند الجمهور . وهل يحصل كالدم وحده ، أو كالدم والحلق ؟ على روايتين .

ومنها : إذا نسى بعض آيات السورة فى قيام رمضان . فإنه لايعيدها . ولا يعيد ما بعدها ، مع أنه لو تعمد تنكيس آيات السورة وقراءة المؤخر قبل المقدم : لم يجز بالاتفاق . و إنما النزاع فى ترتيب السور . نص على ذلك أحمد . وحكاه عن أهل مكة . سُئل عن الإمام فى شهر رمضان يدع الآيات من السورة ، ترى لمن خلفه أن يقرأها ؟ قال : نعم . ينبغى له أن يفعل . قد كانوا بمـكة يوكلون رجلا يكتب ما ترك الإمام من الحروف وغيرها . فإذا كان ليلة الختمة أعاده .

قال الأصحاب ـ كأبى محمد ـ و إنما استحب ذلك لتتم الختمة . و يكمل الثواب

فقد جعل أهل مكة وأحمد وأصحابه إعادة المنسى من الآيات وحده يكمل الختمة والثواب ، و إن كان قد أخل بالترتيب هنا . فإنه لم يقرأ تمام السورة . وهذا مأثور عن على رضى الله عنه « أنه نسى آية من سورة . ثم فى أثناء القراءة : قرأها ، وعاد إلى موضعه » ولم يشعر أحد أنه نسى إلا من كان حافظا .

فهـكذا من ترك غسل عضو أو بعضه نسياناً يغسله وحده ، ولا يعيد غسل ما بعده . فيكون قد غسله مرتين . فإن هذا لا حاجة إليه .

وهذا التفصيل يوافق ما نقل عن الصحابة والأكثرين . فإن الأصحـاب وغيرهم فعلوا كما نقله ابن المنذر عن على ، ومكحول والنخعى ، والزهرى والأوزاعى ، فيمن نسى مسح رأسه ، فرأى فى لحيته بللا . فمسح به رأسـه ، فلم يأمروه بإعادة غسل رجليه . واختاره ابن المنذر .

وقد نقل عن على ، وابن مسعود « ماأبالى بأى أعضائى بدأت » قال أحمد : إنما عنى به اليسرى على اليمنى . لأن مخرجهما من الـكتاب واحد .

ثم قال أحمد : حدثني جرير عن قابوس عن أبيه « أن علياً سئل . فقيل له : أحدنا يستعجل ، فيغسل شيئاً قبل شيء ؟ فقال : لا . حتى يكون كما أمره الله تعالى » فهذا الذى ذكره أحمد عن على يدل على وجوب الترتيب .

وما نقله ابن المنذر فى صورة النسيـان : يدل على أن الترتيب يسقط مع النسيان ، ويعيد المنسى فقط .

فدل على أن التفصيل قول على رضى الله عنه .

وقد ذكر من أسقطه مطلقاً : ما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال « لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك » .

لـكن قال أحمد وغيره : لا نعرف لهذا أصلا . ونقلوا فى الوجوب عن سعيد ابن المسيب وعطاء والحسن . وهؤلاء أئمة التابعين .

وصورة النسيان مرادة قطعاً . فتبين أنها قول جمهور السلف ، أو جميعهم .

والأمر المنكر : أن تتعمد تنكيس الوضوء . فلا ريب أن هذا مخالف لظاهر الـكتاب ، مخالف للسنة المتواترة . فإن هذا لو كان جائزاً لـكان قد وقع أحياناً ، أو تبين جوازه ، كما فى ترتيب التسبيح لما قال النبى صلى الله عليه وسلم « أفضل الكلام ـ بعد القرآن ـ أربع . وهن من القرآن : سبحان الله والحمد لله . ولا إله إلا الله . والله أكبر . لا يضرك بأيتهن بدأت » .

ومما يدل على ذلك شرعاً ومذهباً : أن من نسى صلاة صـلاها إذا ذكرها بالنص .

وقد سقط الترتيب هنا فى مذهب أحمد بلا خلاف . ومذهب أبى حنيفة وغيره .

ولـكن حكى عن مالك : أنه لا يسقط . وقاسوا ذلك على ترتيب الطهارة .

وقول النبى صلى الله عليه وسـلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » نص فى أنه يصليها فى أى وقت ذكر . وليس عليه غير ذلك .

وقد سلم الأصحاب : أن ترتيب الجمع لا يسقط بالنسيان .

وعموم الحديث يدل على سقوطه . فلو كانت المنسية هى الأولى من صلاتى الجمع : أعادها وحدها بموجب النص . ومن أوجب إعادة الثانية فقد خالف .

وكذلك يقال فى سائر أهل الأعذار ، كالمسبوق إذا أدركهم فى الثانية : صلاها معهم . ثم صلى الأولى . كما لو أدرك بعض الصلاة . وليس ترتيب صلاته على أول الصلاة بأعظم من ترتيب آخر الصلاة على أولها .

وإذا كان هكذا سقط ماأدرك ، ويقضى ماسقط . فهذا فى الصلاتين أولى . لاسيما وهو إذا لم يدرك من المغرب إلا تشهدا تشهد ثلاث شهدات ، كما فى حديث ابن مسعود المشهور فى قصة مسروق وحديثه .

وهذا أصل ثابت كالنص والإجماع . يعتبر به نظائره . وهو سقوط الترتيب عن المسبوق .

وكانوا فى أول الإسلام لايرتبون . فيصلون مافاتهم ، ثم يصلون مع الإمام . لكن نسخ ذلك . وقد روى أن أول من فعله معاذ . فقال النبى صلى الله عليه وسلم « قد سن لكم معاذ فاتبعوه » .

والأئمة الأربعة : على أنه يقرأ فى ركعتى القضاء بالحمد وسورة .

وكذلك لو أدرك الإمام ساجداً سجد معه بالنص واتفاق الأئمة .

فقد سجد قبل القيام لمتابعة الإمام وإن لم يعتد به . لكنه لو فعل هذا عمداً لم يجز . فلو كبر وسجد ثم قام : لم تصح صلاته .

لكن هذا يستدل به على أن الركعة الواحدة يجب فيها الترتيب . فإن هذا السجود — ولو ضم إليه بعد السلام ركوعاً مجرداً — لم يصر ذلك ركعة . بل عليه أن يأتى بركعة بعدها سجدتان . لأنه أخل بالترتيب والموالاة .

فكذلك إذا نسى الركوع حتى تشهد وسلم . ففيه قولان فى المذهب : هل تبطل صلاته ؟ والمنصوص إن لم يطل الفصل بنى على مامضى ، وهو قول الشافعى رحمه الله وغيره .

وذهب طائفة من العلماء إلى سقوط الموالاة والترتيب فى الصلاة مع النسيان . فقال مكحول ، ومحمد بن أسلم ـ فى المصلى : ينسى سجدة أو ركعة ـ يصليها متى ما ذكرها . و يسجد للسهو . وقال الأوزاعى ـ لرجل نسى سجدة من صلاة الظهر ، فذكرها فى صلاة العصر ـ يمضى فى صلاته . فإذا فرغ سجد .

و يدل على هذا القول : أحاديث سجود السهو . فإنها تدل على أنه يتم الصلاة ، ثم يسجد للسهو ، ولو مع طول الفصل .

وأما المسبوق : فالسجود الذى فعله مع الإمام : كان لمتابعة الإمام . ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم لأبى بكرة «زادك الله حرصاً . ولاتعد» وهو متمكن من أن يأتى بالركعة بعد السلام فلا عذر له حتى[1] و إذا نسى ركناً من الأولى حتى شرع فى الثانية . ففيها قولان .

مالك وأحمد لايقولان بالتلفيق . بل تلغو المنسي ركنها . وتقوم هذه مقامها . ولكن هل يكون ذلك بالقراءة أو بالركوع ؟ فيه نزاع .

والشافعى يقول : ما فعله بعد الركوع المنسى ، فهو لغو . لأن فعله فى غير محله لا أن يفعل نظيره فى الثانية . فيكون هو تمام الأول . كما لو سلم من الصلاة ، ثم ذكر . فإن السلام يقع لغواً .

فأحمد ومالك يقولان : هو إنما يقصد بما فعله أن يكون من الركعة الثانية . لم يقصد أن يكون من الأولى ، وهو إذا قرأ أو ركع فى الركعة الثانية : أمكن أن يجعلها هى الأولى . فإن الترتيب بين الركعات يسقط بالعذر . فلا وجه لإبطال هذه . ولا يكون فاعلا له فى غير محله ، إلا إذا جعلت هذه ثانية . فإذا جعلت الأولى : كان قد فعله فى محله .

و إذا قيل : هو قصد الثانية قبل ، وقصد بالسجود فيها السجود فى الثانية لرعاية ترتيبه فى أبعاض الركعة بأن لا يجعل بعضها فى ركعة غيرها : أولى من

---

(١) بياض بالأصل

رعايتها فى الركعتين . فإن جعل الأولى ثانية يجوز للعذر ، كما فى المسبوق . وأما جعل سجود الثانية تماماً للأولى : فلا نظير له فى الشرع . و بسط هذا له مكان آخر .

والمقصود هنا : سقوط الترتيب فى الوضوء بالنسيان . وكذلك سقوط الموالاة كما هو قول مالك . وكذلك بغير النسيان من الأعذار ، مثل بُعد الماء . كما نقل عن ابن عمر . فإن الصلاة نفسها إذا جاز فيها عدم الموالاة للعذر ، فالوضوء أولى . بدليل صلاة الخوف فى حديث ابن عمر ، وأحاديث سجود السهو .

وأما حديث صاحب اللُّمْعة ، التى كانت فى ظهر قدمه : فمثل هذا لا ينسى . فدل أنه تركها تفريطا .

والموالاة فى غسل الجنابة : لا تجب ، للحديث الذى فيه أنه « رأى فى بدنه موضعاً لم يُصِبْه الماء ، فعصر عليه شعره » .

والأصحاب فرقوا بينه و بين الوضوء . فإنه لايجب ترتيبه ، فكذلك الموالاة . ومالك يوجب الموالاة ، و إن لم يوجب الترتيب فى الوضوء .

وأما فى الغسل : فالبدن كعضو واحد . والعضو الواحد لا ترتيب فيه بالاتفاق . وأما إذا تفريق الغسل : فهو كتعمد تفريق غسل العضو الواحد . لكن فرق بينهما . فإن غسل الجنابة كإزالة النجاسة ، لايتعدى حكم الماء محله . بخلاف الوضوء . فإن حكمه طهارة جميع البدن ، والمغسول أربعة أعضاء . وهذا محل نظر . والجنب إذا وجد بعض مايكفيه استعمله . وأما المتوضىء : ففيه قولان للأصحاب . ومن جوز ذلك جعل الوضوء يتفرق للعذر ، وجعل ما غسل يحصل به بعض الطهارة . وكذلك الماسح على الخفين إذا خلعهما . هل يقتصر على مسح الرجلين أو يعيد الوضوء ؟ فيه قولان ، هما روايتان .

وقد قيل : إن المأخذ هو الموالاة . وقيل : إن المأخذ أن الوضوء لا ينتقض . فإذا عاد الحدث إلى الرِّجْل عاد إلى جميع الأعضاء . وهذا عند العذر : فيه نزاع كما تقدم .

وقد يكون الترتيب شرطا لا يسقط بجهل ولا نسيـان . كما فى الحديث الصحيح « من ذبح قبل الصلاة فإنمـا هو شاة لحم » فالذبح للأضحية : مشروط الصلاة قبله . وأبو بردة بن نيار رضى الله عنه كان جاهلا . فلم يعذره بالجهل . بل أمره بإعادة الذبح . بخلاف الذين قدموا فى الحج : الذبح على الرمى ، أو الحلق على ما قبله . فإنه قال « افعل ولا حرج » فهاتان سنتان : سنة فى الأضحية ، إذا ذبحت قبل الصلاة : أنها لا تجزىء . وسنة فى الهدى ، إذا ذبح قبل الرمى جهلا : أجزأ .

والفرق بينهما ـ والله أعلم ـ أن الهدى صار نسكا بسوقه إلى الحرم وتقليده و إشعاره . فقد بلغ محله فى المكان والزمان . فإذا قُدِّم جهلا : لم يخرج عن كونه هدياً . وأما الأضحية : فإنها قبل الصلاة لا تتميز عن شـاة اللحم . كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « من ذبح قبل الصلاة ، فإنما هى شاة لحم قدمها لأهله » و إنما هى نسك بعد الصلاة . كما قال تعالى (فصل لربك وانحر) وقال (٦ : ١٦٢ إن صلاتى ونسكى) فصار فعله قبل هذا الوقت : كالصلاة قبل وقتها .

فهذا وقت الأضحية . وقته بعد فعل الصلاة ، كما بين الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك فى الأحاديث الصحيحة . وهو قول الجمهور من العلماء : مالك وأبى حنيفة وأحمد بن حنبل ، وغيرهم . و إنما قَدَّر وقتها بمقدار الصـلاة : الشافعى ومن وافقه من أصحاب أحمد ، كالخرقى .

وفى الأضحية : يشترط ، فى أحد القولين : أن يذبح بعد الإمام . وهو قول مالك ، وأحد القولين فى مذهب أحمد . ذكره أبو بكر . والحجة فيه : حديث جابر فى الصحيح[1] .

---

(١) قال « صلى بنا رسول الله يوم النحر بالمدينة . فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبى صلى الله عليه وسلم قد نحر . فأمر النبى صلى الله عليه وسلم من نحر قبله : أن يعيد بنحر آخر ـ الحديث » متفق عليه .

وقد قيل : إن قوله (٤٩: ١ لاتقدموا بين يدى الله ورسوله) نزلت فى ذلك
وكذلك فى الإفاضـة من عرفة قبل الإمام قولان . فى مذهب أحمد : يجب
فيه دم . فهذا عند من يوجبه بمنزلة اتباع المأموم الإمام فى الصلاة .

فصـل

وما ذكره من نصه على قراءة مانسى : يدل على أن الترتيب يسقط بالنسيان
فى القراءة . وقد ذكر أحمد وأصحابه : أن موالاة الفاتحة واجبة . و إذا تركها لعذر
نسيان ، قالوا ـ واللفظ لأبى محمد ـ و إن كثر ذلك ـ أى الفصل ـ استأنف قراءتها
إلا أن يكون المسكوت مأموراً به ، كالمأموم يشرع فى قراءة الفاتحة ثم يسمع قراءة
الإمام فينصت له . ثم إذا سكت الإمام : أتم قراءتها وأجزأته . أومأ إليه أحمد .
وكذلك إن كان السكوت نسياناً أو نوَبا ، أو لانتقاله إلى غيرها غلطا : لم تبطل .
فإذا ذكر : أتى بما بقى منها . فإن تمادى فيما هو فيه ـ بعد ذكرها ـ أبطلها . ولزمه
استئنافها . قال : و إن قَدَّم آية منها فى غير موضعها : أبطلها . و إن كان غلطا :
رجع إلى موضع الغلط فأتمها .

فلم يسقطوا الترتيب بالعذر ، كما أسقطوا الموالاة . فإن الموالاة أخف .
فإنه لو قرأ بعض سورة اليوم و بعضها غداً : جاز . ولو نَكَّسها : لم يجز .

و يفرق فى الترتيب بين الكلام المستقل الذى إذا أتى به وحده كان مما
يسوغ تلاوته ، و بين ماهو مرتبط بغيره . فلو قال « صراط الذين أنعمت عليهم »
لم يكن هذا كلاما مفيداً حتى يقول « اهـدنا الصراط المستقيم . صراط الذين
أنعمت عليهم » ولو قال « إياك نعبد و إياك نستعين » ثم قال « الحمـد لله رب
العالمين . الرحمن الرحيم » كان مفيداً . لـكن مثل هذا لا يقع فيه أحد . ولا
يبتدىء أحد الفاتحة بمثل ذلك ، لاعمداً ولا غلطا . و إنما يقع الغلط فيما يحتاج فيه
إلى الترتيب . فهذا فرق بين ماذكروه فيما ينسى من الفاتحة وما ينسى من الختمة .

فصـل

ومما يبين أن الترتيب يسقط إذا احتاج إلى التكرار بلا تفريط من الإنسان : أن التيمم يجزىء بضربة واحدة ، كما دل عليه الحديث الصحيح ـ حديث عمار بن ياسر رضى الله عنهما ـ وهو مذهب أحمد بلا خلاف . وهو فى الصحيحين من حديث أبى موسى . ومن حديث ابن أَبْزَى .

ففى حديث ابن أَبْزَى « إنمـا كان يكفيك هكذا . فضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما . ثم مسح بهما وجهه وكفيه » وكذلك لمسـلم فى حديث أبى موسى « إنمـا كان يكفيك أن تقول هكذا . وضرب بيديه إلى الأرض . فنفض يديه . فمسح وجهه وكفيه » وللبخارى « ومسح وجهه وكفيه مرة واحدة » .

وقد اختلف الأصحاب فى هذه الصفة .

فقيل : يرتب . فيمسح وجهه ببطون أصابعه ، وظاهر يديه براحته .

وقيل : لا يجب ذلك . بل يمسح بهما وجهـه وظاهر كفيه .

وعلى الوجهين : لا يؤخر مسح الراحتين إلى ما بعد الوجه . بل يمسحهما : إما قبل الوجه ، وإما مع الوجه ، وظهور الـكفين . ولهذا قال ابن عقيل : رأيت التيمم بضربة واحدة قد أسقط ترتيباً مستحقا فى الوضوء . وهو أنه بعد أن مسح باطن يديه مسح وجهه .

وفى الصحيحين من حديث عمار بن ياسر من طريق أبى موسى رضى الله عنهم ، قال « إنما يكفيك أن تقول بيديك هكذا . ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه» لفظ البخارى « وضرب بكفيه ضربة على الأرض . ثم نفضهما . ثم مسح بهما ظهر كفه بشماله ـ أو ظهر شماله بكفه ـ ثم مسح بهما وجهه » .

وهذا صريح فى أنه لم يمسح الراحتين بعد الوجه . ولا يختلف مذهب أحمد : أن ذلك لايجب . وأما ظهور الـكفين : فرواية البخارى صريحة فى « أنه مر على

ظهر الـكف قبل الوجه » وقوله فى الرواية الأخرى « وظاهر كفيه » يدل على أنه مسح ظاهر كل منهما براحة اليد الأخرى . وقال فيها « ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر وجهه قبل الوجه[1] » .

وقال أبو محمد : فرض الراحتين سقط بإمرار كل واحدة على ظهر الـكف . وهذا إنما يوجب سقوط فرض باطن الراحة . وأما باطن الأصابع : فعلى ما ذكره سقط مع الوجه .

وعلى كل حال : فباطن اليدين يصيبهما التراب حين يضرب بهما الأرض ، وحين يمسح بهما الوجه ، وظهرَ الـكفين . و إن مسح إحداهما بالأخرى ، فهو ثلاث مرات .

ولو كان الترتيب واجباً لوجب أن يمسح باطنهما بعد الوجه . وهذا لا يمكن مع القول بضربة واحـدة . ولو فعل ذلك للزم تكرار مسحهما مرة بعد مرة . فسقط لذلك . فإن التيمم لا يشرع فيه التـكرار ، بخلاف الوضوء . فإنه ـ و إن غسل يديه ابتداء ، وأخذ بهما الماء لوجهه ـ فهو بعد الوجه يغسلهما إلى المرفقين . وهو يأخذ المـاء بهما . فيتكرر غسلهما . لأن الوضوء يستحب فيه التـكرار فى الجملة . لأنه طهارة بالماء . ولـكن لو لم يغسل كفيه بعد غسل الوجه فهو محل نظر . فإنه يغرف بهما الماء ، وقد قالوا : إذا نوى الاغتراف لم يَصِرْ الماء مستعملا . وإن نوى غسلهما فيه : صار مستعملا . و إن لم ينو شيئاً ففيه وجهان .

والصحيح : أنه لايصير مستعملا ، و إن نوى غسلهما فيه . لمجىء السنة بذلك . وهذا يقتضى أن غسلهما بنية الاغتراف لاتحصل به طهارتهما. بل لا بد من غسل آخر

والأقوى : أن هذا لايجب . بل غسلهما بنية الاغتراف يجزىء عن تـكرار غسلهما ، كما فى التيمم .

وأيضاً فإنه يغسل ذراعيه بيديه . فيكون هذا غسلا لباطن اليد .

---

(١) كذا . ولعله « الراحة »

ولو قيل : بل بقى غسلهما ابتداء ، ومع الوجه يسقط فرضهما ، كما قيل مثل ذلك فى التيمم : لكان متوجهاً . فإنه قال فى الوضوء (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) كما قال فى التيمم (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ففى الوضوء أخر ذكر اليد .

لكن الرواية التى انفرد بها البخارى : تبين أنه مسح ظهر الكفين قبل الوجه . وسائر الروايات مجملة ، تقتضى أنه لما مسح لم يمسح الراحتين بعد الوجه ، فكذلك ظهر الكفين . بل مسح ظهرها مع بطنهما . لأن مسحهما جملة أقرب إلى الترتيب . فإن مسح العضو الواحد بعضه مع بعض أولى من تفريق ذلك

وأيضاً : فتكون الراحتان ممسوحتين مع ظهر الكف . والاعتداد بذلك أولى من الاعتداد بمسحهما مع الوجه .

وما ذكره بعض الأصحاب ـ من أنه يجعل الأصابع للوجه ، و بطون الراحتين لظهور الكفين ـ خلاف ما جاءت به الأحاديث . وليس فى كلام أحمد ما يدل عليه . وهو متعسر ، أو متعذر . وهو بدعة لا أصل لها فى الشرع . و بطون الأصابع لا تكاد تستوعب الوجه .

و إنما احتاجوا إلى هذا ليجعلوا بعض التراب لظاهر الكفين بعد الوجه .

فيقال لهم : كما أن الراحتين لا يمسحان بعد الوجه بلا نزاع ، فكذلك ظهر الكفين . فإنهم ـ و إن مسحوا ظهر الكفين بالراحتين ببطون الأصابع ـ مسحوا مع الوجه ، مسح باليدين قبل الوجه ، كما قال ابن عقيل . ولهذا اختار المجد : أنه لا يجب الترتيب فيه ، بل يجوز مسح ظهر الكفين قبل الوجه . كما دل عليه الحديث الصحيح . والحديث الصحيح يدل على أنه يمسح الوجه وظاهر الكفين بذلك التراب . وأن مسح ظهر الكفين بما بقى فى اليدين من التراب يكفى لظهر الكفين . فإن ألفاظ الحديث كلها تتعلق بأنه يمسح وجهه بيديه . ومسح اليدين

إحداهما بالأخرى : لم يجعل بعض باطن اليد للوجه و بعضه للكفين . بل بباطن اليدين مسح وجهه ومسح كفيه ، ومسح إحداهما بالأخرى .

وأجاب القاضي ومن وافقه ـ متابعة لأصحاب الشافعي ـ بأنه إذا تيمم لجرح في عضو : يكون التيمم فيه عند وجوب غسله ، فيفصل بالتيمم بين أبعاض الوضوء ، هذا فعل مبتدع . وفيه ضرر عظيم ، ومشقة لا تأتي بها الشريعة . وهذا ونحوه إسراف في وجوب الترتيب ، حيث لم يوجبه الله ورسوله . والنفاة يجوزون التنكيس لغير عذر . وخيار الأمور أوساطها . ودين الله بين الغالي والجافي . والله أعلم .

الحَسَنَةُ والسَّيِّئَةُ

وموقف العبد عندهما

(مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ . وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ . وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً . وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا) .

جود تفسيرها ، واستنباط دقيق معانيها

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ – ٧٢٨

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيق إلا بالله

قال الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحرانى . تغمده الله تعالى برحمته .

الحمد لله . نحمده ونستعينه ، ونستهديه ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لاشريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم .

فصل

فى قوله تعالى (٤ : ٧٩ ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك) و بعض ماتضمنته من الحكم العظيمة .

هذه الآية : ذكرها الله فى سياق الأمر بالجهاد ، وذم الناكثين عنه . قال تعالى (٤:٧١ يا أيها الذين آمنوا خُذُوا حِذْرَكم . فانفروا ثُباتٍ ، أو انفروا جمعاً ـ الآيات) إلى أن ذكر صلاة الخوف . وقد ذكر قبلها طاعة الله وطاعة الرسول ، والتحاكم إلى الله و إلى الرسول . ورد ماتنازع فيه الناس إلى الله و إلى الرسول . وذم الذين يتحاكمون و يردون ماتنازعوا فيه إلى غير الله والرسول .

فكانت تلك الآيات : تبييناً للايمان بالله و بالرسول . ولهذا قال فيها (٤ : ٦٥ فلاوربك لايؤمنون ، حتى يُحكّموك فيما شَجَر بينهم . ثم لايجدوا فى أنفسهم حَرَجاً مما قضيت . و يسلموا تسليما) .

وهذا جهاد عما جاء به الرسول . وقد قال تعالى (٤٩:١٥ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ، ثم لم يرتابوا . وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله) وقال

تعالى (٩ : ٢٤ قل : إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها : أحبَّ إليكم من الله ورسوله ، وجهاد فى سبيله . فتربصوا حتى يأتى الله بأمره . والله لايهدى القوم الفاسقين) وقال (٩ : ١٩ ــ ٢١ أجعلتم سِقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر ، وجاهد فى سبيل الله ؟ لايستوون عند الله . والله لايهدى القوم الظالمين . الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله . وأولئك هم الفائزون . يُبَشِّرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات ــ الآية) .

وقال تعالى (٦١:١٠ــ١٤ ياأيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم : تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم . ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ، ويدخلكم جنات تجرى من تحتها الأنهار ، ومساكن طيبةً فى جنات عدن . ذلك الفوز العظيم . وأخرى تحبونها : نصر من الله وفتح قريب . وبشر المؤمنين . ياأيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله ، كما قال عيسى ابن مريم للحواريين : من أنصارى إلى الله ؟ قال الحواريون : نحن أنصار الله . فآمنت طائفة من بنى إسرائيل ، وكفرت طائفة . فأيَّدنا الذين آمنوا على عدوهم . فأصبحوا ظاهرين) .

وذكر بعد آيات الجهاد (٤ : ١٠٥ ــ ١٢٥) إنزال الكتاب على رسول الله ليحكم بين الناس بما أراه الله ، ونَهْيَه عن ضد ذلك . وذكَّره فضل الله عليه ورحمته فى حفظه ، وعصمته من إضلال الناس له ، وتعليمه ما لم يكن يعلم . وذم من شاقّ الرسول ، واتبع غير سبيل المؤمنين . وتعظيم أمر الشرك ، وشديد خطره وأن الله لايغفره . ولكن يغفر مادونه لمن يشاء ــ إلى أن بيّن أن أحسن الأديان : دين من يعبد الله وحده ، لا يشرك به شيئا . بشرط أن تكون عبادته بفعل

الحسنات التى شرعها ، لا بالبدع والأهواء . وهم أهل ملة إبراهيم ، الذين اتبعوا ملة إبراهيم حنيفا (٤ : ١٢٥ واتخذ الله إبراهيم خليلا) .

فكان فى الأمر بطاعة الرسول والجهاد عليها : اتباع التوحيد ، وملة إبراهيم . وهو إخلاص الدين لله ، وأن يعبد الله بما ما أمر به على ألسن رسله من الحسنات .

وقد ذكر تعالى فى ضمن آيات الجهاد : ذم من يخاف العدو ، ويطلب الحياة . و بين أن ترك الجهاد : لا يدفع عنهم الموت . بل أينما كانوا أدركهم الموت ، ولو كانوا فى بروج مشيدة . فلا ينالون بترك الجهاد منفعة . بل لا ينالون إلا خسارة الدنيا والآخرة . فقال تعالى (٤ : ٧٧ ألم تر إلى الذين قيل لهم : كُفُّوا أيديكم ، وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة . فلما كُتب عليهم القتالُ إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله ، أو أشد خشيةً . وقالوا : ربنا ، لِمَ كتبت علينا القتال ؟ لولا أخرتنا إلى أجل قريب ؟ قل : متاع الدنيا قليل . والآخرة خير لمن اتقى . ولا تظلمون فتيلا) .

وهذا الفريق قد قيل : إنهم منافقون . وقيل: نافقوا لما كُتب عليهم القتال . وقيل : بل حصل منهم جُبن وفَشَل . فكان فى قلوبهم مرض . كما قال تعالى (٤٧ : ٢٠ ، ٢١ فإذا أُنزلت سورة مُحكمة ، وذُكر فيها القتال : رأيت الذين فى قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر المَغْشِىّ عليه من الموت . فأولى لهم . طاعةٌ وقول معروف ـ الآية) وقال تعالى (٣٣ : ١٢ إذ يقول المنافقون والذين فى قلوبهم مرض : ما وعدنا الله ورسولُه إلا غرورا) .

والمعنى متناول لهؤلاء ولهؤلاء . ولكل من كان بهذه الحال .

ثم قال (٤ : ٧٨ أينما تكونوا يُدْرِككُم الموت ولو كنتم فى بروج مُشَيَّدة . وإن تصبهم حسنة يقولوا : هذه من عند الله . و إن تصبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك . قل : كُلٌّ من عند الله . فما لهؤلاء القوم لايكادون يفقهون حديثا ؟) .

فالضمير فى قوله « و إن تصبهم » يعود إلى من ذكر . وهم « الذين يخشون الناس » أو يعود إلى معلوم ، و إن لم يذكر . كما فى مواضع كثيرة .

وقد قيل : إن هؤلاء كانوا كفاراً من اليهود . وقيل : كانوا منافقين . وقيل : بل كانوا من هؤلاء وهؤلاء . والمعنى يعمُّ كل من كان كذلك . ولكن تناولُه لمن أظهر الإسلام وأُمِر بالجهاد : أولى .

ثم إذا تناول الذم هؤلاء : فهو للكفار الذين لايظهرون الإسلام أولى وأحرى

والذى عليه عامة المفسرين : أن « الحسنة » و « السيئة » يراد بهما النعم والمصائب . ليس المراد : مجرد مايفعله الإنسان باختياره ، باعتباره من الحسنات أو السيئات .

فصل

ولفظ « الحسنات » و « السيئات » فى كتاب الله : يتناول هذا وهذا . قال الله تعالى عن المنافقين (٣ : ١٢٠ إن تمسسكم حسنة تَسُؤْهم . و إن تصبكم سيئة يفرحوا بها . و إن تصبروا وتتقوا لايضركم كيدهم شيئا) وقال تعالى (٩ : ٥٠ إن تصبك حسنة تسؤهم . و إن تصبك مصيبة يقولوا : قد أخذنا أمرنا من قبل و يَتَوَلَّوْا وهم فرحون) وقال تعالى (٧ : ١٦٧ و بلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون) وقال تعالى (٤٢:٤٨ و إنّا إذا أذقنا الإنسان منا رحمةً فرح بها . و إن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم ، فإن الإنسان كفور) وقال تعالى فى حق الكفار المتطيرين بموسى ومن معه (٧ : ١٣٠ فإذا جاءتهم الحسنة قالوا : لنا هذه . و إن تصبهم سيئة يطّيروا بموسى ومن معه) ذكر هذا بعد قوله (٧ : ١٢٩ ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات لعلهم يذكرون) .

وأما الأعمال المأمور بها ، والمنهى عنها : ففى مثل قوله تعالى (٢٨ : ٨٤ من جاء بالحسنة فله خير منها . ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها) وقوله تعالى (١١:١١٥ إن الحسنات يذهبن السيئات . ذلك ذكرى للذاكرين) وقوله تعالى

(٢٥ : ٧٠ فأولئك يُبدِّل الله سيئاتهم حسنات . وكان الله غفوراً رحيما) .

وهنا قال (ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك) ولم يقل : وما فعلت ، وما كسبت . كما قال (٤٢ : ٣٠ وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) وقال تعالى (٥ : ٥٢ فاعلم أنما يريد الله : أن يصيبهم ببعض ذنوبهم) وقال تعالى (٩ : ٥٣ قل : هل تربصون بنا إلا إحدى الْحُسنَيَيْن ؟ ونحن نتربص بكم . أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا) وقال تعالى (١٣:٣٣ ولا يزال الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا قارعةٌ أو تَحُلُّ قريباً من دارهم) وقال تعالى (٥ : ١٠٩ فأصابتكم مصيبة الموت) وقال تعالى (٢ : ١٥٦ وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا : إنا لله وإنا إليه راجعون) .

فلهذا كان قوله « ما أصابك من حسنة » و « من سيئة » متناول لما يصيب الإنسان ، ويأتيه من النعم التي تسره ، ومن المصائب التي تسوءه .

فالآية متناولة لهذا قطعاً . وكذلك قال عامة المفسرين .

قال أبو العالية « إن تصبهم حسنة يقولوا : هذه من عند الله » قال : هذه في السراء « وإن تصبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك » قال : وهذه في الضراء .

وقال السدي « إن تصبهم حسنة قالوا » والحسنة الخِصْب ، ينتج خيولهم وأنعامهم ومواشيهم ، ويحسن حالهم ، وتلد نساؤهم الغلمان « قالوا : هذه من عند الله . وإن تصبهم سيئة قالوا » ـ والسيئة : الضرر في أموالهم ، تشاءما بمحمد ـ « قالوا : هذه من عندك » يقولون : بتركنا ديننا ، واتباعنا محمداً أصابنا هذا البلاء . فأنزل الله « قل كل من عند الله » الحسنة والسيئة « فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا ؟ » قال : القرآن .

وقال الوالبي عن ابن عباس « ما أصابك من حسنة فمن الله » قال : مافتح الله عليك يوم بدر . وكذلك قال الضحاك .

وقال الوالبي أيضاً عن ابن عباس « من حسنة » قال : ما أصاب من الغنيمة

والفتح فمن الله . قال «والسيئة» ما أصابه يوم أُحد . إذ شُجَّ فى وجهه ، وكُسِرَت رَباعيته .

وقال : أما «الحسنة» فأنعم الله بها عليك . وأما « السيئة » فابتلاك الله بها .

وروى أيضاً عن حجاج عن عطية عن ابن عباس « ما أصابك من حسنة فمن الله » قال : هذا يوم بدر « وما أصابك من سيئة فمن نفسك » قال : هذا يوم أُحد . يقول : ما كان من نكبة : فمن ذنبك ، وأنا قدرت ذلك عليك .

وكذلك روى ابن عيينة عن إسماعيل بن أبى خالد عن أبى صالح «فمن نفسك» قال : فبذنبك ، وأنا قدرتها عليك . روى هذه الآثار ابن أبى حاتم وغيره .

وروى أيضاً عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير . قال :ماتريدون من القدر ؟ أما تكفيكم هذه الآية التى فى سورة النساء (وإن تصبهم حسنة يقولوا : هذه من عند الله . وإن تصبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك) ؟ أى من نفسك . والله ما وكلوا إلى القدر . وقد أُمرُوا به . وإليه يصيرون .

وكذلك فى تفسير أبى صالح عن ابن عباس « إن تصبهم حسنة » الخصب والمطر « وإن تصبهم سيئة » الجدب والبلاء .

وقال ابن قتيبة « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » قال : الحسنة النعمة . والسيئة البلية .

وقد ذكر أبو الفرج فى قوله « ما أصابك من حسنة ـ ومن سيئة » ثلاثة أقوال .

أحدها : أن « الحسنة » مافتح الله عليهم يوم بدر . و « السيئة » ما أصابهم يوم أُحد . قال : رواه ابن أبى طلحة ـ وهو الوالبى ـ عن ابن عباس .

قال : والثانى « الحسنة » الطاعة . و « السيئة » المعصية . قاله أبو العالية .

والثالث « الحسنة » النعمة . و « السيئة » البلية . قاله ابن منبه . قال : وعن أبى العالية نحوه . وهو أصح .

قلت : هذا هو القول المعروف بالإسناد عن أبى العالية ، كما تقدم من تفسيره المعروف الذى يروى عنه هو وغيره ، من طريق أبى جعفر الدارى عن الربيع بن أنس عنه وأمثاله .

وأما الثانى : فهو لم يذكر إسناده . ولكن ينقل من كتب المفسرين الذين يذكرون أقوال السلف بلا إسناد . وكثير منها ضعيف . بل كذب . لا يثبت عمن نقل عنه . وعامة المفسرين المتأخرين أيضاً يفسرونه على مثل أقوال السلف وطائفة منهم تحملها على الطاعة والمعصية .

فأما الصنف الأول : فهى تتناوله قطعاً . كما يدل عليه لفظها وسياقها ومعناها وأقوال السلف .

وأما المعنى الثانى : فليس مراداً دون الأول قطعاً . ولكن قد يقال : إنه مراد مع الأول ، باعتبار أن مايهديه الله إليه من الطاعة : هو نعمة فى حقه من الله أصابته . ومايقع منه من المعصية : هو سيئة أصابته . ونفسه التى عملت السيئة . وإذا كان الجزاء من نفسه ، فالعمل الذى أوجب الجزاء : أولى أن يكون من نفسه .

فلا منافاة أن تكون سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه . مع أن الجميع مقدر كما تقدم . وقد روى عن مجاهد عن ابن عباس : أنه كان يقرأ « فمن نفسك ، وأنا قدرتها عليك » .

فصل

والمعصية الثانية : قد تكون عقوبة الأولى . فتكون من سيئات الجزاء ، مع أنها من سيئات العمل .

قال النبى صلى الله عليه وسلم ـ فى الحديث المتفق على صحته ـ عن ابن مسعود رضى الله عنه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم « عليكم بالصدق . فإن الصدق يهدى إلى البر . والبر يهدى إلى الجنة . ولا يزال الرجل يصدق ، ويتحرى الصدق ، حتى يُكتَب عند الله صدوقا . وإياكم والكذب . فإن الكذب يهدى إلى الفجور ،

والفجور يهدى إلى النار . ولا يزال الرجل يكذب ، ويتحرى الكذب ، حتى يكتب عند الله كذاباً » .

وقد ذكر فى غير موضع من القرآن مايبين أن الحسنة الثانية : قد تكون من ثواب الأولى . وكذلك السيئة الثانية : قد تكون من عقوبة الأولى . قال تعالى (٤ : ٦٦ — ٦٨ ولو أنهم فعلوا مايوعظون به لكان خيراً لهم وأشد تثبيتا . وإذاً لآتيناهم من لدنا أجراً عظيما . ولهديناهم صراطاً مستقيما) وقال تعالى (٢٩ : ٦٩ والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) وقال تعالى (٤٧ : ٤ — ٦ والذين قاتلوا فى سبيل الله فلن يضل أعمالهم . سيهديهم ويصلح بالهم . ويدخلهم الجنة عَرَّفها لهم) وقال تعالى (٣٠ : ١٠ ثم كان عاقبةَ الذين أساءوا : السُّوأى) وقال تعالى (٥ : ١٦ كتاب مبين يهدى به الله من اتبع رضوانه سبل السلام) وقال تعالى (٥٧ : ٢٨ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كِفْلين من رحمته . ويجعل لكم نوراً تمشون به . ويغفر لكم) وقال تعالى (٧ : ١٥٤ وفى نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يَرْهَبون) وقال تعالى (٣ : ١٣٨ هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين) وقال تعالى (٤١ : ٤٤ قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء . والذين لا يؤمنون فى آذانهم وَقْر . وهو عليهم عمى) وقال تعالى (٧ : ٢٠١ إن الذين اتقوا إذا مَسَّهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون . وإخوانهم يَمُدُّونهم فى الغَيِّ . ثم لايُقْصِرون) وقال تعالى (١٢ : ٢٤ كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء . إنه من عبادنا المخلصين) وقال تعالى (١٢ : ٢٢ ولما بلغ أشده آتيناه حكما وعلما . وكذلك نجزى المحسنين) وقال تعالى (٢٨ : ١٤ ولما بلغ أشده واستوى آتيناه حكماً وعلما وكذلك نجزى المحسنين) وقال تعالى (٤٧ : ١ — ٣ الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم . والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نُزِّل على محمد — وهو الحق من ربهم — كفر عنهم سيئاتهم . وأصلح بالهم . ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل ، وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق

من ربهم . كذلك يضرب الله للناس أمثالهم) وقال تعالى (٣٣ : ٧٠ ، ٧١ ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (٢٤ : ٥٤ قل : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول . فإن تولوا فإنما عليه ماحمل وعليكم ماحملتم . وإن تطيعوه تهتدوا . وماعلى الرسول إلا البلاغ المبين)

قال أبو عثمان النيسابورى : من أمَّرَ السنة على نفسه ــ قولا وفعلا ــ نطق بالحكمة . ومن أمَّر الهوى على نفسه ــ قولا وفعلا ــ نطق بالبدعة . لأن الله تعالى يقول « وإن تطيعوه تهتدوا » .

قلت : وقد قال فى آخر السورة (٢٤:٦٣ فليحذر الذين يخالفون عن أمره : أن تصيبهم فتنة ، أو يصيبهم عذاب أليم) .

وقال تعالى (٦ : ١٠٩ ، ١٠٠ وما يُشْعِرُكم أنها إذا جاءت لايؤمنون . ونقلب أفئدتَهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة) وقال تعالى (٣ : ١٥٥ إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا . ولقد عفا الله عنهم) وقال تعالى (٦١ : ٥ ــ ٧ وإذ قال موسى لقومه : يا قوم لم تؤذوننى ؟ وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم . فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم والله لايهدى القوم الفاسقين ــ إلى قوله ــ ومن أظلم ممن افترى على الله الكذب وهو يدعى الإسلام ؟ والله لايهدى القوم الظالمين) وقال تعالى (٢:٨٨ وقالوا : قلوبنا غُلْف . بل لعنهم الله بكفرهم . فقليلا ما يؤمنون) وقال تعالى أيضاً (٤:١٥٥ وقولهم قلوبنا غلف . بل طبع الله عليها بكفرهم . فلا يؤمنون إلا قليلا) وقال تعالى (٢ : ٢٥٨ فبُهِت الذى كفر . والله لايهدى القوم الظالمين) وقال تعالى (٩ : ٢٥ ، ٢٦ ويوم حُنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تُغْنِ عنكم شيئاً . وضاقت عليكم الأرض بمارحبت . ثم وليتم مدبرين . ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنوداً لم تروها. وعذب الذين كفروا) وقال تعالى فى النوعين (٨:١٢ ، ١٣ إذ يوحى ربك إلى الملائكة : أنى معكم . فثبتوا الذين آمنوا . سألقى فى قلوب الذين كفروا الرعب . فاضربوا

فوق الأعناق ، واضربوا منهم كل بَنان . ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله) وقال تعالى (٣ : ١٥١ سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله مالم ينزل به سلطانا . ومأواهم النار . و بئس مثوى الظالمين) وقال تعالى (٥٩ : ٢ ـ ٤ هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر . ماظننتم أن يخرجوا . وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله . فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا . وقذف فى قلوبهم الرعب . يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدى المؤمنين . فاعتبروا يا أولى الأبصار . ولولا أن كتب الله عليكم الجلاء لعذبهم فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب النار . ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله . ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب) وقال تعالى (٣ : ١١١ ، ١١٢ لن يضروكم إلا أذى . و إن يقاتلوكم يولوكم الأدبار . ثم لاينصرون . ضربت عليهم الذلة أينما ثُقِفوا ، إلا بحبل من الله وحَبل من الناس . و باءوا بغضب من الله . وضُربت عليهم المسكنة . ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ، و يقتلون الأنبياء بغير حق . ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون) وقال تعالى (٥ : ٨٠،٨١ ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا . لبئسما قَدَّمت لهم أنفسهم : أن سَخِط الله عليهم . وفى العذاب هم خالدون . ولو كانوا يؤمنون بالله والنبى وما أنزل إليه مااتخذوهم أولياء . ولكن كثيراً منهم فاسقون) وقال تعالى (٨٢:٥ ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا : إنا نصارى . ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا . وأنهم لايستكبرون) وقال تعالى (٤٧ : ٢٢ ـ ٢٦ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض وتقطعوا أرحامكم ؟ أولئك الذين لعنهم الله . فأصمهم وأعمى أبصارهم . أفلايتدبرون القرآن ؟ أم على قلوب أقفالها ؟ إن الذين ارتدوا على أدبارهم ، من بعد ما تبين لهم الهدى : الشيطانُ سَوَّلَ لهم ، وأملى لهم . ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا مانزلَ الله : سنطيعكم فى بعض الأمر . والله يعلم إسرارهم) وقال تعالى (٩ : ٧٥ ـ ٧٧ ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ، ولنكونن من الصالحين . فلما آتاهم من فضله بخلوا به ، وتولوا وهم

معرضون . فأعقبهم نفاقاً فى قلوبهم إلى يوم يلقونه ، بما أخلفوا الله ماوعدوه و بما كانوا يكذبون) وقال تعالى (٩ : ٨٣ فإن رجعك الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج . فقل:لن تخرجوا معى أبداً . ولن تقاتلوا معى عدوا . إنكم رضيتم بالقعود أول مرة . فاقعدوا مع الخالفين)وقال تعالى فى ضد هذا (٤٨ : ٢٠ ـ ٢٣ وعدكم الله مغانم كثيرة تأخذونها . فعجل لكم هذه . وكَفَّ أيدى الناس عنكم ، ولتكون آية للمؤمنين . و يهديكم صراطاً مستقيما ـ إلى قوله ـ ولو قاتلكم الذين كفروا لَوَلَّوا الأدبار . ثم لايجدون ولياً ولانصيراً . سنة الله التى قد خلت من قبل . ولن تجد لسنة تبديلا) .

وتوليتهم الأدبار : ليس ممـا نُهوا عنه ، ولـكن هو من جزاء أعمالهم . وهذا باب واسع .

فصل

و إذا كانت السيئات التى يعملها الإنسان قد تكون من جزاء سيئات تقدمت ـ وهى مضرة ـ جاز أن يقال : هى مما أصابه من السيئات . وهى بذنوب تقدمت .

وعلى كل تقدير : فالذنوب التى يعملها : هى من نفسه . و إن كانت مقدرة عليه . فإنه إذا كان الجزاء ـ الذى هو مُسبب عنها من نفسه ـ فعمله الذى هو ذلك الجزاء : من نفسه بطريق الأولى . وكان النبى صلى الله عليه وسلم يقول فى خطبته « نعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا » .

وقال له أبو بكر رضى الله عنه : علمنى دعاء . فقال « قل: اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، رَبَّ كل شىء ومليكه . أشهد أن لا إله إلا أنت . أعوذ بك من شر نفسى ، وشر الشيطان وشَرَكه ، وأن أقترف على على نفسى سُوءًا ، أو أجُرَّه إلى مسلمٍ . قُلْهُ : إذا أصبحت ، و إذا أمسيت ، و إذا أخذت مضجعك» .

فقد بين أن قوله « فمن نفسك » يتناول العقوبات على الأعمال ، ويتناول الأعمال . مع أن الكل بقدر الله .

فصل

وليس للقدَرِية أن يحتجوا بالآية لوجوه : ـ

منها : أنهم يقولون : فعل العبد ـ حسنةً كان ، أو سيئة ـ هو منه ، لامن الله . بل الله قد أعطى كل واحد من الاستطاعة مايفعل به الحسنات ، والسيئات . لكن هذا عندهم : أحدثَ إرادةً فعل بها الحسنات . وهذا أحدث إرادةً فعل بها السيئات . وليس واحد منهما من إحداث الرب عندهم .

والقرآن قد فرق بين الحسنات والسيئات . وهم لا يفرقون فى الأعمال بين الحسنات والسيئات ، إلا من جهة الأمر . لامن جهة كون الله خلق فيه الحسنات دون السيئات . بل هو عندهم لم يخلق لا هذا ولا هذا .

لكن منهم من يقول : بأنه يُحْدِث من الأعمال الحسنة والسيئة : ما يكون جزاءًا . كما يقوله أهل السنة .

لكن على هذا : فليست عندهم كل الحسنات من الله . ولا كل السيئات . بل بعض هذا ، و بعض هذا .

الثانى : أنه قال « كل من عند الله » فجعل الحسنات من عند الله ، كما جعل السيئات من عند الله . وهم لا يقولون بذلك فى الأعمال . بل فى الجزاء . وقوله ـ بعد هذا ـ « ماأصابك من حسنة ـ ومن سيئة » مثل قوله « و إن تصبهم حسنة » وقوله « و إن تصبهم سيئة » .

الثالث : أن الآية أريد بها : النعم ، والمصائب . كما تقدم . وليس للقدرية المجبرة أن تحتج بهذه الآية على نفى أعمالهم التى استحقوا بها العقاب . فإن قوله « كل من عند الله » هو النعم والمصائب . ولأن قوله « ماأصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » حجة عليهم . و بيان أن الإنسان هو فاعل

السيئات . وأنه يستحق عليها العقاب . والله ينعم عليه بالحسنات ـ عملها وجزائها ـ فإنه إذا كان ماأصابهم من حسنة فهو من الله : فالنعم من الله . سواء كانت ابتداء أو كانت جزاء . و إذا كانت جزاء ـ وهى من الله ـ : فالعمل الصالح الذى كان سببها : هو أيضاً من الله . أنعم بهما الله على العبد . و إلا فلو كان هو من نفسه ـ كما كانت السيئات من نفسه ـ لكان كل ذلك من نفسه . والله تعالى قد فرق بين النوعين فى الكتاب والسنة . كما فى الحديث الصحيح الإلهى : عن الله « يا عبادى ، إنما هى أعمالكم أحصيها لكم ، ثم أوفيكم إياها . فمن وجد خيراً فليحمد الله . وَمَنْ وجد غير ذلك ، فلا يلومنَّ إلا نفسه » وقال تعالى (٣ : ١٦٥ أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها . قلتم : أنَّى هذا ؟ قل : هو من عند أنفسكم) وقال تعالى (٣٠ : ٣٦ و إن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) وقال تعالى (٣٠ : ٤١ ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس . ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون) وقال تعالى (١١ : ١٠١ وماظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم) وقال تعالى (٤٣:٧٦ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) وقال تعالى (٣٨ : ٨٥ لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين) وقال تعالى للمؤمنين (٤٩ : ٧ ولكن الله حَبّبَ إليكم الإيمانَ وَزَيّنَهُ فى قلوبكم . وكَرَّهَ إليكم الكُفْرَ والفسوقَ والعصيانَ . أولئك هُمُ الراشدون) وقد أُمروا أن يقولوا فى الصلاة (اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم . غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

فصل

وقد ظن طائفة : أن فى الآية إشكالا ، أو تناقضاً فى الظاهر ، حيث قال « كل من عند الله » ثم فرق بين الحسنات والسيئات . فقال « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » .

وهذا من قلة فهمهم ، وعدم تدبرهم الآية . وليس فى الآية تناقض . لا فى ظاهرها ،

ولافى باطنها . لافى لفظها ولا معناها . فإنه ذكر عن المنافقين ، والذين فى قلوبهم مرض ، الناكصين عن الجهاد . ما ذكره بقوله (٤ : ٧٨ أينما تكونوا يدرككم الموتُ ولو كنتم فى بروجٍ مشيدة . وإن تصبهم حسنة يقولوا : هذه من عند الله . وإن تصبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك) هذا يقولونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، أى بسبب ماأمرتنا به من دينك ، والرجوع عما كنا عليه : أصابتنا هذه السيئات . لأنك أمرتنا بما أوجبها . فالسيئات : هى المصائب . والأعمال التى ظنوا أنها سبب المصائب : هو أمَرَهم بها .

وقولهم « من عندك » تتناول مصائب الجهاد التى توجب الهزيمة ، لأنه أمرهم بالجهاد . وتتناول أيضاً مصائب الرزق على جهة التشاؤم ، والتطير . أى هذا عقوبة لنا بسبب دينك . كما كان قوم فرعون يتطيرون بموسى وبمن معه . وكما قال أهل القرية للمرسلين (٣٦ : ١٨ إنا تطيرنا بكم) وكما قال الكفار من ثمود لصالح ، ولقومه (٢٧ : ٤٨ اطَّيَّرنا بك وبمن معك) فكانوا يقولون عما يصيبهم — من الحرب ، والزلزال والجراح والقتل ، وغير ذلك مما يحصل من العدو — : هو منك . لأنك أمرتنا بالأعمال الموجبة لذلك . ويقولون عن هذا ، وعن المصائب السمائية : إنها منك . أى بسبب طاعتنا لك ، واتباعنا لدينك : أصابتنا هذه المصائب ، كما قال تعالى (٢٢ : ١١ ومن الناس من يعبد الله على حرف . فإن أصابه خير اطمأن به . وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه . خسر الدنيا والآخرة) .

فهذا يتناول كل من جعل طاعة الرسول ، وفعل مابُعث به : مسبباً لشرٍّ أصابه : إما من السماء . وإما من آدمى . وهؤلاء كثيرون .

لم يقولوا « هذه من عندك » بمعنى : أنك أنت الذى أحدثتها . فإنهم يعلمون أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يحدث شيئاً من ذلك . ولم يكن قولهم « من عندك » خطاباً من بعضهم لبعض . بل هو خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم .

ومن فهم هذا تبين له أن قوله « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك

من سيئة فمن نفسك » لا يناقض قوله « كل من عند الله » بل هو محقق له .
لأنهم ـ هم ومن أشبههم إلى يوم القيامة ـ يجعلون ماجاء به الرسول ، والعملَ به : سبباً لما قد يصيبهم من مصائب . وكذلك من أطاعه إلى يوم القيامة .

وكانوا تارة يقدحون فيما جاء به ، ويقولون : ليس هذا مما أمر الله به . ولو كان مما أمر الله به : لما جرى على أهله هذا البلاء .

وتارة لايقدحون فى الأصل . لكن يقدحون فى القضية المعينة . فيقولون : هذا بسوء تدبير الرسول . كما قال عبد الله بن أُبيّ ابنُ سَلول يوم أُحد ـ إذ كان رأيه مع رأى النبى صلى الله عليه وسلم : أن لا يخرجوا من المدينة ـ فسأله صلى الله عليه وسلم ناسٌ ممن كان لهم رغبة فى الجهاد : أن يخرج . فوافقهم ، ودخل بيته ولبس لَأْمَتَه . فلما لبس لأمته ندموا . وقالوا للنبى صلى الله عليه وسلم « أنت أعلم . فإن شئت أن لا نخرج ، فلا نخرج . فقال : ما ينبغى لنبى إذا لبس لأمته أن ينزعها ، حتى يحكم الله بينه وبين عدوه » يعنى : أن الجهاد يلزم بالشروع ، كما يلزم الحج . لا يجوز ترك ما شرع فيه منه إلا عند العجز بالإحصار فى الحج .

فصل

والمفسرون ذكروا فى قوله « وإن تصبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك » هذا وهذا .

فعن ابن عباس ، والسدى ، وغيرهما : أنهم يقولون هذا ، تشاؤماً بدينه .

وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم . قال: بسوء تدبيرك ـ يعنى كما قاله عبد الله ابن أُبيّ وغيره يوم أُحد ـ وهم كالذين « قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا » .

فبكل حال : قولهم «من عندك» هو طعن فيما أمر الله به ورسوله : من الإيمان والجهاد . وجعل ذلك : هو الموجب للمصائب التى تصيب المؤمنين المطيعين ، كما أصابتهم يوم أحد . وتارة تصيب عدوهم . فيقول الكافرون : هذا بشؤم هؤلاء ،

كما قال أصحاب القرية للمرسلين « إنا تطيرنا بكم » وكما قال تعالى عن آل فرعون « فإذا جاءتهم الحسنة ، قالوا : لنا هذه . وإن تصبهم سيئة يَطَّيروا لموسى ومن معه . ألا إنما طائرهم عند الله . ولـكن أكثرهم لا يعلمون » وقال تعالى عن قوم صالح « قالوا : اطَّيرنا بك وبمن معك . قال: طائركم عند الله. بل أنتم قوم تفتنون»

ولما قال أهل القرية « إنا تطيرنا بكم . لئن لم تنتهوا لنرجمنكم ، وليمسنكم منا عذاب أليم . قالوا : طائركم معكم . أئِنْ ذُكِّرتم ؟ بل أنتم قوم مسرفون » .

قال الضحاك : فى قوله « ألا إنما طائرهم عند الله » يقول : الأمر من قِبل الله . ما أصابكم من أمر فمن الله ، بما كسبت أيديكم . وقال ابن أبى طلحة : عن ابن عباس « معايبكم » وقال قتادة « عملـكم عند الله » .

وفى رواية غير على : عملـكم عند الله « ولـكنكم قوم تفتنون » أى تبتلون بطاعة الله ومعصيته . رواهما ابن أبى حاتم وغيره .

وعن ابن إسحاق قال : قالت الرسل « طائركم معكم » أى أعمالـكم .

فقد فسروا « الطائر » بالأعمال وجزائها ، لأنهم كانوا يقولون : إنما أصابنا ما أصابنا من المصائب بذنوب الرسل وأتباعهم .

فبين الله سبحانه : أن طائرهم ــ وهو الأعمال وجزاؤها ــ هو عند الله . وهو معهم . فهو معهم لأن أعمالهم وما قُدِّر من جزائها معهم . كما قال تعالى(١٧ : ١٣ وكلَّ إنسان ألزمناه طائره فى عنقه) وهو من الله . لأن الله تعالى قَدَّر تلك المصائب بأعمالهم . فمن عنده تتنزل عليهم المصائب ، جزاء على أعمالهم ، لا بسبب الرسل وأتباعهم .

وفى هذا يقال : إنهم إنما يجزون بأعمالهم ، لا بأعمال غيرهم . ولذلك قال فى هذه الآية ــ لما كان المنافقون والـكفار ومَنْ فى قلبه مرض يقول : هذا الذى أصابنا هو بسبب ماجاء به محمد ، عقوبة دينية وصل إلينا ــ بين سبحانه : أن ما أصابهم من المصائب إنما هو بذنوبهم .

ففى هذا رد على من أعرض عن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم لئلا تصيبه تلك المصائب . وعلى من انتسب إلى الإيمان بالرسول ، ونسبها إلى فعل ماجاء به الرسول ، وعلى من أصابته مع كفره بالرسول ، ونسبها إلى ماجاء به الرسول .

فصـل

والمقصود : أن ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ليس سبباً لشىء من المصائب . ولا تكون طاعة الله ورسوله قط سبباً لمصيبة ، بل طاعة الله والرسول لاتقتضى إلا جزاء أصحابها بخيرى الدنيا والآخرة . ولـكن قد تصيب المؤمنين بالله ورسوله مصائب بسبب ذنوبهم . لا بما أطاعوا فيه الله والرسول ، كما لحقهم يوم أحد بسبب ذنوبهم . لا بسبب طاعتهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك ما ابتلوا به فى السراء والضراء والزلزال : ليس هو بسبب نفس إيمانهم وطاعتهم ، لـكن امتحنوا به ، ليتخلصوا مما فيهم من الشر ، وفتنوا به كما يفتن الذهب بالنار ، ليتميز طيبه من خبيثه . والنفوس فيها شر . والامتحان يمحص المؤمن من ذلك الشر الذى فى نفسه . قال تعالى (٣ : ١٤٠ وتلك الأيام نداولها بين الناس . وليعلم الله الذين آمنوا ، ويتخذ منكم شهداء . والله لايحب القوم الظالمين . وليمحص الله الذين آمنوا ، ويمحق الكافرين) وقال تعالى (٣ : ١٥٤ وليبتلى الله مافى صدوركم . وليمحص مافى قلوبكم) ولهـذا قال صالح عليه السلام لقومه « طائركم عند الله . بل أنتم قوم تفتنون » .

ولهذا كانت المصائب تكفر سيئات المؤمنين ، و بالصبر عليها ترتفع درجاتهم وما أصابهم فى الجهاد من مصائب بأيدى العدو ، فإنه يعظم أجرهم بالصبر عليها .

وفى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسـلم قال « مامن غازية يغزون فى سبيل الله ، فيسلمون و يغنمون إلا تعجلوا ثلثى أجرهم . و إن أصيبوا وأخفقوا : تم لهم أجرهم » .

وأما مايلحقهم من الجوع والعطش والتعب : فذاك يكتب لهم به عمل صالح .

كما قال تعالى (٩ : ١٢٠ ذلك بأنه لايصيبهم ظمأ ، ولا نَصَب ، ولا مخمصة فى سبيل الله ، ولايطؤون مَوْطِئاً يغيظ الكفار ، ولاينالون من عدو نَيْلاً إلا كتب لهم به عمل صالح . إن الله لايضيع أجر المحسنين).

وشواهد هذا كثيرة .

فصل

والمقصود : أن قوله « إن تُصِبْهم حسنة يقولوا : هذه من عند الله . وإن تصبهم سيئة يقولوا : هذه من عندك . قل : كل من عند الله » فإنهم جعلوا مايصيبهم من المصائب بسبب ماجاءهم به الرسول . وكانوا يقولون : النعمة التى تصيبنا هى من عند الله . والمصيبة من عند محمد . أى بسبب دينه وما أمر به . فقال تعالى : قل هذا وهذا من عند الله . لامن عند محمد . محمد لايأتى لابنعمة ولابمصيبة ولهذا قال بعد هذا « فما لهؤلاء القوم لايكادون يفقهون حديثاً ؟ » قال : السدى وغيره : هو القرآن . فإن القرآن إذا هم فقهوا مافيه : تبين لهم أنه إنما أمرهم بالخير ، والعدل ، والصدق ، والتوحيد . لم يأمرهم بمايكون سبباً للمصائب . فإنهم إذا فهموا مافى القرآن علموا : أنه لا يكون سبباً للشر مطلقاً .

وهذا مما يبين أن ما أمر الله به : يعلم بالأمر به حسنه ونفعه ، وأنه مصلحة للعباد . وليس كما يقول من يقول : قد يأمر الله العباد بما لا مصلحة لهم فيه إذا فعلوه . بل فيه مضرة لهم .

فإنه لو كان كذلك لكان قد يصدقه المتطيرون بالرسل وأتباعهم .

* * *

ومما يوضح ذلك : أنه لما قال « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » قال بعدها « وأرسلناك للناس رسولا . وكفى بالله شهيداً » فإنه قد شهد له بالرسالة بما أظهره على يديه من الآيات والمعجزات . وإذا شهد الله له كفى به شهيداً . ولم يضره جَحد هؤلاء لرسالته ، بما ذكروه من الشبه التى هى

عليهم لالهم بما أرادوا أن يجعلوا سيئاتهم وعقوباتهم حجة على إبطال رسالته . والله تعالى قد شهد له : أنه أرسله للناس رسولا . فكان ختم الكلام بهذا إبطالا لقولهم : إن المصائب من عند الرسول . ولهذا قال ، بعد هذا « من يطع الرسول فقد أطاع الله . ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً » .

فصــل

وكان فيما ذكره إبطال لقول الجهمية المجبرة ونحوهم ، ممن يقول : إن الله قد يعذب العباد بلا ذنب . وأنه قد يأمر العباد بمـا لاينفعهم ، بل بما يضرهم . فإن فعلوا ما أمرهم به حصل لهم الضرر ، و إن لم يفعلوه عاقبهم .

يقولون هذا ومثله ، و يزعمون أن هذا لأنه يفعل مايشاء .

والقرآن يرد على هؤلاء من وجوه كثيرة ، كما يرد على المـكذبين بالقدر .

فالآية ترد على هؤلاء وهؤلاء ، كما تقدم ، مع احتجاج الفريقين بها . وهى حجة على الفريقين .

* * *

فإن قال نفاة القدر : إنمـا قال فى الحسنة « هى من الله » وفى السيئة « هى من نفسك » لأنه يأمر بهذا ، وينهى عن هذا ، باتفاق المسلمين .

قالوا : ونحن نقول : المشيئة ملازمة للأمر . فما أمر به فقد شاءه . وما لم يأمر به لم يشأه . فـكانت مشيئته وأمره حاضَّة على الطاعة دون المعصية . فلهذا كانت هذه منه دون هذه .

قيل : أما الآية : فقد تبين أن الذين قالوا « الحسنة من عند الله ، والسيئة من عندك » أرادوا : من عندك يا محمد ، أى بسبب دينك . فجعلوا رسالة الرسول هى سبب المصائب . وهذا غير مسألة القدر .

و إذا كان قد أريد : إن الطاعة والمعصية ــ مما قد قيل ــ كان قوله « كل من عند الله » حجة عليكم كما تقدم .

وقوله بعد هذا « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » لاينافى ذلك . بل « الحسنة » أنعم الله بها و بثوابها . و « السيئة » هى من نفس الإنسان ناشئة ، و إن كانت بقضائه وقدره ، كما قال تعالى « من شر ماخلق » فمن المخلوقات ماله شر ، و إن كان بقضائه وقدره .

وانتم تقولون : الطاعة والمعصية هما من إحداث الإنسان ، بدون أن يجعل الله هذا فاعلاً وهذا فاعلاً ، و بدون أن يخص الله المؤمن بنعمة ورحمة أطاعه بها . وهذا مخالف للقرآن .

فصــل

فإن قيل : إذا كانت الطاعات والمعاصى مقدرة ، والنعم والمصائب مقدرة . فما الفرق بين الحسنات ، التى هى النعم ، والسيئات ، التى هى المصائب ؟ فجعل هذه من الله ، وهذه من نفس الإنسان ؟ .

قيل : لفروق بينهما :ــ

الفرق الأول : أن نعم الله و إحسانه إلى عبــاده يقع ابتداء بلا سبب منهم أصلاً . فهو ينعم بالعافية والرزق والنصر ، وغير ذلك على من لم يعمل خيراً قط . و ينشىء للجنة خلقاً يسكنهم فضول الجنة . وقد خلقهم فى الآخرة لم يعملوا خيراً . و يدخل أطفال المؤمنين ومجانينهم الجنة برحمته بلاعمل . وأما العقاب : فلايعاقب أحداً إلا بعمله .

الفرق الثانى : أن الذى يعمل الحسنات . إذا عملها ، فنفس عمله الحسنات : هو من إحسان الله ، و بفضله عليه بالهداية والإيمان ، كما قال أهل الجنة (٧ : ٤٣ الحمد الله الذى هدانا لهذا . وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله) .

وفى الحديث الصحيح « ياعبادى ، إنما هى أعمالــكم أحصيها لــكم . ثم أوفيكم إياها . فمن وجد خيراً فليحمد الله . ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » .

فنفس خلق الله لهم أحياء ، وجعله لهم السمع والأبصار والأفئدة : هو من

نعمته ونفس إرسال الرسول إليهم ، وتبليغه البلاغ المبين الذى اهتدوا به : هو من نعمته .

وإلهامهم الإيمان ، وهدايتهم إليه ، وتخصيصهم بمزيد نعمة حصل لهم بها الإيمان دون الكافرين : هو من نعمته . كما قال تعالى (٤٩: ١٧ ولكن الله حبب إليكم الإيمان ،وزينه فى قلوبكم . وكرّه إليكم الكفر والفسوق والعصيان . أولئك هم الراشدون . فضلاً من الله ونعمة) .

فجميع مايتقلب فيه العالم من خيرى الدنيا والآخرة : هو نعمة محضة منه بلاسبب سابق يوجب لهم حقاً . ولا حول ولا قوة لهم من أنفسهم إلا به . وهو خالق نفوسهم ، وخالق أعمالها الصالحة ، وخالق الجزاء .

فقوله « ما أصابك من حسنة فمن الله » حق من كل وجه ، ظاهراً وباطناً على مذهب أهل السنة .

وأما «السيئة » فلا تكون إلا بذنب العبد . وذنبه من نفسه . وهو لم يقل : إنى لم أقدر ذلك ولم أخلقه . بل ذكر للناس ماينفعهم .

فصل

فإذا تدبر العبد علم : أن ماهو فيه من الحسنات من فضل الله . فشكر الله . فزاده الله من فضله عملاً صالحاً ، ونعماً يفيضها عليه . وإذا علم أن الشر لايحصل له إلا من نفسه بذنوبه : استغفر وتاب . فزال عنه سبب الشر . فيكون العبد دائماً شاكراً مستغفراً . فلا يزال الخير يتضاعف له ، والشر يندفع عنه . كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى خطبته « الحمد لله » فيشكر الله . ثم يقول « نستعينه ونستغفره » نستعينه على الطاعة . ونستغفره من المعصية . ثم يقول « ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا » فيستعيذ به من الشر الذى فى النفس ، ومن عقوبة عمله . فليس الشر إلا من نفسه ومن عمل نفسه . فيستعيذ الله من شر النفس : أن يعمل بسبب سيئاته الخطايا . ثم إذا عمل استعاذ بالله من

سيئات عمله ، ومن عقو بات عمله . فاستعانه على الطاعة وأسبابها . واستعاذ به من المعصية وعقابها .

فعلمُ العبدِ بأن ما أصابه من حسنة فمن الله ، وماأصابه من سيئة فمن نفسه : يوجب له هذا وهذا . فهو سبحانه فرق بينهما هنا ، بعد أن جمع بينهما فى قوله « قل كل من عند الله » .

فبين أن الحسنات والسيئات : النعم والمصـائب ، والطاعات والمعاصى ، على قول من أدخلها فى « من عند الله » .

ثم بين الفرق الذى ينتفعون به . وهو أن هذا الخير : من نعمة الله ، فاشكروه يزدكم . وهذا الشر : من ذنوبكم . فاستغفروه ، يدفعه عنكم .

قال الله تعـالى (٨ : ٣٣ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم . وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) وقال تعالى (١١ : ١ ـ ٣ آلر كتاب أحكمت آياته ، ثم فصلت من لَدُنْ حكيم خبير : أن لا تعبدوا إلا الله . إننى لـكم منه نذير و بشير . وأن استغفروا ر بكم ثم تو بوا إليه ، يمتعكم متاعاً حسناً إلى أجل مسمى . ويُؤتِ كل ذى فضلٍ فضله) .

والمذنب إذا استغفر ر به من ذنبه فقد تأسَّى بالسعداء من الأنبياء والمؤمنين ، كآدم وغيره . و إذا أصر ، واحتج بالقدر : فقد تأسَّى بالأشقياء ، كإبليس ومن اتبعه من الغاو ين .

فكان من ذ كره : أن السيئة من نفس الإنسان بذنو به ، بعد أن ذ كر : أن الجميع من عند الله ، تنبيها على الاستغفار والتو بة ، والاستعاذة بالله من شر نفسه وسيئات عمله . والدعاء بذلك فى الصباح والمساء ، وعند المنام ، كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك أبا بكر الصديق ، أفضل الأمة ، حيث علمه أن يقول « اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أعوذ بك من شر نفسى وشر الشيطان وشركه ، وأن أقترف على نفسى سوءاً ، أو أجره إلى مسلم » .

فيستغفر مما مضى . و يستعيذ مما يستقبل . فيكون من حزب السعداء .

و إذا علم أن الحسنة من الله ــ الجزاء والعمل ــ سـأله أن يعينه على فعل الحسنات . بقوله (إياك نعبـد و إياك نستعين) و بقوله (اهدنا الصراط المستقيم) وقوله (٣ : ٨ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا) ونحو ذلك .

وأما إذا أخبر أن الجميع من عند الله فقط ، ولم يذكر الفرق : فإنه يحصل من هذا التسوية . فأعرض العاصي والمذنب عن ذم نفسه ، وعن التوبة من ذنوبها ، والاستعاذة من شرها . بل وقام في نفسه : أن يحتج على الله بالقدر . وتلك حجة داحضة ، لاتنفعه . بل تزيده عذاباً وشقاء ، كما زادت إبليس لما قال (٧ : ١٦ فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم) وقال (١٥ : ٣٩ رب بما أغويتني لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين) .

وكالذين يقولون يوم القيامة (٣٩ : ٥٧ لو أن الله هداني لـكنت من المتقين) وكالذين قالوا (٦ : ١٤٨ لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء)

فمن احتج بالقدر على مافعله من ذنوبه ، وأعرض عما أمر الله به ، من التوبة والاستغفار ، والاستعانة بالله ، والاستعاذة به ، واستهدائه : كان من أخسر الناس في الدنيا والآخرة . فهذا من فوائد ذكر الفرق بين الجمع .

فصل

الفرق الثالث : أن الحسنة يضاعفها الله و ينميها ، و يثيب على الهمّ بها . والسيئة لايضاعفها ، ولايؤاخذ على الهمّ بها . فيعطي صاحب الحسنة : من الحسنات فوق ماعمل . وصاحبُ السيئة : لايجزيه إلا بقدر عمله . قال تعالى (٦ : ١٦٠ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها . ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلى مثلها . وهم لا يظلمون)

الفرق الرابع : أن الحسنة مضافة إليه ، لأنه أحسن بها من كل وجه ، كما تقدم . فما من وجه من وجوهها : إلا وهو يقتضي الإضافة إليه .

وأما السيئة : فهو إنما يخلقها بحكمة . وهي باعتبار تلك الحـكمة من إحسانه .

فإن الرب لايفعل سيئة قط . بل فعله كله حسن وحسنات . وفعله كله خير .

ولهذا كان النبى صلى الله عليه وسلم يقول فى دعاء الاستفتاح « والخير بيديك . والشر ليس إليك » فإنه لا يخلق شراً محضاً . بل كل ما يخلقه : ففيه حكمة ، هو باعتبارها خير . ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس . وهو شر جزئى إضافى . فأما شر كلى ، أو شر مطلق : فالرب منزه عنه . وهذا هو الشر الذى ليس إليه .

وأما الشر الجزئى الإضافى : فهو خير باعتبار حكمته . ولهذا لا يضاف الشر إليه مفرداً قط . بل إما أن يدخل فى عموم المخلوقات ، كقوله (٢٥ : ٢ وخلق كل شىء) .

و إما أن يضاف إلى السبب كقوله (١١٣ : ٢ من شر ماخلق) .

و إما أن يحذف فاعله ، كقول الجن (٧٢: ١٠ و إنا لاندرى أشر أريد بمن فى الأرض ، أم أراد بهم ربهم رشدا ؟) .

* * *

وهذا الموضع ضل فيه فريقان من الناس الخائضين فى القدر بالباطل .

فرقة كذبت بهذا ، وقالت : إنه لايخلق أفعال العباد ، ولايشاء كل ما يكون . لأن الذنوب قبيحة ، وهو لايفعل القبيح . و إرادتها قبيحة ، وهو لايريد القبيح .

وفرقة : لما رأت أنه خالق هذا كله ولم تؤمن أنه خلق هذا لحكمة . بل قالت : إذا كان يخلق هذا : فيجون أن يخلق كل شر ، ولا يخلق شيئاً لحكمة . وما ثَمَّ فعل تنزه عنه . بل كل ما كان ممكناً جاز أن يفعله .

وجوّزوا : أن يأمر بكل كفر ومعصية . و ينهى عن كل إيمان وطاعة ، وصدق وعدل . وأن يعذب الأنبياء ، و ينعم الفراعنة والمشركين ، وغير ذلك . ولم يفرقوا بين مفعول ومفعول .

وهذا منكر من القول وزور ، كالأول . قال تعالى (٤٥ : ٢١ أم حسب

الذين اجترحوا السيئات : أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ؟ ساء ما يحكمون) وقال تعالى (٦٨ : ٣٥ أفنجعل المسلمين كالمجرمين ؟ مالكم كيف تحكمون) وقال تعالى (٣٨ : ٢٨ أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين فى الأرض ، أم نجعل المتقين كالفجار ؟) ونحو ذلك مما يوجب أنه يفرق بين الحسنات والسيئات ، و بين المحسن والمسيء . وأن من جوّز عليه التسوية بينهما : فقد أتى بقول منكر ، وزور ينكر عليه .

وليس إذا خلق ما يتأذى به بعض الحيوان : لا يكون فيه حكمة . بل فيه من الحكمة والرحمة ما يخفى على بعضهم مما مالا يقدر قدره إلا الله .

وليس إذا وقع فى المخلوقات ماهو شر جزئى بالإضافة : يكون شراً كلياً عاما . بل الأمور العامة الكلية : لا تكون إلا خيراً ومصلحة للعباد ، كالمطر العام وكإرسال رسول عام .

وهذا مما يقتضى : أنه لا يجوز أن يؤيد الله كذاباً عليه بالمعجزات التى أيَّدَ بها أنبياءه الصادقين . فإن هذا شر عام للناس ، يضلهم و يفسد عليهم دينهم ودنياهم وآخرتهم .

وليس هذا كالملك الظالم ، والعدو . فإن الملك الظالم : لابد أن يدفع الله به من الشر أكثر من ظلمه .

وقد قيل : ستون سنة بإمام ظالم : خير من ليلة واحدة بلا إمام .

و إذا قدر كثرة ظلمه : فذاك ضرر فى الدين ، كالمصائب تكون كفارة لذنوبهم و يثابون عليها ، و يرجعون فيها إلى الله ، و يستغفرونه ويتوبون إليه . وكذلك ما يسلط عليهم من العدو .

وأما من يكذب على الله ، و يقول ــ أى يدعى ــ أنه نبى : فلو أيَّدَه الله تأييد الصادق : للزم أن يسوى بينه و بين الصادق . فيستوى الهدى والضلال ، والخير

والشر ، وطريق الجنة وطريق النار . ويرتفع التمييز بين هذا وهذا . وهذا مايوجب الفساد العام للناس فى دينهم ودنياهم وآخرتهم [١] .

ولهذا أمر النبى صلى الله عليه وسلم : بقتال من يقاتل على الدين الفاسد من أهل البدع ، كالخوارج . وأمر بالصبر على جور الأئمة . ونهى عن قتالهم والخروج عليهم . ولهذا قد يمكن الله كثيراً من الملوك الظالمين مدة .

وأما المتنبئون الكذابون : فلا يطيل تمكينهم . بل لابد أن يهلكهم . لأن فسادهم عام فى الدين والدنيا والآخرة . قال تعالى (٦٩ : ٤٤ ـ ٤٦ ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل ، لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين) وقال تعالى (٤٢ : ٢٤ أم يقولون افترى على الله كذبا . فإن يشأ الله يختم على قلبك) فأخبر : أنه ـ بتقدير الافتراء ـ لابد أن يعاقب من افترى عليه .

فصل

وهذا الموضع مما اضطرب فيه النـاس . فاستدلت القدرية النفاة والمجبرة على أنه إذا جاز أن يضل شخصاً : جاز أن يضل كل الناس . وإذا جاز أن يعذب حيواناً بلا ذنب ولا عوض : جاز أن يعـذب كل حيّ بلا ذنب ولا عوض . وإذا جاز عليه أن لا يعين واحداً ممن أمره على طاعة أمره :جاز أن لا يعين كل الخلق . فلم يفرق الطائفتان بين الشر الخاص والعام . وبين الشر الإضافى ، والشر المطلق . ولم يجعلوا فى الشر الإضافى حكمة يصير بها من قسم الخير .

ثم قال النفاة : وقد علم أنه منزه عن تلك الأفعال . فإنا لو جوّزنا عليه هذا لجوّزنا عليه تأييد الكذاب بالمعجزات ، وتعذيب الأنبياء وإكرام الكفار ، وغير ذلك ، مما يستعظم العقلاء إضافته إلى الله تعالى .

---

(١) من هذا يعلم فساد دعوى من يقول : إن معجزة الأنبياء تكون كرامة للأولياء ، يعنى أن كرامة الولى من جنس معجزة النبى . والفرق بينهما : هو تحدى النبى وعدم تحدى الولى . وهذا من وحى شياطين الجن لشياطين الإنس زخرف القول غرورا .

فقالت المثبتة من الجهمية المجبرة : بل كل الأفعال جائزة عليه ، كما جاز ذلك الخاص . و إنما يعلم أنه لايفعل بما لا يفعل ، أو بفعل مايفعل : بالخبر ، خبر الأنبياء عنه . و إلا فمهما قُدِّر : جاز أن يفعله ، وجاز أن لا يفعله . ليس فى نفس الأمر سبب ولا حكمة ، ولا صفة تقتضى التخصيص ببعض الأفعال دون بعض . بل ليس إلا مشيئة ، نسبتها إلى جميع الحوادث سواء . ترجّح أحد المتماثلين بلا مرجّح .

فقيل لهم : فيجوز تأييد الكذاب بالمعجز . فلا يبقى المعجز دليلا على صدق الأنبياء . فلا يبقى خبر نبى يعلم به الفرق . فيلزم ـ مع الكفر بالأنبياء ـ أن لا يعلم الفرق ،لا بسمع ولا بعقل .

فاحتالوا للفرق بين المعجزات وغيرها . بأن تجويز إتيان الكذاب بالمعجزات يستلزم تعجيز البارى تعالى عما به يفرق بين الصادق والكاذب . أو لأن دلالتها على الصدق معلوم بالاضطرار . كما قد بسط الكلام على ذلك فى غير هذا الموضع . و بين خطأ الطائفتين . وأن هؤلاء الذين اتبعوا جهماً فى الخبر ـ ونفوا حكمة الله ورحمته ، والأسباب التى بها يفعل ، وماخلقه من القوى وغيرها ـ هم مبتدعة مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف ، مع مخالفتهم لصريح المعقول . كما أن القدرية النفاة : مخالفون للكتاب والسنة و إجماع السلف ، مع مخالفتهم لصريح المعقول .

فصل

والمقصود هنا : الكلام على قوله (ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك) وأن هذه يقتضى : أن العبد لايزل شاكراً مستغفرا .

وقد ذكر : أن الشر لايضاف إلى الله ، إلا على أحد الوجوه الثلاثة . وقد تضمنت الفاتحة للأقسام الثلاثة . هو سبحانه : الرحمن الذى وسعت رحمته كل شىء . وفى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم « أنه أرحم بعباده من الوالدة بولدها » وقد سبقت وغلبت رحمته غضبه ، وهو الغفور الودود ، الحليم الرحيم.

فإرادته : أصل كل خير ونعمة ، وكل خير ونعمة فمنه (١٦ : ٥٣ وما بكم من نعمة فمن الله) .

وقد قال سبحانه (١٥ : ٤٩ ، ٥٠ نبىء عبادى : أنى أنا الغفور الرحيم) ثم قال (وأن عذابى هو العذاب الأليم) وقال تعالى (٥ : ٩٨ اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم) فالمغفرة والرحمة من صفاته المذكورة بأسمائه . فهى من موجب نفسه المقدسة ، ومقتضاها ولوازمها .

وأما العذاب : فمن مخلوقاته ، الذى خلقه بحكمة ، هو باعتبارها حكمة ورحمة . فالإنسان لا يأتيه الخير إلا من ربه وإحسانه وجوده . ولا يأتيه الشر إلا من نفسه . فما أصابه من حسنة : فمن الله . وما أصابه من سيئة : فمن نفسه .

* * *

وقوله « وما أصابك » إما أن تكون كاف الخطاب له صلى الله عليه وسلم — كما قال ابن عباس وغيره — وهو الأظهر . لقوله بعد ذلك (وأرسلناك للناس رسولا) وإما أن تكون لكل واحد واحد من الآدميين ، كقوله (٨٢ : ٦ يا أيها الإنسان ، ماغرك بربك الكريم ؟) .

لكن هذا ضعيف . فإنه لم يتقدم هنا ذكر الإنسان ولا مكانه . وإنما تقدم ذكر طائفة قالوا ماقالوه . فلو أريد ذكرهم : لقيل « ما أصابهم من حسنة فمن الله وما أصابهم من سيئة » .

لكن خوطب الرسول بهذا ، لأنه سيد ولد آدم . وإذا كان هذا حكمه : كان هذا حكم غيره بطريق الأولى والأحرى . كما فى مثل قوله (٣٣ : ١ اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين) وقوله تعالى (٣٩ : ٦٥ لئن أشركت ليحبطن عملك) وقوله (١٠ : ٩٤ فإن كنت فى شك مما أنزلنا إليك . فاسأل الذين يقرأون الكتاب من قبلك) .

ثم هذا الخطاب نوعان : نوع يختص لفظه به . لكن يتناول غيره بطريق

الأولى ، كقوله (٦٦ : ١ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، تبتغي مرضاة أزواجك ؟) ثم قال (قد فرض الله لكم تَحِلَّة أيمانكم) .

ونوع : قد يكون خطابه خطابا به لجميع الناس ، كما يقول كثير من المفسرين : الخطاب له . والمراد غيره .

وليس المعنى : أنه لم يخاطب بذلك . بل هو المقدم . فالخطاب له خطاب لجميع الجنس البشرى . و إن كان هو لايقع منه مانهى عنه . ولا يترك ما أمر به . بل هذا يقع من غيره . كما يقول ولى الأمر للأمير : سافر غداً إلى المكان الفلانى . أى أنت ومن معك من العسكر . وكما ينهى أعزَّ من عنده عن شىء . فيكون نهياً لمن دونه . وهذا معروف من الخطاب .

فقوله « ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » الخطاب له صلى الله عليه وسلم . وجميع الخلق داخلون فى هذا الخطاب بالعموم ، و بطريق الأولى . بخلاف قوله « وأرسلناك للناس رسولا » فإن هذا له خاصة . ولكن من يبلغ عنه يدخل فى معنى الخطاب . كما قال صلى الله عليه وسلم « بلغوا عنى ولو آية » وقال « نضَّرَ الله امرءًا سمع منا حديثاً فبلغه إلى من لم يسمعه » وقال « ليبلغ الشاهد الغائب » وقال « إن العلماء ورثة الأنبياء » وقد قال تعالى فى القرآن (٦:١٩ وأُوحى إلىَّ هذا القرآن لأنذركم به ومن بَلَغ) .

* * *

والمقصود هنا : أن « الحسنة » مضافة إليه سبحانه من كل وجه . و « السيئة » مضافة إليه لأنه خلقها . كما خلق « الحسنة » فلهذا قال « كل من عند الله » . ثم إنه إنما خلقها لحكمة . ولا تضاف إليه من جهة أنها سيئة ، بل تضاف إلى النفس التى تفعل الشر بها لا لحكمة . فتستحق أن يضاف الشر والسيئة إليها . فإنها لاتقصد بما تفعله من الذنوب خيراً ، يكون فعله لأجله أرجح . بل ما كان هكذا فهومن باب الحسنات . ولهذا كان فعل الله حسنا . لايفعل قبيحاً ولاسيئاً قط .

وقد دخل فى هذا سيئات الجزاء والعمل . لأن المراد بقوله « ما أصابك من حسنة ــ ومن سيئة » النعم والمصائب ، كما تقدم . لـكن إذا كانت المصيبة من نفسه ــ لأنه أذنب ــ فالذنب من نفسه بطريق الأولى . فالسيئات من نفسه بلا ريب . وإنما جعلها منه مع الحسنة بقوله « كل من عند الله » كما تقدم . لأنها لاتضاف إلى الله مفردة . بل إما فى العموم ، كقوله « كل من عند الله » .

وكذلك الأسماء التى فيها ذكر الشر ، لاتذكر إلا مقرونة ، كقولنا « الضار النافع المعطى المـانع ، المعز المذل » أو مقيدة ، كقوله (٣٢ : ٢٢ إنا من المجرمين منتقمون) .

وكل ماخلقه ــ ممـا فيه شر جزئى إضافى ــ ففيه من الخير العام والحـكمة والرحمة أضعاف ذلك . مثل إرسال موسى إلى فرعون . فإنه حصل به التـكذيب والهلاك لفرعون وقومه . وذلك شر بالإضافة إليهم . لـكن حصل به ــ من النفع العام للخلق إلى يوم القيامة ، والاعتبار بقصة فرعون ــ ماهو خير عام . فانتفع بذلك أضعاف أضعاف من استضَرَّ به . كما قال تعالى (٤٣ : ٥٥ ، ٥٦ فلما آسفونا انتقمنا منهم فأغرقناهم أجمعين . فجعلناهم سلفا ومثلا للآخرين) وقال تعالى بعد ذكر قصته (٧٩ : ٢٦ إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى) .

وكذلك محمد صلى الله عليه وسـلم : شَقِى برسالته طائفة من مشركى العرب وكفار أهل الـكتاب . وهم الذين كذبوه ، وأهلـكهم الله تعالى بسببه . ولـكن سعد بها أضعاف أضعاف هؤلاء .

ولذلك من شقى به من أهل الـكتاب كانوا مبدلين محرفين قبل أن يبعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم . فأهلك الله بالجهاد طائفة . واهتدى به من أهل الـكتاب أضعاف أضعاف أولئك .

والذين أذلهم الله من أهل الـكتاب بالقهر والصغار ، أو من المشركين الذين أحدث فيهم الصغار ، فهؤلاء كان قهرهم رحمة لهم . لئلا يعظم كفرهم ، ويكثر شرهم

ثم بعدهم حصل من الهدى والرحمة لغيرهم ما لا يحصيهم إلا الله . وهم دائما يهتدى منهم ناس من بعد ناس ببركة ظهور دينه بالحجة واليد .

فالمصلحة بإرساله و إعزازه ، و إظهار دينه ، فيها من الرحمة التى حصلت بذلك ما لا نسبة لها إلى ما حصل بذلك لبعض الناس من شر جزئى إضافى ، لما فى ذلك من الخير والحكمة أيضاً . إذ ليس فيما خلقه الله سبحانه شر محض أصلا ، بل هو شر بالإضافة .

فصل

الفرق الخامس : أن ما يحصل للإنسان من الحسنات التى يعملها كلها أمور وجودية . أنعم الله بها عليه ، وحصلت بمشيئة الله ورحمته وحكمته وقدرته وخلقه ، ليس فى الحسنات أمر عدمى غير مضاف إلى الله . بل كلها أمر وجودى . وكل موجود وحادث فالله هو الذى يحدثه .

وذلك : أن الحسنات إما فعل مأمور به ، أو ترك منهى عنه . والترك : أمر وجودى . فترك الإنسان لما نهى عنه ، ومعرفته بأنه ذنب قبيح ، و بأنه سبب للعذاب ، و بغضه وكراهته له ، ومنع نفسه منه إذا هويته ، واشتهته وطلبته . كل هذه أمور وجودية . كما أن معرفته بأن الحسنات ـ كالعدل والصدق ـ حسنة ، وفعله لها أمور وجودية .

ولهذا إنما يثاب الإنسان على فعل الحسنات إذا فعلها محبا لها بنية وقصد فعلها ابتغاء وجه ربه . وطاعة لله ولرسوله ، و يثاب على ترك السيئات إذا تركها بالكراهة لها ، والامتناع منها . قال تعالى (٤٩ : ٧ ولكن الله حبب إليكم الإيمان ، وزَيَّنه فى قلوبكم . وكَرَّه إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون) وقال تعالى (٧٩ : ٤٠ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى . فإن الجنة هى المأوى) وقال تعالى (٢٩ : ٤٥ إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) .

وفى الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ثلاث من كُنّ فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما . ومن كان يحب المرء لايحبه إلا لله . ومن كان يكره أن يرجع فى الكفر ـ بعد إذ أنقذه الله منه ـ يلقى فى النار » .

وفى السنن عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم « أوثق عُرَى الإيمان : الحب فى الله ، والبغض فى الله » .

وفيها عن أبى أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من أحب لله ، وأبغض لله ، وأعطى لله . ومنع لله ، فقد استكمل الإيمان » .

وفى الصحيح عن أبى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده . فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه . وذلك أضعف الإيمان » .

وفى الصحيح من حديث ابن مسعود رضى الله عنه ـ لما ذكر الخلوف ـ قال « من جاهدهم بيده فهو مؤمن . ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن . ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن . ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » وقد قال تعالى (٦٠:٤ قد كانت لكم أسوة حسنة فى إبراهيم والذين معه . إذ قالوا لقومهم : إنا بُرَآء منكم ومما تعبدون من دون الله . كفرنا بكم . و بدا بيننا و بينكم العداوةُ والبغضاء أبداً ، حتى تؤمنوا بالله وحده ، إلا قولَ إبراهيم لأبيه : لأستغفرن لك . وما أملك لك من الله من شىء) .

وقال على لسان الخليل (٤٣ : ٢٦ ، ٢٧ إننى بَراء مما تعبدون . إلا الذى فطرنى ، فإنه سيهدين) وقال (٣٦ : ٧٥ أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عَدُوٌّ لى ، إلا رب العالمين) وقال (٦ : ٧٨ ، ٧٩ فلما أفَلَتْ ، قال : ياقوم إنى برىء مما تشركون . إنى وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين) .

فهذا البغض والعداوة والبراءة مما يعبد من دون الله ، ومن عابديه : هى أمور موجودة فى القلب ، وعلى اللسان والجوارح ، كما أن حب الله وموالاته وموالاة أوليائه : أمور موجودة فى القلب ، وعلى اللسان والجوارح . وهى تحقيق قول « لا إله إلا الله » وهو إثبات تأليه القلب لله حباً خالصاً وذلا صادقا . ومنع تأليهه لغير الله ، و بغض ذلك وكراهته . فلا يعبد إلا الله . و يحب أن يعبده ، ونبغض عبادة غيره . و يحب التوكل عليه وخشيته ودعاءه و يبغض التوكل على غيره وخشيته ودعاءه .

فهذه كلها أمور موجودة فى القلب . وهى الحسنات التى يثيب الله عليها .

وأما مجرد عدم السيئات ، من غير أن يعرف أنها سيئة ، ولا يكرهها ، بل لايفعلها لسكونها لم تخطر بباله ، أو تخطر كما تخطر الجمادات التى لايحبها ولا يبغضها ـ فهذا لايثاب على عدم مايفعله من السيئات . ولكن لايعاقب أيضاً على فعلها . فكأنه لم يفعلها . فهذا تكون السيئات فى حقه بمنزلتها فى حق الطفل والمجنون والبهيمة . لاثواب ولا عقاب .

ولكن إذا قامت عليه الحجة بعلمه تحريمها . فإن لم يعتقد تحريمها ويكرهها و إلا عوقب على ترك الإيمان بتحريمها .

فصل

وقد تنازع الناس فى الترك : هل هو أمر وجودى أو عدمى ؟ . والأكثرون على أنه وجودى .

وقالت طائفة ـ كأبى هاشم ابن الجبائى ـ إنه عدمى وأن المأمور يعاقب على مجرد عدم الفعل ، لاعلى تركٍ يقوم بنفسه . و يسمون « المذمية » لأنهم رتبوا الذم على العدم المحض .

والأكثرون يقولون : الترك أمر وجودى . فلا يثاب من ترك المحظور إلا على ترك يقوم بنفسه . وتارك المأمور : إنما يعاقب على ترك يقوم بنفسه . وهو أن يأمره الرسول صلى الله عليه وسلم بالفعل فيمتنع . فهذا الامتناع أمر وجودى .

ولذلك فهو يشتغل عما أمر به بفعل ضده ، كما يشتغل عن عبادة الله وحده بعبادة غيره . فيعاقب على ذلك .

ولهذا كان كل من لم يعبد الله وحده ، فلابد أ نه يكون عابداً لغيره . يعبد غيره فيكون مشركاً . وليس فى بنى آدم قسم ثالث . بل إما موحد ، أو مشرك ، أو من خلط هذا بهـذا كالمبدلين من أهل الملل : النصارى ومن أشبههم من الضلال ، المنتسبين إلى الإسـلام . قال الله تعالى (١٦ : ٩٨ ـ ١٠٠ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم . إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا ، وعلى ربهم يتوكلون . إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون) وقد قال تعـالى (١٥ : ٤٢ إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) لمـا قال إبليس (١٥ : ٣٩ ، ٤٠ لأزينن لهم فى الأرض ، ولأغوينهم أجمعين . إلا عبادك منهم المخلصين) قال تعـالى (إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) .

فإبليس لايغوى المخلصين . ولاسلطان له عليهم . إنما سلطانه على الغاوين . وهم الذين يتولونه ، وهم الذين به مشركون .

وقوله « الذين يتولونه والذين هم به مشركون » صفتان لموصوف واحد . فـكل من تولاه فهو به مشرك ، وكل من أشرك به فقد تولاه .

قال تعالى (٣٦ : ٦٠ ، ٦١ ألم أعهد إليكم يابنى آدم : أن لاتعبدوا الشيطان ؟ إنه لـكم عدو مبين . وأن اعبدونى . هذا صراط مستقيم) .

وكل من عبد غير الله فإنما يعبد الشيطان ، و إن كان يظن أنه يعبد الملائـكة والأنبياء . وقال تعالى (٣٤ : ٤٠ ، ٤١ ويوم يحشرهم جميعاً ، ثم يقول للملائكة : أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ؟ قالوا : سبحانك ! أنت ولينا من دونهم . بل كانوا يعبدون الجن . أكثرهم بهم مؤمنون) .

ولهذا يتمثل الشياطين لمن يعبد الملائـكة والأنبياء والصالحين ويخاطبونهم

فيظنون أن الذى خاطبهم ملك أو نبى ، أو ولي . و إنما هو شيطان ، جعل نفسه ملـكا من الملائـكة ، كما يصيب عباد الـكواكب وأصحاب العزائم والطلسمات ، يسمون أسماء ، يقولون : هى أسماء الملائـكة ، مثل ميططرون وغيره . و إنمـا هى أسماء الجن .

وكذلك الذين يدعون المخلوقين من الأنبياء والأولياء والملائـكة قد يتمثل لأحدهم من يخاطبه ، فيظنه النبى ، أو الصالح الذى دعاه . و إنما هو شيطان تصور فى صورته ، أو قال : أنا هو ، لمن لم يعرف صورة ذلك المدعو .

وهذا الشر يجرى لمن يدعو المخلوقين ، من النصارى ومن المنتسبين إلى الإسلام يدعونهم عند قبورهم ، أو مغيبهم . و يستغيثون بهم . فيأتيهم من يقول : إنه ذلك المستغـاث به فى صورة آدمى راكباً ، و إما غير راكب . فيعتقد المستغيث : أنه ذلك النبى ، والصالح ، أو أنه سره ، أو روحانيته ، أو رقيقته تشكل ، أو يقول : إنه ملك جاء على صورته . و إنما هو شيطان يغويه ، لـكونه أشرك بالله ودعا غيره الميت من دونه . فصار للشيطان عليه سلطان بذلك الشرك . فظن أنه يدعو النبى ، أو الصالح ، أو الملك . وأنه هو الذى شفع له ، أو هو الذى أجاب دعوته . و إنما هو الشيطان ، ليزيده غلواً فى كفره وضلاله .

فـكل من لم يعبد الله مخلصاً له الدين ، فلا بد أن يكون مشركاً عابداً لغير الله . وهو فى الحقيقة : عابد للشيطان .

فـكل واحد من بنى آدم إما عابد للرحمن ، و إما عابد للشيطان . قال تعالى (٤٣ : ٣٦ ــ ٣٩ ومن يَعْشُ عن ذكر الرحمن نُقَيِّض له شيطاناً . فهو له قرين ، و إنهم ليصدونهم عن السبيل و يحسبون أنهم مهتدون . حتى إذا جاءنا قال : ياليت بينى و بينك بُعْدَ المشرقين . فبئس القرين . ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون) وقال تعـالى (٢٢ : ١٧ إن الذين آمنوا والذين هادوا

والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا . إن الله يفصل بينهم يوم القيامة . إن الله على كل شهيد) .

فبنو آدم منحصرون فى الأصناف الستة . و بسط هذا له موضع آخر .

فصل

والمقصود هنا : أن الثواب والعقاب إنما يكون على عمل وجودى بفعل الحسنات ، كعبادة الله وحده ، وترك السيئات ، كترك الشرك ـ أمر وجودى ، وفعل السيئات ، مثل ترك التوحيد ، وعبادة غير الله ـ أمر وجودى . قال تعالى (٢٨:٨٤ من جاء بالحسنة فله خير منها . ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون) وقال تعالى (١٧ : ٧ إن احسنتم أحسنتم لأنفسكم . و إن أسأتم فلها) وقال تعالى (٤١ : ٤٦ من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها) وقال تعالى (١٠:٢٦،٢٧ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة . ولا يرهق وجوههم قترٌ ولا ذلة . أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون . والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها . وترهقهم ذلة ـ إلى قوله ـ أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) وقال تعالى (٣٠:١٠ ثم كان عاقبةَ الذين أساءوا : السوأى ، أن كذبوا بآيات الله . وكانوا به يستهزئون) .

فأما عدم الحسنات والسيئات : فجزاؤه عدم الثواب والعقاب .

و إذا فُرض رجل آمن بالرسول مجملا ، و بقى مدة لا يفعل كثيراً من المحرمات ، ولا سمع أنها محرمه ، فلم يعتقد تحريمها . مثل من آمن ولم يعلم أن الله حرم الميتة والدم ولحم الخنزير ، ولا علم أنه حرم نكاح الأقارب سوى أربعة أصناف ، ولا حرم بالمصاهرة أربعة أصناف ـ حرم على كل من الزوجين أصول الآخر وفروعه ـ فإذا آمن ولم يفعل هذه المحرمات ، ولا اعتقد تحريمها ، لأنه لم يسمع ذلك : فهذا لا يثاب ولا يعاقب .

ولكن إذا علم التحريم فاعتقده : أثيب على اعتقاده . و إذا ترك ذلك ـ مع

دعاء النفس إليه ـ أثيب ثواباً آخر ، كالذى تدعوه نفسه إلى الشهوات فينهاها كالصائم الذى تشتهى نفسه الأكل والجماع فينهاها ، والذى تشتهى نفسه شرب الخمر والفواحش فينهاها . فهذا يثاب ثواباً آخر ، بحسب نهيه لنفسه ، وصبره على المحرمات ، واشتغاله بالطاعات التى هى ضدها . فإذا فعل تلك الطاعات كانت مانعة له عن المحرمات .

و إذا تبين هذا : فالحسنات التى يثاب عليها كلها وجودية ، نعمة من الله تعالى وما أحبته النفس من ذلك ، وكرهته من السيئات : فهو الذى حبب الإيمان إلى المؤمنين ، وزينة فى قلوبهم . وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان .

فصل

فى منشأ السيئات

وأما السيئات : فمنشؤها الجهل والظلم . فإن أحداً لايفعل سيئة قبيحة إلا لعدم علمه بكونها سيئة قبيحة ، أو لهواه وميل نفسه إليها .

ولا يترك حسنة واجبة إلالعدم علمه بوجوبها ، أو لبغض نفسه لها .

وفى الحقيقة : فالسيئات كلها ترجع إلى الجهل . و إلا فلو كان عالمًا علماً نافعاً بأن فعل هذا يضره ضراراً راجحاً ، لم يفعله . فإن هذا خاصية العاقل . ولهذا إذا كان من الحسنات مايعلم أنه يضره ضراراً راجحاً ، كالسقوط من مكان عال ، أو فى نهر يغرقه ، أو المرور بجنب حائط مائل ، أو دخول نار متأججة ، أو رمى ماله فى البحر ونحو ذلك : لم يفعله ، لعلمه بأن هذا ضرر لامنفعة فيه . ومن لم يعلم أن هذا يضره ـ كالصبى ، والمجنون ، والساهى والغافل ـ فقد يفعل ذلك .

ومن أقدم على ما يضره ـ مع علمه بما فيه من الضرر عليه ـ فلظنه أن منفعته راجحة .

فأما أن يجزم بضرر مرجوح ، أو يظن أن الخير راجح . فلا بد من رجحان الخير ، إما فى الظن و إما فى المظنون ، كالذى يركب البحر و يسافر الأسفار البعيدة

للربح . فإنه لو جزم بأنه يغرق أو يخسر لما سافر ، لكنه يترجح عنده السلامة والربح ، وإن كان مخطئاً فى هذا الظن .

وكذلك الذنوب : إذا جزم السارق بأنه يؤخذ ويقطع ، لم يسرق . وكذلك الزانى : إذا جزم بأنه يرجم ، لم يزن . والشارب يختلف حاله . فقد يقدم على جلد أربعين وثمانين ، ويديم الشرب مع ذلك . ولهذا كان الصحيح : أن عقوبة الشارب غير محدودة ، بل يجوز أن تنتهى إلى القتل ، إذا لم ينتهِ إلا بذلك . كما جاءت بذلك الأحاديث . كما هو مذكور فى غير هذا الموضع .

وكذلك العقوبات ، متى جزم طالب الذنب بأنه يحصل له به الضرر الراجح لم يفعله . بل إما أن لا يكون جازماً بتحريمه ، أو يكون غير جازم بعقوبته . بل يرجو العفو بحسنات ، أو توبة ، أو بعفو الله ، أو يغفل عن هذا كله . ولا يستحضر تحريماً ، ولا وعيداً . فيبقى غافلا . غير مُستحضر للتحريم . والغفلةُ من أضداد العلم .

فصل

الغفلة والجهالة والشهوة : أصل كل شر

فالغفلة والشهوة أصل الشر . قال تعالى (١٨ : ٢٨ ولا تُطِعْ من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه . وكان أمره فُرُطاً) والهوى وحده لا يستقل بفعل السيئات إلا مع الجهل . وإلا فصاحب الهوى ، إذا علم قطعاً أن ذلك يضره ضرراً راجحاً : انصرفت نفسه عنه بالطبع . فإن الله تعالى جعل فى النفس حباً لما ينفعها ، وبغضاً لما يضرها . فلا تفعل ما تجزم بأنه يضرها ضرراً راجحاً . بل متى فعلته كان لضعف العقل .

ولهذا يوصف هذا بأنه عاقل ، وذو نُهًى ، وذو حجًى .

ولهذا كان البلاء العظيم من الشيطان . لا من مجرد النفس . فإن الشيطان يزين لها السيئات ، ويأمرها بها ، ويذكر لها ما فيها من المحاسن . التى هى منافع

لامضار . كما فعل إبليس بآدم وحواء . فقال (٢٠ : ١٢٠ ، ١٢١ يا آدم ، هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى . فأكلا منها فبدت لهما سوآتهما) (٧ : ٢٠ وقال : مانهاكما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين ، أو تكونا من الخالدين) .

ولهذا قال تعالى (٤٣ : ٣٦ ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو له قرين . وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون) وقال تعالى (٣٥ : ٦ أفمن زُيِّنَ له سُوءُ عمله فرآه حَسَناً ؟) وقال تعالى (٦ : ١٠٨ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله ، فيسبوا الله عَدْوًا بغير علم . كذلك زينا لكل أمةٍ عملهم . ثم إلى ربهم مرجعهم ، فينبئُهم بما كانوا يعملون) .

وقوله « زينا لكل أُمة عملهم » هو بتوسيط تزيين الملائكة ، والأنبياء ، والمؤمنين للخير . وتزيين شياطين الجن والإنس للشر . قال تعالى (٦ : ١٣٧ وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤهم لِيُرْدُوهم . وليَلْبِسوا عليهم دينهم) .

فأصل مايوقع الناس فى السيئات : الجهل ، وعدم العلم بكونها تضرهم ضرراً راجحاً ، أو ظَنٌّ أنها تنفعهم نفعاً راجحاً . ولهذا قال الصحابة رضى الله عنهم « كل من عصى الله فهو جاهل » وفسروا بذلك قوله تعالى (٤ : ١٧ إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة . ثم يتوبون من قريب) كقوله (٦ : ٥٤ وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا . فقل : سلام عليكم . كتب ربكم على نفسه الرحمة : أنه من عمل منكم سُوءًا بجهالة . ثم تاب من بعده وأصلح . فأنه غفور رحيم) ولهذا يسمى حال فعل السيئات : الجاهلية . فإنه يصاحبها حال من حال جاهلية .

قال أبو العالية : سألت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية ؟ (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب) فقالوا : كل من عصى الله فهو جاهل . ومن تاب قبيل الموت : فقد تاب من قريب .

وعن قتادة قال « أجمع أصحاب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن كل

من عصى ربه فهو فى جهالة ، عمداً كان أو لم يكن . وكل من عصى الله فهو جاهل » وكذلك قال التابعون ومن بعدهم .

قال مجاهد : من عمل ذنباً ــ من شيخ ، أو شاب ــ فهو بجهالة . وقال : من عصى ربه فهو جاهل . حتى ينزع عن معصيته . وقال أيضاً : هو إعطاء الجهالة العمد . وقال مجاهد أيضاً : من عمل سُوءا خطأً ، أو إثماً عمداً : فهو جاهل حتى ينزع منه . رواهن ابن أبى حاتم . ثم قال : وروى عن قتادة ، وعمرو بن مرة ، والثورى ، ونحو ذلك « خطأً ، أو عمداً » .

وروى عن مجاهد والضحاك قالا : ليس من جهالته أن لا يعلم حلالا ولا حراما . ولكن من جهالته : حين دخل فيه . وقال عكرمة : الدنيا كلها جهالة .

وعن الحسن البصرى : أنه سئل عنها ؟ فقال : هم قوم لم يعلموا مالهم مما عليهم . قيل له : أرأيت لو كانوا قد علموا ؟ قال : فليخرجوا منها . فإنها جهالة .

قلت : ومما يبين ذلك : قوله تعالى (٣٥ : ٢٨ إنما يخشى اللهَ من عباده العلماء) وكل من خشيه ، وأطاعه ، وترك معصيته : فهو عالم . كما قال تعالى (٣٩ : ٩ أمَّنْ هو قانتٌ آناءَ الليل ساجِداً وقائماً ؟ يحذر الآخرة ، ويرجو رحمة ربه . قل : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟) .

وقال رجل للشعبى : أيها العالم . فقال : إنما العالم من يخشى الله .

وقوله تعالى « إنما يخشى الله من عباده العلماء » يقتضى أن كل من خشى الله فهو عالم . فإنه لا يخشاه إلا عالم .

ويقتضى أيضاً : أن العالم من يخشى الله . كما قال السلف .

قال ابن مسعود « كفى بخشية الله علماً ، وكفى بالاغترار جهلا » .

ومثل هذا الحصر يكون من الطرفين . حصر الأول فى الثانى . وهو مطرد وحصر الثانى فى الأول نحو قوله (٣٦ : ١١ إنما تنذر من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب) وقوله (٧٩:٤٥ إنما أنت منذر من يخشاها) وقوله (٣٢ : ١٥ ،

١٦ إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذُكِّرُوا بها خَرُّوا سُجَّداً وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون . تتجافى جنوبهم عن المضاجع) .

وذلك : أنه أثبت الخشية للعلماء ، ونفاها عن غيرهم . وهذا كالاستثناء . فإنه من النفى : إثبات ، عند جمهور العلماء . كقولنا «لا إلَهَ إلا الله» وقوله تعالى (٢١ : ٢٨ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) وقوله (٣٤ : ٢٣ ولاتنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) وقوله (٢٥ : ٣٣ ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً) .

وقد ذهب طائفة إلى أن المستثنى مسكوت عنه . لم يثبت له ما ذكر . ولم ينف عنه .

وهؤلاء يقولون ذلك فى صيغة الحصر بطريق الأولى . فيقولون : نفى الخشية عن غير العلماء ، ولم يثبتها لهم .

والصواب : قول الجمهور . أن هذا كقوله (٧ : ٣٣ قل : إنما حرم ربى الفواحش ماظهر منها وما بطن . والإثم والبغى بغير الحق) فإنه ينفى التحريم عن غير هذه الأصناف ويثبتها لها . لكن أثبتها للجنس . أو لكل واحدٍ واحد من العلماء ؟ كما يقال : إنما يحج المسلمون . ولا يحج إلا مسلم . وذلك أن المستثنى هل هو مقتضٍ أو شرط ؟ .

ففى هذه الآية وأمثالها : هو مقتض . فهو عام . فإن العلم بما أنذرت به الرسل يوجب الخوف . فإذا كان العلم يوجب الخشية الحاملة على فعل الحسنات ، وترك السيئات . وكل عاص فهو جاهل . ليس بتام العلم . يبين ماذكرنا من أن أصل السيئات الجهل ، وعدم العلم . وإذا كان كذلك . فعدم العلم ليس شيئاً موجوداً . بل هو مثل عدم القدرة ، وعدم السمع والبصر ، وسائر الأعدام .

* * *

والعدم : لافاعل له . وليس هو شيئاً . وإنما الشيء الموجود . والله تعالى خالق كل شيء . فلا يجوز أن يضاف العدم المحض إلى الله . لكن قد يقترن به ماهو موجود .

فإذا لم يكن عالماً بالله ، لايدعوه إلى الحسنات ، وترك السيئات .

والنفس بطبعها متحولة . فإنهـا حية . والإرادة والحركة الإرادية من لوازم الحياة . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « أصدق الأسماء : حارث وهمام » فكل آدمى حارث وهمام . أى عامل كاسب ، وهو همام . أى يَهُمُّ ويريد . فهو متحرك بالإرادة .

وقد جاء فى الحديث « مثل القلب : مثل ريشة ملقاة بأرض فلاة ، ولَلقلبُ أشد تقلباً من القِدْر إذا استجمعت غلياناً » .

فلما كانت الإرادة والعمل من لوازم ذاتها . فإذا هداها الله : علمها ماينفعها وما يضرها . فأرادت ماينفعها ، وتركت مايضرها .

فصل

والله سبحانه قد تفضل على بنى آدم بأمرين . هما أصل السعادة .

أحدهما : أن كل مولود يولد على الفطرة ، كما فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « كل مولو يولد على الفطرة . فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يُمَجِّسانه ، كما تُنتَجُ البهيمة بهيمة جَمعاء . هل تحسون فيهـا من جَدْعاء ؟ ثم يقول أبو هريرة : اقرؤا إن شئتم (٣٠ : ٣٠ فطرة الله التى فطر الناس عليهـا) » قال تعـالى (٣٠ : ٣٠ فأقم وجهك للدين حنيفا . فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله . ذلك الدين القيم) .

وفى صحيح مسلم عن عياض بن حمار عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « يقول الله تعالى : خلقت عبادى حُنفاء . فاجتالتهم الشياطين . وحرمت عليهم ما أحللت لهم . وأمرتهم أن يشركوا بى مالم أنزل به سلطانا » .

فالنفس بفطرتها إذا تُركت كانت مقرة لله بالإلٰهية ، محبة له ، تعبده لاتشرك به شيئاً . ولـكن يفسدها مايزين لها شياطين الإنس والجن بما يوحى بعضهم إلى بعض من الباطل . قال تعالى (٧ : ١٧٢ وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم

ذرياتهم . وأشهدهم على أنفسهم ، ألست بربكم ؟ قالوا : بلى ، شهدنا . أن تقولوا يوم القيامة : إنا كنا عن هذا غافلين ، أو تقولوا : إنما أشرك آباؤنا من قبل ، وكنا ذرية من بعدهم . أفتهلكنا بما فعل المبطلون ؟) .

وتفسير هذه الآية مبسوط فى غير هذا الموضع .

الثانى : أن الله تعالى قد هدى الناس هداية عامة بما جعل فيهم بالفطرة من المعرفة وأسباب العلم ، وبما أنزل إليهم من الكتب ، وأرسل إليهم من الرسل . قال تعالى (٩٦ : ١ ـ ٥ اقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق الإنسان من عَلَق . اقرأ وربك الأكرم . الذى علم بالقلم . علم الإنسان مالم يعلم) وقال تعالى (٥٥ : ١ ـ ٣ الرحمن عَلَّم القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان) وقال تعالى (٨٧ : ١ ـ ٣ سبح اسم ربك الأعلى . الذى خلق فسوى . والذى قَدَّر فهدى) وقال تعالى (٩٠ : ١٠ وهديناه النجدين) .

فنى كل أحد ما يقتضى معرفته بالحق ومحبته له . وقد هداه ربه إلى أنواع من العلم ، يمكنه أن يتوصل بها إلى سعادة الأولى والآخرة . وجعل فى فطرته محبة لذلك . لكن قد يُعرض الإنسان ـ بجاهليته وغفلته ـ عن طلب علم ما ينفعه .

وكونه لايطلب ذلك ، ولا يريده : أمر عدمى ، لايضاف إلى الله تعالى . فلا يضاف إلى الله : لا عدم علمه بالحق ، ولا عدم إرادته للخير .

الحركة والإرادة من لوازم النفس

لكن النفس كما تقدم : الإرادةُ والحركة من لوازمها . فإنها حية حياة طبيعية لكن سعادتها ونجاتها إنما تتحقق بأن تحيي الحياة النافعة الكاملة . وكان مالها من الحياة الطبيعية موجباً لعذابها . فلا هى حية متنعمة بالحية . ولا هى ميتة مستريحة من العذاب . قال تعالى (٨٧ : ٩ ـ ١٣ فذكِّر إن نفعت الذكرى . سيذكّر من يخشى . ويتجنبها الأشقى . الذى يصلى النار الكبرى . ثم لايموت فيها ولا يحيي) فالجزاء من جنس العمل . لما كان فى الدنيا : ليس يحى الحياة النافعة

التى خلق لأجلها . بل كانت حياته من جنس حياة البهائم . ولم يكن ميتاً عديم الإحساس : كان فى الآخرة كذلك . فإن مقصود الحياة : هو حصول ما ينتفع به الحيُّ و يستلذ به . والحى لابد له من لذة أو ألم . فإذا لم تحصل له اللذة : لم يحصل له مقصود الحياة . فإن الألم ليس مقصوداً .

كمن هو حى فى الدنيا ، و به أمراض عظيمة لاتدعه يتنعم بشىء مما يتنعم به الأحياء . فهذا يبقى طول حياته يختار الموت ، ولا يحصل له .

فلما كان من طبع النفس الملازم لها : وجود الإرادة والعمل ، إذ هو حارث همام . فإن عرفت الحق وأرادته . وأحبته وعبدته : فذلك من تمام إنعام الله عليها . و إلا فهى بطبعها لابد لها من مراد معبود غير الله . ومرادات سيئة تضرها . فهذا الشر قد تركب من كونها لم تعرف الله ولم تعبده . وهذا عدم لايضاف إلى فاعل . ومن كونها بطبعها لابد لها من مراد معبود . فعبدت غيره . وهذا هوالشر الذى تعذبُ عليه . وهو من مقتضى طبعها مع عدم هداها .

* * *

والقدرية يعترفون بهذا جميعه و بأن الله خلق الإنسان مريداً . لكن يجعلون المخلوق كونه مريداً بالقوة والقبول . أى قابلا لأن يريد هذا وهذا .

وأما كونه مريداً لهذا المعين ، وهذا المعين : فهذا عندهم ليس مخلوقا لله . وغلطوا فى ذلك غلطاً فاحشاً . فإن الله خالق هذا كله .

و إرادة النفس لما يريده من الذنوب وفعلها : هو من جملة مخلوقات الله تعالى فإن الله خالق كل شىء . وهو الذى ألهم النفس ـ التى سوّاها ـ فجورها وتقواها .

وكان النبى صلى الله عليه وسلم يقول فى دعائه « اللهم آت نفسى تقواها ، وزَكِّها ، أنت خير من زكاها . أنت وليها ومولاها » .

وهو سبحانه : جعل إبراهيم وآله أئمة يهدون بأمره . وجعل فرعون وآله أئمة يدعون إلى النار ، و يوم القيامة لاينصرون .

لـكن هذا لايضاف مفرداً إلى الله تعالى ، لوجهين : من جهة علته الغائية ، ومن جهة سببه وعلته الفاعلة .

أما الغائية : فإن الله إنما خلقه لحـكمة هو باعتبارها خير ، لا شر . و إن كان شراً إضافياً . فإذا أضيف مفرداً : توهم المتوهم مذهب جهم : أن الله يخلق الشر المحض الذى لا خير فيه لأحد . لا لحـكمة ولا رحمة . والاخبار والسنة والاعتبار تبطل هذا المذهب .

كما أنه إذا قيل : محمد وأمته يسفكون الدماء ، و يفسدون فى الأرض : كان هذا ذماً لهم ، وكان باطلا . و إذا قيل : يجاهدون فى سبيل الله لتـكون كلمة الله هى العليا ، و يكون الدين كله لله ، و يقتلون من منعهم من ذلك : كان هذا مدحاً لهم ، وكان حقا .

فإذا قيل : إن الرب تبارك وتعالى حكيم رحيم . أحسن كل شىء خلقه ، وأتقن ماصنع ، وهو أرحم الراحمين . أرحم بعباده من الوالدة بولدها . والخير كله بيديه . والشر ليس إليه . بل لا يفعل إلا خيرا . وما خلقه من ألم لبعض الحيوانات أو من أعمالهم المذمومة : فله فيها حكمة عظيمة ، ونعمة جسيمة ـ كان هذا حقاً . وهو مدح للرب وثناء عليه .

وأما إذا قيل : إنه يخلق الشر الذى لا خير فيه ولا منفعة لأحد . ولا له فيها حكمة ولا رحمة . و يعذب النـاس بلا ذنب : لم يكن هذا مدحاً للرب ، ولا ثناء عليه . بل كان بالعكس .

ومن هؤلاء من يقول : إن الله تعالى أضر على خلقه من إبليس .

و بسط القول فى بيان فساد قول هؤلاء له موضع آخر .

وقد بينا بعض مافى خلق جهم و إبليس من السيئات : من الحـكمة والرحمة . وما لم نعلم أعظم ممـا علمناه .

فتبارك الله أحسن الخالقين ، وأرحم الراحمين ، وخير الغافرين . ومالك يوم الدين .

الأحد الصمد . الذى لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد . الذى لايحصى العباد ثناء عليه . بل هو كما أثنى على نفسه . الذى له الحمد فى الأولى والآخرة . وله الحكم و إليه يرجعون . الذى يستحق الحمد والحب والرضا لذاته ، ولإحسانه إلى عباده . سبحانه وتعالى . يستحق أن يحمد لما له فى نفسه من المحامد والإحسان إلى عباده . هذا حمد شكر ، وذاك حمد مطلقا .

* * *

وقد ذكرنا ــ فى غير هذا الموضع ــ ماقيل : من أن كل ماخلقه الله فهو نعمة على عباده المؤمنين . يستحق أن يحمدوه و يشكروه عليه ، وهو من الآية . ولهذا قال فى آخر سورة النجم (٥٣ : ٥٥ فبأى آلاء ر بك تتمارى ؟) وفى سورة الرحمن يذكر (كل من عليها فان) ونحو ذلك . ثم يقول عقب ذلك (فبأى آلاء ر بكما تكذبان ؟) .

وقال آخرون : منهم الزجاج ، وأبو الفرج بن الجوزى (فبأى آلاء ر بكما تكذبان) أى من هذه الأشياء المذكورة . لأنها كلها ينعم بها عليكم فى دلالتها إياكم على وحدانيته . وفى رزقه إياكم مابه قوامكم .

وهذا قالوه فى سورة الرحمن .

وقالوا فى قوله « فبأى آلاء ر بك تتمارى ؟ » فبأى نعم ر بك التى تدل على وحدانيته تتشكك ؟ وقيل : تشك وتجادل ؟ قال ابن عباس : تُكَذِّب ؟ .

قلت : قد ضمن « تتمارى » معنى تكذب . ولهذا عداه بالتاء . فإن التمارى : تفاعل من المراء . يقال : تمارينا فى الهلال . والمراء فى القرآن كفر . وهو يكون تكذيب وتشكيك .

وقد يقال : لما كان الخطاب لهم . قال « تتمارى » أى يتمارون . ولم يقل : تميرك . فإن التفاعل يكون بين اثنين تماريا . قالوا : والخطاب للانسان . قيل للوليد بن المغيرة . فإنه قال (٥٣ : ٣٦ ــ ٣٨ أم لم ينبأ بما فى صحف موسى و إبراهيم الذى

وفّى : أن لاتزر وازرة وزر أخرى) ثم التفت إليه فقال « فبأى آلاء ربكما تمارى ؟ » تـكذبان . كما قال (٥٥ : ١٤ ـ ١٦ خلق الإنسان من صلصال كالفخار . وخلق الجان من مارج من نار . فبأى آلاء ربكما تكذبان ؟) .

ففى كل ماخلقه الله إحسان إلى عباده ، يحمد عليه حمد شكر . وله فيه حكمة تعود إليه ، يستحق لأجلها أن يحمد عليه حمداً يستحقه لذاته .

فجميع المخلوقات : فيها إنعام على العباد ، كالثقلين المخاطبين بقوله « فبأى آلاء ربكما تـكذبان ؟ » من جهة أنهـا آيات للرب ، يحصـل بها هدايتهم و إيمانهم الذى يسعدون به فى الدنيـا والآخرة . فيدلهم عليه وعلى وحدانيته وقدرته وعلمه وحكمته ورحمته .

والآيات التى بعث بها الأنبياء وأيدهم بها ونصرهم . و إهلاك عدوهم ـ كما ذكره فى سورة النجم (٥٣ : ٥٠ ـ ٥٤ وأنه أهلك عاداً الأولى وثمود ، فما أبقى . وقوم نوح من قبل ، إنهم كانوا هم أظلم وأطغى . والمؤتفكة أهوى . فغشاها ماغشى) يدلهم على صدق الأنبياء فيما أخبروا به من الأمر والنهى ، والوعد والوعيد . مابشروا به وأنذروا به .

ولهذا قال عقيب ذلك (٥٣ : ٥٦ هذا نذير من النذر الأولى) قيل : هو محمد . وقيل : هو القرآن . فإن الله سمى كلا منهما بشيراً ونذيرا . فقال فى رسول الله (١٨٨:٧ إن أنا إلا نذير و بشير لقوم يؤمنون) وقال تعالى (٨:٤٨ إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيرا) وقال تعالى فى القرآن (٤١ : ٢ كتاب فصلت آياته قرآنا عربياً لقوم يعلمون . بشيراً ونذيرا) وهما متلازمان .

وكل من هذين المعنيين : مراد . يقال : هذا نذير أنذر بما أنذرت به الرسل والـكتب الأولى .

وقوله « من النذر » أى من جنسها . أى رسول من الرسل المرسلين .

ففى المخلوقات : نعم من جهةحصول الهدى والإيمان ، والاعتبار والموعظة بها .

وهذه أفضل النعم .

أفضل النعم

فأفضل النعم : نعمة الإيمان . وكل مخلوق من المخلوقات : فهو الآيات التى يحصل بها ما يحصل من هذه النعمة . قال تعالى (١٢ : ١١١ لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب) وقال تعالى (٥٠ : ٨ تبصرة وذكرى لكل عبدٍ منيب) .

وما يصيب الإنسان ، إن كان يسره : فهو نعمة بينة . و إن كان يسوءه : فهو نعمة من جهة أنه يكفر خطاياه . و يثاب بالصبر عليه . ومن جهة أن فيه حكمة ورحمة لايعلمها (٢ : ٢١٦ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم . وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم . والله يعلم وأنتم لاتعلمون) .

وقد قال فى الحديث « والله لايقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له . إن أصابته سراء شكر ، فكان خيراً له . و إن أصابته ضراء صبر ، فكان خيراً له » .

و إذا كان هذا وهذا : فكلاهما من نعم الله عليه .

وكلتا النعمتين تحتاج مع الشكر إلى الصبر .

أما نعمة الضراء : فاحتياجها إلى الصبر ظاهر . وأما نعمة السراء : فتحتاج إلى الصبر على الطاعة فيها . فإن فتنة السراء أعظم من فتنة الضراء . كما قال بعض السلف : ابتلينا بالضراء فصبرنا . وابتلينا بالسراء فلم نصبر .

وفى الحديث « أعوذ بك من فتنة الفقر . وشر فتنة الغنى » .

والفقر : يصلح عليه خلق كثير . والغنا : لايصلح عليه إلا أقل منهم .

ولهذا كان أكثر من يدخل الجنة المساكين . لأن فتنة الفقر أهون . وكلاهما يحتاج إلى الصبر والشكر . لكن لما كان فى السراء : اللذة . وفى الضراء : الألم . اشتهر ذكر الشكر فى السراء ، والصبر فى الضراء . قال تعالى (١١ : ٩ ، ١٠ ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم نزعناها منه ، إنه ليؤوس كفور . ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسته : ليقولن ذهب السيئات عنى ، إنه لفرح فخور . إلا الذين صبروا

وعملوا الصالحات ، أولئك لهم مغفرة وأجر كبير) ولأن صاحب السراء : أحوج إلى الشكر ، وصاحب الضراء : أحوج إلى الصبر . فإن صَبْرَ هذا وشكر هذا : واجب . إذا تركه استحق العقاب .

وأما صبر صاحب السراء : فقد يكون مستحباً ، إذا كان عن فضول الشهوات . وقد يكون واجباً ، ولكن لإتيانه بالشكر — الذى هو حسنات — يغفر له مايغفر من سيئاته .

وكذلك صاحب الضراء : لا يكون الشكر فى حقه مستحباً إذا كان شكراً يصير به من السابقين المقربين . وقد يكون تقصيره فى الشكر : مما يغفر له ، لما يأتى به من الصبر . فإن اجتماع الشكر والصبر جميعاً : يكون مع تألم النفس وتلذذها ، يصبر على الألم ، و يشكر على النعم . وهذا حال يعسر على كثير من الناس . و بسط هذا له موضع آخر .

* * *

والمقصود هنا : أن الله تعالى منعم بهذا كله ، و إن كان لا يظهر الإنعام به فى الابتداء لأكثر النـاس . فإن الله يعلم وأنتم لا تعلمون . فكل ما يفعله الله فهو نعمة منه .

وأما ذنوب الإنسان : فهى من نفسه . ومع هذا فهى — مع حسن العاقبة — نعمة وهى نعمة على غيره بما يحصل له بها من الاعتبار والهدى والإيمان . ولهذا كان من أحسن الدعاء قوله « اللهم لاتجعلنى عبرة لغيرى ، ولا تجعل أحداً أسعد بما علمتنى منى » .

وفى دعاء القرآن (١٠ : ٨٥ ربنا لاتجعلنا فتنة للقوم الظالمين) (٦٠ : ٥ ولا تجعلنا فتنة للذين كفروا) كما فيه (٢٥ : ٧٤ واجعلنا للمتقين إماماً) أى فاجعلنا أئمة لمن يقتدى بنا و يأتم . ولا تجعلنا فتنة لمن يضل بنا و يشقى .

و « الآلاء » فى اللغة : هى النعم ، وهى تتضمن القدرة .

قال ابن قتيبة : لما عدد الله فى هذه السورة ـ سورة الرحمن ـ نعماءه ، وذكر عباده آلاءه ونبههم على قدرته . جعل كل كلمة من ذلك فاصلة بين نعمتين ، ليفهم النعم ويقررهم بها .

وقد روى الحاكم فى صحيحه والترمذى عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم الرحمن حتى ختمها . ثم قال : مالى أراكم سكوتا ؟ الجن كان أحسن منكم رداً . ما قرأت عليهم هذه الآية من مرة ـ فبأى آلاء ربكما تكذبان ـ إلا قالوا : ولا بشىء من نعمك ربنا نكذب . فلك الحمد » .

القرآن كله تذكير بآيات الله

والله تعالى يذكر فى القرآن بآياته الدالة على قدرته وربوبيته . ويذكر بآياته التى فيها نعمه وإحسانه إلى عباده . ويذكر بآياته المبينة لحكمته تعالى . وهى كلها متلازمة .

فكل ماخلق : فهو نعمة ، ودليل على قدرته وعلى حكمته .

لكن نعمة الرزق ، والانتفاع بالمآكل والمشارب والمساكن والملابس : ظاهرة لكل أحد . فلهذا يستدل بها ، كما فى سورة النحل . وتسمى سورة النعم . كما قاله قتادة وغيره .

الفرق بين الحمد والشكر

وعلى هذا : فكثير من الناس يقول : الحمد أعم من الشكر . من جهة أسبابه . فإنه يكون على نعمة وعلى غير نعمة . والشكر أعم من جهة أنواعه . فإنه يكون بالقلب واللسان واليد .

فإذا كان كل مخلوق فيه نعمة : لم يكن الحمد إلا على نعمة . والحمد لله على كل حال . لأنه مامن حال يقضيها إلا وهى نعمة على عباده .

لكن هذا فهم من عرف مافى المخلوقات من النعم . والجهمية والجبرية : بمعزل عن هذا

وكذلك كل مايخلقه : ففيه له حكمة . فهو محمود عليه باعتبار تلك الحكمة . والجهمية أيضاً بمعزل عن هذا .

وكذلك القدرية الذين يقولون : لا تعود الحكمة إليه . بل ما ثم إلا نفع الخلق . فما عندهم إلا شكر ، كما ليس عند الجهمية إلا قدرة .

والقدرة المجردة عن نعمة وحكمة : لايظهر فيها وصف حمد ، كالقادر الذى يفعل مالا ينتفع به ، ولا ينفع به أحداً . فهذا لا يحمد .

فحقيقة قول الجهمية أتباع جهنم : أنه لايستحق الحمد . فله عندهم ملك بلا حمد مع تقصيرهم فى معرفة ملكه .

كما أن المعتزلة له عندهم نوع من الحمد بلا ملك تام . إذ كان عندهم يشاء مالا يكون ، ويكون مالا يشاء . وتحدث حوادث بلا قدرته .

وعلى مذهب السلف : له الملك وله الحمد تامين . وهو محمود على حكمته ، كما هو محمود على قدرته ورحمته .

وقد قال (٣ : ١٨ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط . لا إله إلا هو العزيز الحكيم) فله الوحدانية فى إلهيته ، وله العدل ، وله العزة والحكمة .

وهذه الأربعة إنما يثبتها السلف وأتباعهم . فمن قصر عن معرفة السنة فقد نقص الرب بعض حقه .

والجهمى الجبرى لايثبت عدلا ولاحكمة ، ولاتوحيد إلهية . بل توحيد ربوبيته والمعتزلى أيضاً لايثبت فى الحقيقة توحيد إلهية ولاعدلا فى الحسنات والسيئات ، ولا عزة ولا حكمة فى الحقيقة ، وإن قال : إنه يثبت الحكمة بما معناها يعود إلى غيره . وتلك لا يصلح أن تكون حكمة من فعل لا لأمر يرجع إليه ، بل لغيره هو عند العقلاء قاطبة بها : ليس بحكيم ، بل سفيه .

وإذا كان الحمد لا يقع إلا على نعمة ، فقد ثبت : أنه رأس الشكر . فهو أول الشكر .

والحمد ـ وإن كان على نعمته وعلى حكمته ـ فالشكر بالأعمال : هو على نعمته. وهو عبادة له لإلهيته التي تتضمن حكمته . فقد صار مجموع الأمور داخلا في الشكر .

ولهذا عظم القرآن أمر الشكر . ولم يعظم أمر الحمد مجرداً ، إذ كان نوعاً من الشكر .

وشرع الحمد ـ الذي هو الشكر المقول ـ أمام كل خطاب مع التوحيد .

ففي الفاتحة : الشكر والتوحيد . والخطب الشرعية لا بد فيها من الشكر والتوحيد . والباقيات الصالحات نوعان . فسبحان الله و بحمده : فيها الشكر والتنزيه والتعظيم . ولا إله إلا الله . والله أكبر : فيها التوحيد والتكبير .

وقد قال تعالى (٤٠ : ٦٥ فادعوه مخلصين له الدين . الحمد لله رب العالمين) .

* * *

وهل الحمد على كل ما يحمد به الممدوح ، وإن لم يكن باختياره ، أو لا يكون الحمد إلا على الأمور الاختيارية . كما قيل في الذم ؟ فيه نظر ليس هذا موضعه .

وفي الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول : ربنا ولك الحمد . ملء السماء ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهلَ الثناء والمجد . أحق ما قال العبد ـ وكلنا لك عبد ـ لا مانع لما أعطيت . ولا معطى لما منعت . ولا ينفع ذا الجد منك الجد » هذا لفظ الحديث . « أحق » أفعل التفضيل .

وقد غلط فيه طائفة من المصنفين ، فقالوا « حق ماقال العبد » .

وهذا ليس لفظ الرسول . وليس هو بقول سديد . فإن العبد يقول الحق والباطل . بل حقٌّ ما يقوله الرب . كما قال تعالى (٣٨ : ٨٤ فالحق والحق أقول) .

ولكن لفظه « أحق ما قال العبد » خبر مبتدأ محذوف . أى الحمد أحق ما قال العبد . أو هذا ـ وهو الحمد ـ أحق ما قال العبد .

ففيه بيان : أن الحمد لله أحق ما قاله العباد . ولهذا أوجب قوله فى كل صلاة ، وأن تفتتح به الفاتحة . وأوجب قوله فى كل خطبة ، وفى كل أمر ذى بال .

والحمد ضد الذم . والحمد يكون على محاسن المحمود ، مع المحبة له ، كما أن الذم يكون على مساويه ، مع البغض له .

فإذا قيل : إنه سبحانه يفعل الخير والحسنات ، وهو حكيم رحيم بعباده ، أرحم بعباده من الوالدة بولدها : أوجب ذلك أن يحبه عباده ويحمدوه .

وأما إذا قيل : بل يخلق ماهو شر محض ، لا نفع فيه ، ولا رحمة ، ولا حكمة لأحد . وإنما يتصف بإرادة ترجح مِثْلا على مثل . لافرق عنده بين أن يرحم أو يعذب . وليست نفسه ولا إرادته مرجحة للاحسان إلى الخلق ، بل تعذيبهم وتنعيمهم سواء عنده . وهو ــ مع هذا ــ يخلق ما يخلق لمجرد العذاب والشر ، ويفعل ما يفعل لا لحكمة ــ ونحو ذلك ، مما يقوله الجهمية ــ : لم يكن هذا موجباً لأن يحبه العباد ويحمدوه . بل هو موجب للعكس .

ولهذا فإن كثيراً من هؤلاء ينطقون بالذم والشتم والطعن . ويذكرون ذلك نظماً ونثراً .

وكثير من شيوخ هؤلاء وعلمائهم من يذكر فى كلامه مايقتضى هذا . ومن لم يقله بلسانه فقلبه ممتلىء به ، لكن يرى أن ليس فى ذكره منفعة ، أو يخاف من عموم المسلمين .

وفى شعر طائفةَ من الشيوخ ذكر نحو هذا .

وهؤلاء يقيمون حجج إبليس وأتباعه على الله . ويجعلون الرب ظالماً لهم .

وهو خلاف ماوصف الله به نفسه ، فى قوله تعالى (٤٣ : ٧٦ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) وقوله (١١ : ١٠٢ و ١٦ : ١١٨ وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم) وقوله (٤١ : ٤٦ وما ربك بظلام للعبيد) .

كيف يكون ظالماً ؟ وهم فيما بينهم لو أساء بعضهم إلى بعض ، أو قصر فى حقه

لـكان يؤاخذه ، و يعاقبه و ينتقم منه . و يكون ذلك عدلا إذا لم يعتد عليه .

ولو قال : إن الذى فعلته قُدِّر علىّ فلا ذنب لى فيه : لم يكن هذا عذراً له عندهم باتفاق العقلاء .

فإذا كان العقلاء متفقين على أن حق المخلوق لا يجوز إسقاطه احتجاجاً بالقدر . فـكيف يجوز إسقاط حق الخالق احتجاجاً بالقدر ؟ .

وهو سبحانه الحـكم العدل ، الذى لا يظلم مثقال ذرة . و إن تَكُ حسنة يضاعفها . و يؤت من لدنه أجراً عظيما . وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

فقوله « أحق ما قال العبد » يقتضى : أن حمد الله أحق ما قاله العبد . فله الحمد على كل حال . لأنه لا يفعل إلا الخير والإحسان ، الذى يستحق الحمد عليه سبحانه وتعالى . و إن كان العباد لا يعلمون .

* * *

وهو سبحانه خلق الإنسان ، وخلق نفسه متحركة بالطبع حركة لابد فيها من الشر لحـكمة بالغة ، ورحمة سابغة .

فإذا قيل : فلم لم يخلقها على غير هذا الوجه ؟ .

قيل : كان يكون ذلك خلقاً غير الإنسان . وكانت الحـكمة التى خلقها بخلق الإنسان لا تحصل . وهذا سؤال الملائـكة حيث قالوا (٢ : ٣٠ أتجعل فيها من يفسد فيها و يسفك الدماء ؟) مالم تعلمه الملائـكة ، فـكيف يعلمه آحاد الناس .

ونفس الإنسان خلقت كما قال الله تعالى (٧٠ : ١٩ ـ ٢١ إن الإنسان خلق هلوعاً . إذا مسه الشر جَزوعاً . و إذا مسه الخير منوعا) وقال تعالى (٢١:٣٧ خلق الإنسان من عجل) .

فقد خُلقت خلقة تستلزم وجود ما وجد منها لحـكمة عظيمة ، ورحمة عميمة . فـكان ذلك خيراً ورحمة . و إن كان فيه شر إضافى ، كما تقدم . فهذا من جهة الغاية مع أنه لا يضاف الشر إلى الله .

وأما الوجه الثانى من جهة السبب : فإن هذا الشر إنما وجد لعدم العلم والإرادة التى تصلح النفس . فإنها خلقت بفطرتها تقتضى معرفة الله ومحبته . وقد هديت إلى علوم وأعمال تعينها على ذلك . وهذا كله من فضل الله و إحسانه . لكن النفس المذنبة لما لم يحصل لها من يكملها ، بل حصل لها من زين لها السيئات — من شياطين الإنس والجن — مالت إلى ذلك ، وفعلت السيئات . فكان فعلها للسيئات . مركباً من عدم ماينفع وهو الأفضل . ووجود هؤلاء الذين خبروها . والعدم لايضاف إلى الله . وهؤلاء : القول فيهم كالقول فيها : خلقهم لحكمة .

فلما كان عدم ما تعمل به وتصلح : هو أحد السببين . وكان الشر المحض الذى لاخير فيه : هو العدم المحض ، والعدم لا يضاف إلى الله . فإنه ليس شيئاً . والله خالق كل شيء : كانت السيئات منها باعتبار ذاتها فى نفسها مستلزمة للحركة الإرادية التى تحصل منها مع عدم ما يصلحها تلك السيئات .

والعبد إذا اعترف وأقر بأن الله خالق أفعاله كلها فهو على وجهين .

إن اعترف به إقراراً بخلق الله كل شيء ، بقدرته ونفوذ مشيئته ، و إقراراً بكلماته التامات التى لايجاوزهن بر ولا فاجر ، واعترافاً بفقره وحاجته إلى الله ، وأنه إن لم يهده فهو ضال . و إن لم يتب عليه فهو مصرٌّ . و إن لم يغفر له فهو هالك : خضع لعزته وحكمته . فهذا حال المؤمنين الذين يرحمهم الله ، ويهديهم ويوفقهم لطاعته .

و إن قال ذلك احتجاجاً على الرب ، ودفعاً للأمر والنهى عنه ، و إقامة لعذر نفسه ، فهذا ذنب أعظم من الأول . وهذا من أتباع الشيطان . ولا يزيده ذلك إلا شرا . وقد ذكرنا أن الرب سبحانه محمود لنفسه ولإحسانه إلى خلقه . ولذلك هو يستحق المحبة لنفسه ولإحسانه إلى عباده . و يستحق أن يرضى العبد بقضائه . لأنه حكمه عدل . لا يفعل إلا خيرا وعدلا . ولأنه لا يقضى للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له « إن أصابته سراء شكر . فكان خيراً له . و إن أصابته ضراء صبر . فكان خيراً له » .

فالمؤمن يرضى بقضائه لما يستحقه الرب لنفسه — من الحمد والثناء — ولأنه محسن إلى المؤمن .

وما تسأله طائفة من الناس ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له » وقد قضى عليه بالسيئات الموجبة للعقاب . فكيف يكون ذلك خيراً ؟ .

وعنه جوابان :

أحدهما : أن أعمال العباد لم تدخل فى الحديث . إنما دخل فيه ما يصيب الإنسان من النعم والمصائب ، كما فى قوله (٤ : ٧٩ ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك) ولهذا قال « إن أصابته سراء شكر . فكان خيراً له . وإن أصابته ضراء صبر . فكان خيراً له » فجعل القضاء : ما يصيبه من سراء وضراء . هذا ظاهر لفظ الحديث . فلا إشكال عليه .

الوجه الثانى : أنه إذا قدر أن الأعمال دخلت فى هذا . فقد قال النبى صلى الله عليه وسلم « من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن » .

فإذا قضى له بأن يحسن ، فهذا مما يسره . فيشكر الله عليه .

وإذا قضى عليه بسيئة : فهى إنما تكون سيئة يستحق العقوبة عليها ، إذا لم يتب منها . فإن تاب أبدلت بحسنة . فيشكر الله عليها . وإن لم يتب ابتلى بمصائب تكفرها ، فصبر عليها . فيكون ذلك خيراً له . والرسول صلى الله عليه وسلم قال « لا يقضى الله للمؤمن » والمؤمن هو الذى لا يصر على ذنب ، بل يتوب منه . فيكون حسنة كما قد جاء فى عدة آيات : إن العبد ليعمل الذنب فيدخل به الجنة بعمله . ولا يزال يتوب منه حتى يدخل بتوبته منه الجنة .

والذنب يوجب ذل العبد وخضوعه ، ودعاء الله واستغفاره إياه ، وشهوده بفره وحاجته إليه ، وأنه لا يغفر الذنوب إلا هو .

فيحصل للمؤمن ـ بسبب الذنب ـ من الحسنات ما لم يكن يحصل بدون ذلك . فيكون هذا القضاء خيراً له .

فهو فى ذنوبه بين أمرين : إما أن يتوب ، فيتوب الله عليه . فيكون من التوابين الذين يحبهم الله .

و إما أن يكفر عنه بمصائب ، تصيبه ضراء فيصبر عليها . فيكفر عنه السيئات بتلك المصائب ، و بالصبر عليها ترتفع درجاته .

وقد جاء فى بعض الأحاديث يقول الله تعالى « أهل ذكرى أهل مجالستى . وأهل شكرى أهل زيارتى . وأهل طاعتى أهل كرامتى . وأهل معصيتى لا أؤيسهم من رحمتى . إن تابوا فأنا حبيبهم » أى محبهم فإن الله يحب التوابين و يحب المتطهرين « و إن لم يتوبوا فأنا طبيبهم . أبتليهم بالمصائب لأكفر عنهم المعائب » .

ما فى قوله « فى نفسك » من الفوائد

وفى قوله تعالى « من نفسك » من الفوائد : أن العبد لا يركن إلى نفسه ، ولا يسكن إليها . فإن الشر لا يجىء إلا منها . ولا يشتغل بملام الناس ولا ذمهم إذا أساءوا إليه . فإن ذلك من السيئات التى أصابته . وهى إنما أصابته بذنوبه . فيرجع إلى الذنوب فيستغفر منها . و يستعيذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله . و يسأل الله أن يعينه على طاعته . فبذلك يحصل له كل خير ، ويندفع عنه كل شر .

ولهذا كان أنفع الدعاء ، وأعظمه وأحكمه : دعاء الفاتحة (اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين انعمت عليهم . غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فإنه إذا هداه هذا الصراط : أعانه على طاعته وترك معصيته . فلم يصبه شر ، لا فى الدنيا ولا فى الآخرة .

لكن الذنوب هى من لوازم نفس الإنسان . وهو محتاج إلى الهدى فى كل لحظة : وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الأكل والشرب .

ليس كما يقوله طائفة من المفسرين : إنه قد هداه . فلماذا يسأل الهدى ؟ .

وأن المراد بسؤال الهدى : الثبات ، أو مزيد الهداية .

بل العبد محتاج إلى أن يُعَلِّمه ربه ما يفعله من تفاصيل أحواله . وإلى مايتولد من تفاصيل الأمور فى كل يوم . وإلى أن يلهم أن يعمل ذلك .

فإنه لا يكفى مجرد علمه إن لم يجعله الله مريداً للعمل بعلمه . وإلا كان العلم حجة عليه . ولم يكن مهتدياً . والعبد محتاج إلى أن يجعله الله قادراً على العمل بتلك الإرادة الصالحة .

فإنه لا يكون مهتدياً إلى الصراط المستقيم ـ صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ـ إلا بهذه العلوم والارادات والقدرة على ذلك .

ويدخل فى ذلك من أنواع الحاجات ما لا يمكن إحصاؤه .

ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء فى كل صلاة ، لفرط حاجتهم إليه .

فليسوا إلى شىء أحوج منهم إلى هذا الدعاء .

وإنما يعرف بعض قدر هذا الدعاء من اعتبر أحوال نفسه ونفوس الإنس والجن ، والمأمورين بهذا الدعاء . ورأى مافى النفوس من الجهل والظلم الذى يقتضى شقاءها فى الدنيا والآخرة . فيعلم أن الله ـ بفضله ورحمته ـ جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير ، المانعة من الشر .

مافى قصص القرآن من العبر

ومما يبين ذلك : أن الله تعالى لم يقص علينا فى القرآن قصة أحد إلا لنعتبر بها ، لما فى الاعتبار بها من حاجتنا إليه ومصلحتنا .

وإنما يكون الاعتبار إذا قسنا الثانى بالأول ، وكانا مشتركين فى المقتضى للحكم فلولا أن فى نفوس الناس من جنس ما كان فى نفوس المكذبين للرسل ـ فرعون ومن قبله ـ لم يكن بنا حاجة إلى الاعتبار بمن لانشبهه قط . ولكن الأمر

كما قال تعالى (٤١ : ٦٠ ما يقال لك إلا ماقد قيل للرسل من قبلك) وكما قال تعالى (٥١ : ٥٢ كذلك ماأتى الذين من قبلهم من رسول ، إلا قالوا : ساحر أو مجنون) وقال تعالى (٢:١١٨ كذلك قال الذين من قبلهم ، مثل قولهم . تشابهت قلوبهم) وقال تعالى (٩ : ٣٠ يضاهؤن به قول الذين كفروا من قبل) .

لتركبن سنن من قبلكم

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « لَتَسْلُكُنَّ سَنَن من كان قبلكم حَذْوَ القُذَّة بالقذة ، حتى لو دخلوا جُحْر ضَبٍّ لدخلتموه . قالوا : اليهود والنصارى ؟ قال : فمن ؟ » .

وقال « لتأخذن أمتى مأخذ الأمم قبلها : شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع . قيل : يارسول الله ، فارس والروم ؟ قال : فمن ؟ » وكلا الحديثين فى الصحيحين .

ولما كان فى غزوة حُنين كان للمشركين شجرة ـ يقال لها : ذات أنواط ، يعلقون عليها أسلحتهم ، وينوطونها بها ، ويستظلون بها متبركين . فقال بعض الناس « يا رسول الله ، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط . فقال : الله أكبر . قلتم كما قال قوم موسى لموسى : اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة . إنها السنن . لَتَركَبُنَّ سَنَن من كان قبلكم » .

وقد بين القرآن : أن السيئات من النفس ، وإن كانت بقدر الله .

أعظم السيئات

فأعظم السيئات : جحود الخالق ، والشرك به ، وطلب النفس أن تكون شريكة ونِدًّا له ، أو أن تكون إلهاً من دونه . وكلا هذين وقع . فإن فرعون طلب أن يكون إلهاً معبوداً دون الله تعالى . وقال (٢٨ : ٣٨ ما علمت لكم من إله غيرى) وقال (٧٩ : ٢٤ أنا ربكم الأعلى) وقال لموسى (٢٦ : ٢٩ لئن اتخذت إلهاً غيرى لأجعلنك من المسجونين) و (٤٣ : ٥٤ استخف قومه فأطاعوه) .

و إبليس يطلب : أن يعبد و يطاع من دون الله . فيريد : أن يعبد ويطاع هو ، ولا يعبد الله ولا يطاع .

وهذا الذى فى فرعون و إبليس هو غاية الظلم والجهل .

وفى نفوس سائر الإنس والجن : شعبة من هذا وهذا . إن لم يُعِنِ الله العبد و يهديه ، و إلا وقع فى بعض ما وقع فيه إبليس وفرعون ، بحسب الإمكان .

قال بعض العارفين : ما من نفس إلا وفيها مافى نفس فرعون ، غير أن فرعون قدر فأظهر . وغيره عجز فأضمر .

وذلك : أن الإنسان إذا اعتبر ، وتعرف نفسه والناس ، وسمع أخبارهم : رأى الواحد منهم يريد لنفسه أن تطاع وتعلو بحسب قدرته .

حب النفس للرياسة والعلو

فالنفس مشحونة بحب العلو والرياسة ، بحسب إمكانها . فتجد أحدهم يوالى من يوافقه على هواه ، و يعادى من يخالفه فى هواه . و إنما معبوده : مايهواه و يريده . قال تعالى (٢٥:٤٣ أَرَأيتَ من اتخذ إلهه هواه ، أفأنت تكون عليه وكيلا ؟) والناس عنده فى هذا الباب : كما هم عند ملوك الكفار من المشركين من الترك وغيرهم . يقولون « يارباعى » أى صديق وعدو . فمن وافق هواهم : كان ولياً ، و إن كان كافراً مشركا . ومن لم يوافق هواهم : كان عدوا ، و إن كان من أولياء الله المتقين . وهذه هو حال فرعون .

والواحد من هؤلاء : يريد أن يطاع أمره بحسب إمكانه ، لكنه لايتمكن مما تمكن منه فرعون : من دعوى الإلٰهية ، وجحود الصانع .

وهؤلاء — و إن كانوا يقرون بالصانع — لكنهم إذا جاءهم من يدعوهم إلى عبادته وطاعته المتضمنة ترك طاعتهم : فقد يعادونه ، كما عادى فرعون موسى .

و كثير من الناس ممن عنده بعض عقل و إيمان ، لايطلب هذا الحد ، بل يطلب لنفسه ماهو عنده . فإن كان مطاعاً مسلماً : طلب أن يطاع فى أغراضه ، و إن

كان فيها ماهو ذنب ومعصية لله . ويكون من أطاعه فى هواه : أحب إليه وأعز عنده ممن أطاع الله وخالف هواه . وهذه شعبة من حال فرعون . وسائر المكذبين للرسل .

وإن كان عالماً ـ أو شيخاً ـ أحب من يعظمه دون من يعظم نظيره ، حتى لو كانا يقرآن كتاباً واحداً كالقرآن ، أو يعبدان عبادة واحدة متماثلان فيها ، كالصلوات الخمس . فإنه يحب من يعظمه بقبول قوله ، والاقتداء به : أكثر من غيره . وربما أبغض نظيره وأتباعه حسداً و بغياً ، كما فعلت اليهود لما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم يدعو إلى مثل مادعا إليه موسى . قال تعالى (٢ : ٩١ وإذا قيل لهم : آمنوا بما أنزل الله . قالوا : نؤمن بما أُنزل علينا . ويكفرون بما وراءه . وهو الحق مصدقاً لما معهم) وقال تعالى (٩٨ : ٤ وما تفرق الذين أُوتوا الكتاب إلا من بعد ماجاءتهم البينة) وقال تعالى (٤٢ : ١٤ وما تفرقوا إلا من بعد ماجاءهم العلم بغيا بينهم) .

عمل بنى إسرائيل كعمل فرعون

ولهذا أخبر الله تعالى عنهم بنظير ما أخبر به عن فرعون . وسلط عليهم من انتقم به منهم . فقال تعالى عن فرعون (٢٨ : ٤ إن فرعون علا فى الأرض ، وجعل أهلها شِيَعاً . يستضعف طائفة منهم ، يذبح أبناءهم ، ويستحيي نساءهم . إنه كان من المفسدين) وقال تعالى عنهم (١٧ : ٣ وقضينا إلى بنى إسرائيل فى الكتاب : لتفسدن فى الأرض مرتين . ولَتَعْلُنَّ علواً كبيراً) ولهذا قال تعالى (٢٨ : ٨٣ تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لايريدن علواً فى الأرض ولا فساداً)

والله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لعبادته ، ليذكروه ، ويشكروه ، ويعبدوه وأرسل الرسل ، وأنزل الكتب ليعبدوا الله وحده ، وليكون الدين كله لله ، ولتكون كلمة الله هى العليا ، كما أرسل كل رسول بمثل ذلك . قال تعالى (٢١ : ٢٥ وماأرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى

(٤٣ : ٤٥ واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) .

وقد أمر الله الرسل كلهم بهذا ، وأن لايتفرقوا فيه . فقال (٢١ : ٩٢ إن هذه أمتكم أمة واحدة . وأنا ربكم فاعبدون) وقال تعالى (٢٣ : ٥١ ـ ٥٣ ياأيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً . إنى بما تعملون عليم . وإن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم . فاتقون . فتقطعوا أمرهم بينهم زُبُراً . كل حزب بما لديهم فرحون) .

قال قتادة : أى دينكم دين واحد . وربكم رب واحد . والشريعة مختلفة[1] . وكذلك قال الضحاك عن ابن عباس « إن هذه أمتكم أمة واحدة » أى دينكم دين واحد . قال ابن أبى حاتم : وروى عن سعيد بن جبير ، وقتادة وعبد الرحمن ابن زيد نحو ذلك . وقال الحسن : بين لهم ما يتقون وما يأتون . ثم قال : إن هذه سنتكم سنة واحدة .

وهكذا قال جمهور المفسرين .

معنى « الأمة »

و « الأمة » الملة . والطريقة ، كما قال تعالى (٤٣ : ٢٢ قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون ـ مقتدون) كما يسمى « الطريق » إماماً . لأن السالك فيه يأتم به . فكذلك السالك يؤمه ويقصده .

و « الأمة » أيضاً معلم الخير ، الذى يأتم به الناس . كما أن « الإمام » هو

---

(١) شريعة المرسلين واحدة فى الأساس والمقصد . وهى الدعاء إلى إخلاص العبادة لله وحده ، وعبادته بما شرع والبراءة من كل معبود سواه ، ومن كل مشرع سواه . لهداية الناس لما يختلفون فيه من الحق بإذنه ، فإنهم إنما يسعدون بمعرفة الحق وإيتاء كل ذى حق حقه . ويشقون بجهلهم الحقوق وتعديهم الحدود .

الذى يأتم به الناس . و إبراهيم عليه السلام جعله الله إماماً . وأخبر (١٦ : ١٢٠ أنه كان أمة) .

وأمر الله الرسل أن تكون ملتهم ودينهم واحداً . لا يتفرقون فيه ، كما فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنا معشر الأنبياء ديننا واحد » وقد قال الله تعالى (٤٢ : ١٣ شرع لكم من الدين ماوصى به نوحاً ، والذى أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين . ولاتتفرقوا فيه) ولهذا كان جميع رسل الله وأنبيائه يصدق بعضهم بعضا . لا يختلفون ، مع تنوع شرائعهم .

المتبع للرسل يدعو إلى مايدعون إليه

فمن كان من المطاعين ـ من العلماء والمشايخ والأمراء والملوك ـ متبعاً للرسل : أمر بما أمروا به . ودعا إلى ما دعوا إليه . وأحب من دعا إلى مثل ما دعا إليه . فإن الله يحب ذلك . فيحب ما يحبه الله تعالى . وهذا قصده فى نفس الأمر : أن تكون العبادة لله تعالى وحده . وأن يكون الدين كله لله .

وأما من كان يكره أن يكون له نظير يدعو إلى ذلك : فهذا يطلب أن يكون هو المطاع المعبود . فله نصيب من حال فرعون وأشباهه .

فمن طلب أن يطاع دون الله : فهذا حال فرعون . ومن طلب أن يطاع مع الله : فهذا يريد من الناس أن يتخذوا من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله . والله سبحانه وتعالى أمر : أن لايعبد إلا إياه ، وأن لا يكون الدين إلا له ، وأن تكون الموالاة فيه ، والمعاداة فيه . وأن لايتوكل إلا عليه ، ولا يستعان إلا به .

فالمؤمن المتبع للرسل : يأمر الناس بما أمرتهم به الرسل ، ليكون الدين كله لله ، لاله . و إذا أمر أحدٌ غيرُه بمثل ذلك : أحبه وأعانه ، وسُرَّ بوجود مطلو به .

و إذا أحسن إلى الناس ، فإنما يحسن إليهم : ابتغاء وجه ربه الأعلى . و يعلم أن الله قد مَنَّ عليه بأن جعله محسناً ، ولم يجعله مسيئاً ، فيرى أن عمله لله ، وأنه بالله .

وهذا مذكور فى فاتحة الكتاب ، التى ذكرنا : أن جميع الخلق محتاجون إليها أعظم من حاجتهم إلى أى شىء .

ولهذا فرضت عليهم قراءتها فى كل صلاة دون غيرها من السور . ولم ينزل فى التوراة ، ولا فى الإنجيل ، ولا فى الزبور ، ولا فى القرآن مثلها . فان فيها (إياك نعبد و إياك نستعين) .

المؤمن لا يرى له فضلا على أحد

فالمؤمن يرى : أن عمله لله ، لأنه إياه يعبد ، وأنه بالله . لأنه إياه يستعين . فلا يطلب ممن أحسن إليه جزاء ولا شكوراً . لأنه إنما عمل له ما عمل لله ، كما قال الأبرار (٧٦ : ٩ إنما نطعمكم لوجه الله . لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً) ولا يمن عليه بذلك ولا يؤذيه . فإنه قد علم : أن الله هو المانُّ عليه ، إذ استعمله فى الإحسان . وأن المِنَّة لله عليه ، وعلى ذلك الشخص . فعليه هو : أن يشكر الله . إذ يَسَّره لليسرى . وعلى ذلك : أن يشكر الله . إذ يسر له من يقدم له ماينفعه من رزقٍ ، أو علمٍ أو نصرٍ ، أو غير ذلك .

ومن الناس : من يحسن إلى غيره لِيَمُنَّ عليه ، أو يرد الإحسان له بطاعته إليه وتعظيمه ، أو نفع آخر . وقد يمن عليه . فيقول : أنا فعلت بك كذا . فهذا لم يعبد الله ولم يستعنه . ولا عمل لله ، ولا عملٍ بالله . فهو المرائى .

وقد أبطل الله صدقة المنان ، وصدقة المرائى . قال تعالى (٢ : ٢٦٤ ، ٢٦٥ ياأيها الذين آمنوا لاتبطلوا صدقاتكم بالمنِّ والأذى . كالذى ينفق ماله رِئاءَ الناس . ولا يؤمن بالله واليوم الآخر . فمثله كمثل صَفْوان عليه تراب . فأصابه وابلٌ فتركه صَلْدًا . لايقدرون على شىء مما كسبوا . والله لايهدى القوم الكافرين . ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ، وتثبيتاً من أنفسهم : كمثل جَنةٍ بِرَبْوَةٍ أصابها وابل ، فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفين . فإن لم يصبها وابل فَطَلٌّ . والله بما تعملون بصير) .

قال قتادة « تثبيتاً من أنفسهم » احتساباً من أنفسهم . وقال الشعبي : يقيناً ، وتصديقاً من أنفسهم . وكذلك قال الـكلبي . قيل : يخرجون الصدقة طيبة بهـا أنفسهم . على يقين بالثواب ، وتصديق بوعد الله . يعلمون : أن ما أخرجوه خير لهم مما تركوه .

قلت : إذا كان المعطى محتسباً للأجر عند الله ، مصدقاً بوعد الله له : طلب من الله ، لامن الذى أعطاه ، فلا يمن عليه . كما لو قال رجل لآخر : أعط مماليكك هذا الطعام ، وأنا أعطيك ثمنه ، لم يمن على المماليك . لا سيما إذا كان يعلم : أن الله قد أنعم عليه بالإعطاء

فصل

الفرق السادس : أن يقال : إن مايبتلى به العبد من الذنوب الوجودية ـ و إن كانت خلقاً لله ـ فهو عقوبة له على عدم فعله ماخلقه الله له . وفطره عليه . فإن الله إنما خلقه لعبادته وحده لاشريك له . ودله على الفطرة . كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « كل مولود يولد على الفطرة » وقال تعـالى (٣٠ : ٣٠ فأقم وجهك للدين حنيفاً . فِطْرة الله التى فطر الناس عليها . لا تبديل لخلق الله . ذلك الدين القيم . ولـكن أكثر الناس لا يعلمون) .

فهو لَمَّا لم يفعل ماخلق له ، وما فطر عليه ، وماأمر به ـ من معرفة الله وحده . وعبادته وحده ـ عوقب على ذلك ، بأن زين له الشيطان مايفعله من الشرك والمعاصى .

قال تعالى للشيطان (١٧ : ٦٣ ـ ٦٥ اذهب . فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً ـ إلى قوله ـ إن عبادى ليس لك عليهم سلطان) وقال تعالى (١٦ : ٩٩ ، ١٠٠ إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا . وعلى ربهم يتوكلون . إنما سلطانه على الذين يتولونه ، والذين هم به مشركون) وقال تعالى (٧ : ٢٠١ ، ٢٠٢ إن الذين اتقوا إذا مَسَّهُمْ طائف من الشيطان تذكَّرُوا . فإذا هم مبصرون . و إخوانهم يَمُدُّونهم فى الغَىِّ ثم لا يُقْصِرون) .

إخلاص الدين لله يحفظ من تسلط الشيطان

فقد تبين : أن إخلاص الدين لله : يمنع من تسلط الشيطان ، ومن ولاية الشيطان التى توجب العذاب . كما قال تعالى (١٢ : ٢٤ كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء . إنه من عبادنا المخلصين) .

فإذا أخلص العبد لربه الدين : كان هذا مانعاً له من فعل ضد ذلك ومن إيقاع الشيطان له فى ضد ذلك . وإذا لم يخلص لربه الدين ، ولم يفعل ماخلق له ، وفطر عليه : عوقب على ذلك . وكان من عقابه : تسلط الشيطان عليه ، حتى يزين له فعل السيئات . وكان إلهامه لفجوره : عقوبة له على كونه لم يتق الله .

وعدم فعله للحسنات : ليس أمراً وجودياً ، حتى يقال : إن الله خلقه ، بل هو أمر عدمى . لكن يعاقب عليه لكونه : عدم ما خلق له ، وما أمر به . وهذا يتضمن العقوبة على أمر عدمى . لكن بفعل السيئات ، لا بالعقوبات التى يستحقها بعد إقامة الحجة عليه ، بالنار ونحوها .

وقد تقدم أن مجرد عدم المأمور : هل يعاقب عليه ؟ فيه قولان .

والأكثرون يقولون : لا يعاقب عليه ، لأنه عدم محض . ويقولون : إنما يعاقب على الترك . وهذا أمر وجودى .

وطائفة — منهم : أبو هاشم — قالوا : بل يعاقب على هذا العدم . بمعنى أنه يعاقب عليه كما يعاقب على فعل الذنوب ، بالنار ونحوها .

وما ذكر فى هذا الوجه : هو أمر وسط . وهو أن يُعاقِبه على هذا العدم بفعل السيئات ، لا بالعقوبة عليها . ولا يعاقبه عليها حتى يرسل إليه رسوله . فإذا عصى الرسول : استحق حينئذ العقوبة التامة . وهو أولا : إنما عوقب بما يمكن أن ينجو من شره ، بأن يتوب منه . أو بأن لا تقوم عليه الحجة . وهو كالصبى الذى لا يشتغل بما ينفعه ، بل بما هو سبب لضرره ، ولكن لا يكتب عليه قلم الإثم حتى يبلغ . فإذا بلغ عوقب .

ثم ما تعوده من فعل السيئات : قد يكون سبباً لمعصيته بعد البلوغ ، وهو لم يُعاقَب إلا على ذنبه . ولـكن العقوبة المعروفة : إنما يستحقها بعد قيام الحجة عليه . وأما اشتغاله بالسيئات : فهو عقوبة عدم عمله للحسنات .

الشر ليس إلى الله

وعلى هذا : فالشر ليس إلى الله بوجه من الوجوه . فإنه ـ وإن كان الله خالق أفعال العباد ـ فخلقه للطاعات : نعمة ورحمة ، وخلقه للسيئات : له فيه حكمة ورحمة ، وهو ـ مع هذا ـ عدل منه ، فما ظلم الناس شيئا . ولـكن الناس ظلموا أنفسهم .

وظلمهم لأنفسهم نوعان : عدم عملهم بالحسنات . فهذا ليس مضافاً إليه . وعملهم للسيئات : خلقه عقوبة لهم على ترك فعل الحسنات التى خلقهم لها ، وأمرهم بها . فـكل نعمة منه فضل . وكل نقمة منه عدل .

ومن تدبر القرآن : تبين له أن عامة ما يذكره الله فى خلق الـكفر والمعاصى يجعله جزاءً لذلك العمل . كقوله تعالى (٦ : ١٢٥ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام . ومن يرد أن يُضِلَّه يجعل صدره ضَيِّقًا حرجاً كأنما يَصَّعَّدُ فى السماء . كذلك يجعل الله الرِّجس على الذين لايؤمنون) وقال تعالى (٦١ : ٥ فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم) وقال تعالى (٩٢ : ٨ ـ ١٠ وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى ، فسنيسره للعسرى) .

وهذا وأمثاله : بذلوا فيه أعمالا ، عاقبهم بها على فعل محظور ، وترك مأمور .

وتلك الأمور إنما كانت منهم وخلقت فيهم ، لـكونهم لم يفعلوا ما خلقوا له . ولابد لهم من حركة وإرادة . فلما لم يتحركوا بالحسنات : حُرِّكوا بالسيئات ، عدلا من الله . حيث وضع ذلك موضعه فى محله القابل له ـ وهو القلب الذى لايكون إلا عاملا ـ فإذا لم يعمل الحسنة استعمل فى عمل السيئة . كما قيل : نفسك إن لم تشغلها شغلتك .

وهذا الوجه ـ إذا حقق ـ يقطع مادة كلام القدرية المـكذبة ، والمجبرة الذين

يقولون : إن أفعال العباد ليست مخلوقة الله . و يجعلون خلقها والتعذيب عليها ظلماً . والذين يقولون : إنه خلق كفر الـكافرين ومعصيتهم ، وعاقبهم على ذلك لالسبب ولا لحـكمة .

فإذا قيل لأولئك : إنه إنمـا أوقعهم فى تلك الذنوب ، وطبع على قلوبهم : عقوبة لهم على عدم فعلهم ما أمرهم به . فما ظلمهم ، ولـكن هم ظلموا أنفسهم .

يقال : ظلمته إذا نقصته حقه . قال تعالى (١٨ : ٣٣ كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئاً) .

وكثير من أولئك يسلمون أن الله خالق للعبد من الأعمال ما يكون جزاءا له على عمل منه متقدم . و يقولون : إنه خلق طاعة المطيع .

فلا ينازعون فى نفس خلق أفعال العباد . لـكن يقولون : ماخلق شيئاً من الذنوب ابتداء ، بل إنما خلقها جزاء لئلا يكون ظالماً .

الذنب يحدثه العبد

فنقول : أول مايفعله العبد من الذنوب : هو أحدثه ، لم يحدثه الله . ثم مايكون جزاء على ذلك : فالله محدثه . وهم لاينازعون فى مسألة خالق الأفعال إلا من هذه الجهة . وهذا الذى ذكرناه : يوافقون عليه . لـكن يقولون : أول الذنوب لم يحدثه الله ، بل يحدثه انعبد ، لئلا يكون الجزاء عليه ظلماً .

وما ذكرناه : يوجب أن الله خالق كل شىء . فمـا حدث شىء إلا بمشيئته وقدرته . لـكن أول الذنوب الوجودية : هو المخلوق . وذاك عقوبة على عدم فعل العبد لما خلق له ، ولما كان ينبغى له أن يفعله .

وهذا العدم لايجوز إضافته إلى الله . وليس بشىء ، حتى يدخل فى قولنا « الله خالق كل شىء » وما أحدثه من الذنوب الوجودية ، فأولها : عقوبة للعبد على هـذا العدم . وسائرها : قد يكون عقوبة للعبد على ما وجد . وقد يكون عقوبة له على استمراره على العدم .

فما دام لايخلص لله العمل : فلا يزال مشركا . ولايزال الشيطان مسلطا عليه .

ثم تخصيصه سبحانه لمن هداه ـ بأن استعمله ابتداء فيما خلق له ، وهذا لم يستعمله ـ هو تخصيص منه بفضله ورحمته . ولهذا يقول الله (٢:١٠٥ والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم) ولذلك حكمة ورحمة هو أعلم بهـا ، كما خص بعض الأبدان بقوى لا توجد فى غيرها ، و بسبب عدم القوة قد تحصـل له أمراض وجودية ، وغير ذلك من حكمته .

و بتحقيق هذا يدفع شبهات هذا الباب . والله أعلم بالصواب .

فصـل

ومما ذكر فيه العقوبة على عدم الإيمان : قوله تعالى (٦:١٠٩، ١١٠ ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة . ونذرهم فى طغيانهم يعمهون) وهذا من تمام قوله (ومايشعركم : أنها إذا جاءت لا يؤمنون . ونقلب أفئدتهم وأبصارهم ـ الآية) فذكر : أن هذا التقليب إنما حصل لقلوبهم لمـا لم يؤمنوا به أول مرة ، وهذا عدم الإيمان .

لـكن يقال : إنما كان هذا بعد دعوة الرسول لهم ، وهم قد تركوا الإيمان ، وكذبوا الرسول . وهـذه أمور وجودية ، لـكن الموجب للعذاب : هو عدم الإيمان . وماذكر شرط فى التعذيب ، بمنزلة إرسال الرسول . فإنه قد يشتغل عن الإيمان بما جنسه مباح ـ من أكل وشرب ، و بيع وسفر ، وغير ذلك ـ وهذا الجنس لا يستحق عليه العقوبة إلا لأنه شغله عن الإيمان الواجب عليه .

ومن الناس من يقول : ضد الإيمان هو تركه . وهو أمر وجودى ، لا ضد له إلا ذلك .

فصل

الفرق السابع : من الحسنات والسيئات التى تتناول الأعمال والجزاء فى كون هذه تضاف إلى النفس . وتلك تضاف إلى الله : أن السيئات التى تصيب الإنسان ـ

وهى مصائب الدنيا والآخرة ــ ليس لها سبب إلا ذنبه الذى هو من نفسه . فانحصرت فى نفسه .

وأما ما يصيبه من الخير والنعم : فإنه لا تنحصر أسبابه . لأن ذلك من فضل الله و إحسانه ، يحصل بعمله و بغير عمله . وعمله نفسه من إنعام الله عليه . وهو سبحانه لا يجزى بقدر العمل ، بل يضاعفه له . ولا يقدر العبد على ضبط أسبابها ، لكن يعلم أنها من فضل الله و إنعامه . فيرجع فيها إلى الله . فلا يرجو إلا الله . ولا يتوكل إلا عليه . و يعلم أن النعم كلها من الله . وأن كل ما خلقه فهو نعمة ، كما تقدم . فهو يستحق الشكر المطلق العام التام ، الذى لا يستحقه غيره .

ومن الشكر : ما يكون جزاء على مايَسَّره على يديه من الخير ، كشكر الوالدين وشكر من أحسن إليك من غيرهما . فإنه « من لايشكر الناس لايشكر الله » لكن لا يبلغ من حق أحد و إنعامه : أن يُشْكر بمعصية الله ، أو أن يطاع بمعصية الله . فإن الله هو المنعم بالنعم العظيمة ، التى لايقدر عليها مخلوق . ونعمة المخلوق إنما هى منه أيضاً . قال تعالى (١٦ : ٥٣ وما بكم من نعمة فمن الله) وقال تعالى (٤٥ : ١٣ وسخر لكم مافى السموات وما فى الأرض جميعاً منه) وجزاؤه سبحانه على الطاعة والمعصية والكفر لايقدر أحد على مثله .

فلهذا لم يَجُزْ أن يطاع مخلوق فى معصية الخالق كما قال تعالى (٢٩ : ٨ ووصينا الإنسان بوالديه حسناً . و إن جاهداك لتشرك بى ماليس لك به علم فلا تطعهما) وقال فى الآية الأخرى (٣١ : ١٥ و إن جاهداك على أن تشرك بى ماليس لك به علم فلا تطعهما . وصاحبهما فى الدنيا معروفاً . واتبع سبيل من أناب إلىّ) .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « على المرء المسلم : السمع والطاعة فى عسره و يسره ، ومَنْشَطه ومكرهه ، مالم يؤمر بمعصية . فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » . وفى الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنما الطاعة

فى المعروف » وقال « من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه » وقال « لا طاعة لمخلوق على معصية الخالق » .

وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه إذا عرف أن النعم كلها من الله ، وأنه لايقدر أن يأتى بها إلا الله . فلا يأتى بالحسنات إلا هو ، ولايذهب السيئات إلا هو . وأنه (٣٥: ٢ مايفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لهـا . وما يمسك فلا مرسل له من بعده) صار توكله ورجاؤه ودعاؤه للخالق وحده .

وكذلك إذا علم مايستحقه الله من الشكر ـ الذى لايستحقه غيره ـ صار علمه بأن الحسنات من الله : يوجب له الصدق فى شكر الله ، والتوكل عليه .

ولو قيل : إنها من نفسه لـكان غلطاً . لأن منها ماليس لعمله فيه مدخل . وما كان لعمله فيه مدخل : فإن الله هو المنعم به . فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله . ولا ملجأ ولا منجَى منه إلا إليه .

وعلم أن الشر قد انحصر سببه فى النفس . فضبط ذلك وعلم من أين يؤتى . فاستغفر ربه مما فعل وتاب . واستعان الله واستعاذ به مما لم يعمل بعد ، كما قال من قال من السلف « لايَرْجُوَنَّ عبد إلا ربه . ولا يخافَنَّ عبد إلا ذنبه » .

وهذا يخالف قول الجهمية ومن اتبعهم ، الذين يقولون : إن الله يعذب بلا ذنب . ويعذب أطفال الـكفار وغيرهم عذاباً دائماً أبداً بلا ذنب .

فإن هؤلاء يقولون : يُخاف الله خوفاً مطلقا ، سواء كان له ذنب أو لم يكن له ذنب . ويشبهون خوفه بالخوف من الأسد ، ومن الملك القاهر الذى لا ينضبط فعله ولاسطوته بل قد يقهر ويعذب من لاذنب له من رعيته .

فإذا صَدَّق العبد بقوله تعالى « وماأصابك من سيئة فمن نفسك » علم بطلان هذا القول ، وأن الله لايعذبه ويعاقبه إلا بذنوبه ، حتى المصائب التى تصيب العبد كلها بذنوبه .

وقد تقدم قول السلف ـ ابن عباس وغيره ـ أن ماأصابهم يوم أحد من الغمّ والفشل : إنما كان بذنوبهم . لم يستثن من ذلك أحد .

وهذا من فوائد تخصيص الخطاب ، لئلا يظن أنه عام مخصوص .

وفى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « مايصيب المؤمن من وَصَب ولا نَصَب ، ولا همّ ٍولا حزن ولا غم ـ حتى الشوكه يشاكها ـ إلا كَفَّر الله بها من خطاياه » .

فصــل

السيئة خبيثة مذمومة

الفرق الثامن : أن السيئة إذا كانت من النفس . والسيئة خبيثة مذمومة ، وصفها بالخبث فى مثل قوله (٢٤ : ٢٦ الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات) .

قال جمهور السلف : الكلمات الخبيثة للخبيثين ومن كلام بعضهم : الأقوال والأفعال الخبيثة للخبيثين .

وقد قال تعالى (١٤:٢٦ ضرب الله مثلا : كلمة طيبة ـ ومثل كلمة خبيثة) وقال الله (٣٥ : ١٠ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) والأقوال والأفعال صفات القائل الفاعل .

فإذا كانت النفس متصفة بالسوء والخبث لم يكن محلها ينفعه إلا ما يناسبها .

فمن أراد : أن يجعل الحيات والعقارب يعاشرون الناس كالسنانير : لم يصلح .

ومن أراد : أن يجعل الذى يكذب شاهداً على الناس : لم يصلح .

وكذلك من أراد : أن يجعل الجاهل معلماً للناس ، مفتياً لهم . أو يجعل العاجز الجبان مقاتلا عن الناس . أو يجعل الأحمق الذى لا يعرف شيئاً سائساً للناس ، أو للدواب : فمثل هذا يوجب الفساد فى العالم . وقد يكون غير ممكن . مثل من أراد أن يجعل الحجارة تسبح على وجه الماء كالسفن ، أو تصعد إلى السماء كالريح ونحو ذلك .

فالنفوس الخبيثة لا تصلح أن تكون فى الجنة الطيبة التى ليس فيها من الخبث شىء . فإن ذلك موجب للفساد ، أو غير ممكن .

بل إذا كان فى النفس خبث طُهِّرت وهذبت ، حتى تصلح لسكنى الجنة .

كما فى الصحيح من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم «إن المؤمنين إذا نجوا من النار – أى عبروا الصراط – وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار . فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم فى الدنيا . فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا : أُذن لهم فى دخول الجنة » .

وهذا مما رواه البخارى عن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يخلص المؤمنون من النـار . فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار . فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم فى الدنيا ، حتى إذا هذبوا ونقوا : أذن لهم فى دخول الجنة . فوالذى نفس محمد بيده ، لأحدهم أهدى بمنزله فى الجنة منه بمنزله كان فى الدنيا » .

والتهذيب : التخليص ، كما يهذب الذهب . فيخلص من الغش .

فتبين أن الجنة إنما يدخلها المؤمنون بعد التهذيب والتنقية من بقايا الذنوب فـكيف بمن لم يكن له حسنات يعبر بها الصراط ؟ .

وأيضاً فإذا كان سببها ثابتاً فالجزاء كذلك ، بخلاف الحسنة . فإنها من إنعام الحى القيوم الباقى ، الأول الآخر . فسببها دائم . فيدوم بدوامه.

وإذا علم الإنسان أن السيئة من نفسه : لم يطمع فى السعادة التامة ، مع ما فيه من الشر . بل علم تحقيق قوله تعالى (٤ : ١٢٣ من يعمل سوءاً يُجْز به) وقوله (٩٩ : ٧ ، ٨ فمن يعمل مثقالَ ذرة خيراً يَرَهْ ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره)

وعلم أن الرب عليم حليم ، رحيم عدل ، وأن أفعاله جارية على قانون العدل والإحسان . وكل نعمة منه فضل . وكل نقمة منه عدل .

وفى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « يمين الله مَلْأى .

لايغيضها نفقة ، سَحَّاء الليلَ والنهار . أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض ؟ فإنه لم يَغِضْ مافى يمينه . والقسط بيده الأخرى يخفض ويرفع » .

وعلم فساد قول الجهمية ، الذين يجعلون الثواب والعقاب بلا حكمة ولا عدل ، ولا وضع للأشياء مواضعها . فيصفون الرب بما يوجب الظلم والسفه . وهو سبحانه قد شهد (٣ :١٨ أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط . لا إله إلا هو العزيز الحكيم) .

ولهذا يقولون : لا ندرى ما يفعل بمن فعل السيئات . بل يجوز عندهم : أن يعفو عن الجميع . ويجوز عندهم : أن يعذب الجميع . ويجوز أن يعذب ويغفر بلا موازنة . بل يعفو عن شر الناس ، ويعذب خير الناس على سيئة صغيرة ، ولا يغفرها له .

وهم يقولون : السيئة لا تمحى ، لا بتوبة ولا حسنات ماحية ولا غير ذلك . وقد لا يفرقون بين الصغائر والكبائر .

قالوا : لأن هذا كله إنما يعلم بالسمع والخبر ، خبر الله ورسوله .

قالوا : وليس فى الكتاب والسنة ما يبين مايفعل الله بمن كسب السيئات ، إلا الكفر . وتأولوا قوله تعالى (٤ : ٣١ إن تجتنبوا كبائر ما ينهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) بأن المراد بالكبائر : قد يكون هو الكفر وحده . كما قال تعالى (٤ : ٤٨ إن الله لا يغفر أن يشرك به) .

وقد ذكر هذه الأمور القاضى أبو بكر ابن الباقلانى وغيره ، ممن يقول بمثل هذه الأقوال ممن سلك مسلك جَهْم بن صفوان فى القدر وفى الوعيد . وهؤلاء قصدوا مناقضة المعتزلة فى القدر والوعيد .

فأولئك لما قالوا : إن الله لم يخلق أفعال العباد ، وأنه يشاء مالا يكون ، ويكون ما لا يشاء . وسلكوا مسلك نفاة القدر فى هذا ، وقالوا فى الوعيد بنحو قول الخوارج . قالوا : إن من دخل النار لا يخرج منها ، لا بشفاعة ولا غيرها . بل

يكون عذابه مؤبداً . فصاحب الـكبيرة ، أو من رجحت سيئاته ـ عندهم ـ لا يرحمه الله أبداً . بل يخلده فى النار . فخالفوا السنة المتواترة و إجماع الصحابة فيما قالوه فى القدر . وناقضهم جهم فى هذا وهذا .

وسلك هؤلاء مسلك جهم . مع انتسابهم إلى أهل السنة والحديث ، واتباع السلف . وكذلك سلـكوا فى الإيمان والوعيد مسلك المرجئة الغلاة ، كجهم وأتباعه .

وجهم اشتهر عنه نوعان من البدعة : نوع فى الأسماء والصفات . فغلا فى نفى الأسماء والصفات . ووافقه على ذلك ملاحدة الباطنية والفلاسفة ونحوهم . ووافقه المعتزلة فى نفى الصفات دون الأسماء .

والـكُلاَّبية ـ ومن وافقهم من السالمية . ومن سلك مسلـكهم من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية ـ وافقوه على نفى الصفات الاختيارية ، دون نفى أصل الصفات .

والـكَرَّامية ونحوهم : وافقوه على أصل ذلك . وهو امتناع دوام مالا يتناهى . وأنه يمتنع أن يكون الله لم يزل متكلما إذا شاء ، وفعالاً لما يشاء إذا شاء . لامتناع حوادث لا أول لهـا . وهو ـ عن هذا الأصل ، الذى هو نَفْىُ وجود مالا يتناهى فى المستقبل ـ قال بفناء الجنة والنار .

وقد وافقه أبو الهذيل إمام المعتزلة على هذا . لـكن قال : بتناهى الحركات .

فالمعتزلة فى الصفات : مخانيث الجهمية .

وأما الـكُلاَّبية : فيثبتون الصفات فى الجملة . وكذلك الأشعريون . ولـكنهم ـ كما قال الشيخ أبو إسماعيل الأنصارى ـ : الجهيمية الإناث . وهم مخانيث المعتزلة .

ومن الناس من يقول : المعتزلة مخانيث الفلاسفة .

وقد ذكر الأشعرى وغيره هـذا . لأن قائله لم يعلم أن جهما سبق هؤلاء إلى هـذا الأصل ، أو لأنهم مخانيثهم من بعض الوجوه . وإلا فإن مخالفتهم للفلاسفة كبيرة جداً .

والشهرستانى يذكر عن شيوخهم : أنهم أخذوا ما أخذوا عن الفلاسفة . لأن الشهرستانى إنما يرى مناظرة أصحابه الأشعرية فى الصفات ونحوها مع المعتزلة ، بخلاف أئمة السنة والحديث . فإن مناظرتهم إنما كانت مع الجهمية . وهم المشهورون عند السلف والأمة بنفى الصفات .

وأهل النفى للصفات والتعطيل لهـا : هم عند السلف ، يقال لهم : الجهمية . وبهذا تميزوا عند السلف عن سائر الطوائف .

ابتداء ظهور بدع المعتزلة والجهمية

وأما المعتزلة : فامتازوا بقولهم بالمنزلة بين المنزلتين ، لما أحدث ذلك عمرو بن عبيد . وكان هو وأصحابه يجلسون معتزلين للجماعة . فيقول قتادة وغيره : أولئك المعتزلة . وكان ذلك بعد موت الحسن البصرى فى أوائل المـائة الثانية .

وبعدهم حدثت الجهمية .

وكان القَدَر : قد حدث أهله قبل ذلك فى خلافة عبد الله بن الزبير ، بعد موت معاوية . ولهذا تكلم فيهم ابن عُمر وابن عباس ــ رضى الله عنهم ــ وغيرهما .

وابن عباس مات قبل ابن الزبير . وابن عمر مات عقب موته . وعقب ذلك تولى الحجاج العراق سنة بضع وسبعين .

فبقى الناس يخوضون فى القدر بالحجاز والشام والعراق . وأكثره : كان بالشام والعراق بالبصرة . وأقله : كان بالحجاز .

ثم لمـا حدثت المعتزلة ــ بعد موت الحسن ، وتُـكُلِّم فى المنزلة بين المنزلتين ، وقالوا بانفاذ الوعيد ، وخلود أهل التوحيد فى النار ، وأن النار لا يخرج منها من دخلها . وهذا تغليظ على أهل الذنوب ــ ضموا إلى ذلك القدر . فإن به يتم التغليظ على أهل الذنوب . ولم يكن الناس إذ ذاك قد أحدثوا شيئاً من نفى الصفات .

ذبح الجعد بن درهم

إلى أن ظهر الجعد بن درهم ، وهو أولهم . فضحى به خالد بن عبد الله القَسْرِى

وقال « أيها الناس ، ضحوا . تقبل الله ضحاياكم . فإنى مضح بالجعد بن درهم . إنه زعم : أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليما . تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً » ثم نزل فذبحه . وهذا كان بالعراق .

ثم ظهر جَهْم بن صفوان من ناحية المشرق من ترمذ . ومنها ظهر رأى جهم .

ولهذا كان علماء السنة والحديث بالمشرق : أكثر كلاماً فى رد مذهب جهم من أهل الحجاز والشام والعراق ، مثل إبراهيم بن طهمان وخارجة بن مصعب ، ومثل عبد الله بن المبارك ، وأمثالهم — وقد تكلم فى ذمهم — وابن الماجشون وغيرهما وكذلك الأوزاعى وحماد بن زيد وغيرهم .

ابتداء المحنة

وإنما اشتهرت مقالتهم من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السنة . فإنهم فى إمارة المأمون قَوُوا وكثروا . فإنه كان قد أقام بخراسان مدة . واجتمع بهم . ثم كتب بالمحنة من طرسوس[1] سنة ثمان عشرة ومائتين . وفيها مات . وردوا أحمد بن حنبل إلى الحبس ببغداد ، إلى سنة عشرين . وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم فى الكلام . فلما رد عليهم ما احتجوا به عليه ، وَبَيَّن أن لا حجة لهم فى شىء من ذلك ، وأن طلبهم من الناس أن يوافقوهم ، وامتحانَهم إياهم : جهل وظلم . وأراد المعتصم إطلاقه . فأشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه ، حتى لاتنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة . فلما ضربوه قامت الشناعة عليهم فى العامة ، وخافوا الفتنة . فأطلقوه .

مروجو الفتنة بخلق القرآن

وكان أحمد بن أبى دؤاد قد جمع له نفاة الصفات القائلين بخلق القرآن من جميع الطوائف . فجمع له مثل أبى عيسى محمد بن عيسى بن غوث ، ومن أكابر النجارية أصحاب حسين النجار .

---

(١) وكان خرج إليها لغزو الروم

وأئمة السنة ـ كابن المبارك ، وأحمد بن إسحاق ، والبخارى وغيرهم ـ يسمون جميع هؤلاء : جهمية .

وصار كثير من المتأخرين ـ من أصحاب أحمد وغيرهم ـ يظنون أن خصومه كانوا المعتزلة .

ويظنون أن بشر بن غياث المريسى ـ وإن كان قد مات قبل محنة أحمد ، وابن أبى دؤاد ونحوهما ـ كانوا معتزلة . وليس كذلك .

بل المعتزلة كانوا نوعاً من جملة من يقول القرآن مخلوق . وكانت الجهمية أتباع جهم ، والنجارية أتباع حسين النجار ، والضرارية أتباع ضرار بن عمرو ، والمعتزلة هؤلاء ، يقولون : القرآن مخلوق . وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا : أن جهماً اشتهر عنه نوعان من البدعة . أحدهما : نفى الصفات . والثانى : الغلو فى القدر والإرجاء . فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب . وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة .

وهذان مما غلت المعتزلة فى خلافه فيهما .

ماوافق فيه الأشعرى جهما

وأما الأشعرى : فوافقه على أصل قوله ، ولكن قد ينازعه منازعات لفظية .

وجهم لم يثبت شيئاً من الصفات ـ لا الارادة ولا غيرها ـ فهو إذا قال : إن الله يحب الطاعات ، ويبغض المعاصى . فمعنى ذلك عنده : الثواب والعقاب .

وأما الأشعرى : فهو يثبت الصفات ـ كالارادة ـ فاحتاج حينئذ أن يتكلم فى الإرادة : هل هى المحبة أم لا ؟ وأن المعاصى : هل يحبها الله أم لا ؟ فقال : إن المعاصى يحبها الله ويرضاها ، كما يريدها .

وذكر أبو المعالى الجوينى : أنه أول من قال ذلك ، وأن أهل السنة قبله كانوا يقولون : إن الله لا يحب المعاصى .

وذكر الأشعرى فى الموجز : أنه قد قال ذلك قبله طائفة سماهم . أشك فى بعضهم .

الهروى لايثبت حكمة ولا سببا

وشاع هذا القول فى كثير من الصوفيـة ومشايخ المعرفة والحقيقة . فصاروا يوافقون جهماً فى مسائل الأفعال والقدر ، وإن كانوا مكفرين له فى مسائل الصفات ، كأبى إسماعيل الأنصارى الهروى ، صاحب كتاب « ذم الـكلام » فإنه من المبالغين فى ذم الجهمية لنفيهم الصفات . وله كتاب « تـكفير الجهمية » ويبالغ فى ذم الأشعرية ، مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السنة والحديث . وربمـا كان يلعنهم .

وقد قال له بعض الناس ـ بحضرة نظام الملك ـ أتلعن الأشعرية ؟ فقال : ألعن من يقول : ليس فى السموات إله ، ولا فى المصحف قرآن ، ولا فى القبر نبى . وقام من عنده مغضباً .

ومع هذا فهو فى مسألة إرادة الـكائنات ، وخلق الأفعال : أبلغ من الأشعرية . لايثبت سبباً ولا حكمة ، بل يقول : إن مشاهدة العارف الحـكم لا تبقى له استحسان حسنة ، ولا استقباح سيئة .

والحِكَم عنده : هى المشيئة . لأن العارف المحقق ـ عنده ـ هو من يصل إلى مقام الفناء . فيغنى عن جميع مراداته بمراد الحق . وجميع الـكائنات مرادة له . وهذا هو الحـكم عنده . و « الحسنة » و « السيئة » يفترقان فى حظ العبد ، لـكونه ينعم بهذه ، ويعذب بهذه . والالتفات إلى هذا هو من حظوظ النفس . ومقام الفناء ليس فيه الامشاهدة مراد الحق .

وهذه المسألة وقعت فى زمن الجنيد ، كما ذكر ذلك فى غير موضع .

وبين لهم الجنيد الفرق الثانى . وهو أنهم ـ مع مشاهدة المشيئة العامة ـ لابد لهم من مشاهدة الفرق بين ما يأمر الله به وما ينهى عنه . وهو الفرق بين

ما يحبه وما يبغضه . و بين ذلك لهم الجنيد ، كما قال فى التوحيد : هو إفراد الحدوث عن القدم .

فمن سلك مسلك الجنيد ، من أهل التصوف والمعرفة : كان قد اهتدى ونجا وسعد .

ومن لم يسلك فى القدر مسلكه ، بل سوى بين الجميع : لزمه أن لا يفرق بين الحسنات والسيئات ، و بين الأنبياء والفساق . فلا يقول : إن الله يحب هؤلاء ، وهذه الأعمال .ولا يبغض هؤلاء ، وهذه الأعمال . بل جميع الحوادث : هو يحبها كما يريدها ، كما قاله الأشعرى . و إنما الفرق : أن هؤلاء ينعمون . وهؤلاء يعذبون .

الأشعرى أعقل من الصوفية

والأشعرى لما أثبت الفرق بين هذا وهذا ـ بالنسبة إلى المخلوق ـ كان أعقل منهم فإن هؤلاء يدعون : أن العارف الواصل إلى مقام الفناء لايفرق بين هذا وهذا .

وهم غلطوا فى حق العبد وحق الرب .

مايلزم على مذهب الصوفية فى الفناء

أما فى حق العبد : فيلزمهم أن تستوى عنده جميع الحوادث . وهـذا محال قطعا . وهم قد تمر عليهم أحوال يفنون فيها عن أكثر الأشيـاء . أما الفناء عن جميعها : فممتنع . فإنه لا بد أن يفرق كل حى بين ما يؤلمه و بين ما يلذه . فيفرق بين الخبز والتراب ، والماء والشراب .

فهؤلاء : عزلوا الفرق الشرعى الإيمانى الرحمانى الذى به فرق الله بين أوليائه وأعدائه . وظنوا أنهم مع الجمع القدرى .

وعلى هذا : فإن تسوية العبد بين جميع الحوادث ممتنع لذاته ، بل لابد للعبد من أن يفرق . فإن لم يفرق بالفرق الشرعى ـ فيفرق بين محبوب الحق ومكروهه

و بين ما يرضاه وما يسخطه ـ و إلا فرق بالفرق الطبعي بهواه وشيطانه . فيحب ما تهواه نفسه ، وما يأمر به شيطانه .

ومن هنا : وقع منهم خلق كثير فى المعاصى . وآخرون فى الفسوق . وآخرون فى الكفر . حتى جوّزوا عبادة الأصنام .

أهل وحدة الوجود

ثم كثير منهم من ينتقل إلى وحدة الوجود . وهم الذين خالفوا الجنيد ، وأئمة الدين فى التوحيد . فلم يفرقوا بين القديم والمحدث .

وهؤلاء صرحوا بعبادة كل موجود . كما قد بسط الكلام عليهم فى غير هذا الموضع . وهو قول أهل الوحدة ، كابن عربى الحاتمى ، وابن سبعين ، والقونوى ، والتلمسانى ، والبلبانى ، وابن الفارض ، وأمثالهم .

والمقصود هنا : الكلام على من نفى الحِكَم والعدل والأسباب فى القدر بين أهل الكلام والمتصوفة ، الذين أوقعوا جهماً فى هذا الأصل . وهو بدعته الثانية التى اشتهرت عنه ، بخلاف الإرجاء . فإنه منسوب إلى طوائف غيره .

الحكمة فى الأفعال

فهؤلاء يقولون : إن الرب يجوز أن يفعل كل مايقدر عليه ويمكن فعله ، من غير مراعاة حكمة ، ولا رحمة ولا عدل . و يقولون : إن مشيئته هى محبته .

ولهذا تجد من اتبعهم : غير معظّم للأمر والنهى ، والوعد والوعيد . بل هو منحل عن الأمر الشرعى كله ، أو عن بعضه ، أو متكاسل لما يعتقده أو يعلمه . فإنهم أرادوا : أن الجميع بالنسبة إلى الرب سواء ، وأن كل ماشاءه فقد أحبه . وأنه يحدث ما يحدثه بدون أسباب يخلقه بها ، ولا حكمة يسوقه إليها . بل غايته : أنه يسوق المقادير إلى المواقيت .

لم يبق عندهم فرق فى نفس الأمر بين المأمور والمحظور . بل وافقوا جهماً ومن قال بقوله ـ كالأشعرى ـ فى أنه فى نفس الأمر : لا حَسَن ولا سىء . و إنما الحسن

والقبح : مجرد كونه مأموراً به ومحظوراً . وذلك فرق يعود إلى حظ العبـد . وهؤلاء يدعون الفناء عن الحظوظ .

قول الهروى : إن فى الأمر الشرعى تلبيسا

فتارة : يقولون فى امتثال الأمر والنهى : إنه من مقام التلبيس ، أو مايشبه هذا . كما يوجد فى كلام أبى إسماعيل الهروى صاحب منازل السائرين .

وتارة يقولون : يفعل هـذا لأهل المارستان ، أى العامة . كما يقوله الشيخ المغربى ، إلى أنواع ، ليس هذا موضع بسطها .

فى كلام الشاذلى مايستلزم تعطيل الأمر

ومن يسلك مسلكهم : غايته ـ إذا عظم الأمر والنهى ـ أن يقول ، كما نقل عن الشاذلى : يكون الجمع فى قلبك مشهوداً . والفرق على لسانك موجودا .

ولهذا يوجد فى كلامه وكلام غيره : أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيل الأمر والنهى . مثل أن يدعو : أن يعطيه الله إذا عصاه أعظم ممـا يعطيه إذا أطاعه ونحو هذا ، ممـا يوجب أنه يجوز عنده : أن يجعل الذين اجترحوا السيئات ، كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ، بل أفضل منهم . و يدعون بأدعية فيها اعتـداء ، كما يوجد فى جواب الشاذلى . وقد بسط الـكلام على هذا فى غير هذا الموضع .

دعوى الصوفية أن الله يعطى الـكفرة والفجرة كرامات

وآخرون ـ من عوام هؤلاء ، يجوزون : أن يكرم الله بكرامات أكابر الأولياء من يكون فاجراً ، بل كافراً . و يقولون: هذه موهبة وعطية ، يعطيها الله من يشاء . ماهى متعلقة لا بصلاة ، ولا بصيام[1] . و يظنون أن تلك من كرامات الأولياء .

---

(١) يقولون : إنها ميزة ذاتيـة ، تعطى القداسة الذاتية . لأنها لا تـكون إلا لأولاد المقدسين من الشيوخ الذين خلقوا من النور الأول . هـذا دينهم وعقيدتهم الوثنية المتفرعة عن وحدة الوجود . وأن ربهم هو النواة التى انبثق وخرج منها الـكون . كخروج النخلة من النواة .

وتكون كراماتهم : من الأحوال الشيطانية ، التي يكون مثلها للسحرة والكهان .
قال الله تعالى (٢ : ١٠١ ، ١٠٢ ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم ، نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم ، كأنهم لا يعلمون . واتبعوا ماتتلوا الشياطين على مُلك سليمان . وما كفر سليمان . ولكن الشياطين كفروا . يعلمون الناس السحر . وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت) .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لَتَتَّبِعُنَّ سَنَن من كان قبلكم ، حَذْو القُذَّة بالقذة ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه » .

المتبعون لما تتلو الشياطين من الكفر

والمسلمون الذين جاءهم كتاب الله القرآن : عدل كثير منهم ـ ممن أضله الشيطان من المنتسبين إلى الإسلام ـ إلى أن نبذ كتاب الله وراء ظهره ، واتبع ماتتلوه الشياطين . فلا يعظم أمر القرآن ولا نهيه . ولا يوالى من أمر القرآن موالاته . ولا يعادى من أمر القرآن بمعاداته . بل يعظم من رآه يأتى ببعض خوارقهم ، التى يأتى بمثلها السحرة والكهان . بإعانة الشياطين . وهى تحصل بما تتلوه الشياطين .

ثم منهم من يعرف : أن هذا من الشيطان . ولكن يعظم ذلك لهواه ، ويفضله على طريق القرآن ليصل به إلى تقديس العامة . وهؤلاء كفار . كالذين قال الله تعالى فيهم (٤ : ٥١ ألم تر إلى الذين أُوتُوا نصيباً من الكتاب ؟ يؤمنون بالجِبْت والطاغوت . ويقولون للذين كفروا : هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا . أُولٰئِكَ الذين لعنهم الله . ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً) .

وهؤلاء ضاهئوا الكفار الذين قال الله تعالى فيهم (٢ : ١٠١ ، ١٠٢ ولَمَّا جاءهم رسولٌ من عند الله مصدق لما معهم ، نبذ فريق من الذين أُوتوُا الكتابَ كتابَ الله وراء ظهورهم ، كأنهم لا يعلمون . واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان . وما كفر سليمان . ولكن الشياطين كفروا ـ الآية) .

ومنهم : من لا يعرف أن هذا من الشياطين

الفتنة بما يقع من الشعوذات والمخاريق
على يد أولياء الشيطان

وقد يقع فى مثل هذا طوائف من أهل الـكلام ، والعلم ، وأهل العبادة ، والتصوف . حتى جوزوا عبادة الـكوا كب ، والأصنام . لما رأوه فيها من الأحوال العجيبة . التى تعينهم عليها الشياطين . لما يحصل لهم بها من بعض أغراضهم ، من الظلم والفواحش . فلايبالون بشركهم بالله ، ولا كفرهم به و بكتابه . إذا نالوا ذلك ، ولم يبالوا بتعليم ذلك للناس . وتعظيمهم لهم . لر ياسة ينالونها ، أو مال ينالونه . و إن كانوا قد علموا أنه الـكفر والشرك : عملوه ، ودعوا إليه . بل حصل عندهم ر يب وشك فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم . أو اعتقاد أن الرسول خاطب الجمهور بما لا حقيقة له فى الباطن . لأجل مصلحة الجمهور . كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة والملاحدة والباطنية .

مضاهاة الروم والفرس

وقد دخل فى رأى هؤلاء طائفة من هؤلاء وهؤلاء . وهذا مما ضاهئوا به فارس والروم وغيرهم . فإن فارس كانت تعظم الأنوار ، وتسجد للشمس وللنار . والروم كانوا ـ قبل النصرانية ـ مشركين ، يعبدون الـكوا كب والأصنام ، فهؤلاء الذين أشبهوا فارس والروم : شر من الذين أشبهوا اليهود والنصارى . فإن أولئك ضاهئوا أهل الـكتاب فيما بُدِّل أو نسخ . وهؤلاء ضاهئوا من لا كتاب له من المجوس والمشركين ، فارس والروم ، ومن دخل فى ذلك من الهند واليونان .

ومذهب الملاحدة الباطنية : مأخوذ من قول المجوس بالأصلين ، ومن قول فلاسفة اليونان بالعقول والنفوس .

وأصل قول المجوس : يرجع إلى أن تـكون الظلمة المضاهية للنور : هو إبليس ، وقول الفلاسفة بالنفس .

أصل الشر عبادة النفس والشيطان

فأصل الشر : عبادة النفس والشيطان ، وجعلهما شريكان الرب ، وأن يعدلا به . ونفس الإنسان تفعل الشر بأمر الشيطان . وقد علّم النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضى الله عنه أن يقول ـ إذا أصبح ، و إذا أمسى ، و إذا أخذ مضجعه ـ « اللهم ربَّ جبريل وميكائيل و إسرافيل ، فاطرَ السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة . أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . اهدنى لما اختُلِف فيه من الحق بإذنك . إنك تهدى من تشاء إلى صراط مستقيم » .

وهذا من تمام تحقيق قوله تعالى (٤ : ٧٩ ما أصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك) مع قوله تعالى (١٥ : ٤٢ إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين) وقوله (٣٨ : ٨٥ لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين) .

وقد ظهرت دعوى النفس الإلٰهية فى فرعون ، ونحوه ممن ادعى أنه إلٰه مع الله أو من دونه ، وظهرت فيمن ادعى إلٰهية بشر مع الله ، كالمسيح وغيره .

أصل الشرك فى بنى آدم

وأصل الشرك فى بنى آدم : كان من الشرك بالبشر الصالحين المعظمين . فإنهم لما ماتوا : عكفوا على قبورهم ، ثم صوروا تماثيلهم ، ثم عبدوهم .

فهذا أول شرك كان فى بنى آدم . وكان فى قوم نوح . فإنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض . يدعوهم إلى التوحيد . وينهاهم عن الشرك . كما قال تعالى (٧١ : ٢٣ وقالوا لاتذَرُنَّ آلهتكم . ولاتذرن وَدًّا ولا سُوَاعا ، ولايغوث ويَعُوق ونَسْراً . وقد أضلوا كثيرا) وهذه أسماء قوم صالحين كانوا فى قوم نوح . فلما ماتوا جعلوا الأصنام على صورهم ، ثم ذهبت هذه الأصنام ، لما أغرق الله أهل الأرض ، ثم صارت إلى العرب . كما ذكر ذلك ابن عباس وغيره . إن لم تكن أعيانها ، وإلا فهى نظائرها .

وأما الشرك بالشيطان : فهذا كثير .

فمتى لم يؤمن الخلق بأنه « لا إله إلا الله » بمعنى : أنه المعبود المستحق للعبادة دون ماسواه . وأنه يحب أن يعبد ، وأنه أمر أن يعبد ، وأنه لا يعبد إلا بما أحبه مما شرع ، من واجب ومستحب ـ فلا بد أن يقعوا فى الشرك وغيره .

فالذين جعلوا الأقوال والأفعال كلها بالنسبة إلى الله سواء . لايحب شيئاً دون شيء : فلا فرق عنده بين من يعبده وحده ، لايشرك به شيئا . و بين من يعبد معه آلهة أخرى . وجعلوا الأمر معلقاً بمشيئة . ليس معها حكمة ، ولا رحمة ، ولا عدل . ولا فرق فيها بين الحسنات والسيئات : طمعت النفس فى نيل ماتريده بدون طاعة الله ورسوله .

ولى الصوفية له صفات الرب سبحانه

ثم إذا جوزوا الكرامات لكل من زعم الصلاح . ولم يقيدوا الصلاح بالعلم الصحيح والإيمان الصادق والتقوى ، بل جعلوا علامة الصلاح هذه الخوارق . وجوزوا الخوارق مطلقا . وحكوا فى ذلك مكاشفات ، وقالوا أقوالا منكرة .

فقال بعضهم : إن الولى يعطى قول « كن » وقال بعضهم : إنه لا يمتنع على الولى فعل ممكن . كما لا يمتنع على الله تعالى فعل محال .

وهذا قاله ابن عربى والذين اتبعوه . قالوا : إن الممتنع لذاته مقدور عليه ، ليس عندهم ما يقال : إنه غير مقدور عليه للولى ، حتى ولا الجمع بين الضدين ، ولا غير ذلك . وزاد ابن عربى : أن الولى لايعزب عن قدرته شيء من الممكنات . والذى لا يعزب عن قدرته شيء من الممكنات : هو الله وحده .

فهذا تصريح منهم : بأن الولى مثل الله ، إن لم يكن هو الله .

وصرح بعضهم : بأنه يعلم كل مايعلمه الله . و يقدر على كل مايقدر الله عليه .

وادعوا أن هذا كان للنبى ، ثم انتقل إلى الحسن بن على ، ثم من الحسن إلى ذريته واحداً بعد واحد . حتى انتهى ذلك إلى أبى الحسن الشاذلى ، ثم إلى ابنه .

خاطبنى بذلك : من هو من أكابر أصحابهم .

وحدثنى الثقة من أعيانهم ، أنهم يقولون : إن محمداً هو الله .

وحدثنى بعض الشيوخ ، الذين لهم سلوك وخبرة : أنه كان هو وابن هود فى مكة ، فدخلا الكعبة . فقال له ابن هود — وأشار إلى وسط الكعبة — هذا مهبط النور الأول . وقال له : لو قال لك صاحب هذا البيت : أريد أن أجعلك إلٰهاً ، ماذا كنت تقول له ؟ قال : فقفّت شعرى من هذا الكلام وانخنست — أو كما قال .

دعوى سهل التسترى قدرة الولى على منع قيام الساعة

ومن الناس من يحكى عن سهل بن عبد الله : أنه لما دخل الزنج البصرة . قيل له فى ذلك . فقال : هاه ، إن ببلدكم هذا من لو سألوا الله أن يزيل الجبال عن أما كنها لأزالها . ولو سألوه : أن لايقيم القيامة لما أقامها . لكنهم يعلمون مواضع رضاه ، فلا يسألونه إلا مايحب .

وهذه الحكاية : إما كذب على سهل — وهو الذى نختار أن يكون حقاً — أو تكون غلطا منه . فلا حول ولا قوة إلا بالله . وذلك : أن ما أخبر الله أن يكون فلا بد أن يكون . ولو سأله أهل السموات والأرض أن لا يكون : لم يجبهم ، مثل إقامة القيامة ، وأن لايملأ جهنم من الجِنَّة والناس أجمعين ، وغير ذلك . بل كل ما علم الله أنه يكون فلا يقبل الله دعاء أحد فى أن لايكون .

لكن الدعاء سبب يقضى الله به ماعلم الله : أنه سيكون بهذا السبب ، كما يقضى بسائر الأسباب ما علم : أنه سيكون بها .

من دعا من الأنبياء فلم يستجب له

وقداسأل الله تعالى — من هو أفضل من كل من فى البصرة بكثير — ماهو دون هذا فلم يجابوا . لما سبق الحكم بخلاف ذلك ، كما سأله إبراهيم عليه الصلاة والسلام أن يغفر لأبيه . وكما سأله نوح عليه السلام سأله نجاة ابنه . فقيل له (١١ :

٤٦ يانوح ، إنه ليس من أهلك . إنه عمل غير صالح . فلاتسألنى ماليس لك به علم) .

وأفضل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم : قيل له فى شأن عمه أبى طالب (٩ : ١١٣ ما كان للنبى والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى) وقيل له فى المنافقين (٦٣ : ٦ سواء عليهم أستغفرت لهم ، أم لم تستغفر لهم . لن يغفر الله لهم) وقد قال تعالى عموماً (٢:٢٥٥ من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) وقال (٣٤:٢٢ ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) فمن هذا الذى لو سأل الله ما يشاؤه هو أعطاه إياه ؟ ! .

وسيد الشفعاء محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة أخبر : أنه « يسجد تحت العرش ، ويحمد ربه ، ويثنى عليه . فيقال له : أى محمد ، ارفع رأسك ، وقُلْ يُسْمَع . وسَلْ تُعْطَ . واشفع تُشَفَّع . قال : فَيَحُدُّ لى حداً . فأدخلهم الجنة » وقد قال تعالى (٧ : ٥٥ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية . إنه لايحب المعتدين) .

الاعتداء فى الدعاء

وأى اعتداء أعظم وأشنع من أن يسأل العبد ربه : أن لايفعل ماقد أخبر أنه لابد أن يفعله ، أو أن يفعل ماقد أخبر : أنه لايفعله . وهو سبحانه كما أخبر عن نفسه (٢ : ١٨٦ وإذا سألك عبادى عنى ؟ فإنى قريب . أجيب دعوة الداعى إذا دعان) وقال (٤٠ : ٦٠ وقال ربكم : ادعونى أستجب لكم . إن الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) .

وفى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما من داع يدعو الله بدعوة ، ليس فيها ظلم ، ولا قطيعة رحم : إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث : إما أن يعجل له دعوته . وإما أن يَدَّخر له من الخير مثلها . وإما أن يصرف عنه من الشر مثلها » .

فالدعوة التى ليس فيها اعتداء ، يحصل بها المطلوب بها أو مثله . وهذا غاية الإجابة . فإن المطلوب بعينه قد يكون ممتنعاً . أو مفسداً للداعى أو لغيره . والداعى

جاهل ، لايعلم مافيه المفسدة عليه . والرب قريب مجيب . وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها . والكريم الرحيم : إذا سئل شيئاً بعينه ، وعلم أنه لا يصلح للعبد إعطاؤه : أعطاه نظيره ، كما يصنع الوالد بولده إذا طلب منه ما ليس له . فإنه يعطيه من ماله نظيره . ولله المثل الأعلى .

وكما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ـ لما طلبت منه طائفة من بنى عمه أن يوليهم ولاية لا تصلح لهم ـ فأعطاهم من الخمس ما أغناهم عن ذلك وزوجهم ، كما فعل بالفضل بن عباس ، وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب .

وقد روى فى الحديث « ليس شىء أكرم على الله من الدعاء » وهذا حق .

فصل

فى الشكر والتوحيد والتوكل والاستغفار

ولما كان الأمر كما أخبر الله به فى قوله « ماأصابك من حسنة فمن الله . وما أصابك من سيئة فمن نفسك » أوجب هذا : أن لايطلب العبد الحسنات ـ والحسنات تدخل فيها كل نعمة ـ إلا من الله . وأن يعلم أنها من الله وحده ، فيستحق الله عليها الشكر الذى لا يستحقه غيره . ويعلم أنه لا إله إلاَّ هو . كما قال تعالى (١٦ : ٥٣ وما بكم من نعمة فمن الله) .

فهذا يوجب على العبد شكره وعبادته وحده . ثم قال (وإذا مسكم الضُّرُّ فإليه تجأرون) وهذا إخبار عن حالهم ، والجؤار : يتضمن رفع الصوت .

والإنسان إنما يجأر إذا أصابه الضر . وأما فى حال النعمة : فهو ساكن ، إما شاكراً وإما كفوراً (٦٦ : ٥٤ ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون . ثم إذا كشف الضر عنكم إذا فريق منكم بربهم يشركون) .

وهذا المعنى قد ذكره الله فى غير موضع ، يذم من يشرك به بعد كشف البلاء عنه ، وإسباغ النعماء عليه ، فيضيف العبد ـ بعد ذلك ـ الإنعام إلى غيره . ويعبد غيره تعالى . ويجعل المشكور غيره على النعم ، كما قال تعالى (٣٠ : ٣٣ ، ٣٤ وإذا

مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين إليه . ثم إذا أذاقهم منه رحمة إذا فريق منهم بربهم يشركون . ليكفروا بما آتيناهم . فتمتعوا فسوف تعلمون) وقال تعالى (٦ : ٦٣ ، ٦٤ قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ، تدعونه تضرعاً وخُفْية لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين ؟ قل : الله ينجيكم منها ومن كل كرب . ثم أنتم تشركون) وقال تعالى (٣٩ : ٨ و إذا مس الإنسان ضر دعا ربه منيباً إليه . ثم إذا خَوَّله نعمة منه نسى ما كان يدعو إليه من قبل . وجعل لله أنداداً ليضل عن سبيله . قل تمتع بكفرك قليلا . إنك من أصحاب النار) .

وقوله « نسى ما كان يدعو إليه » أى نسى الضر الذى كان يدعو الله لدفعه . إليه ، كما قال فى سورة الأنعام (٦ : ٤٠ ، ٤١ قل أرأيتكم إن أتتكم عذاب الله ، أو أتتكم الساعة : أغير الله تدعون ، إن كنتم صادقين ؟ بل إياه تدعون . فيكشف ماتدعون إليه إن شاء . وتنسون ماتشركون) .

فذم الله سبحانه حزبين : حزباً لايدعونه فى الضراء . ولايتوبون إليه . وحزباً يدعونه و يتضرعون إليه و يتوبون إليه . فإذا كشف الضر عنهم : أعرضوا عنه ، وأشركوا به ما اتخذوهم من الأنداد من دونه .

فهذا الحزب نوعان ـ كالمعطلة ، والمشركة ـ حزب إذا نزل بهم الضر لم يدعو الله ولم يتضرعوا إليه ، ولم يتوبوا إليه ، كما قال (٦ : ٤٢ ، ٤٣ ولقد أرسلنا إلى أمم من قبلك . فأخذناهم بالبأساء والضراء لعلهم يتضرعون . فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا ؟ ولكن قَسَتْ قلوبهم . وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون) وقال تعالى (٢٣ : ٧٦ ولقد أخذناهم بالعذاب . فما استكانوا لربهم وما يتضرعون) وقال تعالى (٩ : ١٢٦ أو لا يرون : أنهم يفتنون فى كل عام مرة أو مرتين ؟ ثم لايتوبون . ولاهم يذكرون) وقال تعالى (٣٢ : ٢١ ولنذيقهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر لعلهم يرجعون) وحزب يتضرعون إليه فى حال الضراء . ويتوبون إليه . فإذا كشفها عنهم : أعرضوا عنه ، كما قال تعالى (١٠ : ١٢ وإذا

مس الإنسان الضر دعانا لجنبه ، أو قاعداً أو قائماً . فلما كشفنا عنه ضُره مَرَّ ، كأن لم يَدْعُنا إلى ضر مَسَّه . كذلك زين للمسرفين ما كانوا يعملون) وقال تعالى (٤١:٥١ و إذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه . و إذا مسه الشر فذو دعاء عريض) وقال تعالى (١٧ : ٦٧ و إذا مسكم الضر فى البحر ضَلَّ من تدعون إلا إياه . فلما نجاكم إلى البر أعرضتم . وكان الإنسان كفورا) وقال فى المشركين ما تقدم « ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون . ثم إذا كشف الضر عنكم إذا فريق منكم بربهم يشركون » .

أهل الصبر والشكر

والممدوح : هو القسم الثالث . وهم الذين يدعونه ، و يتوبون إليه . و يثبتون على عبادته ، والتوبة إليه فى حال السراء . فيعبدونه و يطيعونه فى السراء والضراء . وهم أهل الصبر والشكر ، كما ذكر ذلك عن أنبيائه عليهم السلام . فقال تعالى (٢١ : ٨٧ ، ٨٨ وذا النون إذ ذهب مُغاضبا . فظن أن لن نقدر عليه . فنادى فى الظلمات : أن لا إله إلا أنت ، سبحانك ! إنى كنت من الظالمين . فاستجبنا له . ونجيناه من الغم . وكذلك نُنْجِي المؤمنين) وقال تعالى (٣٨ : ٣٤ ، ٣٥ ولقد فتنا سليمان ، وألقينا على كرسيه جَسَدا . ثم أناب . قال : رب اغفر لى ، وهَبْ لى ملكا لا ينبغى لأحد من بعدى . إنك أنت الوهاب) وقال تعالى (٣٨ : ٢١ ــ ٢٥ وهل أتاك نَبَأُ الخصم ، إذ تَسَوَّروا المحراب ؟ إذ دخلوا على داود . ففزع منهم . قالوا : لا تخف . خصمان بغى بعضنا على بعض . فاحكم بيننا بالحق ، ولا تُشْطِطْ . واهدنا سواء الصراط . إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة . ولى نعجة واحدة ، فقال : أكْفِلْنِيها . وعَزَّنى فى الخطاب . قال : لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نِعاجه . و إن كثيراً من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ــ وقليل ما هم ــ وظن داود أنَّمَا فَتَنَّاه . فاستغفر ربه . وخَرَّ راكعا وأناب . فغفرنا له ذلك . و إن له عندنا لزُلْفَى وحسن مآب)

وقال تعالى عن آدم وحواء (٧ : ٢٢ ، ٢٣ فدَلّاهما بغرور . فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سَوْآتهما . وطفقا يَخْصِفان عليهما من ورق الجنة . وناداهما ربهما : ألم أَنْهَكما عن تلكما الشجرة ؟ وأقل لكما : إن الشيطان لكم عدو مبين ؟ قالا ربنا ، ظلمنا أنفسنا . وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) وقال (٢ : ٣٧ فتلقى آدم من ربه كلمات . فتاب عليه . إنه هو التواب الرحيم) .

تفسير آية « وكأين من نبى - الخ »

وقال تعالى عن المؤمنين الذين قَتِل نبيهم (٣ : ١٤٦ - ١٤٨ وكأين من نبى قتل[1] معه رِبِّيُّون كثير . فما وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله . وما ضعفوا وما استكانوا . والله يحب الصابرين . وما كان قولهم ، إلا أن قالوا : ربنا اغفرلنا ذنوبنا وإسرافنا فى أمرنا . وثبت أقدامنا . وانصرنا على القوم الكافرين . فآتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة . والله يحب المحسنين) .

وقوله « قتل » أى النبى قُتِل . هذا أصح القولين . وقوله « معه رِبِّيُّون كثير » جملة فى موضع الخبر ، صفة للنبى - صفة بعد صفة - أى كم من نبى معه ربيون كثير قُتِلَ ، ولم يقتلوا معه . فإنه كان يكون المعنى : أنه قتل وهم معه . والمقصود : أنه كان معه ربيون كثير ، وقتلْ فى الجملة . وأولئك الربيون ما وَهَنوا لما أصابهم فى سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا .

و « الربيون » الجموع الكثيرة . وهم الألوف الكثيرة .

وهذا المعنى : هو الذى يناسب سبب النزول ، وهو ماأصابهم يوم أحد ، لما قيل : « إن محمداً قد قتل » وقد قال قبل ذلك « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل . أفإن مات أو قُتِل : انقلبتم على أعقابكم ؟ ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً . وسيجزى الله الشاكرين » وهى التى تلاها أبو بكر الصديق رضى الله

(١) قراءة حفص « قاتل » وفى قراءة غيره « قتل » بالبناء للمفعول و «قتل» بتشديد التاء .

عنه يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم . وقال « من كان يعبد محمدا ، فإن محمدا قد مات . ومن كان يعبد الله ، فإن الله حى لايموت » .

فإنه عند قتل النبي وموته : تحصل فتنة عظيمة للناس ـ المؤمنين والكافرين ـ وتحصل ردة ونفاق ، لضعف قلوب أتباعه لموته ، ولما يلقيه الشيطان فى قلوب الكافرين : إن هذا قد انقضى أمره ، وما بقى يقوم دينه . وإنه لو كان نبياً لما قتل وغلب . ونحو ذلك . فأخبر الله تعالى : أنه كم من نبى قتل ؟ .

فإن بنى إسرائيل قتلوا كثيراً من الأنبياء . والنبى معه ربيون كثير أتباع له . وقد يكون قتله فى غير حرب ولا قتال . بل يقتل وقد اتبعه ربيون كثير . فما وَهَن المؤمنون لما أصابهم بقتله ، وما ضعفوا . وما استكانوا . والله يحب الصابرين . ولكن استغفروا لذنوبهم التى بها تحصل المصائب ـ فما أصابهم من سيئة فمن أنفسهم ـ وسألوا الله أن يغفر لهم ، وأن يثبت أقدامهم ، فيثبتهم على الإيمان والجهاد لئلا يرتابوا . ولا ينكلوا عن الجهاد . قال تعالى (٤٩ : ١٥ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ، ثم لم يرتابوا . وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله . أولئك هم الصادقون) وسألوه أن ينصرهم على القوم الكافرين . سألوا ربهم ما يفعل لهم فى أنفسهم من التثبيت ، وما يعطيهم من عنده من النصر . فإنه هو الناصر وحده . وما النصر إلا من عند الله . وكذا أنزل الملائكة عوناً لهم . قال تعالى لما أنزل الملائكة (٨ : ١٠ وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن به قلوبكم . وما النصر إلا من عند الله . إن الله عزيز حكيم) وقال تعالى (٣: ١٤٨ فآتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة . والله يحب المحسنين) وهذا مبسوط فى موضع آخر .

والمقصود هنا : أنه لما كانت الحسنة من إحسانه تعالى ، والمصائب من نفس الإنسان ـ وإن كانت بقضاء الله وقدره ـ وجب على العبد أن يشكر ربه سبحانه ، وأن يستغفره من ذنوبه ، وأن لايتوكل إلا عليه وحده . فلا يأتى

بالحسنات إلا هو . فأوجب ذلك للعبد : توحيده ، والتوكل عليه وحده ، والشكر له وحده ، والاستغفار من الذنوب .

جمع النبي صلى الله عليه وسلم كل أمور التوحيد فى دعائه

وهذه الأمور كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمعها فى الصلاة . كما ثبت عنه فى الصحيح « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع ، يقول : ربنا ولك الحمد ، ملء السماء ، وملء الأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئتَ من شيء بعد ، أهلَ الثناء والمجد . أحق ماقال العبد ، وكلنا لك عبد » فهذا حمد ، وهو شكر لله تعالى . و بيان أن حمده أحق ما قاله العبد . ثم يقول بعد ذلك « اللهم لامانع لما أعطيت . ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الَجدِّ منك الجد » .

وهذا تحقيق لوحدانيته : لتوحيد الربوبية : خلقاً ، وقدرا ، و بداية ، وهداية . هو المعطى المانع . لامانع لما أعطى . ولا معطى لما منع ، ولتوحيد الإلٰهية ـ شرعاً وأمراً ، ونهياً ـ وهو أن العباد ، وإن كانوا يعطون ملكاً وعظمة ، وبختا ورياسة فى الظاهر أو فى الباطن ، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة « فلا ينفع ذا الجد منك الجد » أى لا ينجيه ولا يخلصه من سؤالك وحسابك حظه وعظمته وغناه .

ولهذا قال « لا ينفعه منك » ولم يقل « لا ينفعه عندك » فإنه لو قيل ذلك : أوهم أنه لا يتقرب به إليك ، لكن قد لا يضره . فيقول صاحب الجد : إذا سلمت من العذاب فى الآخرة فما أبالى ، كالذين أوتوا النبوة والملك ، لهم ملك فى الدنيا وهم من السعداء . فقد يظن ذو الجد ـ الذى لم يعمل بطاعة الله من بعده ـ أنه كذلك . فقال « ولا ينفع ذا الجد منك » ضَمَّن « ينفع » معنى « ينجى ويخلص » فبين أن جده لا ينجيه من العذاب . بل يستحق بذنوبه ما يستحقه أمثاله . ولا ينفعه جده منك . فلا ينجيه ولا يخلصه .

معنى « لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت »

فتضمن هذا الكلام تحقيق التوحيد، وتحقيق قوله « إياك نعبد وإياك نستعين » وقوله (١١ : ١٢٣ فاعبده وتوكل عليه) وقوله (١١: ٨٨ عليه توكلت وإليه أنيب) وقوله (٧٣ : ٨ ، ٩ واذكر اسم ربك وتَبَتَّل إليه تبتيلا . رب المشرق والمغرب، لا إله إلا هو . فاتخذه وكيلا) .

فقوله « لا مانع لما أعطيت . ولا معطى لما منعت » توحيد الربوبية الذى يقتضى : أنه سبحانه : هو الذى يُسأل ويُدعَى ، ويُتوكل عليه .

وهو سبب لتوحيد الإلهية ، ودليل عليه . كما يحتج به فى القرآن على المشركين .

فإن المشركين كانوا يقرون بهذا التوحيد ــ توحيد الربوبية ــ ومع هذا يشركون بالله . فيجعلون له أنداداً ، يحبونهم كحب الله . ويقولون : إنهم شفعاؤنا عنده ، وإنهم يتقربون بهم إليه . فيتخذونهم شفعاء وقرباناً ، كما قال تعالى (١٠ : ١٨ ويعبدن من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم . ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله) وقال تعالى (٣٩ : ٣ والذين اتخذوا من دون الله أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وقال تعالى (٤٦ : ٢٧ ، ٢٨ ولقد أهلكنا ماحولكم من القرى ، وصرفنا الآيات لعلهم يرجعون . فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قُرباناً آلهة ؟ بل ضلوا عنهم . وذلك إفكهم وما كانوا يفترون) .

وهذا التوحيد : هو عبادة الله وحده لاشريك له . وأن لانعبده إلا بما أحبه وما رضيه . وهو ما أمر به وشرعه على ألسن رسله ــ صلوات الله عليهم ــ فهو متضمن لطاعته وطاعة رسوله ، وموالاة أوليائه ، ومعاداة أعدائه ، وأن يكون الله ورسوله أحب إلى العبد من كل ماسواهما .

وهو يتضمن : أن يحب الله حباً لايماثله ولا يساويه فيه غيره ، بل يقتضى : أن يكون رسوله صلى الله عليه وسلم أحب إليه من نفسه .

فإذا كان الرسول ـ لأجل أنه رسول الله ـ يجب أن يكون أحب إلى المؤمن من نفسه ، فكيف بربه سبحانه وتعالى ؟ .

وفى صحيح البخارى أن عمر قال « يارسول الله ، والله إنك لأحب إلىّ من كل شىء ، إلا من نفسى . فقال : لا يا عمر ، حتى أكون أحب إليك من نفسك . قال : فوالذى بعثك بالحق ، إنك لأحب إلىّ من نفسى . قال : الآن ياعمر » .

وقد قال تعالى (٣٣ : ٦ النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وقال تعالى (٩ : ٢٤ قل إن كان آباؤكم ، وأبناؤكم ، وإخوانكم ، وأزواجكم ، وعشيرتكم ، وأموال اقترفتموها ، وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها : أحبَّ إليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله ، فتربصوا حتى يأتى الله بأمره . والله لايهدى القوم الفاسقين) .

فإن لم يكن الله ورسوله ، والجهاد فى سبيله : أحبَّ إلى العبد من الأهل والمال ـ على اختلاف أنواعه ـ فإنه داخل تحت هذا الوعيد .

توحيد الإلٰهية

فهذا التوحيد ـ توحيد الإلٰهية ـ يتضمن فعل المأمور وترك المحظور .

ومن ذلك : الصبر على المقدور ، كما أن الأول يتضمن الإقرار بأنه لاخالق ولا رازق ، ولا معطى ولا مانع ، إلا الله وحده . فيقتضى : أن لايسأل العبد غيره ، ولا يتوكل إلا عليه ، ولا يستعين إلا به ، كما قال تعالى فى النوعين (إياك نعبد وإياك نستعين) وقال (١١ : ١٢٣ فاعبده وتوكل عليه) .

وهذا التوحيد : هو الفارق بين الموحدين والمشركين . وعليه يقع الجزاء والثواب فى الأولى والآخرة . فمن لم يأت به كان من المشركين الخالدين . فإن الله لايغفر أن يشرك به ، ويغفر مادون ذلك لمن يشاء .

توحيد الربوبية

أما توحيد الربوبية : فقد أقر به المشركون ، وكانوا يعبدون مع الله غيره ،

ويحبونهم كما يحبونه . فكان ذلك التوحيد — الذى هو توحيد الربوبية — حجة عليهم . فإذا كان الله هو رب كل شىء ومليكه ، ولا خالق ولا رازق إلا هو . فلماذا يعبدون غيره معه ، وليس له عليهم خلق ولا رزق ، ولا بيده لهم منع ولا عطاء ، بل هو عبد مثلهم لايملك لنفسه ضراً ولا نفعا ، ولا موتاً ولا حياة ولانشورا ؟ !

رد شفاعة المشركين بأوليائهم

فإن قالوا « ليشفع » فقد قال الله (٢ : ٢٥٥ من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) فلا يشفع من له شفاعة — من الملائكة والنبيين — إلا بإذنه . وأما قبورهم وما نصب عليها من قباب وأنصاب ، أو تماثيلهم — التى مُثِّلت على صورهم ، مجسدة أو مرقومة — فجعل الاستشفاع بها استشفاعاً بهم : فهذا باطل عقلا وشرعا . فإنها لاشفاعة لها بحال ، ولا لسائر الأصنام التى عملت للكواكب والجن والصالحين ، وغيرهم .

بحث فى حقيقة « الشفاعة »

وإذا كان الله لايشفع أحد عنده إلا بإذنه ، ولا يشفعون إلا لمن ارتضى : فما بقى الشفعاء شركاء ، كشفاعة المخلوق عند المخلوق . فإن المخلوق يشفع عنده نظيره — أو من هو أعلى منه ، أو دونه — بدون إذن المشفوع إليه . ويقبل المشفوع إليه ، ولا بد شفاعته : إما لرغبته إليه ، أو فيما عنده من قوة أو سبب ينفعه به أو يدفع عنه مايخشاه ، وإما لرهبته منه ، وإما لمحبته إياه ، وإما للمعاوضة بينهما والمعاونة ، وإما لغير ذلك من الأسباب .

وتكون شفاعة الشفيع : هى التى حركت إرادة المشفوع إليه ، وجعلته مريداً للشفاعة ، بعد أن لم يكن مريداً لها . كأمر الآمر الذى يؤثر فى المأمور . فيفعل ما أمره به بعد أن لم يكن مريداً لفعله .

وكذلك سؤال المخلوق للمخلوق : فانه قد يكون محركا له إلى فعل ما سأله .

فالشفيع : كما أنه شافع للطالب شفاعته فى الطلب ، فهو أيضاً قد شَفَّع المشفوع إليه . فبشفاعته صار المشفوع إليه فاعلا للمطلوب . فقد شفع الطالب والمطلوب .

والله تعالى وِتْر ، لا يَشْفَعُه أحد . فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه . فالأمر كله إليه وحده . فلا شريك له بوجه . ولهذا ذكر سبحانه نفى ذلك فى آية الكرسى ، التى فيها تقرير التوحيد . فقال (٢ : ٢٥٥ له مافى السموات ومافى الأرض . من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) .

وسيد الشفعاء صلى الله عليه وسلم يوم القيامة . إذا سجد وحمد ربه . يقال له « ارفع رأسَك ، وقل يُسْمع ، وسَلْ تُعْطَهْ ، واشفع تشفع . فيَحُدُّ له حداً . فيدخلهم الجنة » فالأمر كله لله . كما قال (٣ : ١٥٤ قل : إن الأمر كله لله) وقال لرسوله (٣ : ١٢٨ ليس لك من الأمر شىء) وقال (٧ : ٥٤ ألا له الخلق والأمر) .

قبول شفاعة الشفيع إكرام من الله له

فإذا كان لا يشفع عند الله أحد إلا بإذنه . فهو يأذن لمن يشاء ، ولكن يكرم الشفيع بقبول الشفاعة . كما قال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « اشفعوا تؤجروا ، ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء » .

وإذا دعاه الداعى ، وشفع عنده الشفيع . فسمع الدعاء ، وقبل الشفاعة : لم يكن هذا مؤثرا فيه . كما يؤثر المخلوق فى المخلوق . فإنه سبحانه هو الذى جعل هذا يدعو وهذا يشفع ، وهو الخالق لأفعال العباد . فهو الذى وفق العبد للتوبة ، ثم قبلها . وهو الذى وفقه للعمل ، ثم أثابه عليه . وهو الذى وفقه للدعاء ، ثم أجابه . فما يؤثر فيه شىء من المخلوقات . بل هو سبحانه الذى جعل مايفعله سبباً لما يفعله .

وهذا مستقيم على أصول أهل السنة المؤمنين بالقدر ، وأن الله خالق كل شىء وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن . ولا يكون شىء إلا بمشيئته . وهو خالق أفعال العباد ، كما هو خالق سائر المخلوقات . قال يحيى بن سعيد القطان : ما زلت أسمع أصحابنا يقولون : إن الله خالق أفعال العباد .

ولـكن هذا يناقض قول القدرية . فإنهم إذا جعلوا العبد هو الذى يحدث ، و يخلق أفعاله ، بدون مشيئة الله وخلقه : لزمهم أن يكون العبد قد جعل ر به فاعلاً لما لم يكن فاعلاً له . فبدعائه جعله مجيباً له ، و بتو بته جعله قابلاً للتو بة ، و بشفاعته جعله قابلاً للشفاعة .

معنى « إذن الله »

وهذا يشبه قول من جعل المخلوق يشفع عند الله بغير إذنه .

فإن « الإذن » نوعان : إذن بمعنى المشيئة والخلق ، بمعنى الإباحة والإجازة .

فمن الأول : قوله فى السحر (٢ : ١٠٢ وماهم بضارين به من أحد إلا بإذن الله) فإن ذلك بمشيئة الله ، وقدرته . و إلا فهو لم يبح السحر .

والقدرية تنكر هذا «الإذن» وحقيقة قولهم : إن السحر يضر بدون إذن الله

وكذلك قوله (٣ : ١٦٦ وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله) فإن الذى أصابهم من القتل والجراح ، والتمثيل ، والهزيمة : إذا كان بإذنه فهو خالق لأفعال الـكفار ولأفعال المؤمنين .

والنوع الثانى : قوله (٣٣ : ٤٥ ، ٤٦ إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً . وداعياً إلى الله بإذنه) وقوله (٥٩ : ٥ ما قطعتم من لِينةٍ أو تركتموها قائمةً على أصولهـا . فبإذن الله) فإن هذا يتضمن إباحته لذلك ، و إجازته له ، ورفع الجناح والحرج عن فاعله ، مع كونه بمشيئته وقضائه .

فقوله « من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟ » هو هذا الإذن الـكائن بقدره وشرعه . ولم يرد بمجرد المشيئة والقدر . فإن السحر وانتصار الـكفار على المؤمنين كان بذلك الإذن .

فمن جعل العباد يفعلون أفعالهم بدون أن يكون الله خالقاً لها ، وقادراً عليها ، ومشيئا لها ، فعنده : كل شافع وداع قد فعل مافعل بدون خلق الله وقدرته ، و إن كان قد أباح الشفاعة .

وأما الكفر ، والسحر ، وقتال الكفار : فهو عندهم بغير إذنه . لا هذا الإذن ولا هذا الإذن . فإنه لم يبح ذلك باتفاق المسلمين . وعندهم : أنه لم يشأه ولم يخلقه . بل كان بدون مشيئته وخلقه .

والمشركون المقرون بالقدر ، يقولون : إن الشفعاء يشفعون بالإذن القدرى ، وإن لم يأذن لهم إباحةً وجوازاً .

ومن كان مكذباً بالقدر ـ مثل كثير من النصارى ـ يقولون : إن شفاعة الشفعاء بغير إذن ، لاقدرى ولا شرعى .

والقدرية من المسلمين يقولون : يشفعون بغير إذن قدرى .

ومن سأل الله بغير إذنه الشرعى : فقد شفع عنده بغير إذن قدرى ولاشرعى

فالداعى المأذون له فى الدعاء : مؤثر فى الله عندهم . لكن بإباحته .

والداعى غير المأذون له : إذا أجاب دعاه ، فقد أثر فيه عندهم ، لا بهذا الإذن ولا بهذا الإذن ، كدعاء بلعام بن باعوراء وغيره . والله تعالى يقول « من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟ »

فإن قيل : فمن الشفعاء من يشفع بدون إذن الله الشرعى ، وإن كان خالقاً لفعله ـ كشفاعة نوح لابنه ، وشفاعة إبراهيم لأبيه ، وشفاعة النبى صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن أُبيّ بن سلول ، حين صلى عليه بعد موته . وقوله « من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟ » قد قلتم : إنه يعم النوعين . فإنه لو أراد الإذن القدرى : لكان كل شفاعة داخلة فى ذلك ، كما يدخل فى ذلك كل كفر وسحر . ولم يكن فرق بين ما يكون بإذنه ، ومالا يكون بإذنه . ولو أراد الإذن الشرعى فقط : لزم قول القدرية . وهؤلاء قد شفعوا بغير إذن شرعى ؟ .

الشفاعة التامة المقبولة

قيل : المنفى من الشفاعة بلا إذن : هى الشفاعة التامة ، وهى المقبولة ، كما فى قول المصلي « سمع الله لمن حمده » أى استجاب له . وكما فى قوله تعالى (٢ : ٣ هُدًى

للمتقين) وقوله (٧٩ : ٤٥ إنما أنت منذر من يخشاها) وقوله (٥٠ : ٤٥ فذكّر بالقرآن من يخاف وعيد) ونحو ذلك .

فإن الهدى ، والإنذار ، والتذكير ، والتعليم : لابد فيه من قبول المتعلم . فإذا تعلم حصَل له التعليم المقصود . وإلا قيل : علمته فلم يتعلم . كما قيل (٤١ : ١٧ وأما ثمود : فهديناهم . فاستحبوا العمى على الهدى) فكذلك الشفاعة .

مقصود الشفاعة

فالشفاعة : مقصودها قبول المشفوع إليه . وهى الشفاعة التامة . فهذه هى التى لا تكون إلا بإذنه . وأمّا إذا شفع شفيع فلم تقبل شفاعته : كانت كعدمها ، وكان على صاحبها التوبة والاستغفار منها . كما قال نوح (١١ : ٤٧ رب إنى أعوذ بك أن أسألك ما ليس لى به علم . وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين) وكما نهى الله النبى صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المنافقين . وقال له (٩ : ٨٤ ولا تصل على أحد منهم مات أبداً . ولاتقم على قبره . إنهم كفروا بالله ورسوله . وماتوا وهم فاسقون) وقال له (٦٣ : ٦ سواء عليهم ، أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ، لن يغفر الله لهم) . ولهذا قال على لسان المشركين (٣٦ : ١٠٠ ، ١٠١ فما لنا من شافعين . ولا صديق حميم) .

فالشفاعة المطلوبة : هى شفاعة المطاع الذى تقبل شفاعته . وهذه ليست لأحد عند الله إلا بإذنه ، قدراً وشرعاً . فلا بد أن يأذن فيها . ولا بد أن يجعل العبد شافعاً . فهو الخالق لفعله ، والمبيح له ، كما فى الداعى : هو الذى أمره بالدعاء ، وهو الذى يجعل الداعى داعياً فالأمر كله لله ، خلقاً وأمراً . كما قال (ألا له الخلق والأمر) .

وقد روى فى حديث ـ ذكره ابن أبى حاتم وغيره ـ أنه قال « فمن يثق به ، فليدعه » أى فلم يبق لغيره لا خلق ولا أمر .

الشفاعة المنفية

ولما كان المراد بالشفاعة المنفية : هى الشفاعة المطلقة ، وهى المقصود بالشفاعة وهى المقبولة ، بخلاف المردودة . فإن أحداً لا يريدها ، لا الشافع ولا المشفوع له ، ولا المشفوع إليه . ولو علم الشـافع والمشفوع له ، أنها ترد : لم يفعلوها . والشفاعة المقبولة : هى النـافعة . بين ذلك فى مثل قوله (٣٤ : ٢٣ ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) وقوله (٢٠ : ١٠٩ يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا) فنفى الشفاعة المطلقة . و بين أن الشفاعة لا تنفع عنده إلا لمن أذن له . وهو الإذن الشبرعى . بمعنى : أباح له ذلك . وأجازه . كما قال تعالى (٢٢ : ٣٩ أُذن للذين يُقاتَلون بأنهم ظلموا) وقوله (٣٣ : ٥٣ لا تدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لـكم) وقوله (٢٤ : ٥٨ لِيستأذنـكم الذين ملـكت أيمانكم) ونحو ذلك .

وقوله « إلا لمن أذن له » هو إذن للمشفوع له . فلا يأذن فى شفاعة مطلقة لأحد . بل إنما يأذن فى أن يشفعوا لمن أذن لهم فى الشفاعة فيه . قال تعـالى (٢٠ : ١٠٨ ، ١٠٩ يومئـذ يتبعون الداعى لا عوج له . وخشعت الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همساً . يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا) وفيه قولان :

قيل : إلا شفاعة من أذن له الرحمن .

وقيل : لا تنفع الشفاعة إلا لمن أذن له الرحمن . فهو الذى تنفعه الشفاعة .

وهذا هو الذى يذكره طائفة من المفسرين . لايذكرون غيره . لأنه لم يقل « لا تنفع إلا من أذن له » ولا قال « لا تنفع الشفاعة إلا فيمن أذن له » بل قال (لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له) فهى لا تنفع ، ولا ينتفع بها ، ولا تـكون نافعة إلا للمأذون لهم . كما قال تعالى فى الآية الأخرى (٣٤ : ٢٣ ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) .

ولا يقال : لا تنفع إلا لشفيع مأذون له . بل لو أريد هذا ، لقيل : لا تنفع

الشفاعة عنده إلا من أذن له . و إنما قال « لمن أذن له » وهو المشفوع له ، الذى تنفعه الشفاعة .

وقوله « حتى إذا فُزِّع عن قلوبهم » لم يعد إلى « الشفعاء » بل عاد إلى المذكورين فى قوله « وما لهم فيهما من شِرْك . وماله منهم من ظهير » ثم قال « ولا تنفع الشفاعة عنده » ثم بين أن هذا منتفٍ « حتى إذا فُزِّعَ عن قلوبهم . قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق » فلا يعلمون ماذا قال ، حتى يُفَزَّعَ عن قلوبهم فكيف يشفعون بلا إذنه ؟ .

وهو سبحانه إذا أذن للمشفوع له فقد أذن للشافع .

فهذا الإذن هو الإذن المطلق ، بخلاف ما إذا أذن للشافع فقط . فإنه لا يلزم أن يكون قد أذن للمشفوع له . إذ قد يأذن له إذناً خاصاً .

وهكذا قال غير واحد من المفسرين . قالوا : وهذا يدل على أن الشفاعة لا تنفع إلا المؤمنين . وكذلك قال السلف فى هذه الآية .

قال قتادة فى قوله « ٢٠ : ١٠٩ إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا » قال : كان أهل العلم يقولون : إن المقام المحمود الذى قال الله تعالى (١٧ : ٧٩ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) هو شفاعته يوم القيامة . وقوله « إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا » إن الله يُشَفِّع المؤمنين بعضهم فى بعض .

قال البغوى « إلا من أذن له الرحمن » أذن الله له أن يشفع له « ورضى له قولا » أى ورضى قوله . قال ابن عباس : يعنى قال « لا إله إلا الله » قال البغوى : فهذا يدل على أنه لا يشفع لغير المؤمن .

وقد ذكروا القولين فى قوله تعالى « ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له » وقدم طائفة هناك : أن المستثنى هو الشافع ، دون المشفوع له ، بخلاف ماقدموه هنا .

منهم البغوى . فإنه لم يذكر هنا فى الاستثناء إلا المشفوع له . وقال هناك : « ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له » فى الشفاعة ، قاله تكذيباً لهم ، حيث قالوا

(١٠ : ١٨ هؤلاء شفعاؤنا عند الله) قال : ويجوز أن يكون المعنى : إلا لمن أذن له أن يشفع له .

وكذلك ذكروا القولين فى قوله (٤٣ : ٨٦ ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة ، إلا من شهد بالحق) وسنتكلم على هذه الآية إن شاء الله تعالى ، ونبين أن الاستثناء فيها يعم الطائفتين ، وأنه منقطع .

ومعنى هاتين الآيتين مثل معنى تلك الآية . وهو يعم النوعين .

وذلك : أنه سبحانه قال « يومئذ لاتنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولاً » و « الشفاعة » مصدر شفع شفاعة . والمصدر يضاف إلى الفاعل تارة ، وإلى محل الفعل تارة . ويماثله الذى يسمى لفظه « المفعول به » تارة ، كما يقال : أعجبنى دَقُّ الثوب ودق القصار . وذلك مثل لفظ « العلم » يضاف تارة إلى العلم ، وتارة إلى المعلوم . فالأول كقوله (٢ : ٢٥٥ ولا يحيطون بشىء من علمه) وقوله (٤ : ١٦٥ أنزله بعلمه) وقوله (١١ : ١٤ إنما أنزل بعلم الله) ونحو ذلك .

والثانى : كقوله (٣١ : ٣٤ إن الله عنده علم الساعة) فالساعة هنا : معلومة ، لا عالمة . وقوله حين قال فرعون (٢٠ : ٥١ فما بال القرون الأولى ؟) قال موسى (٢٠ : ٥٢ علمها عند ربى فى كتاب لايضل ربى ولا ينسى) ومثل هذا كثير .

فالشفاعة مصدر ، لابد لها من شافع ومشفوع له .

والشفاعة : تعم شفاعة كل شافع ، وكل شفاعة لمشفوع له .

فإذا قال « يومئذ لاتنفع الشفاعة » نفى النوعين : شفاعة الشفعاء . والشفاعة للمذنبين . فقوله « إلا من أذن له الرحمن » يتناول النوعين : من أذن له الرحمن ورضى له قولاً من الشفعاء . ومن أذن له الرحمن ورضى له قولاً من المشفوع له . وهى تنفع المشفوع له ، فتخلصه من العذاب . وتنفع الشافع ، فتقبل منه ، ويكرم بقبولها ، ويثاب عليه .

والشفاعة يومئذ لاتنفع لاشافعاً ولا مشفوعاً له (٧٨ : ٣٨ إلا من آذن له

الرحمن وقال : صواباً) فهذا الصنف المأذون لهم ، المرضى قولهم : هم الذين يحصل لهم نفع الشفاعة . وهذا موافق لسائر الآيات .

فإنه تارة يشترط فى الشفاعة إذنه . كقوله (من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟)

وتارة يشترط فيها الشهادة بالحق . كقوله (ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة) ثم قال (إلا من شهد بالحق وهم يعلمون) .

وهنا اشترط الأمرين : أن يأذن له الرحمن ، وأن يقول صوابا . والمستثنى يتناول مصدر الفاعل والمفعول ، كما تقول : لا ينفع الزرع إلا فى وقته . فهو يتناول زرع الحارث ، وزرع الأرض ، لـكن هنا قال «إلا من أذن له الرحمن» والاستثناء مفرغ . فإنه لم يتقدم قبل هذا من يُسْتثنى منه هذا . و إنما قال « لاتنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن » فإذا لم يكن فى الـكلام حذف ، كان المعنى : لاتنفع الشفاعة إلا هذا النوع ، فإنهم تنفعهم الشفاعة . و يكون المعنى : أنها تنفع الشافع والمشفوع له .

و إن جعل فيه حذف ــ تقديره : لا تنفع الشفاعة إلا شفاعة من أذن له الرحمن ــ كان المصدر مضافاً إلى النوعين ، كل واحد بحسبه ، يضاف إلى بعضهم ، لـكونه شافعاً ، و إلى بعضهم لـكونه مشفوعاً له ، و يكون هذا كقوله (٢ : ١٧٧ ولـكن البرَّ من آمن بالله) أى من يؤمن . و (٢ : ١٧١ مثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق) أى مَثَل داعى الذين كفروا كمثل الناعق ، أو مَثَل الذين كفروا كمثل منعوق به ، أى الذى ينعق به . والمعنى فى ذلك كله ظاهر معلوم .

فلهذا كان من أفصح الـكلام : إيجازه ، دون الإطناب فيه .

وقوله « يومئذ لاتنفع الشفاعة » إذا كان من هذا الباب ، لم يحتج [illegible] الشافع تنفعه الشفاعة . و إن لم يكرمه ، كان الشافع ممن تنفعه الشفاعة .

وفى الآية الأخرى « ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له » من هؤلاء وهؤلاء .

لـكن قد يقال : التقدير : لاتنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له أن يشفع فيه فيؤذن لغيره أن يشفع فيه . فيكون الإذن للطائفتين ، والنفع للمشفوع له ، كأحد الوجهين ، أو ولا تنفع إلا لمن أذن له من هؤلاء وهؤلاء . فـكما أن الإذن للطائفتين ، فالنفع أيضاً للطائفتين . فالشافع ينتفع بالشفاعة . وقد يكون انتفاعه بها أعظم من انتفاع المشفوع له . ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « اشفعوا تؤجروا . ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء » .

ولهذا كان من أعظم ما يكرم به الله عبده محمداً صلى الله عليه وسلم : هو الشفاعة التى يختص بها . وهى المقام المحمود ، الذى يحمده به الأولون والأخرون .

وعلى هذا لا تحتاج الآية إلى حذف ، بل يكون معناها : يومئذ لاتنفع الشفاعة لا شافعاً ولا مشفوعا إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا .

ولذلك جاء فى الصحيح : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « يا بنى عبد مناف ، لاأملك لـكم من الله من شىء . ياصفية عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم لاأملك لك من الله من شىء . يا عباس عم رسول الله ، لا أملك لك من الله من شىء » .

وفى الصحيح أيضاً « لا أُلفِين أحدكم يأتى يوم القيامة على رقبته بعير له رُغاء أو شاة لها يَعار ، أو رقاع تَخْفُق . فيقول : أغثنى ، أغثنى . فأقول : قد أبلغتك . لا أملك لك من الله من شىء » .

فيعلم من هذا : أن قوله « ولا يملـكون من دونه الشفاعة » و «لا يملـكون منه خطاباً » على مقتضاه . وأن قوله فى الآية « لا يملـكون منه » كقوله صلى الله عليه وسلم « لا أملك لـكم من الله من شىء » وهو كقول إبراهيم لأبيه (٦٠ : ٤ وما أملك لك من الله من شىء) .

وهذه الآية تشبه قوله تعالى (٧٨: ٣٧ ، ٣٨ رب السموات والأرض وما بينهما الرحمن . لا يملـكون منه خطابا . يوم يقوم الروح والملائـكة صفاً . لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن ، وقال صوابا) فإن هذا مثل قوله « يومئذ لا تنفع الشفاعة

إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولاً » ففى الموضعين : اشترط إذنه . فهناك ذكر « القول الصواب » وهنا ذكر « أن يرضى قوله » ومن قال الصوابَ رضى الله قوله . فإن الله إنما يرضى بالصواب .

لا يملك أحد من الخلق من دون الله شفاعة ولا غيرها

وقد ذكروا فى تلك الآية قولين .

أحدهما : أنه الشفاعة أيضاً ، كما قال ابن السائب : لا يملكون شفاعة إلا بإذنه

والثانى : لايقدر الخلق على أن يكلموا الرب إلا بإذنه . قال مقاتل : كذلك قال مجاهد « لايملكون منه خطاباً » قال : كلاما . هذا من تفسيره الثابت عنه . وهو من أعلم — أو أعلم — التابعين بالتفسير .

قال الثورى : إذا جاءك التفسير عن مجاهد ، فحسْبُك به . وقال : عرضتُ المصحف على ابن عباس : أقفه عند كل آية وأسأله عنها . وعليه اعتمد الشافعى وأحمد والبخارى فى صحيحه .

وهذا يتناول « الشفاعة » أيضاً .

وفى قوله « لايملكون منه خطاباً » لم يذكر استثناء . فإن أحداً لا يملك من الله خطاباً مطلقاً . إذ المخلوق لايملك شيئاً يشارك فيه الخالق ، كما قد ذكرناه فى قوله « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة » أن هذا عام مطلق . فإن أحداً — ممن يُدْعَى من دونه — لايملك الشفاعة بحال . ولكن الله إذا أذن لهم شفعوا من غير أن يكون ذلك مملوكا لهم . وكذلك قوله « لايملكون منه خطابا » هذا قول السلف وجمهور المفسرين .

وقال بعضهم : هؤلاء هم الكفار . لايملكون مخاطبة الله فى ذلك اليوم . قال ابن عطية : قوله « لايملكون » الضمير للكفار . أى لا يملكون — من إفضاله وإكماله — أن يخاطبوه بمعذرة ولا غيرها . وهذا مبتدع . وهو خطأ محض .

والصحيح : قول الجمهور والسلف : أن هذا عام ، كما قال فى آية أخرى

(٢٠ : ١٠٨ وخشعت الأصوات للرحمن . فلا تسمع إلا همساً) وفى حديث التجلى الذى فى الصحيح ـ لما ذكر مرورهم على الصراط ـ قال صلى الله عليه وسلم « ولا يتكلم أحد إلا الرسل . ودعوى الرسل : اللهم سَلِّم سلم » فهذا فى وقت المرور على الصراط . وهو بعد الحساب والميزان . فكيف بما قبل ذلك ؟ .

وقد طُلبت الشفاعة من أكابر الرسل ، وأولى العزم ، وكل يقول « إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله . ولن يغضب بعده مثله . وإنى فعلت كذا وكذا ، نفسى ، نفسى ، نفسى » فإذا كان هؤلاء لايتقدمون إلى مخاطبة الله تعالى بالشفاعة ، فكيف بغيرهم ؟ .

وأيضاً فإن هذه الآية مذكورة بعد ذكر المتقين وأهل الجنة ، وبعد أن ذكر الكافرين . فقال (٧٨ : ٣١ ـ ٣٨ إن للمتقين مفازا . حدائق وأعنابا . وكواعب أترابا . وكأساً دِهاقا . لايسمعون فيها لَغْواً ولا كِذَّابا . جزاء من ربك عطاء حسابا . رب السموات والأرض وما بينهما الرحمن لايملكون منه خطابا) ثم قال (يوم يقوم الروح والملائكة صَفًّا . لايتكلمون إلا من أذن له الرحمن ، وقال : صوابا) فقد أخبر : أن « الروح والملائكة » يقومون صفاً ، لايتكلمون . وهذا هو تحقيق قوله « لايملكون منه خطابا » والعرب تقول : ما أملك من أمر فلان ، أو من فلان شيئاً : أى لا أقدر من أمره على شىء . وغاية مايقدر عليه الإنسان من أمر غيره : خطابه ، ولو بالسؤال .

فهم فى ذلك الموطن لايملكون من الله شيئاً ، ولا الخطابَ . فإنه لايتكلم أحد إلا بإذنه . ولا يتكلم إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا . قال تعالى (٦٠:٤ إلا قول إبراهيم لأبيه : لأستغفرن لك . وما أملك لك من الله من شىء) فقد أخبر الخليل : أنه لا يملك لأبيه من الله من شىء . فكيف غيره ؟ .

وقال مجاهد أيضاً « إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً » قال : حقاً فى الدنيا ، وعملا به . رواه ـ والذى قبله ـ عبد بن حميد . وروى عن عكرمة « وقال صواباً » قال : الصواب قول لا إله إلا الله .

فعلى قول مجاهد : يكون المستثنى : مَنْ أتى بالكلم الطيب والعمل الصالح .

وقوله فى سورة طه « لاتنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا » فإذا جعلت هذه مثل تلك : فتكون الشفاعة هى الشفاعة المطلقه . وهى الشفاعة فى الحسنات وفى دخول الجنة ، كما فى الصحيحين « أن الناس يهتمون يوم القيامة . فيقولون : لو استشفعنا على ربنا ، حتى يرحمنا من مقامنا هذا ؟ » فهذا طلب الشفاعة للفصل بينهم .

وفى حديث الشفاعة « أدخلْ من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن » فهذه شفاعة فى أهل الجنة . ولهذا قيل : إن هاتين الشفاعتين مختصتان بمحمد صلى الله عليه وسلم . و يشفع غيره فى العصاة .

فقوله « يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا » يدخل فيهـا الشفاعة فى أهل الموقف عموماً ، وفى أهل الجنة ، وفى المستحقين للعذاب . وهو سبحانه فى هذه وتلك : لم يذكر العمل . إنما قال « وقال صواباً » وقال « ورضى له قولا » لكن قد دل الدليل على أن « القول الصواب المرضى » لا يكون صاحبه محموداً إلا مع العمل الصالح . لكن نفس القول مرضى . فقد قال الله (٣٥ : ١٠ إليه يصعد الكلم الطيب) .

وقد ذكر البغوى وأبو الفرج ابن الجوزى وغيرهما فى قوله « ولا يملك الذين يدعون من دون الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » قولين . أحدهما : أن المستثنى هو الشافع . ومحل « من » الرفع . والثانى : هو المشفوع له .

قال أبو الفرج : فى معنى الآية قولان . أحدهما : أنه أراد بـ « الذين يدعون من دونه » آلهتهم . ثم استثنى عيسى وعزيراً والملائكة . فقال « إلا من شهد بالحق» وهو شهادة أن لا إله إلا الله «وهم يعلمون» بقلوبهم ماشهدوا به بألسنتهم . قال : وهذا مذهب الأكثرين ، منهم قتادة .

والثانى : أن المراد بـ « الذين يدعون» عيسى وعزيراً والملائكة ، الذين عبدهم

المشركون ، لا يملك هؤلاء الشفاعة لأحد « إلا من شهد بالحق » وهى كلمة الإخلاص « وهم يعلمون » أن الله خلق عيسى وعزيراً والملائكة . وهذا مذهب قوم ، منهم مجاهد .

وقال البغوى « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق » هم عيسى وعزير والملائكة . فإنهم عُبدوا من دون الله . ولهم الشفاعة . وعلى هذا تكون « من » فى محل رفع . وقيل « من » فى محل خفض . وأراد بالذين يدعون : عيسى وعزيراً والملائكة . يعنى : أنهم لايملكون الشفاعة إلا لمن شهد بالحق . قال : والأول أصح .

قلت : قد ذكر جماعة قول مجاهد وقتادة ، منهم ابن أبى حاتم . روى بإسناده المعروف عن مجاهد — على شرط الصحيح — عن مجاهد قوله « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة » عيسى وعزير والملائكة ، يقول : لايشفع عيسى وعزير والملائكة « إلا من شهد بالحق » يعلم الحق . هذا لفظه . جعل « شفع » متعدياً بنفسه وكذلك لفظ . . . . (١)

وعلى هذا فيكون منصوباً ، لا يكون مخفوضا ، كما قاله البغوى . فإن الحرف الخافض إذا حذف انتصب الاسم . ويكون على هذا يقال : شفعته ، وشفعت له ، كما يقال : نصحته ، ونصحت له . و « شفع » أى صار شفيعاً للطالب . أى لايشفعون طالباً ولا يعينون طالباً « إلا من شهد بالحق هم يعلمون » أن الله ربهم .

وروى بإسناده عن قتادة « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » الملائكة وعيسى وعزير . أى إنهم قد عُبدوا من دون الله ، ولهم شفاعة عند الله ومنزلة .

قلت : كلا القولين معناه صحيح . لكن التحقيق فى تفسير الآية : أن الاستثناء منقطع . ولا يملك أحد من دون الله الشفاعة مطلقاً . لايستثنى من ذلك أحد عند الله . فإنه لم يقل : ولا يشفع أحد . ولا قال : لا يشفع لأحد ، بل قال

---

(١) بياض بالأصل قدر أربع كلمات .

« ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة » وكل من دُعي من دون الله لا يملك الشفاعة ألبتة .

والشفاعة بإذن ليست مختصة بمن عبد من دون الله .

وسيد الشفعاء صلى الله عليه وسلم لم يعبد كما عبد المسيح[1] . وهو ـ مع هذا ـ له شفاعة ، ليست لغيره . فلا يحسن أن تثبت الشفاعة لمن دعى من دون الله دون من لم يدع .

فمن جعل الاستثناء متصلا ، فإن معنى كلامه : أن من دعى من دون الله لا يملك الشفاعة ، إلا أن يشهد بالحق . وهو يعلم ، أو لا يشفع إلا لمن شهد بالحق وهو يعلم . و يبقى الذين لم يُدْعوا من دون الله ، لم تذكر شفاعتهم لأحد . وهذا المعنى لا يليق بالقرآن ولا يناسبه . وسبب نزول الآية يبطله أيضاً .

تحقيق معنى « لا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة »

وأيضاً فقوله « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة » يتناول كل معبود من دونه . و يدخل في ذلك الأصنام . فإنهم كانوا يقولون : هم يشفعون لنا . قال

(١) بل عبد كما عبد المسيح سواء . فقد أطرى ـ على لسان البوصيرى وغيره من الشعراء المشركين ـ كما أطرى عيسى . وقيل عنه : إنه النور الأول الذى انبثق من الله ، كما قيل عن عيسى سواء . وقيل : إن الحقيقة المحمدية هي الدرجة الثانية في تعين الحقيقة الإلهية ، كما قال النصارى في عيسى . وأقيمت على قبره القبة الخضراء تقدس ويتبرك بها ، كما يتبرك النصارى بآثار عيسى والقسس سواء . وهو صلى الله عليه وسلم ـ وبرأه الله ـ يدعى ويستغاث به من دون الله ، كما قال البوصيرى :

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم
يا أكرم الخلق مالى من ألوذ به ... سواك عند حدوث الحادث العمم

والذين روجوا عبادة البشر من الأنبياء والأولياء ـ عيسى ومن قبل عيسى ـ هم الصوفية الذين روجوا ويروجون الشرك بجميع ألوانه فى كل وقت إلى يوم القيامة وهم يزخرفونه للعامة بنسبته إلى الأنبياء والأولياء . محادة للرسول ، واتباعاً لغير سبيل المؤمنين .

تعـالى (١٠ : ١٨ و يعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم . و يقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله ؟ قل : أتنبئون الله بما لا يعلم فى السموات ولا فى الأرض؟)

فإذا قيل : إنه استثنى الملائـكة والأنبياء ، كان فى هذا إطماع لمن عندهم أن معبوديهم من دون الله يشفعون لهم . وهذا مما يبين فساد القول المذكور عن قتادة فإنه إذا كان المعنى : أن المعبودين لا يشفعون إلا إذا كانوا ملائـكة أو أنبياء كان فى هذا إثبات شفاعة المعبودين لمن عبدوهم ، إذا كانوا صالحين . والقرآن كله يبطل هذا المعنى . ولهذا قال تعالى (٥٣ : ٢٦ وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً ، إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء و يرضى) وقال تعالى (٢١:٢٦ـ ٢٨ وقالوا : اتخذ الرحمن ولداً . سبحانه ! بل عباد مكرمون ، لا يسبقونه بالقول . وهم بأمره يعملون . يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم . ولا يشفعون إلا لمن ارتضى . وهم من خشيته مشفقون) فبين أنهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى الرب . فعلم : أنه لا بد أن يؤذن لهم فيمن يشفعون فيه ، وأنهم لا يؤذن لهم إذن مطلق .

تحقيق معنى « من دونه »

وأيضاً فإن فى القرآن : إذا نفى الشفاعة من دونه : نفاها مطلقا . فإن قوله « من دونه » إما أن يكون متصلا بقوله « يملـكون » أو بقوله « يدعون » أو بهما . فالتقدير : لا يملك الذين يدعونهم الشفاعة من دونه . أو لا يملك الذين يدعونهم من دونه أن يشفعوا . وهذا أظهر . لأنه قال « ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة » فأخر « الشفاعة » وقدم « من دونه » .

ومثل هذا كثير فى القرآن « يدعون من دون الله » و « يعبدون من دون الله » كقوله (١٠ : ١٨ و يعبدون دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم) وقوله (١٠ : ١٠٦ ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك) .

بخلاف ما إذا قيل : لا يملك الذين يدعون الشفاعة من دونه . فإن هذا لا نظير له فى القرآن . واللفظ المستعمل فى مثل هـذا أن يقال : لا يملك الذين يدعون

الشفاعة إلا بإذنه ، أو لمن ارتضى ، ونحو ذلك . لايقال فى هذا المعنى « من دونه » فإن الشفاعة هى من عنده . فكيف تكون من دونه ؟ لكن قد تكون بإذنه ، وقد تكون بغير إذنه .

وأيضاً ، فإذا قيل « الذين يدعون » مطلقا . دخل فيه الرب تعالى . فإنهم كانوا يدعون الله ، و يدعون معه غيره . ولهذا قال (٢٥ : ٦٨والذين لايدعون مع الله إلهاً آخر) .

والتقدير الثالث : لايملك الذين يدعون من دونه الشفاعة من دونه . وهذا أجود من الذى قبله . لكن يرد عليه مايرد على الأول .

لايملك أحد من دون الله الشفاعة

ومما يضعفهما : أن « الشفاعة » لم تذكر بعدها صلة لها . بل قال « لايملك الذين يدعون من دونه الشفاعة » فنفى مِلكَهم الشفاعة مطلقا . وهذا هو الصواب . وأن كل من دُعِى من دون الله : لايملك الشفاعة . فإن المالك للشىء : هو الذى يتصرف فيه بمشيئته وقدرته . والرب تعالى لايشفع أحد عنده إلا بإذنه . فلا يملك أحد من المخلوقين الشفاعة بحال . ولا يقال فى هذا « إلا بإذنه » إنما يقال ذلك فى الفعل . فيقال (من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) .

وأما فى الملك : فلا يمكن أن يكون غيره مالكا لها . فلا يملك مخلوق الشفاعة بحال ، ولا يتصور أن يكون نبى فمن دونه مالكا لها . بل هذا ممتنع ، كما يمتنع أن يكون خالقاً ورباً . وهذا كما قال (٣٤ : ٢٢ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لايملكون مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض . ومالهم فيهما من شرك . وماله منهم من ظهير) فنفى الملك مطلقا . ثم قال (ولاتنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) فنفى نفع الشفاعة إلا لمن استثناه . لم يثبت أن مخلوقا يملك الشفاعة . بل هو سبحانه له الملك وله الحمد . لا شريك له فى الملك. قال تعالى (٢٥ : ١ ـ ٣ تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا . الذى له مُلك السموات والأرض .

ولم يتخذ ولداً . ولم يكن له شريك فى الملك . وخلق كل شىء فقدره تقديرا)

ولهذا ـ لما نفى الشفعاء من دونه ـ نفاهم نفياً مطلقا بغير استثناء . و إنمـا يقع الاستثناء : إذا لم يقيدهم بأنهم من دونه . كما قال تعالى (٦ : ٥١ وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم . ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع) وكما قال تعالى (٦ : ٧٠ وذكّر به أن تُبْسَل نفس بما كسبت . ليس لها من دون الله ولى ولا شفيع) وكما قال تعالى (٣٢ : ٤ مالـكم من دونه من ولى ولا شفيع) فلما قال « من دونه » نفى الشفاعة مطلقا . و إذا ذكر « بإذنه » لم يقل « من دونه » كقوله (من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ؟) وقوله (١٠ : ٣ مامن شفيع إلا من بعد إذنه) .

معنى قوله فى وصف القرآن « متشابهاً ، ومثانى »

فمن تدبر القرآن : تبين له أنه كما قال تعالى (٣٩ : ٢٣ الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً ، مثانى) يشبه بعضه بعضا . و يصدق بعضه بعضا . ليس بمختلف ولا بمتناقض ٤ : ٨٢ . ولو كان من عند غير الله : لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) .

وهو « مثانى » يُثَنِّى الله فيه الأقسام ، و يستوفيها .

والحقائق : إما متماثلة . وهو « المتشابه » و إما مماثلة . وهى : الأصناف والأقسام والأنواع . وهى « المثانى » .

و « التثنية » يراد بها : جنس التعديد ، من غير اقتصار على اثنين فقط . كما فى قوله تعالى (٦٧ : ٤ ارجع البصر كرَّتين) يراد به : مطلق العدد ، كما تقول : قلت له مرة بعد مرة . تريد : جنس العدد . وتقول : هو يقول كذا ، و يقول كذا . و إن كان قد قال مرات ، كقول حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه « جعل يقول بين السجدتين : رب اغفر لى . رب اغفر لى » لم يرد :

أن هذا قاله مرتين فقط ، كما يظنه بعض الناس الغالطين . بل يريد : أنه جعل يثنى هذا القول ، و يعدده ، ويكرره ، كما كان يثنى لفظ التسبيح .

وقد قال حذيفة رضى الله عنه فى الحديث الصحيح الذى رواه مسلم « إنه ركع نحواً من قيامه ، يقول فى ركوعه : سبحان ربى العظيم . سبحان ربى العظيم » وذكر « أنه سجدنحواً من قيامه ، يقول فى سجوده : رب اغفر لى . رب اغفر لى » .

وقد صرح فى الحديث الصحيح « أنه أطال الركوع والسجود بقدر البقرة والنساء وآل عمران » فإنه قام بهذه السور كلها . وذكر « أنه كان يقول : سبحان ربى العظيم ، سبحان ربى العظيم . سبحان ربى الأعلى ، سبحان ربى الأعلى »

فعلم أنه أراد بتثنية اللفظ : جنس التعداد والتكرار ، لا الاقتصار على مرتين . فإن «الاثنين» أول العدد الكثير . فذكر أول الأعداد ، يعنى أنه عدد هذا اللفظ ، لم يقتصر على مرة واحدة . فالتثنية التعديد . والتعديد : يكون للأقسام المختلفة .

وليس فى القرآن تكرار محض ، بل لابد من فوائد فى كل خطاب .

ف « المتشابه » فى النظائر المتماثلة . و « المثانى » فى الأنواع . وتكون التثنية فى المتشابه ، أى هذا المعنى قد ثُنِّى فى القرآن لفوائد أخر .

ف « المثانى » تعم هذا وهذا . وفاتحة الكتاب : هى «السبع المثانى» لتضمنها هذا وهذا . وبسط هذا له موضع آخر .

لا يملك أحد من الخلق الشفاعة ألبتة

والمقصود هنا : أن قوله « ولا يملك الذين من يدعون من دونه الشفاعة » قد تم الكلام هنا . فلا يملك أحد من المعبودين من دون الله الشفاعة ألبتة . ثم استثنى « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » فهذا استثناء منقطع . والمنقطع يكون فى المعنى المشترك بين المذكورين . فلما نفى ملكهم الشفاعة ، بقيت الشفاعة بلا مالك لها كأنه قد قيل : فإذا لم يملكوها ، هل يشفعون فى أحد ؟ فقال : نعم « من شهد بالحق وهم يعلمون » .

وهذا يتناول الشافع والمشفوع له . فلا يشفع إلا من شهد بالحق وهم يعلمون . فالملائكة والأنبياء والصالحون ـ و إن كانوا لا يملكون الشفاعة ـ لكن إذا أذن الرب لهم شفعوا . وهم لا يؤذن لهم إلا فى الشفاعة للمؤمنين ، الذين يشهدون أن لا إله إلا الله . فيشهدون بالحق وهم يعلمون . لا يشفعون لمن قال هذه الكلمة تقليداً للآباء والشيوخ . كما جاء الحديث الصحيح : أن الرجل يسأل فى قبره ؟ « ما تقول فى هذا الرجل ؟ فأما المؤمن ، فيقول : هو عبد الله ورسوله . جاءنا بالبينات والهدى . وأما المرتاب ، فيقول : هاه هاه ، لا أدرى . سمعت الناس يقولون شيئا فقلته » فلهذا قال « إلا من شهد بالحق وهم يعلمون » .

وقد تقدم قول ابن عباس : يعنى من قال « لا إله إلا الله » يعنى : خالصاً من قلبه .

والأحاديث الصحيحة الواردة فى الشفاعة كلها تبين : أن الشفاعة إنما تكون فى أهل « لا إله إلا الله » .

وقد ثبت فى صحيح البخارى : أن أبا هريرة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم « من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال : يا أبا هريرة ، لقد ظننتُ أن لا يسألنى عن هذا الحديث أحد أولَ منك ، لما رأيتُ من حرصك على الحديث . أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة : من قال « لا إله إلا الله » خالصاً من قبل نفسه » .

فبين أن المخلص لها من قبل نفسه : هو أسعد بشفاعته صلى الله عليه وسلم من غيره ممن يقولها بلسانه ، وتكذبها أقواله وأعماله .

فهؤلاء هم الذين شهدوا بالحق ، شهدوا « أن لا إله إلا الله » كما شهد الله لنفسه بذلك وملائكته وأولوا العلم (٣ : ١٨ شهد الله أنه لا إله إلا هو ، والملائكة وأولو العلم ، قائماً بالقسط . لا إله إلا هو العزيز الحكيم) .

فإذا شهدوا ـ وهم يعلمون ـ كانوا من أهل الشفاعة ، شافعين ، ومشفوعا لهم .

فإن المؤمنين أهل التوحيد يشفع بعضهم فى بعض ،كما ثبت ذلك فى الأحاديث الصحيحة . كما ثبت فى الصحيحين من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ـ فى الحديث الطويل ، حديث التجلى والشفاعة ـ « حتى إذا خلص المؤمنون من النار . فوالذى نفسى بيده ، مامنكم من أحد بأشد مناشدة لله فى استيفاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين فى النار . يقولون : ربنا ، كانوا يصومون معنا ، ويصلون ، ويحجون . فيقال لهم : أخرجوا مَنْ عرفتم . فتحرم صورهم على النار ـ وذكر تمام الحديث » .

وسبب نزول الآية ـ على ماذكروه ـ مؤيد لما ذكره .

قال أبو الفرج ابن الجوزى : سبب نزولها : أن النضر بن الحرث ونفراً معه قالوا « إن كان مايقول محمد حقا . فنحن نتولى الملائكة . فهم أحق بالشفاعة من محمد . فنزلت هذه الآية » قاله مقاتل .

وعلى هذا : فيقصد أن الملائكة وغيرهم لايملكون الشفاعة . فليس توليكم إياهم ، واستشفاعكم بهم : بالذى يوجب أن يشفعوا لكم . فإن أحدا ممن يدعى من دون الله لا يملك الشفاعة . ولكن « من شهد بالحق وهم يعلمون » فإن الله يُشَفِّع فيه .

فالذى تنال به الشفاعة : هى الشهادة بالحق . وهى شهادة أن لا إله إلا الله . لا تنال بتولى غير الله ، لا الملائكة ، ولا الأنبياء ، ولا الصالحين .

من تشفع بغير الله

فمن والى أحداً من هؤلاء ودعاه ، وحج إلى قبره ، أو موضعه ، ونذر له ، وحلف به ، وقرب له القرابين ليشفع له : لم يغن ذلك عنه من الله شيئاً . وكان من أبعد الناس عن شفاعته وشفاعة غيره . فإن الشفاعة إنما تكون : لأهل توحيد الله ، وإخلاص القلب والدين له . ومن تولى أحدا من دون الله فهو مشرك .

فهذا القول والعبادة الذى يقصد به المشركون الشفاعة : يحرم عليهم الشفاعة .

فالذين عبدوا الملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين - ليشفعوا لهم - كانت عبادتهم إياهم وإشراكهم بربهم، الذي به طلبوا شفاعتهم : به حُرموا شفاعتهم، وعوقبوا بنقيض قصدهم. لأنهم أشركوا بالله مالم ينزل به سلطانا.

عبادة المشركين للموتى بزعم أنهم يشفعون لهم

وكثير من أهل الضلال : يظن أن الشفاعة تنال بهذه الأمور التي فيها شرك، أو هى شرك خالص، كما ظن ذلك المشركون الأولون. وكما يظنه النصارى، ومن ضل من المتسبين إلى الإسلام. الذين يدعون غيره الله، ويحجون إلى قبره أو مكانه، وينذرون له، ويحلفون به. ويظنون : أنه بهذا يصير شفيعا لهم. قال تعالى (١٧ : ٥٦، ٥٧ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله. فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا. أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب. ويرجون رحمته. ويخافون عذابه. إن عذاب ربك كان محذوراً).

قال طائفة من السلف : كان أقوام يعبدون المسيح والعزير والملائكة. فبين الله أنهم لايملكون كشف الضر عنهم ولا تحويله. كما بين أنهم لايملكون الشفاعة. وهذا لا استثناء فيه، وإن كان الله يجيب دعاءهم. ثم قال « أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب. ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذوراً » فبين : أن هؤلاء المزعومين، الذين يدعونهم من دون الله كانوا يرجون رحمة الله، ويخافون عذابه، ويتقربون إليه بالأعمال الصالحة، كسائر عباده المؤمنين. وقد قال تعالى (٣ : ٨٠ ولا يأمركم أن تتخذا الملائكة والنبيين أربابا. أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ؟).

ضلال الناس فى أنواع الشفاعة

وللناس فى الشفاعة أنواع من الضلال، قد بسطت فى غير هذا الموضع.

فكثير منهم : يظن أن الشفاعة هى بسبب اتصال روح الشافع بروح المشفوع له، كما ذكر ذلك أبو حامد الغزالى وغيره. ويقولون : من كان أكثر صلاة على

النبي صلى الله عليه وسلم ، كان أحق بالشفاعة من غيره . وكذلك من كان أحسن ظنا بشخص ، وأكثر تعظيماً له : كان أحق بشفاعته .

وهذا غلط . بل هذا هو قول المشركين الذين قالوا : نتولى الملائكة ليشفعوا لنا . يظنون أن من أحب أحدا ـ من الملائكة والأنبياء والصالحين وتولاه ـ كان ذلك سبباً لشفاعته له . وليس الأمر كذلك .

بل الشفاعة : سببها توحيد الله ، و إخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها له . فكل من كان أعظم إخلاصاً كان أحق بالشفاعة ، كما أنه أحق بسائر أنواع الرحمة . فإن الشفاعة : من الله مبدؤها ، وعلى الله تمامها . فلا يشفع أحد إلا بإذنه . وهو الذى يأذن للشافع . وهو الذى يقبل شفاعته فى المشفوع له .

الشفاعة سبب من أسباب الرحمة

و إنما الشفاعة سبب من الأسباب التى بها يرحم الله من يرحم من عباده . وأحق الناس برحمته : هم أهل التوحيد والإخلاص له ، فكل من كان أكمل فى تحقيق إخلاص « لا إله إلا الله » علماً وعقيدة ، وعملاً و براءة ، وموالاة ومعاداة : كان أحق بالرحمة .

والمذنبون ـ الذين رجحت سيئاتهم على حسناتهم ، فخفت موازينهم ، فاستحقوا النار ـ : من كان منهم من أهل « لا إله إلا الله » فإن النار تصيبه بذنو به . و يميته الله فى النار إماتة . فتحرقه النار إلا موضع السجود . ثم يخرجه الله من النار بالشفاعة . و يدخله الجنة ، كما جاءت بذلك الأحاديث الصحيحة .

فبين أن مدار الأمر كله : على تحقيق كلمة الإخلاص ، وهى « لا إله إلا الله » لا على الشرك بالتعلق بالموتى وعبادتهم ، كما ظنه الجاهليون .

وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

ما كان يقول صلى الله عليه وسلم فى الرفع من الركوع

والمقصود هنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين « الحمد » الذى هو رأس الشكر ، و بين « التوحيد والاستغفار » إذا رفع رأسه من الركوع فيقول « ربنا ولك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء مابينهما ، وملء ماشئت من شيء بعد . أهلَ الثناء والمجد . أحق ماقال العبد — وكلنا لك — : لامانع لما أعطيت . ولا معطى لما منعت . ولا ينفع ذا الجد منك الجد » ثم يقول « اللهم طهرنى بالثلج والبرد ، والماء البارد . اللهم طهرنى من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس » كما رواه مسلم فى الصحيح عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم —إذا رفع رأسه من الركوع— قال : اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ماشئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد . أحق ماقال العبد — وكلنا لك عبد — لامانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت . ولا ينفع ذا الجد منك الجد » .

وروى مسلم أيضاً عن عبد الله بن أبى أوفى رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم — إذا رفع رأسه من الركوع — قال : سمع الله لمن حمده . اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ماشئت من شيء بعد . اللهم طهرنى بالثلج والبرد والماء البارد . اللهم طهرنى من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ » .

وقد روى مسلم فى صحيحه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول « اللهم لك الحمد » وقال « وملء الأرض ، وملء مابينهما » .

ولم يذكر فى بعض الروايات . لأن « السموات والأرض » قد يراد بهما : العلو والسفل مطلقاً . فيدخل فى ذلك الهواء وغيره . فإنه عال بالنسبة إلى ماتحته ، وسافل بالنسبة إلى مافوقه . فقد يُجعل من السماء ، كما يجعل السحاب سماء ، والسقف سماء . وكذا قال فى القرآن (٥٧ : ٤ هو الذى خلق السموات والأرض فى ستة

أيام ثم استوى على العرش) ولم يقل « وما بينهما » كما يقول (١٠ : ٣ إن ربكم الله الذى خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام ، ثم استوى على العرش . ما لكم من دونه من ولى ولا شفيع) .

فتارة يذكر قوله « وما بينهما » فيما خلقه فى ستة أيام . وتارة لا يذكره . وهو مراد . فإن ذكره كان إيضاحاً وبياناً ، وإن لم يذكره دخل فى لفظ « السموات والأرض » ولهذا كان النبى صلى الله عليه وسلم تارة يقول « ملء السموات وملء الأرض » ولا يقول « وما بينهما » وتارة يقول « وما بينهما » وفيها كلها « وملء ما شئت من شيء بعد » وفى رواية أبى سعيد « أحق ما قال العبد » إلى آخره . وفى رواية ابن أبى أوفى « الدعاء بالطهارة من الذنوب » .

فى الحمد رأس الشكر والاستغفار

ففى هذا الحمد رأس الشكر والاستغفار . فإن ربنا غفور شكور . فالحمد بإزاء النعمة . والاستغفار : بإزاء الذنوب .

وذلك تصديق قوله تعالى (٤ : ٧٩ ماأصابك من حسنة فمن الله ، وماأصابك من سيئة فمن نفسك) .

ففى سيد الاستغفار « أبوء لك بنعمتك عليّ ، وأبوء بذنبى » وفى حديث أبى سعيد « الحمد رأس الشكر ، والتوحيد » كما جمع بينهما فى أم القرآن . فأولها : تحميد ، وأوسطها : توحيد ، وآخرها : دعاء . وكما فى قوله (٤٠ : ٦٥ هو الحى لا إله إلا هو فادعوه مخلصين له الدين . الحمد لله رب العالمين) .

وفى حديث الموطأ « أفضل ما قلت ، أنا والنبيون من قبلى : لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد . وهو على كل شيء قدير . من قالها : كتب الله له ألف حسنة . وحط عنه ألف سيئة . وكانت له حِرْزاً من الشيطان يومه ذلك . ولم يأت أحد ، بأفضل مما جاء به إلا رجل قال مثلها ، أو زاد عليه .

ومن قال فى يوم مائة مرة : سبحان الله و بحمده ، حُطَّتْ خطاياه ، ولو كانت مثل زَبَد البحر » .

فضائل وأدعية

وفضائلُ هذه الـكلمات فى أحاديث كثيرة . وفيها : التوحيد والتحميد . فقوله « لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له » توحيد . وقوله « له الملك وله الحمد » تحميد . وفيها معان أخرى شريفة .

وقد جاء الجمع بين التوحيد ، والتحميد ، والاستغفار ، فى مواضع . مثل حديث كفارة المجلس « سبحانك اللهم و بحمدك . أشهد أن لا إله إلا أنت . أستغفرك وأتوب إليك » فيه : التسبيح ، والتحميد ، والتوحيد ، والاستغفار . من قالها فى مجلس ، إن كان مجلس لغط ، كانت كفارة له ، و إن كان مجلس ذكر : كانت كالطابع له . وفى حديث أيضاً « إن هذا يقال عقب الوضوء » .

ففى الحديث الصحيح فى مسلم وغيره من حديث عقبة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : قال رسـول الله صلى الله عليه وسلم « ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ، ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لاشريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية ، يدخل من أيها شاء » وفى حديث آخر أنه يقول « سبحانك اللهم و بحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك » .

وقد روى عن طائفة من السلف ، فى الـكلمات التى تلقاها آدم من ر به ، نحو هذه الـكلمات .

روى ابن جرير عن مجاهد أنه قال « اللهم لا إله إلا أنت ، سبحانك و بحمدك . رب إنى ظلمت نفسى ، فاغفر لى . إنك خير الغافرين » « اللهم لا له إلا أنت . سبحانك و بحمدك . رب إنى ظلمت نفسى فارحمنى . فأنت خير الراحمين » «لا إله

إلا أنت . سبحانك و بحمدك . رب إنى ظلمت نفسى ، فتب عليَّ . إنك أنت التواب الرحيم » .

فهذه الـكلمات من جنس خاتمة الوضوء . وخاتمة الوضوء : فيهـا التسبيح ، والتحميد ، والتوحيد ، والاستغفار .

فالتسبيح ، والتحميد ، والتوحيد لله . فإنه لا يأتى بالحسنات إلا هو .

والاستغفار : من ذنوب النفس ، التى منها تأتى السيئات .

وقد قرن الله فى كتابه بين التوحيـد ، والاستغفار فى غير موضع . كقوله (٤٧ : ١٩ فاعلم أنه لاإله إلا الله ، واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وفى قوله (١١ : ٢ أن لا تعبدوا إلا الله . إننى لـكم منه نذير و بشير . وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه) وفى قوله (٤١ : ٦ قل إنما أنا بشر مثلـكم يوحى إلىَّ أنمـا إلهـكم إلهٌ واحدٌ . فاستقيموا إليه ، واستغفروه) .

وفى حديث رواه ابن أبى عاصم وغيره « يقول الشيطان : أهلـكت الناس بالذنوب ، وأهلـكونى بالاستغفار ؛ و بلاإله إلا الله . فلما رأيت ذلك بَثَثْتُ فيهم الأهواء . فهم يذنبون ولا يستغفرون . لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً » .

ما تقتضيه « لا إله إلا الله »

و « لا إله إلا الله » تقتضى الإخلاص والتوكل . والإخلاص : الشـكر . فهى أفضل الـكلام . وهى أعلى شعب الإيمـان . كما ثبت فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه قال « الإيمان بضع وستون ـ أو بِضْع وسبعون ـ شُعبة . أعلاها : قول لاإله إلا الله . وأدناها : إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » .

ف « لا إله إلا الله » هى قطب رحى الإيمان ، و إليها يرجع الأمر كله .

والـكتب المنزلة : مجموعة فى قوله تعـالى (إياك نعبد و إياك نستعين) وهى

معنى « لا إله إلا الله » و « لا حول ولا قوة إلا بالله » هى من معنى « لا إله إلا الله » و « الحمد لله » فى معناها ، و « سبحان الله ، والله أكبر » من معناها . لـكن فيها تفصيل بعد إجمال .

فصــــل

وقد ظن بعض المتأخرين : أن معنى قوله « فمن نفسك » أى أفمن نفسك ؟ وأنه استفهام ، على سبيل الإنكار . ومعنى كلامه : إن الحسنات والسيئات ، كلها من الله ، لامن نفسك .

وهذا القول يباين معنى الآية . فإن الآية بينت أن السيئات من نفس الإنسان . أى بذنوبه . وهؤلاء يقولون : ليست السيئات من نفسه .

وممن ذكر ذلك : أبو بكر بن فَوْرك . فإنه قال : معناه : أفمن نفسك ؟ يدل عليه قول الشاعر :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بَهْرًا عــدد الرمل والحصى والتراب

قلت : وإضمار الاستفهام ــ إذا دل عليه الـكلام ــ لا يقتضى جواز إضماره فى الخبر المخصوص من غير دلالة . فإن هذا يناقض المقصود . ويستلزم أن كل من أراد أن ينفى ما أخبر الله به يقدر أن ينفيه ، بأن يُقَدِّر فى خبره استفهاماً . ويجعله استفهام إنـكار .

وهذا من جهة العربيــة نظير مازعمه بعضهم فى قول إبراهيم عليه السلام « ٦ : ٧٦ هذا ربى » أهذا ربى ؟ .

قال ابن الإنبارى : هذا القول شاذ . لأن حرف الاستفهام لا يضمر إذا كان فارقاً بين الإخبار والاستخبار .

وهؤلاء استشهدوا بقوله (٢١ : ٣٤ أفإن مِتَّ فهم الخالدون ؟) .

وهذا لاحجة فيه . لأنه قد تقدم الاستفهام فى أول الجملة ، فى الجملة الشرطية (٢١ : ٣٤ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد) فلم يحتج إلى ذكره ثانية . بل ذكره

يفسد الـكلام . ومثله قوله (٣ : ١٤٤ أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ؟) وقوله (٢ : ٨٧ أفـكلما جاءكم رسول بمـا لا تهوى أنفسكم استكبرتم ؟) وقوله (٢ : ١٠٠ أوكلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ؟) وهذا من فصيح الـكلام و بليغه . واستشهدوا بقوله :

لعمرك لا أدرى ، و إن كنت دار ياً بسبع رمين الجمر ، أم بثمان ؟

وقوله :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط غلسَ الظلام من الرباب خيالا ؟

تقديره : أ كذبتك عينك ؟ .

وهذا لا حجة فيه . لأن قوله فيما يُعَد « أم بثمان » و « أم رأيت » يدل على الألف المحذوفة فى البيت الأول . وأما الثانى : فإن كانت « أم » هى المتصلة ، فـكذلك . و إن كانت هى المنفصلة . فالخبر على بابه .

وهؤلاء مقصودهم : أن النفس لا تأثير لها فى وجود السيئات . وليست سبباً فيها . بل قد يقولون : إن المعاصى علامة محضة على العقوبة ، لاقترانها بها . لا أنها سبب لها . وهذا مخالف للـكتاب والسنة و إجماع السلف ، وللعقل .

والقرآن يبين فى غير موضع : أن الله لم يُهلك أحداً ولم يعذبه إلا بذنب . فقال هنا (وما أصابك من سيئة فمن نفسك) وقال لهم فى شأن أُحد (٣ : ١٦٥ أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها . قلتم : أنَّى هذا ؟ قل : هو من عند أنفسكم) وقال تعالى (٤٢ : ٣٠ وما أصـابتكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم . و يعفو عن كثير) وقال تعالى فى سورة الشورى أيضاً (٤٢ : ٤٨ و إن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فإن الإنسان كفور) وقال تعالى (١٠ : ٥٠ قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتاً أو نهاراً . ماذا يستعجل منه المجرمون ؟) وقال تعـالى (٣٦ : ٢٠٨ ، ٢٠٩ وما أهلـكنا من قر ية إلا لها منذرون . ذكرى . وما كنا ظالمين) وقال تعالى (٢٨ : ٥٩ وما كان ر بك مهلك القرى حتى يبعث فى أمها رسولا يتلو عليهم

آياتنا . وما كنا مهلكى القرى إلا وأهلها ظالمون) وقال تعـالى (٣٠ : ٤١ ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس ، ليذيقهم بعض الذى عملوا . لعلهم يرجعون) وقال تعـالى (٣٢ : ٢١ ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر . لعلهم يرجعون) وقال تعالى (٤٢ : ٣٤ أو يُوبِقْهُنَّ بما كسبوا . ويعفو عن كثير) وقال تعالى فى سورة القلم عن أهل الجنة الذين ضرب بهم المثل لمـا أهلـكها بذلك العذاب (٦٨ : ٣٣ ولعـذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون) وقال تعـالى (٣ : ١١٧ مثل ما ينفقون فى هذه الحياة الدنيا كمثل ريح فيه صِرٌّ أصابت حَرْث قوم ظلموا أنفسهم فأهلـكته . وما ظلمهم الله . ولـكن أنفسهم يظلمون) وقال تعالى عن أهل سبأ (٣٤ : ١٦، ١٧ فأعرضوا فأرسلنا عليهم سَيْل العَرِم — إلى قوله — ذلك جزيناهم بما كفروا . وهل نجازى إلا الـكفور ؟) وقال تعالى (١١: ١٠٢ وكذلك أخْذُ ربك إذا أخذ القرى وهى ظالمة . إن أخْذَه أليم شديد) وقال تعالى (١٧: ١٥ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)

وفى الحديث الصحيح الإلهى « يا عبادى ، إنما هى أعمالـكم أحصيها عليـكم ثم أوفيكم إياها . فمن وجد خيراً : فليحمد الله . ومن وجد غير ذلك : فلا يلومن إلا نفسه » .

وفى سيد الاستغفار « أبوء لك بنعمتك علىَّ ، وأبوء بذنبى » وقال تعـالى (٥٢ : ٤٧ وإن للذين ظلموا عذاباً دون ذلك . ولـكن أكثرهم لايعلمون) .

والحمد لله وحده ، وصلى الله على عبد الله ورسوله محمد وآله وصحبه وسـلم . ورضى الله عن الصحـابة أجمعين ، وعن التابعين وتابعى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

الطلاق الثلاث

وما يترتب عليه

من درر

شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين



بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رضى الله عنه وأرضاه :

هل يحل لمن طلق امرأته ثلاثاً أن يراجعها بدون نكاح زوج ثان ؟ وما هو هذا النكاح ؟ وهل نكاح المحلل يعتبر فى الشرع نكاحاً تحل به لزوجها الأول ؟.

أجاب رضى الله عنه :

الحمد لله رب العالمين .

إذا وقع بالمرأة الطلاق الثلاث : فإنها تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، بالكتاب والسنة ، و إجماع الأمة . ولم يقل أحد من علماء المسلمين : إنها تباح بعد وقوع الطلاق الثلاث بدون زوج ثانٍ . ومن نقل هذا عن أحد منهم فقد كذب.

ومن قال ذلك ، واستحل وطئها ، بعد وقوع الطلاق الثلاث بدون نكاح رغبة صحيح ، وزوج ثان : فإن كان جاهلا يعذر بجهله ــ مثل أن يكون قد نشأ فى ناس ومكان لايعرفون فيه شرائع الإسلام ، أو يكون حديث عهد بالإسلام ، ونحو ذلك ــ فإنه يُعَرَّف دين الإسلام. فإن أصرّ على القول بأنها تباح ، بعد وقوع الثلاث ، بدون نكاح ثانٍ ، وعلى استحلال هذا الفعل : فإنه يستتاب . فإن تاب ، وإلا قتل ، كأمثاله من المرتدين الذين يجحدون وجوب الواجبات ، وتحريم المحرمات ، وحل المباحات ، التى علم ضرورة : أنها من دين الإسلام . وثبت ذلك بنقل الأمة المتواتر عن نبيها عليه أفضل الصلاة والسلام . وظهر ذلك بين الخاص والعام . كمن يجحد وجوب مبانى الإسلام : من الشهادتين ، والصلوات الخمس . وصيام شهر رمضان . وحج البيت الحرام . أو يجحد تحريم الظلم وأنواعه : كالربا ، والميسر . أو تحريم الفواحش ، ما ظهر منها وما بطن . وما يدخل فى ذلك : من تحريم نكاح الأقارب ، سوى بنات العمومة والخؤولة . وتحريم المحرمات

بالمصاهرة . وهن أمهات النســاء و بناتهن ، وحلائل الآباء والأبناء ، ونحو ذلك من المحرمات . أو حل الخبز واللحم ، والنــكاح واللباس ، وغير ذلك ممــا علمت إباحته بالاضطرار من دين الإسلام .

فهذه المسائل لم يتنازع فيها المسلمون : لا سُنِّيهم ، ولا بِدعيُّهم .

ولــكن تنازعوا فى مسائل كثيرة من مسائل الطلاق والنــكاح . وغير ذلك من الأحكام ، كتنازع الصحابة ــ والفقهاء بعدهم ــ فى لفظة « الحرام » هل هى طلاق ، أو يمين ، أو غير ذلك ؟ .

وكتنازعهم فى الـكنايات الظاهرة : كالخَلِيَّة ، والبَرِيَّة ، والْبَتَّة : هل يقع بها واحدة رجعية ، أو بائن ، أو ثلاث ، أو يفرق بين حال وحال ؟

وكتنازعهم فى المُولِي : هل يقع بإيلائه الطلاق عند انقضاء المدة ، إذا لم يَفِىء فيها ، أم يوقف إلى ما بعد انقضائها ، حتى يفىء أو يطلق ؟

وكتنازع العلماء فى طلاق السكران والمـكره . وفى الطلاق بالخط . وطلاق الصبي المميز . وطلاق الأب على ابنه . وطلاق الحـكَمِ الذى هو من أهل الزوج بدون توكيله . كما تنازعوا فى بذل أجر العوض فى الخلع بدون توكيلها . وغير ذلك من المسائل التى يعرفها العلماء .

وتنازعوا أيضاً فى مسائل تعليق الطلاق بالشرط . ومسائل الحلف بالطلاق والعتاق ، والظهار ، والحرام ، والنذر . كقوله : إن فعلت كذا فعلىّ الحج ، أو صوم شهر ، أو الصدقة بألفٍ .

وتنازعوا أيضاً فى كثير من مسائل الأيمان مطلقاً فى موجب اليمين .

وهذا كتنازعهم فى تعليق الطلاق بالنــكاح . هل يقع أو لا يقع ؟ أو يفرق بين العموم والخصوص ؟ أو بين ما يكون فيه مقصود شرعى ، أو ليس فيه ؟ و بين أن يقع فى نوع مِلكٍ ، أو فى غير مِلكٍ ؟

وتنازعوا فى الطلاق المعلق بالشرط بعد النكاح : على ثلاثة أقوال .

فقيل : يقع مطلقا . وقيل : لا يقع . وقيل : يفرق بين الشرط الذى يقصد وقوع الطلاق عند وجوده . و بين الشرط الذى يقصد عدمه وعدم الطلاق عنده .

فالأول ، كقوله : إن أعطيتينى ألفاً فأنت طالق . والثانى كقوله : إن فعلت كذا فعبيدى أحرار ، ونسائي طوالق ، وعلىّ الحج .

وأما النذر المعلق بالشرط : فاتفقوا على أنه : إذا كان مقصوده وجود الشرط ، كقوله : إن شفى الله مريضى ، أو سَلَّم مالى الغائب ، فعلىّ صوم شهر ، أو الصدقة بمائة : أنه يلزمه .

وتنازعوا فيما إذا لم يكن مقصوده وجود الشرط ، بل مقصوده عدم الشرط ، وهو حالف بالنذر . كما إذا قال : لا أسافر ، و إن سافرت فعلىّ الصوم ، أو الحج ، أو الصدقة ، أو علىّ عتق رقبة ، ونحو ذلك : على ثلاثه أقوال .

فالصحابة وجمهور السلف : على أنه يجزئه كفارة يمين . وهو مذهب الشافعى وأحمد . وهو آخر الروايتين عن أبى حنيفة . وقول طائفة من المالكية ، كابن وهب ، وابن أبى الغمر وغيرهما .

وهل يتعين ذلك ، أم يجزئه الوفاء ؟ على قولين فى مذهب الشافعى وأحمد .

وقيل : عليه الوفاء . كقول مالك ، و إحدى الروايتين عن أبى حنيفة . وحكاه بعض المتأخرين : قولا للشافعى . ولا أصل له فى كلامه .

وقيل : لا شىء عليه بحال . كقول طائفة من التابعين . وهو قول داود وابن حزم .

وهكذا تنازعوا — على هذه الأقوال الثلاثة — فيمن حلف بالعتاق ، أو الطلاق : أن لا يفعل شيئاً . كقوله : إن فعلت كذا فعبدى حر ، أو امرأتى طالق . هل يقع ذلك إذا حنث ، أو تجزئه كفارة يمين ، أو لا شىء عليه ؟ على ثلاثة أقوال . ومنهم من فرّق بين الطلاق والعتاق .

واتفقوا على أنه إذا قال : إن فعلت كذا فعلىّ أن أطلّق امرأتى : لا يقع به

الطلاق . بل ولا يجب عليه أن يفعله ، إذا لم يكن قربة . ولكن هل عليه كفارة يمين ؟ على قولين .

أحدهما : يجب عليه كفارة يمين . وهو مذهب أحمد فى المشهور عنه . ومذهب أبى حنيفة فيما حكاه ابن المنذر ، والخطابى ، وابن عبد البر ، وغيرهم . وهو الذى وصل إلينا فى كتب أصحابه .

وحكى القاضى أبو يعلى وغيره عنه : أنه لا كفارة فيه .

والثانى : لا شىء عليه . وهو مذهب الشافعى .

فصل

وأما إذا قال : إن فعلته فعليّ إذاً عتق عبدى . فاتفقوا على أنه لا يقع العتق لمجرد الفعل . لكن يجب عليه العتق . وهو مذهب مالك ، وإحدى الروايتين عن أبى حنيفة .

وقيل : لا يجب عليه شىء . وهو قول طائفة من التابعين . وقول داود ، وابن حزم .

وقيل : عليه كفارة يمين . وهو قول الصحابة ، وجمهور التابعين . ومذهب الشافعى وأحمد . وهو مخير بين التكفير والإعتاق ، على المشهور عنهما .

وقيل : يجب التكفير عيناً .

ولم ينقل عن الصحابة شىء فى الحلف بالطلاق ــ فيما بلغنا ، بعد كثرة البحث وتتبع كتب المتقدمين والمتأخرين ــ بل المنقول عنهم : إما ضعيف ــ بل كذب من جهة النقل ــ وإما أن لا يكون فيه دليل على وقوع الحلف بالطلاق . فإن الناس لم يكونوا يحلفون بالطلاق فى عهدهم . ولكن نقل عن طائفة منهم فى الحلف بالعتق : أنه تجزئه كفارة يمين . كما إذا قال : إن فعلت كذا فعبدى حر .

وقد نقل عن بعض هؤلاء نقيض هذا القول ، وأنه يعتق .

وقد تكلمنا على أسانيد ذلك فى غير هذا الموضع .

ومن قال من الصحابة والتابعين : إنه لا يقع العتق . فإنه لايوقع الطلاق بطريق الأولى . كما صرح بذلك من صرح به من التابعين .

و بعض العلماء : ظن أن الطلاق لانزاع فيه . فاضطره ذلك إلى أن عكس موجب الدليل . فقال : يقع الطلاق ، دون العتاق .

وقد بُسط الكلام على هذه المسائل ـ وبُيِّن ما فيها من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان . والأئمة الأربعة ، وغيرهم من علماء المسلمين ، وحجة كل قول ـ فى غير هذا الموضع .

وتنازع العلماء : فيما إذا حلف بالله ، أو بالطلاق ، أو بالظهار ، أو الحرام ، أو النذر : أنه لا يفعل شيئاً ، ففعله ناسياً ليمينه ، أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه : فهل يحنث ؟ كقول أبى حنيفة ومالك ، وأحد القولين للشافعى ، و إحدى الروايات عن أحمد . أو لايحنث بحال ؟ كقول المكيين ، والقول الآخر للشافعى ، والرواية الثانية عن أحمد . أو يفرق بين اليمين بالطلاق والعتاق وغيرهما ؟ كالرواية الثالثة عن أحمد . وهو اختيار القاضى والخرقى وغيرهما من أصحاب أحمد . والقفال من أصحاب الشافعى .

وكذلك لو اعتقد : أن امرأته بانت بفعل المحلوف عليه . ثم تبين له : أنها لم تبن . ففيه قولان .

وكذلك إذا حلف بالطلاق ، أو غيره ، على شىء يعتقده كما حلف عليه ، فتبين بخلافه . ففيه ثلاثة أقوال كما ذكر .

ولو حلف على شىء يشك فيه ، ثم تبين صدقه . ففيه قولان : عند مالك يقع . وعند الأكثرين لايقع . وهو المشهور من مذهب أحمد . والمنصوص عنه فى رواية حرب : التوقف فى هذه المسألة . فيخرج على وجهين . كما إذا حلف ليفعلن اليوم كذا . ومضى اليوم ، وشك فى فعله . هل يحنث ؟ على وجهين .

واتفقوا على أنه يرجع فى اليمين إلى نية الحالف . إذا احتملها لفظه ، ولم يخالف الظاهر ، أو خالفه وكان مظلوما .

وتنازعوا : هل يرجع إلى سبب اليمين و بساطها وما يصحبها ؟ على قولين . فمذهب المدنيين ـ كمالك وأحمد وغيره ـ أنه يرجع إلى ذلك . والمعروف فى مذهب أبى حنيفة والشافعى : أنه لايرجع . لكن فى مسائلهما ما يقتضى خلاف ذلك . و إن كان السبب أعم من اليمين : عمل به عند من يرى السبب . وإن كان خاصاً : فهل يقصر اليمين عليه ؟ فيه قولان فى مذهب أحمد وغيره .

و إن حلف على معين يعتقده على صفة ، فتبين خلافها : ففيه أيضاً قولان .

وكذلك لو طلق امرأته لصفة . ثم تبين بخلافها . مثل أن يقول : أنت طالق أَن دخلت الدار ـ بالفتح ـ أى لأجل دخولك الدار ، ولم تكن دخلت : فهل يقع به الطلاق ؟ على قولين فى مذهب أحمد وغيره . وكذلك إذا قال : أنت طالق لأنك فعلت كذا ، ونحو ذلك . ولم تكن فعلته .

ولو قيل له : امرأتك فَعَلتْ كذا . فقال : هى طالق . ثم تبين أنهم كذبوا عليها . ففيه قولان .

الطلاق فى الحيض ، و بلفظ « الثلاث » ولفظ « الحرام »

وتنازع الناس فى الطلاق المحرم ، كالطلاق فى الحيض . وكجمع الثلاث عند الجمهور الذين يقولون : إنها حرام . ولكن الأربعة وجمهور العلماء يقولون : كونه حراماً لا يمنع وقوعه . كما أن الظهار محرم ، و إذا ظاهر : ثبت عليه حكم الظهار . وكذلك النذر : قد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه نهى عنه . ومع هذا يجب عليه الوفاء به بالنص والإجماع .

والذين قالوا : لايقع ، اعتقدوا أن كل مانهى الله تعالى عنه فإنه يقع فاسداً . لا يترتب عليه حكمه .

والجمهور : فرقوا بين أن يكون الحكم نعمة لاتناسب فعل المحرم ، كحل الأموال ، والأبضاع ، و إجزاء العبادات . و بين أن يكون عقوبة تناسب فعل المحرم ، كالأيمان والتحريم . فإن المنهى عن شىء ، إذا فعله : قد يلزمه بفعله كفارة ، أو حَدّ ، أو غير ذلك من العقوبات .

فكذلك قد ينهى عن فعل شىء . فإذا فعله : لزمه به واجبات ومحرمات . ولكن لا ينهى عن شىء إذا فعله : أحلت له — بسبب فعله المحرم — الطيبات ، فبرئت ذمته من الواجبات . فإن هذا من باب الإكرام والإحسان . والمحرمات لا تكون سبباً محضاً للاكرام والإحسان ، بل هى سبب للعقوبات ، إذا لم يعف الله تبارك وتعالى . كما قال تعالى (٤ : ١٦٠ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) وقال تعالى (٦ : ١٤٦ وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظُفُر — إلى قوله تبارك وتعالى — ذلك جزيناهم ببغيهم) .

وكذلك ما ذكره ربنا سبحانه وتعالى فى قصة البقرة ، من كثرة لجاجتهم وتنطعهم فى سؤالهم ، وتوقفهم عن امتثال أمره : فقد كان سبباً لزيادة التشديد عليهم فيما أوجب . ومنه قوله تعالى (٥ : ١٠١ لا تسألوا عن أشياء إن تُبْدَ لكم تَسُؤْكم) .

وحديث النبى صلى الله عليه وسلم « إن أعظم المسلمين فى المسلمين جُرْماً : من سأل عن شىء لم يحرم ، فحرم من أجل مسألته » .

ولما سألوه عن الحج « أفى كل عام ؟ قال : لا . ولو قلت : نعم لوجب . ولو وجب لم تطيقوه . ذرونى ، ماتركتكم . فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم ، واختلافهم على أنبيائهم . فإذا نهيتكم عن شىء فاجتنبوه . و إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم » .

ومن هنا قال طائفة من العلماء : إن الطلاق الثلاث حرمت به المرأة ، عقوبة للرجل حتى لايطلق هذا الطلاق . فإن الله يبغض الطلاق . و إنما تأمر به الشياطين

والسحرة ، كما قال تعالى فى السحر (٢ : ١٠٢ فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) وفى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الشيطان ينصب عرشه على البحر . ويبعث جنوده ، فأقربهم إليه منزلة : أعظمهم فتنة . فيأتى أحدُهم ، فيقول : ما زلتُ به حتى شرب الخمر . فيقول : الساعةَ يتوب . ويأتى الآخر ، فيقول : ما زلت به حتى فعل كذا وكذا . فيقول : الساعة يتوب . ويأتى الآخر ، فيقول : ما زلت به حتى فرقت بينه وبين امرأته . فيقبله بين عينيه ، ويقول : أنتَ ، أنتَ » .

حكمة قصر الطلاق على ثلاث

وقد روى أهل التفسير والحديث والفقه : أنهم كانوا فى أول الإسلام يطلقون بغير عدد . يطلق الرجل المرأة . ثم يدعها ، حتى إذا شارفت انقضاء العدة راجعها . ثم يطلقها ضِراراً . فقصَرهم الله على الطلقات الثلاث . فإن الثلاث أول حدّ الكثرة ، وآخر حدّ القلة .

ولولا أن الحاجة داعية إلى الطلاق : لكان الدليل يقتضى تحريمه ، كما دلت عليه الآثار والأصول . ولكن الله تعالى أباحه رحمة منه بعباده ، لحاجتهم إليه أحيانا . وحرمه فى مواضع باتفاق العلماء . كما إذا طلقها فى الحيض ، ولم تكن سألته الطلاق . فإن هذا الطلاق حرامِ باتفاق العلماء . والله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بأفضل الشرائع ، وهى الحنيفية السمحة . كما قال صلى الله عليه وسلم «أحب الدين إلى الله : الحنيفية السمحة» فأباح لعباده المؤمنين الوطء بالنكاح والوطء بملك اليمين .

واليهود والنصارى : لايطأون إلا بالنكاح . لايطأون بملك اليمين .

وأصل ابتداء الرق : إنما يقع من السبى والغنائم . والغنائم لم تحل إلا لأمة محمد صلى الله عليه وسلم . كما ثبت فى الحديث الصحيح : أنه قال « فُضِّلنا على الأنبياء بخمس : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة . وجعلت لى الأرض مسجداً

وطهورا . وأحلت لى الغنائم ، ولم تحل لأحد كان قبلنا . وكان النبى يبعث إلى قومه خاصةً ، و بعثتُ إلى الناس عامة . وأُعْطِيت الشفاعة » .

فأباح الله سبحانه للمؤمنين أن ينكحوا ، وأن يطلقوا ، وأن يتزوجوا المرأة المطلقة ، بعد أن تتزوج بغير زوجها .

والنصارى يحرمون النكاح على بعضهم . ومن أباحوا له النكاح : لم يبيحوا له الطلاق .

واليهود يبيحون الطلاق . لكن إذا تزوجت المطلقة بغير زوجها : حرمت عليه عندهم .

والنصارى لا طلاق عندهم . واليهود لا مُراجَعة عندهم ، بعد أن تتزوج غيره . والله تعالى أباح للمؤمن هذا وهذا .

ولو أبيح الطلاق بغير عدد ـ كما كان فى أول الأمر ـ كان الناس يطلقون دائما ، إذ لم يكن أمر يزجرهم عن الطلاق : ففى ذلك من الضرر والفساد ما أوجب تحريم ذلك .

ولم يكن فساد الطلاق لمجرد حق المرأة فقط ، كالطلاق فى الحيض ، حتى يباح دائما بسؤالها . بل نفس الطلاق ، إذا لم تدع إليه الحاجة : منهى عنه باتفاق العلماء ، إما نهى تحريم ، وإما نهى تنزيه .

وما كان مباحاً للحاجة : يقدر بقدر الحاجة . والثلاث : هى مقدار ما أبيح للحاجة . كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « لايحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال . يلتقيان ، فيُعرض هذا ، و يُعرض هذا . وخيرهما الذى يبدأ بالسلام ».

وكما قال « لايحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر : أن تُحِدّ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج . فإنها تُحِدّ عليه أربعة أشهر وعشرا » .

وكما رخص للمهاجر : أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا .

وهذه الأحاديث فى الصحيح . وهذا مما احتج به من لايرى وقوع الطلاق

إلا مع القصد . ولا يرى وقوع طلاق المكره . كما لا يكفر من تكلم بكلمة من الكفر مكرهاً ، بالنص والإجماع . ولو تكلم بالكفر مستهزئاً بآيات الله . و بالله ورسوله : كفر . كذلك من تكلم بالطلاق هازلاً : وقع به[1] .

ولو حلف بالكفر ، فقال : إن فعل كذا فهو برىء من الله ورسوله . أو فهو يهودى أو نصرانى : لم يكفر بفعل المحلوف عليه ، و إن كان هذا حكماً معلقاً بشرط فى اللفظ . لأن مقصوده الحلف به ، بغضاً له ونفوراً عنه . لا إرادةً له . بخلاف من قال : إن أعطيتمونى ألفاً كفرت . فإن هذا يكفر .

وهكذا يقول من يفرق بين الحلف بالطلاق وتعليقه بشرط لا يقصد وجوده . و بين الطلاق المقصود عند وقوع الشرط .

هل الخلع فسخ أو طلاق ؟

ولهذا ذهب كثير من السلف والخلف إلى أن الخلع فسخ للنكاح . وليس هو من الطلقات الثلاث . كقول ابن عباس . والشافعى وأحمد ، فى أحد قوليهما . لأن المرأة افتدت نفسها من الزوج ، كافتداء الأسير . ليس هو من الطلاق المكروه فى الأصل . ولهذا يباح فى الحيض ، بخلاف الطلاق .

وأما إذا عدل هو عن الخلع ، وطلقها إحدى الثلاث بعوض : فالتفريط منه .

وذهب طائفة من السلف — كعثمان بن عفان وغيره — إلى أنه لا يجب فى الخلع عدة إلا استبراؤها . وهو مذهب إسحاق وغيره . ورووا فى ذلك حديثاً مرفوعاً . و بعض المتأخرين من أصحاب الشافعى وأحمد : جعلوه مع الأجنبى فسخاً كالإقالة .

والصواب : أنه مع الأجنبى كما هو مع المرأة . فإنه إذا كان افتداء للمرأة ، كما يفتدى الأسير ، فقد يفتدى الأسير بمال منه و بمال من غيره . وكذلك العبد

---

(١) لاسواء . فإنما كفر لاتخاذه آيات الله هزؤا . وإذا هزل أو سخر بقول لا يقصده ولا يخطر له معناه على بال . فما بال الزوجة والأولاد والزوجية التى لا غبار عليها تفصم عراها ؟ وهل ما يروى فى هذا من القوة والثبوت بحيث يقوى على فصمها ؟ !

يعتق بمال يبذله هو ، و بمـال يبذله الأجنبي . وكذلك الصلح يصح مع المدعى عليه ، ومع أجنبي . فإن هذا جميعه من باب الإسقاط والإزالة .

و إذا كان الخلع رفعاً للنكاح ، وليس هو من الطلاق الثلاث : فلا فرق بين أن يكون المال المبذول من المرأة ، أو من أجنبي .

وتشبيه فسخ النكاح بفسخ البيع : فيه نظر . فإن البيع لا يزول إلا برضى المتبايعين . لا يستقل أحدهما بإزالته ، بخلاف النكاح . فإن المرأة ليس لهـا إزالته . بل الزوج يستقل بذلك . لـكن افتداؤها نفسها منه كافتداء الأجنبي لها .

ومسائل الطلاق ، وما فيها من الإجماع والنزاع : مبسوطة فى غير هذا الموضع .

* * *

والمقصود هنا : أنه إذا وقع به الثلاث : حرمت عليه المرأة بإجماع المسلمين . كما دل عليه الـكتاب والسنة . ولا تبـاح له إلا بنكاح ثانٍ مقصود به قصد النكاح الأول ، و بوطئه لها ، عند عامة السلف والخلف . فإن النكاح المأمور به : يؤمر فيه بالعقد و بالوطء ، بخلاف المنهى عنه . فإنه نهى فيه عن كُلٍّ من العقد والوطء . ولهـذا كان النكاح الواجب والمستحب : يؤمر فيه بالوطء مع العقد . والنكاح المحرم : يحرم فيه مجرد العقد .

وقد ثبت فى الصحيح « أن رسول الله صلى الله عليه وسـلم قال لامرأة رفاعة القُرَظى ـ لما أرادت أن ترجع إلى رفاعة بدون الوطء ـ لا ، حتى تذوقى عُسيلته و يذوق عسيلتك » .

وليس فى هذا خلاف إلا عن سعيد بن المسيب ، فإنه ـ مع أنه أعلم التابعين ـ لم تبلغه السُنة فى هذه المسألة .

والنكاح المبيح : هو النـكاح المعروف عند المسلمين . وهو النكاح الذى جعل الله فيه بين الزوجين سكونا ومودة ورحمة . ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم فيه « حتى تذوقى عسيلته ، و يذوق عسيلتك » .

فأما نكاح المحلِّل : فإنه لا يحلها للأول عند جماهير السلف .

وقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « لعن الله المحلِّلَ والمحلَّل له » وقال عمر بن الخطاب « لا أوتَى بمحَلِّل ولا محلَّل له إلا رجمتهما » .

وكذلك قال عثمان ، وعلي ، وابن عباس ، وابن عمر رضى الله عنهم وغيرهم « إنه لا يبيحها إلا نكاح رغبة ، لا نكاح تحليل » ولم يُعرف عن أحد من الصحابة : أنه رخص فى نكاح التحليل .

ولكن تنازعوا فى نكاح «المتعة» فإن نكاح المتعة خير من نكاح التحليل من ثلاثة أوجه .

أحدها : أنه كان مباحاً فى أول الإسلام ، بخلاف التحليل .

الثانى : أنه رخص فيه ابن عباس ، وطائفة من السلف ، بخلاف التحليل . فإنه لم يرخص فيه أحد من الصحابة .

الثالث : أن المتمتع له رغبة فى المرأة ، وللمرأة رغبة فيه إلى أجل . بخلاف المحلل . فإن المرأة ليس لها رغبة فيه بحال . وهو ليس له رغبة فيها كذلك . بل رغبته فى أخذ ما يُعطاه . وإن كان له رغبة : فهى من رغبته فى الوطء ، وقضاء الشهوة فقط ، لا فى اتخاذها زوجةً . فهى رغبة من جنس رغبة الزانى . ولهذا قال ابن عمر « لا يزالان زانيين ، وإن مكثا عشرين سنة . إذا اللهُ علم من قلبه : أنه يريد أن يحلها له » ولهذا انعدمت فيه خصائص النكاح . فإن النكاح المعروف : كما قال الله تعالى (٣٠ : ٢١ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها . وجعل بينكم مودةً ورحمة) والتحليل فيه : البغضة والنفرة ولهذا لا يظهره أصحابه . بل يكتمونه ما استطاعوا كما يُكتم السِّفاح .

ومن شعائر النكاح : إعلانه . كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « أعلنوا النكاح ، واضربوا عليه بالدُّف » ولهذا يكفى فى إعلانه : الشهادة عليه . عند طائفة من العلماء . وطائفة أخرى : توجب الإشهاد والإعلان . فإذا تواصَوا بكتمانه : بطل

ومن ذلك : الوليمة عليه ، والنثار ، والطيب ، والشراب . ونحو ذلك مما جرت به عادة الناس فى النكاح .

وأما التحليل : فإنه لايفعل فيه شىء من هذا . لأن أهله لم يريدوا أن يكون المحلل زوج المرأة . ولا أن تكون المرأة زوجه . وإنما المقصود عندهم : استعارته لينزو عليها . كما جاء فى الحديث المرفوع : تسميته « بالتيس المستعار » ولهذا شبّه بحمار العشريين ، الذى يكترى للتقفيز على الإناث . ولهذا لاتبقى المرأة مع زوجها إذا عادت إليه بعد التحليل كما كانت قبله . بل لا بد أن يحصل بينهما نوع من النفرة . ولهذا لم يكن فى التحليل مقصود صحيح يأمر به الشارع . وصار الشيطان يشبه فيه بأشياء مخالفة للاجماع ، بل للفطرة .

فصار طائفة من عامة الناس : يظنون أن ولادتها لذكر يحلها ، أو أن وطئها بالرِّجْل على قدمها ، أو رأسها ، أو فوق سقفٍ ، أو سُلم هى تحته : يحلها .

ومنهم : من يظن أنهما إذا التقيا بعرفات ، كما التقى آدم وامرأته : أحلها ذلك

ومنهن : من إذا تزوجت بالمحلل : لم تمكنه من نفسها . بل تمكنه من أمَةٍ لها .

ومنهن : من تعطيه شيئاً ، وتوصيه بأن يقرّ بوطئها .

ومنهم : من يحلل الأم و بنتها . إلى أمور أُخر ، قد بسطت فى غيرهذا الموضع بيناها فى كتاب « بيان الدليل على بطلان التحليل » .

ولا ريب : أن المنسوخ من الشريعة ، وما تنازع فيه السلف : خير من مثل هذا . فإنه لو قدر أن الشريعة تأتى بأن الطلاق لا عدد له : لكان هذا ممكناً . وإن كان هذا منسوخا .

وأما إن يقال : إن من طلق امرأته : فإنهـا لا تحل له حتى يستكرى أو تستكترى هى من يطؤها ، فهذا لا تأتى به شريعة .

وكثير من أهل التحليل يفعلون أشياء محرمة باتفاق المسلمين . فإن المرأة المعتدة:

لا يحل لغير زوجها أن يصرّح بخطبتها . سواء كانت معتدة من عدة طلاق ، أو عدة وفاة . قال تعالى (٢ : ٢٣٥ ولاجناح عليكم فيما عَرَّضتم به من خِطْبة النساء أو أكنَنْتُم فى أنفسكم . علم الله أنكم ستذكرونهن . ولكن لا تواعدونهن سراً ، إلا أن تقولوا قولا معروفا . ولا تعزموا عُقْدَة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) .

فنهى الله سبحانه وتعالى عن المواعدة سراً ، وعن عزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله . وإذا كانَ هذا فى عدة الموت : فهو فى عدة الطلاق أشد باتفاق المسلمين . فإن المطلقة قد ترجع إلى زوجها بخلاف من مات عنها .

وأما التعريض : فإنه يجوز فى عدة المتوفى عنها ، ولا يجوز فى عدة المطلقة الرجعية . وفيما سواهما نزاع .

فهذه المطلقة ثلاثاً : لاتحل لأحد أن يواعدها سراً ، ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله باتفاق المسلمين .

وإذا تزوجت بزوج ثان ، وطلقها ثلاثاً : لم يحل للأول أن يواعدها سراً . ولايعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ، باتفاق المسلمين . وذلك أشد وأشد

وإذا كانت مع زوجها : لم يحل لأحد أن يخطبها ، لا تصريحاً ولا تعريضاً باتفاق المسلمين . فإذا كانت لم تتزوج بعدُ : لم يحل للمطلق ثلاثاً أن يخطبها ، لا تصريحاً ولا تعريضاً باتفاق المسلمين .

وخِطْبتها فى هذه الحال : أعظم من خطبتها بعد أن تتزوج بالثانى . وهو أن أهل التحليل : قد يواعد أحدهم المطلقة ثلاثاً ويعزمان — قبل أن تنقضى عدتها . وقبل نكاح الثانى — على عقدة النكاح ، بعد النكاح الثانى — نكاح المحلل — ويعطيها ما تنفقه على شهود عقد التحليل والمحلل . وما تنفقه على نفسها عليها فى عدة التحليل . والزوج المحلل لا يعطيها مهراً ولا نفقة عدة ولا متعة طلاق .

فإن كان المسلمون متفقين على أنه لا يجوز فى عدة نكاحها بالثانى : أن يخطبها الأول ، لا تصريحاً ولا تعريضا . فكيف إذا خطبها قبل أن تتزوج بالثانى ؟ .

و إذا كان بعد أن يطلقها الثانى : لا يحل للأول أن يواعدها سراً ، ولا أن يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله . فكيف إذا فعل ذلك من قبل أن تطلق ؟ بل قبل أن تتزوج ؟ بل قبل أن تنقضى عدتها منه ؟

فهذا كله : يحرم باتفاق المسلمين . وكثير من أهل التحليل يفعله .

وليس فى التحليل صورة اتفق المسلمون على حلها . ولا صورة أباحها النص .

بل من صور التحليل : ما أجمع المسلمون على تحريمه .

ومنها ما تنازع فيه العلماء .

وأما الصحابة : فلم يثبت عن أحد منهم : أنه أباح شيئاً من صور التحليل .

وقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم : أنه « لعن المحلل والمحلل له » .

وهذا ـ وغيره ـ يبين : أن من التحليل ماهو شر من نكاح المتعة وغيره من الأنكحة التى تنازع فيها السلف .

وعلى كل حال : فالصحابة أفضل هذه الأمة ، و بعدهم التابعون ، كما ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « خير القرون : القرن الذى بعثت فيهم . ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .

فنكاح : تنازع السلف فى جوازه : أقرب من نكاح أجمع السلف على تحريمه . و إن تنازع فيه الخلف . فإن أولئك أعظم علماً وديناً .

وما اشتبه على بعضهم تحريمه : كان أمره أحق مما اتفقوا على تحريمه . و إن اشتبه تحريمه على من بعدهم . والله تعالى أعلم .

والحمد لله رب العالمين ، وصلواته وسلامه على محمد وآله أجمعين .

شرع الإسـلام فى

الفرق بين الطلاق الحلال والحرام

من درر

شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

٦٦١ – ٧٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقى إلا بالله

قال الشيخ الإمام العالم العلامة ، شيخ الإسلام تقى الدين : أحمد بن تيمية رضى الله عنه وأرضاه . وجعل الجنة متقلبه ومثواه :

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادى له . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمداً عبده ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيراً .

أما بعد ، فهذا :

فصل

مختصر فيما يحل من الطلاق وما يحرم . وهل يلزم الطلاق المحرّم ، أو لا يلزم ؟ .

فنقول : الطلاق منه ما هو محرم بالكتاب والسنة والإجماع .

ومنه ما ليس بمحرّم .

فالطلاق المباح باتفاق العلماء : أن يطلق الرجل امرأته طلقة واحدة ، إذا طهرت من حيضها ، بعد أن تغتسل ، وقبل أن يطأها . ثم يدعها ، فلا يطلقها حتى تنقضى عدتها . وهذا الطلاق : يسمى طلاق السنة . فإن أراد أن يرتجعها فى العدة فله ذلك بدون رضاها ، ولا رضى وليها ، و بلا مهر جديد . و إن تركها حتى تنقضى العدة : فعليه أن يسرحها بإحسان . فقد بانت منه .

فإن أراد أن يتزوجها ، بعد انقضاء العدة : جاز له ذلك ، لكن لابد أن يكون بعقد جديد ، كما تزوجها ابتداء ، أو يتزوجها غيره .

ثم إذا ارتجعها فى العدة ، أو تزوجها بعد العدة ، وأراد أن يطلقها : فإنه يطلقها كما تقدم .

ثم إذا ارتجعها ، أو تزوجها مرة ثانية ، وأراد أن يطلقها : فإنه يطلقها كما تقدم .

فإذا طلقها الطلقة الثالثة : حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، كما حرم الله ذلك ورسوله . فحينئذ لا يباح له أن يتزوجها ويعقد عليها إلا عقد النكاح المعروف ، الذى يفعله الناس إذا كان الرجل راغباً فى نكاح المرأة ليعاشرها ، لا لأجل أن يفارقها .

وأما إن تزوجها بقصد أن يحلها لغيره : فإنه محرم عند أكثر العلماء ، كما نقل عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وغيرهم ، كما دل على ذلك النصوص النبوية والأدلة الشرعية .

ومن العلماء من رخص فى ذلك ، كما قد بين ذلك فى غير هذا الموضع .

وإن كانت المرأة ممن لا تحيض ، لصغرها ، أو كبرها : فإنه يطلقها متى شاء . وسواء كان وطئها أو لم يكن وطئها . فإن هذه عدتها ثلاثة أشهر . ففى أى وقت طلقها فقد طلقها لعدتها . فإنها لا تعتد بقروء ولا بحمل .

لكن من العلماء من يسمى ذلك « طلاق سنة » ومنهم من لا يسميه طلاق سنة ولا بدعة .

وإن طلقها فى الحيض ، أو طلقها بعد أن يطأها ، وقبل أن يتبين حملها : فهذا الطلاق محرم . ويسمى « طلاق البدعة » وهو حرام بالكتاب والسنة والإجماع .

وإن كان قد تبين حملها ، وأراد أن يطلقها : فله أن يطلقها . وهل يسمى هذا « طلاق سنة » أو لا يسمى طلاق سنة ولا بدعة ؟ فيه نزاع لفظى .

وهذا الطلاق المحرم فى الحيض ، وبعد الوطء ، وقبل تبين الحمل : هل يقع أو لا يقع ؟ سواء كانت واحدة ، أو ثلاثا ؟ فيه قولان معروفان للسلف والخلف .

وإن طلقها ثلاثا فى طهر واحد بكلمة أو كلمات ، مثل أن يقول : أنت طالق ثلاثا ، أو طالق وطالق وطالق ، أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق ، أو يقول : عشر تطليقات ، أو مائة طلقة ، أو ألف طلقة ، ونحو ذلك من العبارات .

فهذا للعلماء ـ من السلف والخلف ـ فيه ثلاثة أقوال ، سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها .

ومن السلف من فرّق بين المدخول بها وغير المدخول بها .

وفيه قول رابع محدث مبتدع .

أحد الأقوال : أنه طلاق مباح لازم . وهو قول الشافعى وأحمد فى الرواية القديمة عنه . اختارها الخرقى .

والثانى : أنه طلاق محرم . وهو قول مالك وأبى حنيفة ، وأحمد فى الرواية المتأخرة . اختارها أكثر أصحابه .

وهذا القول منقول عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين . والذى قبله منقول عن بعضهم .

والثالث : أنه محرم . ولا يلزم منه إلا طلقة واحدة . وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مثل الزبير ابن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف . ويروى عن علي ، وابن مسعود ، وابن عباس رضى الله عنهم القولان . وهو قول داود وأكثر أصحابه . ويروى ذلك عن أبى جعفر محمد بن علي بن حسين ، وابنه جعفر بن محمد . ولهذا ذهب إلى ذلك من ذهب من الشيعة . وهو قول بعض أصحاب أبى حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل .

وأما القول الرابع ـ وهو المحدث المبتدع ، الذى قاله بعض المعتزلة والشيعة ـ ولا يعرف عن أحد من السلف : فهو أنه لا يلزمه شىء .

الطلاق المشروع : هو الرجعى

والقول الثالث : هو الذى يدل عليه الكتاب والسنة . فإن كل طلاق شرعه الله فى القرآن لمدخول بها : إنما هو الطلاق الرجعى . لم يشرع الله لأحد أن يطلق الثلاث جميعاً . ولا شرع له أن يطلق المدخول بها طلاقاً بائنا .

لكن إذا طلقها قبل الدخول بها بانت منه . فإذا انقضت عدتها بانت منه .

فالطلاق ثلاثة أنواع : باتفاق المسلمين .

الطلاق الرجعى . وهو الذى يمكن للزوج أن يرتجعها فيه بغير اختيارها . وإذا مات أحدهما فى العدة ورثه الآخر .

والطلاق البائن : وهو مايبقى المطلق فيه خاطبا من الخطاب . لاتباح له إلا بعقد جديد .

والطلاق المحرم لها : لاتحل له حتى تنكح زوجاً غيره . وهو ماإذا طلقها ثلاث تطليقات متفرقات ، كما أذن الله ورسوله . وهو أن يطلقها ، ثم يراجعها فى العدة ، أو يتزوجها ثم يطلقها ثم يرجعها . أو يتزوجها . ثم يطلقها الطلقة الثالثة . فهذا الطلاق المحرم لها ، حتى تنكح زوجاً غيره باتفاق العلماء .

وليس فى كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم طلاق بائن يحسب من الثلاث .

الخلع فسخ لا طلاق

ولهذا كان مذهب فقهاء الحديث ـ كالإمام أحمد فى ظاهر مذهبه ، والشافعى فى أحد قوليه ، وإسحٰق بن راهويه ، وأبى ثور ، وابن المنذر ، وداود ، وغيرهم ـ : أن الخلع فسخ للنكاح ، وفرقه بائنة بين الزوجين . لا يحسب من الثلاث . وهذا هو الثابت عن الصحابة رضى الله عنهم كابن عباس .

ولذلك ثبت عن عثمان بن عفان ، وابن عباس وغيرهما : أن المختلعة ليس عليها أن تعتدد بثلاثة قروء . إنما عليها الاستبراء بحيضة .

وهو قول إسحق بن راهويه وابن المنذر . وهو إحدى الروايتين عن أحمد . وروى فى ذلك أحاديث معروفة فى السنن عن النبى صلى الله عليه وسلم يصدق بعضها بعضاً . وتبين أن ذلك ثابت عن النبى صلى الله عليه وسلم .

وقد روى عن طائفة من الصحابة رضى الله عنهم : أنهم جعلوا الخلع طلاقا .

لكن ضعف أئمة الحديث ـ كالإمام أحمد بن حنبل ، وابن خزيمة ، وابن المنذر ، والبيهقى ، وغيرهم ـ ماروى فى ذلك عنهم .

فصل

والخلع : أن تبذل المرأة عوضاً لزوجها ليفارقها . قال الله تعالى (٢:٢٢٧-٢٣١ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قُروء . ولا يحل لهن أن يكتمن ماخلق الله فى أرحامهن ، إن كن يؤمنَّ بالله واليوم الآخر . و بعولتهن أحق بردهن فى ذلك ، إن أرادوا إصلاحاً . ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف . وللرجال عليهن درجة . والله عزيز حكيم . الطلاق مرتان . فإمساك بمعروف ، أوتسريح بإحسان . ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا أن لايقيما حدود الله . فإن خفتم أن لايقيما حدود الله : فلاجناح عليهما فيما افتدت به . تلك حدود الله . فلا تعتدوها . ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون . فإن طلها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره . فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا . إنْ ظنا أن يقيما حدود الله . وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون . و إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف . أوسرحوهن بمعروف . ولاتمسكوهن ضراراً لتعتدوا . ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه . ولا تتخذوا آيات الله هزواً . واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به . واتقوا الله . واعلموا أن الله بكل شىء عليم) .

فبين الله سبحانه أن المطلقة بعد الدخول تتربص ، أى تنتظر ثلاثة قروء . و«القرء» عند أكثر الصحابة ـ كعثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وأبى موسى ، وغيرهم ـ الحيض . ولا تزال فى العدة حتى تنقضى الحيضة الثالثة . وهذا مذهب أبى حنيفة وأحمد فى أشهر الروايتين عنه . وذهب ابن عمر وعائشة وغيرهما : إلى أن العدة تنقضى بطعنها فى الحيضة الثالثة . وهو مذهب مالك والشافعى .

فأما المطلقة قبل الدخول : فيقول الله تعالى فيها (٣٣ : ٤٩ يا أيها الذين

آمنوا إذا نكحتم المؤمنات . ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ، فما لكم عليهن من عِدَّة تعتدونها . فمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً) .

ثم قال « و بعولتهن أحق بردهن فى ذلك » أى فى ذلك التربص .

ثم قال « الطلاق مرتان » فبين أن الطلاق الذى ذكره ، وهو الطلاق الرجعى الذى يكون فيه الزوج أحق بردها : هو مرتان ، مرة بعد مرة ، كما إذا قيل للرجل : سبح مرتين ، أو سبح ثلاث مرات ، أو مائة مرة . فلا بد أن يقول : سبحان الله ، سبحان الله . حتى يستوفى العدد . فلو أراد أن يُجمل ذلك ، فيقول «سبحان الله» و يقول « مرتين » أو « مائة مرة » لم يكن قد سبح إلا مرة واحدة .

والله تعالى لم يقل : الطلاق طلقتان . بل قال « مرتان » فإذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق ثنتين ، أو ثلاثاً ، أو عشراً ، أو ألفاً . لم يكن قد طلقها إلا مرة واحدة .

وقول النبى صلى الله عليه وسلم لأم المؤمنين جُويرية رضى الله عنها « لقد قلتُ بعدكِ أربعَ كلمات ، لو وزنت بما قُلْتيه لوزنتهن : سبحان الله عدد خلقه . سبحان الله زِنَة عرشه . سبحان الله رِضَى نفسه . سبحان الله مداد كلماته » معناه : أن الله سبحانه يستحق التسبيح بعدده . وذلك : كقوله صلى الله عليه وسلم « اللهم ربنا لك الحمد مِلْءُ السموات ، وملء الأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من شىء بعد » ليس المراد : أنه يسبح تسبيحاً بقدر ذلك .

فالمقدار :تارة يكون وصفاً لفعل العبد ، وفعله محصور . وتارة يكون لما يستحقه الرب سبحانه . فذاك الذى يعظم قدره . و إلا فلو قال المصلى فى صلاته « سبحان الله عدد خلقه » لم يكن قد سبح إلا مرة واحدة .

ولما شرع النبى صلى الله عليه وسلم للمصلى : أن يسبح دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ، و يحمد ثلاثاً وثلاثين ، و يكبر ثلاثاً وثلاثين . فلو قال « سبحان الله والحمد لله والله أكبر عدد خلقه » لم يكن قد سبح إلا مرة واحدة .

ولا نعرف أحداً طلق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم امرأته ثلاثا بكلمة واحدة فألزمه النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاث . ولا روى فى ذلك حديث صحيح ولاحسن . ولانقل أهل الكتب المعتمد عليها فى ذلك شيئاً . بل رويت فى ذلك أحاديث كلها ضعيفة باتفاق علماء الحديث ، بل موضوعة . بل الذى ثبت فى صحيح مسلم وغيره ـ من السنن والمسانيد ـ عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر : طلاق الثلاث واحدة . فقال عمر رضى الله عنه : إن الناس قد استعجلوا فى أمر كانت لهم فيه أناة . فلو أمضيناه عليهم ؟! فأمضاه عليهم » .

وفى رواية لمسلم وغيره عن طاوس أن أبا الصهباء قال لابن عباس « أتعلم أنما كانت الثلاث تُجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر ، وثلاثاً من إمارة عمر ؟ فقال ابن عباس : نعم » .

وفى رواية : أن أبا الصهباء ، قال لابن عباس « هات من هَناتك . ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر واحدة ؟ قال : قد كان ذلك . فلما كان فى زمن عمر : تتايع الناس فى الطلاق . فأجازه عليهم »

وروى الإمام أحمد فى مسنده : حدثنا سعيد بن إبراهيم حدثنا أبى عن محمد بن إسحق حدثنى داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « طلق رُكانة بن عبد يزيد ـ أخو بنى المطلب ـ امرأته ثلاثا فى مجلس واحد . فحزن عليها حزنا شديداً . قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف طلقتها ؟ قال : طلقتها ثلاثاً . قال فقال : فى مجلس واحد ؟ قال : نعم . قال : فإنما تلك واحدة . فأرجعها إن شئت . قال : فراجعها » فكان ابن عباس يرى أن الطلاق عند كل طهر . وقد أخرجه أبو عبد الله الضياء المقدسى فى كتابه « المختارة » الذى هو أصح من صحيح الحاكم . وهكذا روى أبو داود وغيره من حديث ابن جريج عن بعض ولد أبى رافع عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما

وهذا موافق لما رواه طاووس عن ابن عباس .

وعكرمة أعلم الناس بابن عباس . فإن عكرمة كان مولاه وصاحباً له . وكان طاووس خاصاً عند ابن عباس ، يجتمع به مع خاصة ابن عباس ، لتعظيم ابن عباس له . وعطاء وغيره ــ من أصحابه ــ كانوا يجتمعون به مع العامة . ولهذا كان طاوس ، وعكرمة : يفتيان بأن الثلاث واحدة . وكذلك ابن إسحاق لما روى هذا الحديث أخذ به لصحته عنده . وكان يقول : رجل جهل السنة فرد إليها .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم لركانة « فى مجلس واحد ؟ قال : نعم » يتناول ما إذا طلقها بكلمة واحدة ، أو كلمات متفرقات فى مجلس واحد . فإنه لم يقل : بكلمة أو كلمات .

وهذا مما لا أعرف فيه نزاعاً بين العلماء . فإن الأصل : أن جمع الثلاث فى الطهر الواحد يحرم عند الجمهور . فليس له أن يردف الطلاق الطلاق .

ولكن تنازع هؤلاء : هل له أن يطلقها واحدة ثانية فى الطهر الثانى ، وثالثة فى الطهر الثالث من غير رجعة ؟ على قولين . هما روايتان عن أحمد .

إحداهما : له ذلك . وهو قول أبى حنيفة .

والثانية : ليس له ذلك . وهو مذهب مالك ، وظاهر مذهب أحمد المشهور عنه . وعليه أكثر الأصحاب .

وذلك : أن الله أمر المطلق ــ إذا بلغت المطلقة أجلها ــ أن يمسكها بمعروف ، أو يسرحها بإحسان . فلم يجعل له قسما ثالثاً يفعله ، وطلاقه مرة بائنة : ليس إمساكا لها بمعروف ، أو تسريحاً بإحسان . فإن التسريح بالإحسان : هو أن يُسَيِّبَهَا إذا انقضت العدة . فلا يَحبِسُهَا .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم لركانة « فى مجلس واحد ؟ » مفهومه : أنه لو لم يكن فى مجلس واحد ، لم يكن الأمر كذلك . وذلك : لأنها لو كانت فى مجالس لأمكن فى العادة : أن يكون قد ارتجعها . فإنها عنده . والطلاق بعد الرجعة يقع .

والمفهوم لا عموم له فى جانب المسكوت عنه . بل قد يكون فيه تفصيل ، كقوله « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » أو لم « ينجسه شىء » وهو إذا بلغ قلتين فقد يحمل الخبث ، وقد لا يحمله .

وقوله « فى الإبل السائمة : الزكاة » وهى إذا لم تكن سائمة قد تكون فيها الزكاة ، زكاة التجارة . وقد لا يكون فيها .

وكذلك قوله « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً ، غفر له ماتقدم من ذنبه » فان من لم يقمها فقد يغفر له بسبب آخر .

وكقوله « من صام رمضان إيماناً واحتساباً . غفر له ما تقدم من ذنبه » . وقوله تعالى (٢ : ٢١٨ إلا الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله . أولئك يرجون رحمة الله) ومن لم يكن كذلك فقد يعمل عملا آخر . يرجو به رحمة الله مع الإيمان . وقد لا يكون كذلك .

فلو كان فى مجالس : فقد يكون له فيها رجعة . وقد لا يكون كذلك ، بخلاف المجلس الواحد ، الذى جرت عادة صاحبه بأن لا يراجعها فيه . فإن له فيه الرجعة . كما قال النبى صلى الله عليه وسلم . فإنه قال « ارجعها إن شئت » لم يقل كما قال فى حديث ابن عمر « مره فليراجعها » فأمره بالمراجعة . والرجعة : يستقل بها الزوج . بخلاف المراجعة .

وقد روى أبو داود وغيره « أن ركانة طلق امرأته ألبتة ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : ماأردتَ بها إلا واحدة ؟ فقال : والله ماأردتُ بها إلا واحدة . فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأبو داود : لما لم يرو فى سننه الحديث الذى فى مسند أحمد . قال : حديث « ألبتة » أصح من حديث ابن جريج « أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً » لأن أهل بيته أعلم .

لكن الأئمة الأكابر ، العارفون بعلل الحديث والتفقه — كالإمام أحمد بن حنبل ، والبخارى ، وغيرهما ، وأبى عبيد ، وأبى محمد بن حزم ، وغيره — ضعفوا

حديث « ألبتة » و بينوا أن رواته قوم مجاهيل . لم تعرف عدالتهم ولا ضبطهم ، وأحمد أثبت حديث « الثلاث » و بين : أنه الصواب . مثل قوله : حديث ركانة لا يثبت « أنه طلق امرأته ألبتة » وقال أيضا : حديث ركانة فى « ألبتة » ليس بشىء ، لأن ابن إسحاق يرو يه عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس « أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً » وأهل المدينة يسمون من طلق ثلاثاً «طلق ألبتة » .

وأحمد إنما عدل عن حديث ابن عباس ، لأنه كان يرى : أن الثلاث جائزة ، موافقةً للشافعى .

فأمكن أن يقال : حديث ركانة منسوخ . ثم لما رجع عن ذلك ، وتبين أنه ليس فى القرآن والسنة طلاق مبـاح إلا الرجعى : عدل عن حديث ابن عباس . لأنه أفتى بخلافه . وهذا علة عنده فى إحدى الروايتين . لـكن الرواية الأخرى ، التى عليها أصحابه : أنه ليس بعلة .

فيلزم أن يكون مذهبه : العمل بحديث ابن عباس .

وقد بينـا فى غير هذا الموضع أعذار الأئمة المجتهدين رضى الله عنهم ، الذين ألزموا من أوقع الثلاث بلفظ واحد جملة : بها ، مثل عمر رضى الله عنه . فإنه لمـا رأى الناس قد أكثروا مما حرمه الله عليهم ، من جمع الثلاث ، ولا ينتهون عن ذلك إلا بعقوبة ، رأى عقوبتهم بإلزامهم إياها ، لئلا يفعلوها : إما من نوع التعزير العارض ، الذى يفعل عند الحاجة . كما كان يضرب فى الخمر ثمانين ، و يحلق الرأس و ينفى ، وكما منع النبى صلى الله عليه وسـلم الثلاثة الذين خُلفوا عن الاجتماع بنسائهم . و إما أن عمر رضى الله عنه ظن : أن جعلهـا واحدة : كان مشروطاً بشرط ، وقد زال . كما ذهب إلى مثل ذلك فى متعة الحج . إما مطلقاً ، و إما متعة فسخ الحج إلى العمرة .

والإلزام بالفرقة لمن لم يقم بالواجب : مما يسوغ فيه الاجتهاد . لـكن تارة

تـكون حقاً للمرأة . كما فى العِنِّين والمُولِي . عند جمهور العلماء ، والعاجز عن النفقة ، عند من يقول به .

وتارة يقال : إنه حق لله . كما فى الحـكمين بين الزوجين ، عند الأكثرين ، إذا لم يجعلا وكيلين .

وكما فى وقوع الطلاق على المولي عند من يقول بذلك من السلف والخلف ، إذا لم يَفِيء فى مدة التربص .

وكما قال من قال من الفقهاء ، من أصحاب أحمد وغيره : إنهما إذا تطاوعا فى الإتيان فى الدبر فُرِّق بينهما .

وكما فى الأب الصالح : إذا أمر ابنه بالطلاق ، لما رآه من مصلحة الولد . فعلى الولد أن يطيعه . كما قال أحمد وغيره . كما أمر النبى صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمر أن يطيع أباه ، لما أمره أبوه عمر بطلاق امرأته .

فالإلزام ــ إما من الشارع ، وإما من الإمام ــ بالفرقة : إذا لم يقم الزوج بالواجب هو من موارد الاجتهاد .

فلما كان الناس ، إذا لم يلتزموا بالثلاث مفرقة كما أمر الله : يفعلون المحرم . رأى عمر : إلزامهم بذلك . لأنهم لم يلتزموا طاعة الله ورسوله مع بقاء النكاح .

ولـكن كثير من الصحابة والتابعين نازعوا من قال ذلك . إما لأنهم لم يروا التعزير بمثل ذلك . وإما لأن الشارع لم يعاقب بمثل ذلك .

وهذا فيمن يستحق العقوبة . وأما من لم يستحقها ، لجهل أو تأويل : فلا وجه لإلزامه بالثلاث .

وهذا شرع شرعه النبى صلى الله عليه وسلم . كما شرع نظائر له لا تحصى .

ولهذا قال من قال من السلف والخلف : إن ما شرعه النبى صلى الله عليه وسلم من التمتع وفسخ الحج إلى العمرة ــ كما أمر به أصحابه فى حجة الوداع ــ هو شرع مطلق ، كما أخبر صلى الله عليه وسلم به لمـا سئل « أعمرتنا هذه لعامنا هذا ؟

أم للأبد ؟ فقال : لا . بل لأبد الأبد . دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة » .

فهذا يبين أن قول من قال : إنما شرع الفسخ لمعنى يختص بهم . مثل شأن جواز العمرة فى أشهر الحج : قول فاسد . لوجوه مبسوطة فى غير هذا الموضع .

وقد قال الله تعالى (٤ : ٥٩ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم . فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول . إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . ذلك خير وأحسن تأويلا) .

فأمر المؤمنين ـ عند تنازعهم ـ برد ماتنازعوا فيه إلى الله والرسول .

فما تنازع فيه السلف والخلف : وجب رده إلى الكتاب والسنة .

وليس فى الكتاب والسنة ما يوجب الإلزام بالثلاث ، لمن أوقعها جملة بكلمة أو كلمات ، بدون رجعة أو عقد . بل إنما فى الكتاب والسنة : الإلزام بذلك لمن طلق الطلاق الذى أباحه الله ورسوله .

وعلى هذا يدل القياس والاعتبار بسائر أصول الشرع .

فإن كل عقد يباح تارة ، ويحرم تارة . كالبيع أو النكاح إذا فُعِل على الوجه المحرَّم : لم يكن لازماً نافذاً . كما يلزم الحلال الذى أباحه الله ورسوله .

ولهذا اتفق المسلمون على أن ماحرمه الله من نكاح المحارم ، ومن النكاح فى العدة ، ونحو ذلك : يقع باطلا غير لازم .

وكذلك ماحرمه الله من بيع المحرمات ، كالخمر والخنزير والميتة .

وهذا بخلاف ما كان محرم الجنس ـ كالظهار ، والقذف ، والكذب ، وشهادة الزور ونحو ذلك ـ فإن هذا يستحق مَنْ فعله العقوبة بما شرعه الله من الأحكام . فإنه لا يكون تارة حلالا وتارة حراماً ، حتى يكون تارة صحيحاً وتارة فاسداً .

وما كان محرماً من أحد الجانبين مباحاً من الجانب الآخر ، كافتداء الأسير ، واشتراء المجحود عتقه ، ورشوة الظالم لدفع ظلمه ، أو لبذل الحق الواجب . وكاشتراء

الإنسان الشاة المصراة وما دلس عيْبُه ، و إعطاء المؤلفة قلوبهم ليفعل الواجب ، أو ليترك المحرم ، وكبيع الجالب لمن تلقى منه ، ونحو ذلك . فإن المظلوم يباح له مافعله وله أن يفسخ العقد . وله أن يمضيه . بخلاف الظالم ، فإن ما فعله ليس بلازم .

والطلاق : هو مماأباحه الله تارة . وحرمه أخرى . و إذا فُعل على الوجه الذى حرمه الله ورسوله : لم يكن لازماً نافذاً ، كما يلزم ما أحله الله ورسوله . كما فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

وقد قال الله تعالى (٢ : ٢٢٩ الطلاق مرتان ، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) فبين سبحانه أن الطلاق الذى شرعه للمدخول بهـا ـ وهو الطلاق الرجعى ـ مرتان ، و بعد المرتين : إما إمساك بمعروف ، بأن يراجعها . فتبقى زوجته . وتبقى معه على طلقة واحدة . و إما تسريح بإحسان ، بأن يرسلها إذا انقضت العدة ، كما قال تعالى (٣٣ : ٤٩ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ، فما لكم عليهن من عدة تعتدونها . فمتعوهن وسرحوهن سَراحاً جميلاً) .

ثم قال بعد ذلك (٢ : ٢٢٩ ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً ، إلا أن يخافا أن لايقيما حدود الله . فإن خفتم أن لايقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) .

وهذا هو الخلع . سماه « افتداء » لأن المرأة تفتدى نفسها من آسر زوجها ، كما يفتدى الأسير من آسره ، والعبد نفسه من سيده بما يبذله .

ثم قال (٢ : ٢٣٠ فإن طلقها) يعنى هذا الزوج الثانى (فلا جناح عليهما) يعنى عليها وعلى الزوج الأول (أن يتراجعا . إن ظنا أن يقيما حدود الله) .

الطلاق للعدة

وكذلك قال الله تعالى (٦٥ : ١ - ٣ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن . وأحصوا العدة . واتقوا الله ربكم . لاتخرجوهن من بيوتهن . ولايخرجن ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . وتلك حدود الله . ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لاتدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً . فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف . أو فارقوهن بمعروف . وأشهدوا ذوى عدل منكم . وأقيموا الشهادة لله . ذلكم يُوعَظُ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر . ومن يتقِ الله يجعل له مخرجا * ويرزقه من حيث لايحتسب * ومن يتوكل على الله فهو حسبه . إن الله بالغ أمره . قد جعل الله لكل شيء قدراً) .

وفى الصحيحين والسنن والمسانيد عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أنه طلق امرأته ، وهى حائض . فذكر ذلك عمر للنبى صلى الله عليه وسلم . فقال : مُرْهُ فليراجعها ، حتى تحيض ثم تطهر . ثم تحيض ، ثم تطهر . ثم إن شاء بعدُ أمسكها . وإن شاء طلقها قبل أن يجامعها . فتلك العدة التى أمر الله أن يُطَلَّق لها النساء » وفى رواية فى الصحيح « أنه أمره : أن يطلقها طاهراً أو حاملا » . وفى رواية أخرى فى الصحيح « وقرأ النبى صلى الله عليه وسلم (إذا طلقتم النساء فطلقوهن فى قُبل عدتهن) » .

وعن ابن عباس وغيره من الصحابة رضى الله عنهم « الطلاق على أربعة أوجه . وجهان حلال . ووجهان حرام . فأما اللذان هما حلال : فأن يطلق الرجل امرأته طاهراً فى غير جماع ، أو يطلقها حاملا قد استبان حملها . وأما اللذان هما حرام : فأن يطلقها حائضاً ، أو يطلقها بعد الجماع . لايدرى اشتمل الرحم على ولد أم لا ؟ » رواه الدارقطنى وغيره .

فقد بين النبى صلى الله عليه وسلم : أنه لايحل له أن يطلقها إلا إذا طهرت من الحيض . فيطلقها قبل أن يجامعها . وهذا هو الطلاق للعدة ، أى لاستقبال العدة .

فإن ذلك الطهر : أول العدة . فإن طلقها قبل العدة : يكون طلاقهـا قبل الوقت الذى أذن الله فيه . ويكون قد طَوَّل عليها التربص . وطلقها من غير حاجة به إلى طلاقها .

الطلاق مما يبغضه الله

والطلاق فى الأصل : مما يبغضه الله . وهو أبغض الحلال إلى الله . وإنما أباح منه مايحتاج إليه الناس ، كما تباح المحرمات للحاجة . فلهذا حرمها بعد الطلقة الثالثة ، حتى تنكح زوجاً غيره ، عقوبة . لينتهى الإنسان عن إكثار الطلاق . فإذا طلقها لم تزل فى العدة متربصة ثلاثة قروء ، وهو مالك لها ، يرثها وترثه . وليس له فائدة فى تعجيل الطلاق قبل وقته . كما لا فائدة له فى مسابقة الإمام فى الصلاة . ولهذا لايعتد له بما فعله من الصلاة قبل الإمام . بل تبطل صلاته إذا تعمد ذلك فى أحد قولى العلماء . وهو لايزال معه فى الصلاة حتى يسلم .

ولهذا جوز أكثر العلماء الخلع فى الحيض . لأنه ـ على قول فقهاء الحديث ـ ليس بطلاق ، بل هو فرقة بائنة ، وفى أحد قوليهم : تستبرىء منه بحيضه ، لاعدة عليها

ولأنها تملك نفسها بالاختلاع . فلهما فائدة فى تعجيل الإبانة ، لدفع الشر الذى بينهما . بخلاف الطلاق الرجعى . فإنه لا فائدة فى تعجيله قبل وقته . بل ذلك شر بلا خير .

وقد قيل : إنه طلاق فى وقت لايرغب فيها . وقد لايكون محتاجاً إليه ، بخلاف الطلاق وقت الرغبة . فإنه لا يكون إلا عن حاجة .

وقول النبى صلى الله عليه وسلم لعمر « مره فليراجعها » مما تنازع فيه العلماء فى مراد النبى صلى الله عليه وسلم .

ففهم منه طائفة من العلماء : أن الطلاق قد لزمه . فأمره : أن يرتجعها . ثم يطلقها فى الطهر إن شاء .

وتنازع هؤلاء : هل الارتجاع واجب ، أو مستحب ؟ وهل له أن يرتجعها فى

الطهر الأول ، أو الثانى ؟ وفى حكمة هذا النهى ، على أقوال ذكرناها . وذكرنا مأخذها فى غير هذا الموضع .

وفهم طائفة أخرى : أن الطلاق لم يقع . ولكنه لما فارقها ببدنه ـ كما جرت العادة من الرجل إذا طلق امرأته . اعتزلها ببدنه ، واعتزلته ببدنها ـ فقال لعمر « مره فليراجعها » ولم يقل « فليرتجعها » و « المراجعة » مفاعلة من الجانبين ، أى ترجع إليه ببدنها . فيجتمعان كما كانا . لأن الطلاق لن يلزمه . فإذا جاء الوقت الذى أباح الله فيه الطلاق : طلقها حينئذ إن شاء .

قال هؤلاء : ولو كان الطلاق قد لزم ، لم يكن فى الأمر بالرجعة ـ ليطلقها طلقة ثانية ـ فائدة . بل فيه مضرة عليهما . فإن له أن يطلقها بعد الرجعة بالنص والإجماع . وحينئذ يكون فى الطلاق ـ مع الأول ـ تكثير الطلاق ، وتطويل العدة ، وتعذيب الزوجين جميعاً . فإن النبى صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليه أن يطأها قبل الطلاق . بل إذا وطئها لم يحل له أن يطلقها حتى يبين حملها ، أو تطهر الطهر الثانى . وقد يكون زاهداً فيها فيكره أن يطأها ، فتعلق منه . فكيف يجب عليه وطؤها ؟ ولهذا لم يوجب الوطء أحد من الأئمة الأربعة ، وأمثالهم من أئمة المسلمين .

ولكن أخر الطلاق إلى الطهر الثانى . ولولا أنه طلقها أولاً لكان له أن يطلقها فى الطهر الأول . لأنه لو أبيح له الطلاق فى الطهر الأول : لم يكن له فى إمساكها فائدة مقصودة بالنكاح . إذا كان لا يمسكها إلا لأجل الطلاق . فإنه لو أراد أن يطلقها فى الطهر الأول : طلقها قبل الوطء . فإن طلاقها بعد الوقت لا يجوز بالنص والإجماع . فلا يكون فى إمساكها ـ إذا طلقها فى الطهر الأول ـ إلا زيادة ضرر عليهما . والشارع لا يأمر بذلك . فإذا كان ممنوعا من طلاقها فى الطهر الأول ليكون متمكناً من الوطء الذى لا يتعقبه طلاق . فإن لم يطأها ، أو وطئها ، أو حاضت بعد ذلك : فله أن يطلقها . ولأنه إذا امتنع من وطئها فى ذلك الطهر ، ثم

طلقها فى الطهر الثانى : دل على أنه محتاج إلى طلاقها . لأنه لارغبة له فيها . إذ لو كانت له فيها رغبة لجامعها فى الطهر الأول .

قالوا : ولأنه لم يأمر عمر بالإشهاد على الرجعة ، كما أمر الله ورسوله . ولو كان الطلاق قد وقع ــ وهو يرتجعها ــ لأمره بالإشهاد على الرجعة . ولأن الله لما ذكر الطلاق فى غير آية لم يأمر أحداً بالرجعة ، لاسيما الرجعة عقيب الطلاق ، بل قال (٢ : ٢٣٠ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف) فخير الزوج ــ إذا قارب انقضاء العدة ــ بين أن يمسكها بمعروف ، وهو الرجعة . وبين أن يسيبها ، فيخلى سبيلها إذا انقضت العدة ، ولا يحبسها بعد انقضاء العدة ، كما كانت محبوسة عليه فى العدة . قال الله تعالى (لاتخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) .

وأيضاً : فلو كان الطلاق المحرم قد لزم : لـكان قد حصل الفساد الذى كرهه الله ورسوله . وذلك الفساد لا يرتفع برجعة يباح له الطلاق بعدها .

الطلاق المحرم لا يلزم

والأمر برجعة لا فائدة فيها : مما ينزه عنه الله ورسوله . فإنه إن كان راغباً فى المرأة : فله أن يرتجعها . وإن كان راغباً عنها : فليس له أن يرتجعها . فليس فى أمره برجعتها ــ مع لزوم الطلاق له ــ مصلحة شرعية ، بل فيه زيادة مفسدة . ويجب تنزيه الرسول صلى الله عليه وسلم عن الأمر بما يستلزم زيادة الفساد . والله ورسوله إنما نهى عن الطلاق البدعى لمنع الفساد . فـكيف يأمر بما يستلزم زيادة الفساد ؟ .

وقول الطائفة الثانية أشبه بالأصول والنصوص . فإن هـذا القول الأول متناقض . إذ الأصل الذى عليه السلف والفقهاء : أن العبادات والعقود المحرمة إذا فعلت على الوجه المحرم : لم تـكن لازمة صحيحة . وهذا ــ وإن نازع فيه طائفة من أهل الـكلام ــ فالصواب : مع السلف ، وأئمة الفقهاء . لأن الصحابة

والتابعين لهم بإحسان كانوا يستدلون على فساد العبادات والعقود بتحريم الشارع لها . وهذا متواتر عنهم .

وأيضاً : فإن لم يكن ذلك دليلا على فسادها : لم يكن قد جاء عن الشارع ما يبين الصحيح من الفاسد .

فإن الذين قالوا : النهى لا يقتضى الفساد . قالوا : نعلم صحة العبادات والعقود وفسادها بجعل الشارع هذا شرطا أو مانعاً ، ونحو ذلك . وقوله : هذا صحيح . وليس بصحيح ، من خطاب الوضع والإخبار .

ومعلوم : أنه ليس فى كلام الله ورسوله هذه العبارات . مثل قوله : الطهارة شرط فى الطلاق . والكفر مانع من صحة الحج . وهذا العقد لا يصح . وهذه العبادة : لا تصح ، ونحو ذلك . بل إنما فى كلامه : الأمر والنهى ، والتحليل والتحريم . ونفي القبول والصلاح ، كقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة بغير طهور . ولا صدقة من غلول » وقوله « هذا لا يصلح » وفى كلامه « إن الله يكره كذا » وفى كلامه : الوعد والوعيد ، ونحو ذلك من العبارات .

فلو لم تستفد الصحة والفساد إلا بما ذكره — وهو لا يلزم أن يكون قد بين ذلك — فهذا مما يعلم فساده قطعا .

وأيضاً : فالشارع يحرم الشيء لما فيه من المفسدة الخالصة ، أو الراجحة . ومقصوده بالتحريم : المنع من ذلك الفساد ، و بقاؤه معدوما .

فلو كان — مع التحريم — يرتب عليه من الأحكام ما يرتب على الحلال . فجعله لازماً نافذاً كالحلال . لكان ذلك إلزاماً منه بالفساد الذى قصد عدمه فيلزم أن يكون ذلك الفساد قد أراد عدمه ، مع أنه ألزم الناس به . وهذا متناقض ينزه عنه الشارع صلى الله عليه وسلم .

قاعدة أصولية

وقد قال بعض هؤلاء : إنه لما حرم الطلاق الثلاث ، لئلا يلزم المطلق : دل على لزوم الندم له إذا فعله . وهذا يقتضى صحته .

فيقال له : هذا يتضمن أن كل مانهى الله عنه يكون صحيحاً ، كالجمع بين المرأة وعمتها ، لئلا يفضى إلى قطيعة الرحم .

فيقال : هذا دليل على صحة العقد . إذ لو كان فاسداً لم تحصل القطيعة . وهذا جهل .

وذلك : أن الشارع بين حكمته فى منعه مما نهى عنه . وأنه لو أباحه للزم الفساد . فقوله (لاتدرى ، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ؟) وقوله صلى الله عليه وسلم « لاتنكح المرأة على عمتها ولاخالتها . فإنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » ونحو ذلك .

فبين أن الفعل لو أبيح لحصل به الفساد ، فحرم منعاً من هذا الفساد . ثم إن الفساد إنما ينشأ من إباحته ومن فعله ، إذا اعتقد الفاعل له : أنه مباح ، أو أنه صحيح . فأما مع اعتقاد أنه محرم باطل ، والتزام أمر الله ورسوله : فلا تحصل المفسدة . و إنما تحصل المفسدة من مخالفة أمر الله ورسوله . والمفاسد فتنة وعذاب .

وقد قال الله تعالى (٢٤ : ٦٣ فليحذر الذين يخالفون عن أمره : أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) .

وقول القائل : لو كان الطلاق غير لازم، والجمع غير لازم : لم يحصل الفساد . و يقال : هذا هو مقصود الشارع صلى الله عليه وسلم ، فنهى عنه وحكم ببطلانه ليزول الفساد . ولولا ذلك لفعله الناس ، واعتقدوا صحته . فيلزم الفساد .

وهذا نظير قول من يقول : النهى عن الشىء يدل على أنه مقصود ، وأنه شرعى ، وأنه يسمى بيعاً ، ونكاحاً ، وصوماً ، كما يقولون فى نهيه عن نكاح

الشغار ، ولعنه المحلل والمحلل له ، ونهيه عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، ونهيه عن صوم يومى العيدين ونحو ذلك .

فيقال : أما تصوره حساً ، فلا ريب فيه . وهذا كنهيه عن نكاح الأمهات والبنات ، وعن بيع الخمر والميتة ولحم الخنزير والأصنام ، كما فى الصحيحين عن جابر رضى الله عنه « إن النبى صلى الله عليه وسلم قال أن الله حرم بيع الخمر والميتة ولحم الخنزير والأصنام. فقيل : يارسول الله ، أرأيت شحوم الميتة ؟ فإنه يطلى بها السفن ، وتدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس . فقال : لا . هو حرام . ثم قال : قاتل الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم . فجملوها فباعوها وأكلوا أثمانها » .

فتسميته لهذا نكاحاً و بيعاً ، لم يمنع أن يكون فاسداً باطلاً . بل دل على إمكانه حساً .

وقول القائل « إنه شرعى » إن أراد : أنه يسمى بما سماه به الشارع . فهذا صحيح . و إن أراد : أن الله أذن فيه . فهذا خلاف النص والإجماع . و إن أراد : أنه رتب عليه حكمه ، وجعله يحصل المقصود ، و يلزم الناس حكمه ، كما فى المباح — فهذا باطل بالإجماع فى أكثر الصور . وسائر الصور هى من موارد النزاع . ولا يمكنه أن يدعى ذلك فى صورة مجمع عليها . فإن أكثر مايحتج به هؤلاء : بنهيه عن الطلاق فى الحيض ، ونحو ذلك مما هو من موارد النزاع .

فليس معهم صورة قد ثبت فيها مقصودهم ، لا بنص ولا إجماع .

وكذلك المحلل الملعون ، لعنه لأنه قصد التحليل للأول بعقده . لا لأنه أحلها فى نفس الأمر . فإنه لو تزوجها بنكاح رغبة ، لكان قد أحلها بالإجماع . وهذا غير ملعون بالإجماع . فعلم أن اللعنة إنما هى لمن قصد التحليل . فعلم أن الملعون لم يحللها فى نفس الأمر . وقد دلت اللعنة على تحريم فعله . والمنازع يقول : فعله مباح . فتبين أنه لاحجة معهم . بل الصواب مع السلف وأئمة الفقهاء .

ومن خرج عن هذا الأصل ـ من العلماء المشهورين فى بعض المواضع ـ فإن لم يكن له جواب صحيح ، وإلا فقد تناقض فى مواضع غير هذه .

والأصول لا تناقض فيها ، إذا ما ثبتت بنص أو إجماع . وما سوى ذلك : فالتناقض موجود فيه . فليس هو حجة على أحد .

والقياس الذى لا يتناقض : هو موافق للنص والإجماع . بل ولا بد أن يكون النص قد دل على الحكم ، كما قد بسط فى موضع آخر .

وهذا معنى « العصمة » فإن كلام المعصوم لا يتناقض .

فلا نزاع بين المسلمين أن الرسول صلى الله عليه وسلم معصوم فيما بلغه عن الله تعالى .

وكذلك الأمة أيضاً : معصومة أن تجتمع على ضلالة . بخلاف ماسوى ذلك .

كل بشر يؤخذ من قوله إلا رسول الله

ولهذا كان مذهب أئمة الدين : أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإنه الذى فرض الله على جميع الخلائق : الإيمان به وطاعته ، وتحليل ماحلله ، وتحريم ما حرمه . وهو الذى فرق الله به بين المؤمن والكافر ، وأهل الجنة وأهل النار ، والهدى والضلالة ، والغى والرشاد . فالمؤمنون أهل الجنة أهل الهدى والرشاد هم الذين اتبعوه .

والكفار : أهل النار ، أهل الغى والضلال : الذين لم يتبعوه .

فمن آمن بالرسول صلى الله عليه وسلم باطناً وظاهراً ، واجتهد فى متابعته : فهو من المؤمنين السعداء ، وإن كان قد أخطأ وغلط فى بعض ما جاء به . فلم يبلغه أو لم يفهمه . قال الله تعالى عن المؤمنين (٢ : ٢٨٦ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وقد ثبت فى بعض الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم « أن الله قال : قد فعلت » .

وفى السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « العلماء ورثة الأنبياء . إن

الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما . و إنماورثوا العلم . فمن أخذ به أخذ بحظ وافر » .

وقد قال تعالى (٢١ : ٧٨ ، ٧٩ وداود وسليمان إذ يحكمان فى الحرث إذ نَفَشَتْ فيه غنم القوم . وكنا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان . وكلا آتينا حكماً وعلما) فقد خص أحد النبيين الكريمين بالفهم ، مع ثنائه على كل منهما بأنه آتاه حكما وعلماً .

خطأ المجتهد لايوجب ذمه

فهكذا إذا خص الله أحد العالمين بعلم أمر وفهمه : لم يوجب ذلك ذم من لم يحصل له ذلك من العلماء . بل كل من اتقى الله مااستطاع فهو من أولياء الله المتقين ، و إن كان قد خفى عليه من الدين ماعلمه غيره .

وقد قال وثلة ابن الأسقع ــ و بعضهم يرفعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ــ « من طلب علماً فأدركه فله أجران . ومن طلب علماً فلم يدركه فله أجر واحد » .

وهذا يوافقه ما فى الصحيح عن عمرو بن العاص وعن أبى هريرة رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران . و إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » .

ولبسط هذه الأصول موضع آخر .

و إنما المقصود هنا : التنبيه على هذا . لأن الطلاق المحرم مما يقول فيه كثير من الناس : إنه لازم . والسلف ــ أئمة الفقهاء والجمهور ــ يسلمون أن النهى يقتضى الفساد . ولا يذكرون فى الاعتذار عن هذه الصورة فرقاً صحيحاً .

وهذا مما تسلط به عليهم من نازعوهم فى أن النهى يقتضى الفساد . واحتج بما سلموه له من الصورة . وهذه حجة جدلية . لاتفيد العلم بصحة قوله . و إنما تفيد أن منازعيه أخطأوا : إما فى صورة النقض ، و إما فى محل النزاع . وخطؤهم فى إحداهما لا يوجب نقض ما ثبت بالكتاب . والسنة : أن الله لم يشرع لعباده قط إلا طلاقاً رجعياً

بل هذا الأصل أصل عظيم ، عليه مدار كثير من الأحكام الشرعية . فلا يمكن نقضه بقول بعض العلماء الذين ليس معهم نص ولا إجماع . بل الأصول والنصوص تناقض قولهم .

الطلاق المحرم لا يقع

ومن تدبر الكتاب والسنة : تبين له أن الله لم يشرع الطلاق المحرم جملة قط.

وأما الطلاق البائن : فإنه شرعه قبل الدخول ، و بعد انقضاء العدة .

وطائفة من العلماء يقولون : لمن لم يجعل الثلاث المجموعة إلا واحـدة : أنتم خالفتم عمر . وقد استقر الأمر على الالتزام بذلك فى زمن عمر . و بعضهم يجعل ذلك إجماعاً .

فيقال لهم : أنتم خالفتم عمر فى الأمر المشهور عنه ، الذى اتفق عليه الصحابة . بل وفى الأمر الذى معه فيه الكتاب والسنة . فإنْ منكم من يجوز التحليل .

وقد ثبت عن عمر أنه قال « لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجمتهما » .

وقد اتفق الصحابة على النهى عنه ــ مثل عثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهم ــ ولا يعرف عن أحد من الصحابة : أنه أعاد المرأة إلى زوجها بنكاح تحليل .

وعمر وسائر الصحابة معهم الكتاب والسنة ، كلعن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . وقد خالفهم من خالفهم فى ذلك اجتهاداً . والله يرضى عن جميع علماء المسلمين .

وأيضاً فقد ثبت عن عمر : أنه كان يقول فى الخلية والبرية ونحو ذلك « إنها طلقة رجعية » وأكثرهم يخالفون عمر فى ذلك .

وقد ثبت عن عمر رضى الله عنه : أنه خير المفقود إذا رجع فوجد امرأته تزوجت « خَيَّره بين امرأته و بين المهر » وهذا أيضاً معروف عن غيره من الصحابة

كعثمان وعلى . وذكره أحمد عن ثمانية من الصحابة رضى الله عنهم . وقال : إلى أى شىء يذهب الذى يخالف هؤلاء ؟ .

ومع هذا فأكثرهم يخالفون عمر وسائر الصحابة فى ذلك ، ومنهم من ينقض حكم من حكم به .

وعمر والصحابة رضى الله عنهم جعلوا الأرض المفتوحة عنوة ـ كأرض الشام ومصر والعراق وخراسان والمغرب ـ فيئاً للمسلمين . ولم يقسم عمر ولا عثمان أرضاً فتحها المسلمون عنوة . ولم يستطب عمر أنفس جميع الغانمين فى هذه الأرضين .

فإن ظن بعض العلماء : أنه استطاب أنفسهم فى سواد العراق : فهو غالط . بل طلب منه بلال والزبير وغيرهما قسمة الأرض المفتوحة عنوة . فلم يجبهم .

ومع هذا فطائفة منهم تخالف عمر والصحابة فى مثل هذا الأمر العظيم ، الذى استقر الأمر عليه من زمنهم. بل منهم من ينقض حكم من حكم بحكمهم أيضاً

فأبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم : لم يخمسوا قط مال فىء ، ولا خمسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا جعلوا خمس الغنيمة خمسة أقسام متساوية ومع هذا فكثير منهم يخالف ذلك . ونظائر هذا متعددة .

والأصل الذى اتفق عليه علماء المسلمين : أن ما تنازعوا فيه وجب رده إلى الله والرسول ، كما قال تعالى (٤ : ٥٩ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم . فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . ذلك خير وأحسن تأويلا) .

ولا يجوز لأحد أن يظن بالصحابة : أنهم ـ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ أجمعوا على خلاف شريعته . بل هذا من أقوال أهل الاتحاد والإلحاد .

لا ينسخ ماشرع الرسول أحد بعده

ولا يجوز دعوى نسخ ما شرعه الرسـول صلى الله عليه وسـلم بإجماع أحد بعده ، كما تظنه طائفة من الغالطين . بل كل ما أجمع المسلمون عليه فلا يكون إلا موافقا لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم . لا يكون مخالفاً له ألبتة .

بل كل نص منسوخ بإجماع الأمة : فمع إجماع الأمة النص الناسخ له . تحفظ الأمة النص الناسخ كما تحفظ النص المنسوخ . وحفظ الناسخ أهم عندها وأوجب عليها من حفظ المنسوخ .

ونمنع أن يكون عمر والصحابة معه أجمعوا على خلاف نص النبي صلى الله عليه وسلم . ولـكن قد يجتهد الواحد من الصحابة ، و ينازعه غيره . وهذا موجود فى مسائل كثيرة ـ هذا منها ـ كما بسط فى موضع غير هذا .

اجتهاد الصحابة ، ومخالفة بعضهم بعضا

ولهذا لما رأى عمر رضى الله عنه : أن المبتوتة لا نفقة لها ولا سكنى ، وظن أن القرآن يدل عليه : نازعه فيه أكثر الصحابة . فمنهم من قال : لها السكنى فقط . ومنهم من قال : لا نفقة لها ولا سكنى . وكان من هؤلاء ابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وفاطمة بنت قيس . وهى التى روت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال لها « ليس لك نفقة ولا سكنى » فلما احتجوا عليها بحجة عمر ، وهى قوله تعالى (٦٥ : ١ لا تخرجوهن من بيوتهن . ولا يخرجن ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) قالت هى وغيرها من الصحابة ـ كابن عباس وجابر وغيرهما ـ « هذا فى الرجعية . لقوله تعالى (٦٥ : ١ لا تدرى : لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ؟) فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ » . وفقهاء الحديث مع فاطمة بنت قيس .

وكذلك أيضاً فى الطلاق ، لمـا قال الله تعالى (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) قال غير واحد من الصحابة والتابعين والعلماء : هذا يدل على أن الطلاق

الذى ذكره الله : هو الطلاق الرجعى ، فإنه لو شرع إيقاع الثلاث عليه : كان المطلق يندم إذا فعل ذلك ، ولا سبيل له إلى رجعتها . فيحصل له ضرر بذلك . والله قد أمر العباد بما ينفعهم . ونهاهم عما يضرهم . ولهذا قال تعالى أيضاً ـ بعد ذلك ـ (٦٥ : ٢ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف) وهذا إنما يكون فى الطلاق الرجعى . لا يكون فى الثلاث ، ولا فى البائن . وقال تعالى (٦٥ : ٢ وأشهدوا ذوى عدل منكم) فأمر بالإشهاد على الرجعة . والإشهاد عليها مأمور به باتفاق الأمة . قيل : أمر إيجاب . وقيل : أمر استحباب .

الإشهاد على الرجعة ، لا على الطلاق

وقد ظن بعض الناس : أن الإشهاد هو على الطلاق . وظن أن الطلاق الذى لايشهد المطلق عليه : لايقع . وهذا خلاف إجماع السلف ، وخلاف الكتاب والسنة . ولم يقل أحد من العلماء المشهورين به . فإن الطلاق قد أذن فيه أولا ، ولم يأمر فيه بالإشهاد . وإنما أمر بالإشهاد حين قال « فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف » والمراد هنا بالمفارقة : تخلية سبيلها . إذا انقضت العدة . وهذا ليس بطلاق ولارجعة ولانكاح . ولا إشهاد فى هذا باتفاق المسلمين . فعلم أن الإشهاد : إنما هو على الرجعة .

ومن حكمة ذلك : أنه قد يطلقها ويرتجعها . فيزين له الشيطان كتمان ذلك حتى يطلقها بعد ذلك طلاقا محرماً ، ولا يدرى أحد به . فتكون معه حراماً . فأمره الله أن يشهد على الرجعة ، ليظهر أنه قد وقعت منه طلقة . كما أمر النبى صلى الله عليه وسلم من وجد اللقطة « أن يشهد عليها » لئلا يزين له الشيطان كتمان اللقطة .

وهذا بخلاف الطلاق . فإنه إذا طلقها ولم يراجعها ، بل خلى سبيلها . فإنها تظهر للناس أنها ليست امرأته . بل هى مطلقته . بخلاف ما إذا بقيت زوجة عنده . فإنه لايدرى الناس : أطلقها ، أم لم يطلقها .

وأما النكاح : فلا بد من التمييز بينه و بين السفاح ، واتخاذ الأخدان . كما أمر الله تعالى . ولهذا نصت السنة على إعلانه . فلا يجوز أن يكون كالسفاح مكتوماً

لـكن هل الواجب مجرد الإشهاد ، أو مجرد الإعلان ، وإن لم يكن إشهاد ؟ ويكفى أيهما كان ؟ هذا فيه نزاع بين العلماء ، كما قد ذكر فى موضعه .

وقال الله تعـالى (٦٥ : ٢ ، ٣ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً . ويرزقه من حيث لا يحتسب) .

من يتق الله فى الطلاق

وهذه الآية عامة فى كل من يتقى الله . وسياق الآية يدل على التقوى المرادة من هذا النص العام .

فمن اتقى الله فى الطلاق ، فطلق كما أمر الله تعالى : جعل الله له مخرجاً ممـا ضاق على غيره « ومن يتعد حدود الله » فيفعل ماحرم الله عليه « فقد ظلم نفسه » ومن كان جاهلا بتحريم طلاق البدعة ، فلم يعلم أن الطلاق فى الحيض محرم ، أو أن جمع الثلاث محرم : فهذا إذا عرف التحريم وتاب ، صـار ممن اتقى الله . فاستحق أن يجعل الله له مخرجا .

ومن كان يعلم أن ذلك حرام ، وفعل المحرم ، وهو يعتقد أنها تحرم عليه ، ولم يكن عنده إلا من يفتيه بأنها تحرم عليه : فإنه يعاقب على ظلمه لنفسه ، عقوبةً بقدَرِ الله ، كمعاقبة أهل السبت بمنع الحيتان أن تأتيهم يوم سَبْتهم . فإنه ممن لم يتق الله . فعوقب بالضيق . و إن هداه الله ، فعرفه الحق ، وألهمه التوبة ، فتاب . فالتائب من الذنب كمن لاذنب له . وحينئذ فقد دخل فيمن يتقى الله . فيستحق أن يجعل الله له فرجاً ومخرجاً . فإن نبينا محمداً صلى الله عيه وسلم نبى الرحمة ، ونبى الملحمة . فكل من تاب فله فرج فى شرعه ، بخلاف شرع من قبلنا . فإن التائب منهم كان يعاقب بعقوبات ، كقتل أنفسهم وغير ذلك .

ولهذا كان ابن عباس رضى الله عنهما إذا سئل عمن طلق امرأته ثلاثاً ؟ يقول

له « لو اتقيت الله لجعل الله لك فرجاً ومخرجاً » وكان تارة يوافق عمر رضى الله عنه فى الإلزام بذلك للمكثرين من فعل البدعة المحرمة عليهم ، مع علمهم بأنها محرمة عليهم . وروى عنه : أنه كان تارة لايلزم إلا بواحدة .

وكان ابن مسعود رضى الله عنه يغضب على أهل هذه البدعة ، ويقول « أيها الناس ، من أتى الأمر على غير وجهه ، عوقب بتركه ، وإلا فو الله ما لنا طاقة بكل ما تحلفون » .

لم يكن نكاح تحليل فى الصدر الأول

ولم يكن على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا أبى بكر ، ولا عمر ، ولا عثمان ، ولا علي رضى الله عنهم نكاح تحليل ظاهر ، تعرفه الشهود والمرأة والأولياء . ولم ينقل أحد عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا خلفائه الراشدين : أنهم أعادوا المرأة على زوجها بنكاح تحليل . فإنهم إنما كانوا يطلقون ـ فى الغالب ـ طلاق السنة . ولم يكونوا يحلفون بالطلاق ولا يعرفونه . ولهذا لم ينقل عن الصحابة نقل خاص فى الحلف بالطلاق . وإنما نقل عنهم الكلام فى إيقاع الطلاق ، لا فى الحلف به .

الحلف بالطلاق وبالنذر ، وأيمان البيعة

والفرق ظاهر بين الطلاق وبين الحلف به . كما يعرف الفرق بين النذر وبين الحلف بالنذر .

فإذا كان الرجل يطلب من الله حاجة . فقال : إن شفى الله مريضى ـ أو قضى دينى ، أو خلصنى من هذه الشدة ـ فلله علىَّ أن أتصدق بألف درهم ، أو أن أصوم شهراً ، أو أعتق رقبة . فهذا تعليق نذر يجب عليه الوفاء به بالكتاب والسنة والإجماع .

وإذا علق النذر على وجه اليمين . فقال : إن سافرت معكم ، أو إن زوجت

فلاناً ، أو إن لم أضرب فلاناً ، أو إن لم أسافر من عندكم : فعلىّ الحج ، أو فما لى صدقة ، أو فعلىّ العتق : فهذا عند الصحابة وجمهور العلماء : هو حَالِفٌ بالنذر . ليسَ بناذرٍ . فإذا لم يف بما التزمه أجزأه كفارة يمين .

وكذلك أفتى الصحابة فيمن قال : إن فعلت كذا فكل مملوك لى حرٌّ : أنه يمين ، يجزئه فيها كفارة اليمين . وكذلك قال كثير من التابعين فى هذا كله ، لما أحدث الحجاج بن يوسف تحليف الناس بأيمان البيعة . وهو التحليف بالطلاق والعتاق والتحليف باسم الله وصدقة المال . وقيل : كان منها التحليف بالحج ماشياً. فتكلم حينئذ التابعون ومن بعدهم فى هذه الأيمان . وتكلموا فى بعضها على ذلك .

فمنهم من قال : إذا حنث بها لزمه ما التزمه .

ومنهم من قال : لا يلزمه إلا الطلاق والعتاق .

ومنهم من قال : بل هذا من جنس أيمان أهل الشرك . لا يلزم بها شىء .

ومنهم من قال : بل هى من أيمان المسلمين . يلزم بها مايلزم بسائر أيمان المسلمين .

واتبع هؤلاء مانقل فى هذا الجنس عن الصحابة ، وما دل عليه الكتاب والسنة . كما قد بسط فى موضع آخر .

نكاح التحليل

والمقصود هنا : أنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلفائه الراشدين رضى الله عنهم : لم تكن امرأة ترد إلى زوجها بنكاح تحليل . ولعله كان إنما يفعل سراً . ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم « لعن الله آكل الربا وموكله ، وشاهديه ، وكاتبه . ولعن المحلل والمحلل له » قال الترمذى : حديث صحيح . ولعن صلى الله عليه وسلم فى الربا « الآخذ والمعطى ، والشاهدين ، والكاتب » لأنه دين يكتب و يشهد عليه .

ولعن فى التحليل « المحلل والمحلل له » ولم يلعن الشاهدين ، والكاتب . لأنه لم يكن على عهده تكتب الصَّدُقات فى كتاب . فإنهم كانوا يقدمون الصداق فى العادة العامة قبل الدخول . ولا يبقى ديناً فى ذمة الزوج . فلا يحتاج إلى كتاب وشهود . وكان المحلل يكتم ذلك ، هو والزوج ـ المحلَّل له ـ والمرأة والأولياء والشهود ، لايدرون بذلك .

ولعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . إذ كانوا هم الذين فعلوا المحرم ، دون هؤلاء .

والتحليل : لم يكونوا يحتاجون إليه فى الأمر الغالب . إذ كان الرجل إنما يقع به الطلاق الثلاث ـ إذا طلق ـ بعد رجعة أو عقد . فلا يندم بعد الثلاث إلا نادر من الناس . وكان يكون ذلك بعد عصيانه ، وتعديه لحدود الله . فيستحق العقوبة . فيلعن من يقصد تحليل المرأة له . ويلعن هو أيضاً . لأنهما تعاونا على الإثم والعدوان .

المحدثات أوقعت الناس فى الحرام

فلما حدث الحلف بالطلاق ، واعتقد كثير من الفقهاء : أن الحانث يلزمه ما ألزمه نفسه . وأنه لا تجزئه كفارة يمين . واعتقد كثير منهم : أن الطلاق المحرم يلزم . واعتقد كثير منهم : أن جمع الثلاث ليس بمحرم . واعتقد كثير منهم : أن طلاق السكران يقع . واعتقد كثير منهم : أن طلاق المكره يقع . وكان بعض هذه الأقوال مما تنازع فيه الصحابة ، وبعضها مما قيل بعدهم : كثر اعتقاد الناس وقوع الطلاق المحرَّم ، مع ما يقع من الضرر العظيم ، والفساد فى الدين والدنيا بمفارقة الرجل امرأته .

فصار الملزمون بالطلاق المحرم فى هذه المواضع المتنازع فيها حزبين : حزباً اتبعوا ماجاء عن النبى صلى الله عليه وسلم ، والصحابة رضى الله عنهم فى تحريم التحليل . فحرموا هذا ، مع تحريمهم لما لم يحرمه الرسول صلى الله عليه وسلم فى تلك

الصور . فصار فى قولهم من الأغلال والآصار ، والحرج العظيم ، المفضى إلى مفاسد عظيمة فى الدين والدنيا أمور :

منها : ردة بعض الناس عن الإسلام ، حين أُفتى بإلزامه ما التزمه .

ومنها : سفك الدم المعصوم .

ومنها : زوال العقل .

ومنها : العداوة بين الناس .

ومنها : تنقيص شريعة الإسلام .

إلى كثير من الآثام ، إلى غير ذلك من الأمور .

وحزباً رأوا أن يزيلوا ذلك الحرج العظيم بأنواع من الحيل التى بها تعود المرأة إلى زوجها .

ما أحدث من الحيل كان سبباً فى الطعن على الإسلام

وكان مما أُحدث أولا : نكاح التحليل . ورأى طائفة من العلماء أن فاعله يثاب ، لما رأى فى ذلك من إزالة تلك المفاسد بإعادة المرأة إلى زوجها . وكان هذا حيلة للتخلص من جميع صور وقوع الطلاق .

ثم أحدثت فى الأيمان حيل أخرى .

فأحدث أولا الاحتيال فى لفظ اليمين . ثم أحدث الاحتيال بخلع اليمين . ثم أحدث الاحتيال بدور الطلاق . ثم أحدث الاحتيال بطلب إفساد النكاح .

وقد أنكر جمهور السلف والعلماء وأئمتهم هذه الحيل وأمثالها . ورأوا أن فى ذلك إبطال حكمة الشريعة ، و إبطال حقائق الأيمان المودعة فى آيات الله . وجعل ذلك من جنس المخادعة ، والاستهزاء بآيات الله . حتى قال أيوب السختيانى فى مثل هؤلاء « يخادعون الله كأنما يخادعون الصبيان . لو أتوا الأمر على وجهه لكان أهون على » .

ثم تسلط الكفار والمنافقون بهذه الأمور على القدح فى الرسول صلى الله

عليه وسلم . وجعلوا ذلك من أعظم ما يحتجون به على من أمر به ، ونصره وعزره ، ومن أعظم مايصدون به عن سبيل الله ، ويمنعون من أراد الإيمان به . ومن أعظم ما يمتنع الواحد منهم به عن الإيمان ، كما أخبر من أمر منهم بذلك عن نفسه . وذكر : أنه كان يتبين له محاسن الإسلام ، إلا ما كان من جنس التحليل . فإنه الذى لا يجد فيه ما يشفى الغليل .

الأيمان المحدثة ، والتحليل : من الخبائث والآصار

التى تنافى شريعة رسول الله

وقد قال تعالى (٧ : ١٥٦ ، ١٥٧ ورحمتى وسعت كل شىء . فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة ، والذين هم بآياتنا يؤمنون . الذين يتبعون الرسول النبى الأمى ، الذى يجدونه مكتوباً عندهم فى التوراة والإنجيل . يأمرهم بالمعروف . وينهاهم عن المنكر . ويُحِلُّ لهم الطيبات ، ويحرم عليهم الخبائث . ويضع عنهم إصْرَهم والأغلال التى كانت عليهم . فالذين آمنوا به وعَزَّروه ونصروه ، واتبعوا النور الذى أنزل معه ، أولئك هم المفلحون) .

فوصف الله رسوله بأنه يأمر بكل معروف . وينهى عن كل منكر . ويحل كل طيب . ويحرم كل خبيث . ويضع الآصار والأغلال التى كانت على من قبله . وكل من خالف ما جاء به من الكتاب والحكمة ـ من الأقوال الموجودة ـ فهى من الأقوالِ المبتدعة ، التى أحسنُ أحوالها : أن تكون من الشرع المنسوخ ، الذى رفعه الله بشرع محمد صلى الله عليه وسلم ، وإن كان قائله من أفضل الأمة وأجلها . وهو فى ذلك القول مجتهد قد اتقى الله ما استطاع . وهو مثاب على اجتهاده وتقواه . مغفور له خطؤه . فلا يلزم الرسول بقول قاله غيره باجتهاده .

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فى الصحيحين أنه قال « إذا اجتهد الحاكم فأصاب ، فله أجران . وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ ، فله أجر » .

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم فى الصحيح : أنه كان يقول ـ لمن بعثه أميراً على سرية أو جيش ـ « وإذا حاصرت أهل حصن ، فسألوك : أن تُنزلهم على حكم الله . فلا تنزلهم على حكم الله . فإنك لا تدرى ما حكم الله فيهم . ولـكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك » .

وهذا يوافق ما ثبت فى الصحيح « أن سعد بن معاذ لما حكمه النبى صلى الله عليه وسلم فى بنى قريظه ـ وكان النبى صلى الله عليه وسلم قد حاصرهم ، ونزلوا على حكمه ، فأنزلهم على حكم سعد بن معاذ ، لما طلب منه حلفاؤهم من الأنصار : أن يحسن إليهم . وكان سعد بن معاذ على خلاف ما ظن به بعض قومه ، مقدماً لرضى الله ورسوله على رضى قومه . ولهذا لما مات اهتز له عرش الرحمن ، فرحاً بقدوم روحه ـ فحكم فيهم : أن تقتل مقاتلتهم ، ويسبى حريمهم ، وتقسم أموالهم فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لقد حكمت فيهم بحكم الملك ـ وفى رواية : لقد حكمت فيهم بحكم الله ـ من فوق سبع سموات » .

اجتهاد العلماء ورثة الأنبياء

والعلماء ورثة الأنبياء . وقد قال تعالى (٢١ : ٧٨ ، ٧٩ وداود وسليمان إذ يحكمان فى الحرث . إذ نفشت فيه غنم القوم . وكنا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان . وكلا آتينا حكما وعلما) فهذان نبيان كريمان حكما فى حكومة واحدة ، فخص الله أحدهما بفهمها ، مع ثنائه على كل منهما بأنه آتاه حكما وعلما .

فكذلك العلماء المجتهدون رضى الله عنهم ، للمصيب منهم أجران ، وللآخر أجر . وكل منهم مطيع لله بحسب استطاعته . ولا يكلفه الله ما عجز عن علمه .

ومع هذا فلا يلزم الرسول صلى الله عليه وسلم بقول غيره . ولا يلزم ما جاء به من الشريعة شىء من الأقوال المحدثة ، لاسيما إن كانت شنيعة .

ولهذا كان الصحابة رضى الله عنهم إذا حكموا باجتهادهم ينزهون شرع الرسول صلى الله عليه وسلم عن خطأهم وخطأ غيرهم ، كما قال عبد الله بن مسعود

رضى الله عنه ــ فى المفوضة ــ « أقول فيها برأيى ، فإن يكن صواباً فمن الله . وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان . والله ورسـوله بريئان منه » وكذلك روى عن الصديق رضى الله عنه فى الكلالة . وكذلك عن عمر رضى الله عنه فى بعض الأمور .

وهذا مع أنهم كانوا يصيبون فيما يقولونه على هذا الوجه ، حتى ليوجد النص موافقاً لاجتهادهم . كما وافق النص اجتهاد ابن مسعود وغيره .

وإنما كانوا أعلم بالله وبرسوله وبمـا يجب من تعظيم شرع الرسول صلى الله عليه وسلم : أن يضيفوا إليه إلا ما علموه منه .

وما أخطأوا فيه ــ وإن كانوا مجتهدين ــ قالوا : إن الله ورسوله بريئان منه .

وقد قال الله تعالى (٥ : ٩٩ ما على الرسول إلا البلاغ . والله يعلم ما تبدون وما تـكتمون) وقال (٢٤ : ٥٤ قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول . فإن تولوا : فإنما عليه ما حُمِّل وعليـكم ما حُملتم . وإن تطيعوه تهتدوا . وما على الرسول إلا البلاغ المبين) وقال (٧ : ٦ فلنسألن الذين أُرسِل إليهم ولنسألن المرسلين) .

ولهذا توجد المسائل التى تنازعت فيها الأمة على أقوال . وإنمـا القول الذى بعث به الرسول صلى الله عليه وسلم واحد منها ، وسائرها خطأ مغفور ، إذا كان أهلها من أهل الاجتهاد ــ أهل العلم والدين ــ فهم مطيعون لله ورسوله ، مأجورون غير مأزورين كما إذا خفيت جهة القبلة فى السفر : اجتهد كل قوم . فصلوا إلى جهة من الجهات الأربع . فإن الـكعبة ليست إلا فى جهة واحدة منها ، وسائر المصلين مأجورون على صلاتهم ، حيث اتقوا الله ما استطاعوا .

ومن آيات ما بعث به الرسول صلى الله عليه وسلم : أنه إذا ذكر مع غيره ــ على الوجه المبين ــ ظهر النور والهدى على ما بعث به ، وعلم أن القول الآخر دونه . فإن خير الـكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم .

وقد قال الله سبحانه وتعالى (١٧ : ٨٨ قل لئِن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله . ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً) وهذا

التحدى والتعجيز ثابت فى لفظه ونظمه ومعناه ، كما هو مذكور فى غير هذا الموضع .

ومن أمثال ذلك : ماتنازع المسلمون فيه من مسائل الطلاق . فإنك تجد الأقوال فيها ثلاثة : قول فيه آصار وأغلال ، وقول فيه خداع واحتيال ، وقول فيه علم واعتدال . فقول يتضمن نوعاً من الظلم والفاحشة والعار . وقول يتضمن سبيل المهاجرين والأنصار .

وتجدهم فى مجالس الأيمان بالنذر والطلاق والعتاق على ثلاثة أقوال :

قول : يسقط حرمة أيمان المسلمين ، ويجعلها بمنزلة أيمان المشركين .

وقول : يجعل الأيمان لازمة . ليس فيها كفارة ولا تَحِلَّة ، كما كان شرع غير أهل القبلة .

وقول : يقيم حرمة أيمان التوحيد والإيمان . و يفرق بينها و بين أيمان أهل الشرك والأوثان . ويجعل فيها من الكفارة والتحليل ، ما جاء به نص التنزيل . واختص به أهل القرآن ، دون أهل التوراة والإنجيل .

وهذا هو الشرع الذى جاء به خاتم المرسلين و إمام المتقين ، أفضل الخلق أجمعين . صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كبيراً .

آخره والحمد لله رب العالمين .



الأمر بالمعروف . والنهى عن المنكر

من درر

شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

٦٦١ – ٧٢٨



بسم الله الرحمن الرحيم

فصل فى الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر : هو الذى أنزل الله به كتبه . وأرسل به رسله . وهو من الدين .

فإن رسالة الله : إما إخبار ، وإما إنشاء . فالإخبار : عن نفسه ، وعن خلقه مثل التوحيد ، والقصص الذى يندرج فيه الوعد والوعيد . والإنشاء : الأمر والنهى والإباحة .

وهذا كما ذكر فى الحديث أن « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » لتضمنها الثلث الذى هو التوحيد . إذ القرآن : قصص ، وتوحيد ، وأمر .

وقوله سبحانه فى صفة نبينا صلى الله عليه وسلم (٧ : ١٥٧ يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر . ويُحِل لهم الطيبات . ويحرم عليهم الخبائث) هو بيان لكمال رسالته . فإنه صلى الله عليه وسلم هو الذى أمر الله على لسانه بكل معروف . ونهى عن كل منكر . وأحل كل طيب . وحرم كل خبيث .

ولهذا روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق »

وقال فى الحديث المتفق عليه « إنما مثلى ومثل الأنبياء : كمثل رجل بنى داراً . فأتمها وأكملها ، إلا موضع لَبِنَة ، فكان الناس يُطيفون بها ، ويعجبون من حسنها ، ويقولون : لولا موضع اللبنة ؟ فأنا تلك اللبنة » .

فبه أكملَ الله الدين المتضمن للأمر بكل معروف ، والنهى عن كل منكر ، وإحلال كل طيب ، وتحريم كل خبيث .

وأما من كان قبله من الرسل : فقد كان يحرم على أممهم بعض الطيبات . كما قال الله تعالى (٤ : ١٦٠ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) .

ور بما لم يحرم عليهم جميع الخبائث ، كما قال تعالى (٣ : ٩٣ كل الطعام كان حِلًّا لبنى إسرائيل ، إلا ماحَرَّم إسرائيل على نفسه ، من قبل أن تنزل التوراة).

وتحريم الخبائث : يندرج فى معني النهى عن المنكر ، كما أن إحلال الطيبات : يندرج فى الأمر بالمعروف . لأن تحريم الطيبات ممانهى الله عنه . وكذلك الأمر بجميع المعروف ، والنهى عن كل منكر : مما لم يتم إلا لرسول الله الذى تمم الله به مكارم الأخلاق المندرجة فى المعروف . وقد قال الله تعالى (٥ : ٣ اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى . ورضيت لكم الإسلام دينا) فقد أكمل الله لنا الدين . وأتم علينا النعمة . ورضى لنا الإسلام دينا .

وكذلك وصف الأمة بما وصف به نبيها ، حيث قال (٣: ١١٠ كنتم خير أمة أخرجت للناس . تأمرون بالمعروف . وتنهون عن المنكر . وتؤمنون بالله) وقال تعالى (٩ : ٧١ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض . يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) .

ولهذا قال أبو هريرة رضى الله عنه « كنتم خير الناس للناس . تأتون بهم فى القيود والسلاسل حتى تدخلوهم الجنة » .

فبين الله سبحانه : أن هذه الأمة خير الأمم للناس . فهم أنفعهم لهم . وأعظمهم إحسانا إليهم . لأنهم كملوا كل خير ونفع للناس بأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر من جهة الصفة والقَدْر ، حيث أمروا بكل معروف ، ونهوا عن كل منكر لكل أحد ، وأقاموا ذلك بالجهاد فى سبيل الله بأنفسهم وأموالهم . وهذا كمال النفع للخلق .

وسائر الأمم لم يأمروا كل أحد بكل معروف ، ولا نهوا كل أحد عن كل منكر ، ولا جاهدوا على ذلك ، بل منهم من لم يجاهد . والذين جاهدوا ـ كبنى إسرائيل ـ فعامة جهادهم : كان لدفع عدوهم عن أرضهم ، كما يُقاتِل الصائل الظالم ، لالدعوة المجاهَدين إلى الهدى والخير . ولأمرهم بالمعروف ، ونهيهم عن

المنكر، كما قال موسى لقومه (٥ : ٢١ ـ ٢٤ ياقوم ادخلوا الأرض المقدسة التى كتب الله لكم . ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين . قالوا : ياموسى ، إن فيها قوماً جبارين ، وإنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها . فإن يخرجوا منها فإنا داخلون ـ إلى قوله ـ قالوا : يا موسى ، إنا لن ندخلها أبداً ماداموا فيها . فاذهب أنت وربك فقاتلا . إنا ههنا قاعدون) .

وقال تعالى (٢ : ٢٤٦ ألم تر إلى الملأ من بنى إسرائيل من بعد موسى ؟ إذ قالوا لنبي لهم : ابعث لنا ملكا نُقاتل فى سبيل الله . قال : هل عسيتم إن كُتِب عليكم القتال أن لا تقاتلوا ؟ قالوا : وما لنا ألا نقاتل فى سبيل الله ؟ وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا) فعللوا القتال : بأنهم أخرجوا من ديارهم وأبنائهم . ومع هذا كانوا ناكلين عما أُمروا به من ذلك . ولهذا لم تحل لهم الغنائم ، ولم يكونوا يطؤون بملك اليمين .

ومعلوم أن أعظم الأمم المؤمنين قبلنا : هم بنو إسرائيل ، كما جاء فى الحديث المتفق على صحته فى الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عُرِضَتْ عليَّ البارحة الأنبياء بأممهم . فجعل النبي يمر ومعه الرجل ، والنبي ومعه الرجلان . والنبي ومعه الرهط . والنبي وليس معه أحد . ورأيت سواداً كثيراً ـ وفى رواية : فإذا الظِّراب ممتلئة بالرجال ـ فقلت : هذه أمتى ؟ فقيل : هؤلاء بنو إسرائيل . ولكن انظر هكذا وهكذا . فرأيت سواداً كثيراً قد سَدَّ الأفق . قيل : هؤلاء أمتك . ومع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب فتفرق الناس . ولم يبين لهم . فتذاكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : أما نحن فوُلدنا فى الشرك ، ولكنا آمنا بالله ورسوله . ولكن هؤلاء أبناؤنا ؟ فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : هم الذين لايكتوون . ولايسترقون . ولايتطيرون . وعلى ربهم يتوكلون . فقام عُكَّاشة بن مِحْصَن . فقال : أمنهم أنا يارسول الله ؟ قال : نعم . فقام آخر ، فقال : أمنهم أنا ؟ فقال : سبقك بها عكاشة » .

ولهذا كان إجماع هذه الأمة حجة . لأن الله تعالى قد أخبر : أنهم يأمرون بكل معروف . و ينهون عن كل منكر . فلو اتفقوا على إباحة محرم ، أو إسقاط واجب ، أو تحريم حلالٍ ، أو إخبارٍ عن الله تعالى أو خلقه بباطل : كانوا متصفين بالأمر بالمنكر ، والنهى عن المعروف . والأمر بالمنكر والنهى عن المعروف ليس من الكلم الطيب والعمل الصالح . بل الآية تقتضى : أن مالم تأمر به الأمة : فليس من المعروف ، ومالم تنه عنه : فليس من المنكر . إذ كانت آمرة بكل معروف ، ناهية عن كل منكر . فكيف يجوز أن تأمر كلها بمنكر ، أو تنهى كلها عن معروف ؟

والله سبحانه وتعالى — كما أخبر بأنها تأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر — فقد أوجب ذلك على الكفاية منها بقوله (٣ : ١٠٤ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، و يأمرون بالمعروف ، و ينهون عن المنكر . وأولئك هم المفلحون) .

و إذا أخبر الله بوقوع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر منها ، لم يكن من شرط ذلك : أن يصل أمر الآمر ونهى الناهى منها إلى كل مكلف فى العالم . إذ ليس هذا من شرط تبليغ الرسالة . فكيف يشترط فيما هو من توابعها ؟ بل الشرط : أن يتمكن المكلفون من وصول ذلك إليهم . ثم إذا فرطوا فلم يَسْعَوا فى وصوله إليهم — مع قيام فاعله بما يجب عليه — كان التفريط منهم لامنه .

وكذلك وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، لا يجب على كل أحد بعينه . بل هو على الكفاية ، كما دل عليه القرآن .

ولما كان الجهاد من تمام ذلك : كان الجهاد أيضاً كذلك . فإذا لم يقم به من يقوم بواجبه : أثم كل قادر بحسب قدرته . إذ هو واجب على كل إنسان بحسب قدرته . كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده . فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه . وذلك أضعف الإيمان » .

و إذا كان كذلك ، فمعلوم : أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، و إتمامه

بالجهاد : هو من أعظم المعروف الذى أمرنا به . ولهذا قيل « ليكن أمرك بالمعروف بالمعروف ، ونهيك عن المنكر غير منكر » .

الأمر بالمعروف لا يكون إلا بالمعروف

وإذا كان هو من أعظم الواجبات أو المستحبات . فالواجبات والمستحبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة . إذ بهذا بُعثت الرسل ، ونزلت الكتب . والله لا يحب الفساد . بل كل ما أمر الله به فهو صلاح . وقد أثنى الله على الصلاح والمصلحين ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات . وذم الفساد والمفسدين فى غير موضع .

فحيث كانت مفسدة الأمر والنهى أعظم من مصلحته : لم يكن مما أمر الله به ، وإن كان قد تُرِكَ واجبٌ وفُعِلَ محرم . إذ المؤمن عليه أن يتقى الله فى عباد الله وليس عليه هداهم .

وهذا من معنى قوله تعالى (٥ : ١٠٥ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسَكم لايضركم مَنْ ضَلَّ إذا اهتديتم) والاهتداء إنما يتم بأداء الواجب .

فإذا قام المسلم بما يجب عليه من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ـ كما قام بغيره من الواجبات ـ لم يضره ضلال الضال .

وذلك يكون تارة بالقلب . وتارة باللسان .وتارة باليد .

فأما القلب : فيجب بكل حال . إذ لاضرر فى فعله . ومن لم يفعله فليس هو بمؤمن ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « وذلك أدنى ـ أو أضعف ـ الإيمان » وقال « ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » وقيل لابن مسعود رضى الله عنه « من ميت الأحياء ؟ فقال : الذى لايعرف معروفا ، ولا ينكر منكراً » وهذا هو المفتون الموصوف بأن قلبه « كالكُوزِ مُجَخِّياً »[1] فى حديث حذيفة بن اليمان

---

(١) المجخى ـ بفتح الجيم وكسر الخاء مشدداً ـ المائل عن الاستقامة والاعتدال . شبه القلب الذى لايعى الخير بالكوز المائل الذى لايثبت فيه شىء

رضى الله عنهما فى الصحيحين « تعرض الفتن على القلوب عرضَ الحصير ـ الحديث » .

من هم الآمرون بالمعروف ؟!!

وهنا يغلط فريقان من الناس .

فريق يترك ما يجب عليه من الأمر والنهى ، تأويلا لهـذه الآية . كما قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه فى خطبته « أيها الناس ، إنكم تقرؤون هذه الآية (٥ : ١٠٥ عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) و إنكم تضعونها على غير موضعها . و إنى سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : إن النـاس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه ، أوشك أن يَعُمَّهم الله بعقاب منه » .

والفريق الثانى : من يريد أن يأمر و ينهى ـ إما بلسانه ، و إما بيده ـ مطلقاً من غير فقه ، ولاحلم ولاصبر ، ولا نظر فيما يصلح من ذلك وما لايصلح ، ومايقدر عليه وما لا يقدر ، كما فى حديث أبى ثعلبة الخشنى سألت عنها ـ يعنى الآية ـ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « بل ائتمروا بالمعروف ، وانهوا عن المنكر . حتى إذا رأيت شُحاً مطاعاً وهوى متبعاً ، ودنيا مُوثَرة ، و إعجاب كل ذى رأى برأيه . ورأيت أمراً لايَدان لك به ، فعليك بنفسك . ودع عنك أمر العوام . فإن من ورائك أيام الصبر . الصبر فيهن مثل قبض على الجمر . للعامل فيهن كأجر خمسين رجلا يعملون مثل عمله » .

فيأتى بالأمر والنهى معتقداً أنه مطيع لله ولرسوله . وهو معتد فى حدوده ، كما نصب كثير من أهل البدع والأهواء نفسه للأمر والنهى ، كالخوارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الأمر والنهى والجهـاد على ذلك . وكان فساده أعظم من صلاحه .

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم « بالصبر على جور الأئمة . ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة » وقال « أدوا إليهم حقوقهم . وسلوا الله حقوقكم » .

وقد بسطنا القول فى ذلك فى غير هذا الموضع .

لزوم السنة والجماعة

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة : لزوم الجماعة ، وترك قتال الأئمة ، وترك ، القتال فى الفتنة .

وأما أهل الأهواء ـ كالمعتزلة ـ فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم .

وتجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة « التوحيد » الذى هو سلب الصفات . و « العدل » الذى هو التكذيب بالقدر . و « المنزلة بين المنزلتين » و « إنفاذ الوعيد » و « الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر » الذى فيه قتال الأئمة .

وقد تكلمتُ على قتال الأئمة فى غير هذا الموضع .

وجماع ذلك : داخل فى القاعدة العامة ، فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد ، والحسنات والسيئات ، أو تزاحمت . فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد ، وتعارضت المصالح والمفاسد .

فإن الأمر والنهى ـ وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة ، ودفع مفسدة ـ فينظر فى المعارض له . فإن كان الذى يفوت من المصالح ، أو يحصل من المفاسد : أكثر . لم يكن مأموراً به ، بل يكون محرما ، إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته .

الاعتبار بالمصالح والمفاسد

لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة .

فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص : لم يعدل عنها ، وإلا اجتهد رأيه لمعرفة الأشباه والنظائر . وقَلَّ إن تُعْوِزَ النصوص من يكون خبيراً بها وبدلالتها على الأحكام .

وعلى هذا : إذا كان الشخص والطائفة جامعين بين معروف ومنكر ، بحيث لايفرقون بينهما ، بل إما أن يفعلوهما جميعاً ، أو يتركوهما جميعاً : لم يجز أن يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا عن منكر ، بل ينظر . فإن كان المعروف أكثر : أمر به . وإن استلزم ماهو دونه من المنكر . ولم ينه عن منكر يستلزم تفويت معروف أعظم منه ، بل يكون النهى حينئذ من باب الصد عن سبيل الله ، والسعى فى زوال طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وزوال فعل الحسنات .

وإن كان المنكر أغلب : نهى عنه . وإن استلزم فوات ماهو دونه من المعروف ويكون الأمر بذلك المعروف ، المستلزم للمنكر الزائد عليه : أمراً بمنكر ، وسعياً فى معصية الله ورسوله .

وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان : لم يأمر بهما . ولم ينه عنهما . فتارة يصلح الأمر ، وتارة يصلح النهى ، وتارة لايصلح لا أمر ولا نهى ، حيث كان المعروف والمنكر متلازمين . وذلك فى الأمور المعينة الواقعة .

وأما من جهة النوع : فيؤمر بالمعروف مطلقا ، وينهى عن المنكر مطلقاً .

وفى الفاعل الواحد والطائفة الواحدة : يؤمر بمعروفها ، وينهى عن منكرها . ويحمد محمودها . ويذم مذمومها ، بحيث لايتضمن الأمر بمعروف فوات معروف أكبر منه ، أوحصول منكر فوقه . ولا يتضمن النهى عن المنكر حصول ماهو أنكر منه ، أو فوات معروف أرجح منه .

وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن ، حتى يتبين له الحق . فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونية . وإذا تركها كان عاصياً . فترك الأمر الواجب معصية . وفعل مانهى عنه من الأمر معصية . وهذا باب واسع . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

هدى رسول الله فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

ومن هذا الباب : ترك النبى صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن أُبى ابن سُلول وأمثاله من أئمة النفاق والفجور ، لما لهم من أعوان . فإزالة منكره بنوع من عقابه

مستلزمة إزالة معروف أكثر من ذلك بغضب قومه وحميتهم ، وبنفور الناس إذا سمعوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل أصحابه . ولهذا لما خطب الناس في قضية الإفك بما خطبهم به ، واعتذر عنه ، وقال له سعد بن معاذ قوله الذى أحسن فيه : حمى له سعد بن عبادة – مع حسن إيمانه وصدقه – وتعصب لكل منهم قبيلة حتى كادت تكون فتنة .

وأصل هذا : أن تكون محبة الإنسان للمعروف وبغضه ، وإرادته لهذا وكراهته لهذا : موافقاً لحب الله وبغضه ، وإرادته وكراهته الشرعيين . وأن يكون فعله للمحبوب ، ودفعه للمكروه ، بحسب قوته وقدرته . فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها . وقد قال (٦٤ : ١٦ فاتقوا الله ما استطعتم)

الموالاة والمعاداة القلبية

فأما حب القلب وبغضه ، وإرادته وكراهته : فينبغى أن تكون كاملة جازمة ، لاتوجب نقص ذلك إلا بنقص الإيمان . وأما فعل البدن : فهو بحسب قدرته .

ومتى كانت إرادة القلب وكراهته كاملة تامة ، وفعل العبد معها بحسب قدرته . فإنه يعطى ثواب الفاعل الكامل ، كما قد بيناه فى غير هذا الموضع .

فإن من الناس من يكون حبه وبغضه وإرادته وكراهته بحسب محبة نفسه وبغضها ، لا بحسب محبة الله ورسوله ، وبغض الله ورسوله . وهذا من نوع الهوى . فإن اتبعه الإنسان فقد اتبع هواه (٢٨ : ٥٠ ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ؟) فإن أصل الهوى : هو محبة النفس . ويتبع ذلك بغضها .

حقيقة الهوى

ونفس الهوى – وهو الحب والبغض الذى فى النفس – لايلام العبد عليه . فإن ذلك قد لا يملكه . وإنما يلام على اتباعه ، كما قال تعالى (٣٨ : ٢٦ ياداود إنا جعلناك خليفة فى الأرض . فاحكم بين الناس بالحق . ولا تتبع الهوى فيضلك

عن سبيل الله) وقال تعالى (٢٨ : ٥٠ ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ؟) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ثلاث منجيات : خشية الله فى السر والعلانية ، والقصد فى الفقر والغنى . وكلمة الحق فى الغضب والرضى . وثلاث مهلكات : شُح مطاع . وهوى متبع . وإعجاب المرء بنفسه » .

والحب والبغض يتبعه ذوق عند وجود المحبوب والمبغوض ، ووجد وإرادة وغير ذلك . فمن اتبع ذلك بغير أمر الله ورسوله : فهو ممن اتبع هواه بغير هدى من الله . بل قد يتمادى به الأمر إلى أن يتخذ إلهه هواه

واتباع الأهواء فى الديانات أعظم من اتباع الأهواء فى المشتهيات .

فإن الأول حال الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ، كما قال الله تعالى (٢٨: ٥٠ فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم . ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله . والله لا يهدى القوم الظالمين) وقال تعالى (٣٠: ٢٨ ، ٢٩ ضرب لكم مثلا من أنفسكم . هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم . فأنتم فيه سواء ، تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ؟ كذلك نُفَصِّل الآيات لقوم يعقلون . بل اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم . فمن يهدى من أضل الله؟ ومالهم من ناصرين) وقال تعالى (٦: ١١٩ وقد فصل لكم ماحرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه . وإن كثيرا ليَضِلون بأهوائهم بغير علم . إن ربك هو أعلم بالمعتدين) وقال تعالى (٥ : ٧٧ قل : يا أهل الكتاب ، لا تغلوا فى دينكم غير الحق . ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل ، وأضلوا كثيراً . وضلوا عن سواء السبيل) وقال تعالى (٢ : ١٢٠ ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملّتهم . قل : إن هدى الله هو الهدى . ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذى جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا نصير) وقال فى الآية الأخرى (٢ : ١٤٥ ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ماجاءك من العلم إنك إذاً لمن الظالمين) وقال تعالى (٥ : ٤٩ وأن احكم بينهم بما أنزل الله . ولا تتبع أهواءهم . واحْذَرْهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك).

ولهـذا كان من خرج عن موجب الـكتاب والسنة ـ من المنسوبين إلى العلماء والعباد ـ يجعل من أهل الأهواء ، كما كان السلف رحمهم الله يسمونهم « أهل الأهواء » .

وذلك : أن كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه . والعلم بالدين لا يكون إلا بهدي الله الذى بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم . ولهذا قال تعـالى فى موضع (٦ : ١١٩ وإن كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم) وقال فى موضع آخر (٢٨ : ٥٠ ومن أضل ممن تبع هواه بغير هدى من الله ؟) .

فالواجب على العبد : أن ينظر فى نفس حبه و بغضه . ومقدار حبه و بغضه : هل هو موافق لأمر الله ورسوله ؟ وهو هُدى الله الذى أنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم ، بحيث يكون مأموراً بذلك الحب والبغض . لا يكون متقدماً فيه بين يدى الله ورسوله . فإن الله تعالى قد قال (٤٩ : ١ يا أيها الذين آمنوا لا تُقَدِّموا بين يدى الله ورسوله) .

ومن أحب أو أبغض قبل أن يأمره الله ورسوله : ففيه نوع من التقدم بين يدى الله ورسـوله . ومجرد الحب والبغض هوًى . لـكن المحرم منه : اتباع حبه و بغضه بغير هدًى من الله . ولهذا قال لنبيه داود (٣٨ : ٢٦ ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله . إن الذين يَضِلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد) .

فأخبر : أن من اتبع هواه : أضله ذلك عن سبيل الله . وسبيل الله هو هداه الذى بعث به رسوله ، وهو السبيل إليه .

الإخلاص واتباع السنة شرط قبول العمل

وتحقيق ذلك : أن الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنـكر : هو من أوجب الأعمال وأفضلها وأحسنها . وقد قال تعالى (٦٧ : ٢ ليبلوكم : أيكم أحسن عملا ؟)

وهو كما قال الفضيل بن عياض رحمه الله : أخلصه وأصوبه . فإن العمل إذا كان خالصاً ، ولم يكن صوابا : لم يقبل . و إذا كان صوابا ، ولم يكن خالصاً : لم

يقبل ، حتى يكون خالصاً صوابا . والخالص : أن يكون لله . والصواب : أن يكون على السنة .

فالعمل الصالح : لابد أن يراد به وجه الله تعالى . فإن الله تعالى لايقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه وحده . كما فى الحديث الصحيح عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « يقول الله تعالى : أنا أغنى الشركاء عن الشرك . من عمل عملاً أشرك فيه غيرى فأنا منه برىء . وهو كله للذى أشرك »[1].

التوحيد الذى بعث الله به رسله

وهذا هو التوحيد الذى هو أصل الإسلام . وهو دين الله الذى بعث به جميع رسله . وله خلق الخلق ، وهو حقه على عباده : أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً .

ولابد ـ مع ذلك ـ أن يكون العمل صالحاً ، وهو ما أمر الله به ورسوله ، وهو الطاعة . فكل طاعة عمل صالح ، وكل عمل صالح طاعة . وهو العمل المشروع المسنون : إذ العمل المشروع المسنون : هو المأمور به أمر إيجاب ، أو استحباب . وهو العمل الصالح . وهو الحسن . وهو البر . وهو الخير . وضده : المعصية . والعمل الفاسد . والسيئة . والفجور . والظلم .

ولما كان العمل لابد فيه من شيئين : النية ، والحركة . كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « أصدق الأسماء حارث ، وهمام » فكل أحد حارث همام : له عمل ونية . لكن النية المحمودة التى يقبلها الله ، ويثيب عليها : هى أن يراد الله وحده بذلك العمل .

والعمل المحمود : هو الصالح ، وهو المأمور به . ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول فى دعائه « اللهم اجعل عملى كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً » .

---

(١) رواه ابن ماجه ، واللفظ له ، وابن خزيمة فى صحيحه والبيهقى .

وإذا كان هذا حدَّ كل عمل صالح ، فالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر : يجب أن يكون كذلك ، هذا فى حق الآمر الناهى نفسه .

العلم والفقه شرط فى الآمر الناهى

ولا يكون عمله صالحاً إن لم يكن بعلم وفقهٍ . كما قال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه « مَنْ عَبَدَ الله بغير علم : كان ما يفسد أكثر مما يصلح » وكما فى حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه « العلم أمام العمل ، والعمل تابعه » وهذا ظاهر . فإن القصد والعمل : إن لم يكن بعلمٍ كان جهلاً ، وضلالاً ، واتباعاً للهوى ، كما تقدم . وهذا هو الفرق بين أهل الجاهلية ، وأهل الإسلام . فلابد من العلم بالمعروف والمنكر ، والتمييز بينهما . ولابد من العلم بحال المأمور وحال المنهى .

الصراط المستقيم فى الأمر بالمعروف

ومن الصلاح : أن يأتى بالأمر والنهى على الصراط المستقيم . والصراط المستقيم : أقرب الطرق الموصل إلى حصول المقصود .

ولابد فى ذلك من الرفق . كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « ما كان الرفق فى شىء إلا زانه . ولا كان العُنف فى شىء إلا شانه » وقال صلى الله عليه وسلم « إن اللهَ رفيق يحب الرفق فى الأمر كله ، ويُعطى عليه مالا يُعطى على العُنْف »

ولا بد أيضاً أن يكون حليما ، صبوراً على الأذى . فإنه لابد أن يحصل له أذًى . فإن لم يحلم ويصبر كان مايفسد أكثر ممـا يصلح ، كما قال لقمان لابنه (٣١ : ١٧ وأْمُرْ بالمعروف ، وانْهَ عن المنكر . واصبر على ماأصابك . إن ذلك من عزم الأمور) .

ولهذا أمر الله الرسل ـ وهم أئمة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ـ بالصبر ، كقوله لخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم ، بل ذلك مقرون بتبليغ الرسالة . فإن أول ما أرسل أنزلت عليه سورة (يا أيها المدثر) بعد أن أنزلت عليه سورة « اقرأ » التى بهـا نُبِّىء . فقال الله تعالى (٧٤ : ١ ـ ٧ يا أيها المدَّثِّر . قُمْ فأنذر . وربَّك

فـكَبِّر . وثيابك فطَهِّر . والرُّجْزَ فاهْجُرْ . ولا تَمْنُنْ تستكثر . ولربك فاصبر) .

فافتتح آيات الإرسال إلى الخلق بالأمر بالنذارة . وختمها بالأمر بالصبر . ونفس الإنذار أمر بالمعروف ، ونهى عن المنكر . فَعُلم أنه يجب بعد ذلك الصبر . وقال تعالى (٥٢ : ٤٨ واصبر لحكم ربك . فإنك بأعيننا) وقال تعالى (٧٣ : ١٠ فاصبر على مايقولون واهجرهم هجراً جميلاً) وقال (٤٦ : ٣٠ فاصبر كما صبر أُولو العزم من الرسل) وقال (٦٨ : ٤٨ فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت) وقال (١٦ : ١٢٧ واصبر وما صبرك إلا بالله) وقال (١١ : ١١٦ واصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) .

فلا بد من هذه الثلاثة : العلم ، والرفق ، والصبر . العلم قبل الأمر والنهى . والرفق معه . والصبر بعده .

وإن كان كل من الثلاثة لابد أن يكون مستصحباً فى هذه الأحوال .

وهذا كما جاء فى الأثر عن بعض السلف — ورووه مرفوعاً — ذكره القاضى أبو يعلى فى المعتمد « لا يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر : إلا من كان فقيهاً فيما يأمر به . فقيهاً فيما ينهى عنه . رفيقاً فيما يأمر به . رفيقاً فيما ينهى عنه . حليما فيما يأمر به . حليما فيما ينهى عنه » .

لا ينبغى ترك الأمر بالمعروف لصعوبته

وليعلم : أن الأمر بهذه الخصال فى الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر : مما يوجب صعوبته على كثير من النفوس . فيظن أنه بذلك يسقط عنه فيدعه . وذلك مما يضره أكثر مما يضره الأمر بدون هذه الخصال ، أو أقل . فإن ترك الأمر الواجب معصية ، وفعل مانهى الله عنه فى الأمر معصية . فالمنتقل من معصية إلى معصية أكبر منها كالمستجير من الرمضاء بالنار . والمنتقل من معصية إلى معصية كالمنتقل من دين باطل إلى دين باطل ، قد يكون الثانى شراً من الأول . وقد يكون دونه ، وقد يكونان سواء . فهكذا تجد المقصر فى الأمر والنهى ، والمعتدى فيه . قد يكون ذنب هذا أعظم ، وقد يكون ذنب هذا أعظم ، وقد يكونان سواء .

سبب المصائب : السيئات . وسبب النعم : الطاعة

ومن المعلوم ـ بما أرانا الله من آياته فى الآفاق ، وفى أنفسنا ، و بما شهد به فى كتابه ـ : أن المعاصى سبب المصائب . فسيئات المصائب والجزاء : من سيئات الأعمال . وأن الطاعة سبب النعمة . فإحسان العبد العمل سبب لإحسان الله . قال تعالى (٤٢ : ٣٠ وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم . و يعفو عن كثير) وقال تعالى (٤ : ٧٩ ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك) وقال تعالى (٣ : ١٥٥ إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا . ولقد عفا الله عنهم) وقال تعالى (٣ : ١٦٥ أوَ لَمَّا أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها . قلتم : أنَّى هذا ؟ قل: هو من عند أنفسكم) وقال (٤٢ : ٣٤ أو يُوبِقْهُنَّ بمـا كسبوا و يعف عن كثير) وقال (٤٢ : ٤٨ و إن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فإن الإنسان كفور) وقال تعالى (٨ : ٣٣ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم . وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) .

وقد أخبر الله سبحانه بمـا عاقب به أهل السيئات من الأمم ـ كقوم نوح وعاد ، وثمود ، وقوم لوط ، وأصحاب مدين ، وقوم فرعون ـ فى الدنيا . وأخبر بما سيعاقبهم به فى الآخرة . ولهذا قال مؤمن آل فرعون (٤٠ : ٣٠ ـ ٣٣ ياقوم ، إنى أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب . مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم . وما الله يريد ظلماً للعباد . و ياقوم إنى أخاف عليـكم يوم التناد . يوم تولون مدبرين ، مالـكم من الله من عاصم . ومن يضلل الله فما له من هاد) .

وقال تعالى (٦٨ : ٣٣ كذلك العذاب . ولعذاب الآخرة أكبر) وقال (٩ : ١٠١ سنعذبهم مرتين ، ثم يردون إلى عذاب عظيم) وقال (٣٢ : ٢١ ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر لعلهم يرجعون) وقال (٤٤ : ١٠ ـ ١٦ فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين ـ إلى قوله ـ يوم نبطش البطشة الـكبرى . إنا منتقمون) .

ولهذا يذكر الله فى عامة سور الإنذار ماعاقب به أهل السيئات فى الدنيا وما أعده لهم فى الآخرة . وقد يذكر فى السورة وعد الآخرة فقط . إذ عذاب الآخرة أعظم ، وثوابها أعظم . وهى دار القرار . و إنما يذكر مايذكره من الثواب والعقاب فى الدنيا تبعاً . كقوله فى قصة يوسف (١٢ : ٥٦ ، ٥٧ وكذلك مَكَّنا ليوسف فى الأرض . يتبوأ منها حيث يشاء . نصيب برحمتنا من نشاء . ولا نضيع أجر المحسنين . ولأجر الآخرة خير للذين آمنوا وكانوا يتقون) وقال (٣ : ١٤٨ فآتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة) وقال (١٦ : ٤١ ، ٤٢ والذين هاجروا فى الله من بعد ما ظُلموا لنبوأنهم فى الدنيا حسنة . ولأجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون . الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون) وقال عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام (١٦ : ١٢٢ وآتيناه أجره فى الدنيا . وإنه فى الآخرة لمن الصالحين) .

وأما ذكره لعقوبة الدنيا والآخرة ففى سورة النازعات ، إذ قال (٧٩ : ١-٤٦ والنازعات غرقا والناشطات نشطا — ثم قال — يوم تَرْجُف الراجفة يتبعها الرادفة) فذكر القيامة مطلقا . ثم قال (هل أتاك حديث موسى ؟ إذ ناداه ربه بالوادى المقدس طُوًى . اذهب إلى فرعون إنه طغى — إلى قوله — إن فى ذلك لعبرةً لمن يخشى) ثم ذكر المبدأ والمعاد مفصلا . فقال (أأنتم أشد خلقاً ، أم السماء ؟ بناها — إلى قوله — فإذا جاءت الطامة الكبرى — إلى قوله — فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هى المأوى . وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هى المأوى) إلى آخر السورة .

وكذلك فى سورة المزمل ذكر قوله (٧٣ : ١١ — ١٦ وذرنى والمكذبين أُولى النَّعْمة ومَهِّلْهم قليلاً . إن لدينا أنكالاً وجحيماً . وطعاماً ذا غُصَّة وعذاباً أليماً — إلى قوله — كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول . فأخذناه أخذاً وَبيلاً) .

وكذلك فى سورة الحاقة ذكر قصص الأمم — كثمود ، وعاد ، وفرعون —

ثم قال تعالى (٦٩ : ١٢ـ٣٦ فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة ، وحُمِلت الأرض والجبال فدُكّتا دَكّة واحدة) إلى تمام ماذكره من أمر الجنة والنار .

وكذلك فى سورة « ن والقلم » ذكر قصة أهل البستان الذين منعوا حق أموالهم وماعاقبهم به . ثم قال (٦٨ : ٣٣ كذلك العذاب . ولعذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون) .

وكذلك فى سورة « التغابن » قال (٦٤ : ٥ ـ ٧ ألم يأتكم نبأُ الذين كفروا من قبل ، فذاقوا وبال أمرهم ؟ ولهم عذاب أليم . ذلك بأنه كانت تأتيهم رسلهم بالبينات . فقالوا : أبشر يهدوننا ؟ فكفروا وتولوا . واستغنى الله . والله غنى حميد) ثم قال تعالى (زعم الذين كفروا : أن لن يبعثوا . قل : بلى ، وربى لتبعثن) ثم لَتُنَبَّؤُن بما عملتم ، وذلك على الله يسير .

وكذلك فى سورة « ق » ذكر حال المخالفين للرسل ، وذكر الوعد والوعيد فى الآخرة .

وكذلك فى سورة « القمر » ذكر هذا وهذا . وكذلك فى آل حم مثل « حم غافر » و « السجدة » و « الزخرف » و « الدخان » وغير ذلك ، إلى غير ذلك مما لايحصى .

فإن التوحيد والوعد والوعيد من أول ماأنزل ، كما فى صحيح البخارى عن يوسف بن ماهَك قال « إنى عند عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، إذ جاءها عراقى . فقال : أى الكفن خير ؟ قالت : ويحك ، وما يضرك ؟ قال : ياأم المؤمنين ، أرينى مصحفك . قالت : لم ؟ قال : لعلي أؤلف القرآن عليه . فإنه يُقرأ غير مؤلف . قالت : وما يضرك أيَّهُ قرأتَ قبلُ ؟ إنما نزل أولَ مانزل منه : سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام . ثم نزل الحلال والحرام . ولو نزل أولَ شيء : لاتشربوا الخمر ، لقالوا : لا ندع الخمر أبداً . ولو نزل : لا تزنوا ، لقالوا : لاندع الزنا أبداً . لقد نزل بمكة على محمد صلى الله عليه وسلم ـ وإنى لجارية

حديثة السن ألعبُ ـ (٥٤ : ٤٦ بل الساعةُ مَوْعِدُهم والسـاعةُ أَدْهَى وأَمَرُّ)
وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده . قال : فأخرجتْ له المصحف ، فأملَتْ
عليه آى السورة » .

وإذا كان الـكفر والفسوق والعصيان سبب الشر والعدوان ، فقد يذنب
الرجل والطائفة ، ويسكت آخرون عن الأمر والنهى . فيكون ذلك من ذنوبهم .
وينكر عليهم آخرون إنـكاراً منهياً عنه ، فيكون ذلك من ذنوبهم . فيحصل
التفرق والاختلاف والشر . وهذا من أعظم الفتن والشرور قديماً وحديثاً . إذ
الإنسان ظلوم جهول . والظلم والجهل أنواع . فيكون ظلم الأول وجهله من نوع ،
وظلم كل من الثانى والثالث وجهلهما من نوع آخر وآخر .

أسباب الفتن

ومن تدبر الفتن الواقعة رأى سببها ذلك . ورأى أن ما وقع بين أمراء الأمة
وعلمائها ، ومن دخل فى ذلك من ملوكها ومشايخها ، ومن تبعهم من العامة من
الفتن هذا أصلها . ويدخل فى ذلك أسباب الضلال والغى : الأهواء الدينية
والشهوانية ، البدع فى الدين ، والفجور فى الدنيا .

وذلك أن أسباب الضلال والغى ، التى هى البدع فى الدين والفجور فى
الدنيا : مشتركة ، تعم بنى آدم ، لمـا فيهم من الظلم والجهل . فيذنب بعض الناس
بظلم نفسه وغيره ـ بفعل الزنا أو التلوط أو غيره ، أو بشرب خمر . أو ظلم فى المال
بخيانة أو سرقة ، أو غصب ونحو ذلك .

ومعلوم أن هذه المعاصى ـ وإن كانت مستقبحة مذمومة فى العقل والدين ـ
فهى مشتهاة فى الطباع أيضاً . ومن شأن النفوس : أنها لا تحب اختصاص غيرها
بشىء وزيادته عليها ، لـكن تريد أن يحصل لها ما حصل له . وهذا هو الغبطة
التى هى أدنى نوعى الحسد . فهى تريد الاستعلاء على الغير ، والاستئثار دونه ،
أو تحسده وتتمنى زوال النعمة عنه ، وإن لم يحصل . ففيها من إرادة العلو والفساد

والاستكبار والحسد ما يتقاضاها : أن تختص عن غيرها بالشهوات . فكيف إذا رأت الغير قد استأثر عليها بذلك ، واختص به دونها ؟ فالمعتدل منهم فى ذلك : الذى يحب الاشتراك والتساوى . وأما الآخر : فظلوم حسود .

وهذان يقعان فى الأمور المباحة والأمور المحرمة لحق الله .

فما كان جنسه مباحاً — من أكل وشرب ، ونكاح ، ولباس ، وركوب ، وأموال — إذا وقع فيها الاختصاص : حصل بسببه الظلم والبخل والحسد .

وأصلها الشح . كما فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « إياكم والشح . فإنه أهلك من كان قبلكم . أمرهم بالبخل فبخلوا . وأمرهم بالظلم فظلموا . وأمرهم بالقطيعة فقطعوا » ولهذا قال الله تعالى فى وصف الأنصار (٥٩ : ٩ والذين تبوؤا الدار والإيمان من قبلهم) أى من قبل المهاجرين (يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا) أى لا يجدون الحسد مما أوتى إخوانهم من المهاجرين (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) ثم قال (ومن يُوقَ شُحَّ نفسه فأولئك هم المفلحون) .

وسمع عبد الرحمن بن عوف وهو يطوف بالبيت يقول « رَبِّ قِنِي شُحَّ نفسى . رب قنى شح نفسِي » فقيل له فى ذلك فقال « إذا وُقيت شح نفسى فقد وقيت البخل والظلم والقطيعة » أو كما قال .

فهذا الشح — الذى هو شدة حرص النفس — : يوجب البخل بمنع ما عليه ، والظلم بأخذ مال الغير . ويوجب قطيعة الرحم . ويوجب الحسد . وهو كراهة ما اختص به الغير وتمنى زواله والحسد فيه بخل ، وظلم . فإنه بخل بما أعطيه عن غيره . وظلم بطلب زوال ذلك عنه .

فإذا كان هذا فى جنس الشهوات المباحة ، فكيف بالمحرمة ، كالزنا وشرب الخمر ونحو ذلك ؟ وإذا وقع فيها اختصاص ، فإنه يصير فيها نوعان .

أحدهما : بغضها لما فى ذلك من الاختصاص والظلم ، كما يقع فى الأمور المباحة الجنس .

والثانى : بغضها لما فى ذلك من حق الله .

الذنوب ثلاثة أقسام

ولهذا كانت الذنوب ثلاثة أقسام .

أحدها : مافيه ظلم للناس ، كالظلم بأخذ الأموال ، ومنع الحقوق ، والحسد ونحو ذلك .

والثانى : مافيه ظلم للنفس فقط ، كشرب الخمر والزنا ، إذا لم يتعد ضررهما .

والثالث : ما يجتمع فيه الأمران . مثل أن يأخذ المتولى أموال الناس ليزنى بها و يشرب بها الخمر . ومثل أن يزنى بمن يرفعه على الناس بذلك السبب و يضرهم ، كما يقع ممن يحب بعض النساء والصبيان . وقد قال الله تعالى (٧ : ٣٣ قل إنما حرم ربى الفواحش ماظهر منها وما بطن ، والإثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وأن تقولوا على الله مالا تعلمون) .

إنما تستقيم أمور الناس بالعدل

وأمور الناس إنما تستقيم فى الدنيا مع العدل الذى قد يكون فيه الاشتراك فى بعض أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم فى الحقوق ، و إن لم تشترك فى إثم . ولهذا قيل : إن الله يقيم الدولة العادلة ، و إن كانت كافرة . ولا يقيم الظالمة ، و إن كانت مسلمة .

و يقال : الدنيا تدوم مع العدل والكفر . ولا تدوم مع الظلم والإسلام [1]

وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم « ليس ذنب أسرع عقوبة من البغى وقطيعة الرحم » فالباغى يصرع فى الدنيا ، و إن كان مغفورا له مرحوما فى الآخرة .

---

(١) يقصد الظاهر من شرائع الإسلام . أما الإسلام الصادق ـ علماً وعقيدة وعملا : فلا يكون معه ظلم .

وذلك : أن العدل نظام كل شيء . فإذا أقيم أمر الدنيا بالعدل قامت ، و إن لم يكن لصاحبها فى الآخرة من خلاق . ومتى لم تقم بالعدل لم تقم . و إن كان لصاحبها من الإيمان مايجزى به فى الآخرة .

طبيعة النفس حب العلو

فالنفس فيها داعى الظلم لغيرها بالعلو عليه ، والحسد له ، والتعدى عليه فى حقه . وفيها داعى الظلم لنفسها بتناول الشهوات القبيحة ـ كالزنا وأكل الخبائث ـ فهى قد تظلم من لا يظلمها . وتؤثر هذه الشهوات ، و إن لم يفعلها غيرها . فإذا رأت نظراءها قد ظلموا ، أو تناولوا هذه الشهوات : صار داعى هذه الشهوات أو الظلم فيها أعظم بكثير .

وقد يصير و يهيج ذلك لها من بغض ذلك الغير وحسده ، وطلب عقابه ، وزوال الخير عنه ، مالم يكن فيها قبل ذلك . ولها حجة عند نفسها من جهة العقل والدين ، يكون ذلك الغير قد ظلم نفسه والمسلمين . وأن أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر والجهاد على ذلك من الدين .

والناس هنا ثلاثة أقسام : قوم لا يقومون إلا فى أهواء نفوسهم . فلا يرضون إلا بما يعطونه ، ولا يغضبون إلا لما يحرمونه . فإذا أعطى أحدهم مايشتهيه من الشهوات الحلال أو الحرم : زال غضبه . وحصل رضاه . وصار الأمر الذى كان عنده منكراً ـ ينهى عنه و يعاقب عليه ، و يذم صاحبه ، و يغضب عليه ـ صار فاعلا له ، وشريكا فيه ، ومعاونا عليه ، ومعاديا لمن ينهى عنه و ينكر عليه .

وهذا غالب فى بنى آدم . ترى الإنسان يسمع من ذلك مالا يحصيه إلا الله .

وسببه : أن الإنسان ظلوم جهول . فلذلك لا يعدل ، بل ربما كان ظالما فى الحالين . يرى قوماً ينكرون على المتولى ظلمه لرعيته ، واعتداءه عليهم . فيُرضِى أولئك المنكرين ببعض الشيء ، فينقلبون أعوانا له . وأحسن أحوالهم : أن يسكتوا عن الإنكار عليه . وكذلك تراهم على من يشرب الخمر و يزني ، ويسمع الملاهى ،

حتى يُدخلوا أحدهم معهم فى ذلك ، أو يرضوه ببعض ذلك . فتراه حينئذ قد صار عوناً لهم .

وهؤلاء قد يعودون بإنكارهم إلى أقبح من الحال التى كانوا عليها . وقد يعودون إلى ماهو دون ذلك أو نظيره .

وقوم يقومون قومة ديانة صحيحة ، يكونون فى ذلك مخلصين لله ، مصلحين فيما عملوه ، و يستقيم لهم ذلك ، حتى يصبروا على ما أوذوا . فهؤلاء هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات . وهم من خير أمة أخرجت للناس . يأمرون بالمعروف . و ينهون عن المنكر . و يؤمنون بالله .

وقوم يجتمع فيهم هذا وهذا . وهم من غالب المؤمنين .

فمن فيه دين وله شهوة يجتمع فى قلبه إرادة الطاعة وإرادة المعصية . ور بما غلب هذا تارة وهذا تارة .

وهذه القسمة الثلاثية كما قيل : الأنفس ثلاث : أمارة ، ولوّامة ، ومطمئنة .

فالأولون : هم أهل النفس الأمارة التى تأمر بالسوء .

والوسط : هم أهل النفس المطمئنة التى يقال لها (٨٩ : ٢٧ ـ ٣٠ يا أيتها النفس المطمئنة ارجعى إلى ر بك راضية مرضية . فادخلى فى عبادى . وادخلى جنتى)

وهؤلاء هم أهل النفس اللوامة ، التى تفعل الذنب ثم تلوم عليه . وتتلون . تارة كذا وتارة كذا . وتخلط عملا صالحا وآخر سيئاً .

ولهذا لما كان الناس فى زمن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما ـ وهما اللذان أُمر المسلمون بالاقتداء بهما ـ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «اقتدوا باللذين من بعدى : أبى بكر وعمر » لما كان التاس أقرب عهداً بالرسالة ، وأعظم إيماناً وصلاحاً ، وأئمتهم أقوم بالواجب ، وأثبت فى الطمأنينة : لم تقع فتنة . إذ كانوا فى حكم القسم الوسط .

ولما كان فى آخر خلافة عثمان ، وفى خلافة علي رضى الله عنهما كثر القسم

الثالث . فصار فيهم شهوة وشبهة ، مع الإيمان والدين . قد صار ذلك فى بعض الولاة و بعض الرعايا . ثم كثر ذلك بعد . فنشأت الفتنة التى سببها ماتقدم ــ من عدم تمحيص التقوى والطاعة فى الطرفين ، واختلاطهما بنوع من الهوى والمعصية فى الطرفين ــ وكل منهما متأول : أنه يأمر بالمعروف ، و ينهى عن المنكر ، وأنه مع الحق والعدل . ومع هذا التأو يل نوع من الهوى . ففيه نوع من الظن وما تهوى الأنفس ، و إن كانت إحدى الطائفتين أولى بالحق من الأخرى .

فلهذا يجب على المؤمن أن يستعين بالله ، و يتوكل عليه فى أن يَعْمُر قلبه بالإيمان والتقوى ، ولا يزيغه ، و يثبته على الهدى والتقوى ، ولا يتبع الهوى ، كما قال تعالى (٤٢ : ١٥ فلذلك فادع . واستقم كما أمرت . ولا تتبع أهواءهم . وقل : آمنت بما أنزل الله من كتاب . وأُمِرت لأعدل بينكم . الله ربنا ور بكم)

وهذا أيضاً حال الأمة فيما تفرقت فيه ، واختلفت فى المقالات والعبادات . وهذه الأمور ممـا تعظم بها المحنة على المؤمنين . فإنهم محتاجون إلى شيئين : إلى دفع الفتة التى ابتلى بها نظراؤهم ــ من فتنة الدين والدنيا ــ عن نفوسهم ، مع قيام المقتضى لها . فإن معهم نفوسا وشياطين ، كما مع غيرهم . فمع وجود ذلك من نظائرهم يقوى المقتضى عندهم ، كما هو الواقع . فيبقى الداعى الذى فى نفس الشيطان وشيطانه . ودواعى الخير كذلك ، وما يحصل من الداعى بفعل الغير والنظير .

فـكم من الناس من لم يرد خيراً ولا شراً ، حتى رأى غيره ــ لاسيما إن كان نظيره ــ يفعله ، ففعله . فإن الناس كأسراب القطا ، مجبولون على تشبه بعضهم ببعض .

ولهذا كان المبتدىء بالخير و بالشر له من الأجر والوزر مثل من تبعه ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « من سَنَّ سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بهـا إلى يوم القيامة ، من غير أن ينقص من أجورهم شيئا . ومن سَنَّ سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ، من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً »

وذلك لاشتراكهم فى الحقيقة . وأن حكم الشىء حكم نظيره . وشبيه الشىء منجذب إليه .

دواعى الخير والشر

فإذا كان هذان داعيين قويين ، فكيف إذا انضم إليهما داعيان آخران .

وذلك : أن كثيراً من أهل المنكر يحبون من يوافقهم على ماهم فيه ، و يبغضون من لايوافقهم . وهذا ظاهر فى الديانات الفاسدة : من موالاة كل قوم لموافقيهم ، ومعاداتهم لمخالفيهم . وكذلك فى أمور الدنيا والشهوات : كثيراً ما يختار أهلها و يؤثرون من يشاركهم فى أمورهم وشهواتهم ، إما للمعاونة على ذلك ، كما فى المتغلبين من أهل الرياسات وقطاع الطريق ونحو ذلك . و إما لتلذذهم بالموافقة ، كما فى المجتمعين على شرب خمر — مثلا — فإنهم يحبون أن يشرب كل من حضر عندهم . و إما لكراهتهم امتيازه عنهم بالخير : إما حسداً له على ذلك ، و إما لئلا يعلو عليهم بذلك ، و يحمده الناس دونهم . و إما لئلا يكون له عليهم حجة . و إما لخوفهم من معاقبته لهم بنفسه ، أو بمن يرفع ذلك إليهم ، أو لئلا يكونوا تحت مِنَّته وخطره ، ونحو ذلك من الأسباب . قال الله تعالى (٢ : ١٠٩ وَدَّ كثير من أهل الكتاب لو يردونكم — من بعد إيمانكم — كفاراً ، حسداً من عند أنفسهم ، من بعد ما تبين لهم الحق) وقال تعالى فى المنافقين (٤ : ٨٩ وَدُّوا لو تكفرون كما كفروا . فتكونون سواء) وقال عثمان بن عفان رضى الله عنه « ودت الزانية لو زنى النساء كلهن » .

والمشاركة : قد يختارونها فى نفس الفجور ، كالاشتراك فى الشرب ، والكذب والاعتقاد الفاسد . وقد يختارونها فى النوع ، كالزانى الذى يود أن يزنى غيره ، والسارق الذى يود أن يسرق غيره أيضاً ، لكن فى غير العين التى زنى بها والتى سرقها .

وأما الداعى الثانى : فقد يأمرون الشخص بمشاركتهم فيما هم عليه من المنكر

فإن شاركهم و إلا عادوه ، وآذوه على وجه قد ينتهى إلى حد الإكراه ، أو لا ينتهى إلى حد الإكراه .

ثم إن هؤلاء الذين يختارون مشاركة الغير لهم فى قبيح فعلهم ، أو يأمرونه بذلك و يستعينون به على ما يريدونه . فإنهم متى شاركهم وعاونهم وأطاعهم : انتقصوه واستخفوا به . وجعلوا ذلك حجة عليه فى أمور أخرى . و إن لم يشاركهم عادوه وآذوه . وهذه حال غالب الظالمين القادرين .

وهذا الموجود فى المنكر نظيره موجود فى المعروف ، وأبلغ منه ، كما قال الله تعالى (٢ : ١٦٦ والذين آمنوا أشد حباً لله) فإن داعى الخير أقوى . فإن الإنسان فيه داع يدعوه إلى الإيمان والعلم ، والصدق والعدل ، وأداء الأمانة . فإذا وجد من يعمل ذلك مثله : صار له داع آخر ، لا سيما إذا كان نظيره . لاسيما مع المنافسة . وهذا محمود حسن .

فإن وجد من يحب موافقته على ذلك ، ومشاركته له ، من المؤمنين والصالحين ، ومن يبغضه إذا لم يفعل ذلك : صار له داع ثالث .

فإذا أمروه بذلك ووالوه على ذلك ، وعادوه وعاقبوه على تركه : صار له داع رابع .

مقابلة السيئات بالحسنات

ولهذا يؤمر المؤمنون أن يقابلوا السيئات بضدها من الحسنات ، كما يقابل الطبيب المرض بضده . فيؤمر المؤمن بأن يصلح نفسه . وذلك بشيئين : بفعل الحسنات وترك السيئات ، مع وجود ماينفى الحسنات ، و يقتضى السيئات . وهذه أربعة أنواع .

و يؤمر أيضاً بإصلاح غيره بهذه الأنواع الأربعة ، بحسب قدرته و إمكانه . قال تعالى (والعصر . إن الإنسان لفى خسر . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وتواصوا بالحق . وتواصوا بالصبر) روى عن الشافعى رضى الله عنه أنه قال «لو فكر الناس كلهم فى سورة العصر لكفتهم» وهو كما قال . فإن الله تعالى أخبر

فيها : أن جميع الناس خاسرون إلا من كان فى نفسه : مؤمناً صالحاً ، ومع غيره : موصياً بالحق ، موصياً بالصبر .

و إذا عظمت المحنة كان ذلك للمؤمن الصالح سبباً لعلو الدرجة ، وعظيم الأجر . كما سئل النبي صلى الله عليه وسلم « أى الناس أشد بلاءاً ؟ قال : الأنبياء . ثم الصالحون . ثم الأمثل فالأمثل . يُبْتَلَى الرجل على حسب دينه . فإن كان فى دينه صلابة : زِيدَ فى بلائه . و إن كان فى دينه رِقَّة :خُفف عنه . وما يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشى على وجه الأرض وليس عليه خطيئة » وحينئذ فيحتاج من إلى الصبر مالا يحتاج إليه غيره . وذلك هو سبب الإمامة فى الدين ، كما قال تعالى (٣٢ : ٢٤ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا . وكانوا بآياتنا يوقنون) فلا بد من الصبر على فعل الحسن المأمور به ، وعلى ترك السيء المحظور المنهى عنه .

الصبر على الأذي

و يدخل فى ذلك : الصبر على الأذى ، وعلى ما يقال . والصبر على مايصيبه من المكاره ، والصبر عن البَطَر عند النعم ، وغير ذلك من أنواع الصبر .

ولا يمكن العبد أن يصبر إن لم يكن له مايطمئن به ، و يتنعم به ، و يتغذى به . وهو اليقين . كما فى الحديث الذى رواه أبو بكر الصديق رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « أيها الناس ، سلوا الله اليقين والعافية . فإنه لم يعط أحد ــ بعد اليقين ــ خيراً من العافية . فسلوهما الله » .

وكذلك إذا أمر غيره بحسن ، أو أحب موافقته له على ذلك ، أو نهى غيره عن سيء : فيحتاج أن يحسن إلى ذلك الغير إحساناً يحصل به مقصوده : من حصول المحبوب ، واندفاع المكروه . فإن النفوس لاتصبر على المر إلا بنوع من الحلو . لا يمكن غير ذلك . ولهذا أمر الله تعالى بتأليف القلوب ، حتى جعل للمؤلفة قلوبهم نصيباً فى الصدقات . وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (٧ : ١٩٩ خذ العفو وأمُرْ بالعُرْف ، وأعرض عن الجاهلين) وقال تعالى (٩٠ : ١٧ وتواصوا بالصبر

وتواصوا بالمرحمة) فلا بد أن يصبر وأن يرحم . وهذا هو الشجاعة والـكرم .

ولهذا يقرن الله بين الصلاة والزكاة تارة ، وهى الإحسان إلى الخلق . و بينها و بين الصبر تارة .

ولا بد من الثلاثة : الصـلاة ، والزكاة ، والصبر . لا تقوم مصلحة المؤمنين إلا بذلك فى صلاح نفوسهم ، و إصلاح غيرهم . لا سيا كلما قويت الفتنة والمحنة فإن الحاجة إلى ذلك تـكون أشد .

الحاجة إلى السماحة والصبر

فالحاجة إلى السماحة والصبر عامة لجميـع بنى آدم . لاتقوم مصلحة دينهم ولا دنياهم إلا بهما . ولهذا فإن جميعهم يتمادحون بالشجاعة والـكرم ، حتى إن ذلك عامة ما يمدح به الشعراء ممدوحيهم فى شعرهم . وكذلك يتذامون بالبخل والجبن .

والقضايا التى يتفق عليها عقلاء بنى آدم لا تـكون إلا حقاً ، كاتفاقهم على مدح الصدق والعدل ، وذم الـكذب والظلم . وقال النبى صلى الله عليه وسلم ـ لما سأله الأعراب ، حتى اضطروه إلى سَمُرة . فتعلقت بردائه ـ فالتفت إليهم ، وقال « والذى نفسى بيده ، لو أن عندى عدد هذا العِضاه نعَماً لقسمته فيكم . ثم لا تجدونى بخيلا ، ولا جباناً ، ولا كذوباً » لـكن يتنوع ذلك بتنوع المقاصـد والصفات . فإنما الأعمال بالنيات . و إنما لـكل امرىء مانوى .

ولهذا جاء الـكتاب والسنة بذم البخل والجبن ، ومدح الشجاعة والسماحة فى سبيل الله ، دون ما ليس فى سبيله . فقال النبى صلى الله عليه وسلم « شر ما فى المرء : شُحٌّ هالع ، وجبن خالع » وقال « من سيدكم يا بنى سلمة ؟ . فقالوا : الَجدُّ بن قيس ، على أنا نزَنُّه بالبخل . فقال : وأىُّ داء أدوى من البخل ؟ » وفى رواية « إن السيد لا يكون بخيلا . بل سيدكم : الأبيض الجعد ، البراء بن معرور »

وكذلك فى الصحيح قول جابر بن عبد الله لأبى بكر الصديق رضى الله عنهم

« إما أن تعطيني ، وإما أن تبخل عني . فقال : تقول : و إما أن تبخل عنى ؟ وأى داء أدوى من البخل ؟ » فجعل البخل من أعظم الأمراض .

وفي صحيح مسلم عن سليمان بن ربيعة قال قال عمر رضي الله عنه « قسم النبي صلى الله عليه وسلم قَسْما . فقلت : يارسول الله ، والله لغير هؤلاء أحق به منهم . فقال : إنهم خيروني بين أن يسألوني بالفحش و بين أن يُبَخِّلوني . ولست بباخل » يقول : إنهم سألوني مسألة لا تصلح . فإن أعطيتهم و إلا قالوا : هو بخيل . فقد خيروني بين أمرين مكروهين ، لايتركوني من أحدهما : المسألة الفاحشة ، والتبخيل . والتبخيل أشد . فأدفع الأشد بإعطائهم .

البخل وأنواعه

والبخل جنس تحته أنواع : كبائر وغير كبائر . قال تعالى (٣ : ١٨٠ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم . بل هو شرٌّ لهم . سَيُطَوَّقون مابخلوا به يوم القيامة) وقال (٤ : ٣٦ ، ٣٧ واعبدوا الله . ولا تشركوا به شيئاً . و بالوالدين إحسانا — إلى قوله — إن الله لايحب من كان مختالا فخور . الذين يبخلون و يأمرون الناس بالبخل) وقال تعالى (٩ : ٥٤ وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله و برسوله . ولا يأتون الصلاة إلا وهم كُسالى ولاينفقون إلا وهم كارهون) وقال (٩ : ٧٦ ، ٧٧ فلما آتاهم من فضله بخلوا به . وتولوا وهم معرضون . فأعقبهم نفاقا في قلوبهم إلى يوم يَلْقَوْنه) وقال (٤٧ : ٣٨ ومن يبخلْ فإنما يبخل عن نفسه) وقال (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤن و يمنعون الماعون) وقال (٩ : ٢٤ ، ٢٥ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم . يوم يُحْمَى عليها في نار جهنم فتُكْوَى بها جِباههم وجنوبهم وظهورهم — الآية) وكثير من الآي في القرآن من الأمر بالإيتاء والإعطاء ، وذم من ترك ذلك كله ذَمٌّ للبخل .

بحث فى الجبن

وكذلك ذمه للجبن كثير فى مثل قوله (٨ : ١٦ ومن يُوَلِّهِم يومئذ دُبُرَه إلا مُتَحَرِّفاً لقتال ، أو متحيزاً إلى فئة . فقد باء بغضب من الله . ومأواه جهنم و بئس المصير) وقوله عن المنافقين (٩ : ٥٧ و يحلفون بالله إنهم لمنكم . وماهم منكم . ولكنهم قوم يَفْرَقون . لو يجدون ملجأ أو مَغَارات أو مُدَّخَلا لوَلَّوْا إليه وهم يَجْمَحون) وقوله (٤٧ : ٢٠ فإذا أنزلت سورة مُحكمة وذُكر فيها القتال : رأيت الذين فى قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر المَغْشِيِّ عليه من الموت) وقوله (٤ : ٧٧ ألم تر إلى الذين قيل لهم : كُفُّوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ؟ فلما كُتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله ، أو أشد خشية . وقالوا : ربنا لم كتبت علينا القتال ؟ لولا أخرتنا إلى أجل قريب ؟ قل : متاع الدنيا قليل . والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلا) .

وما فى القرآن من الحض على الجهاد والترغيب فيه ، وذم الناكلين عنه والتاركين له : كله ذم للجبن .

ولما كان صلاح بنى آدم لايتم — فى دينهم ودنياهم — إلا بالشجاعة والكرم : بين الله سبحانه : أنه من تولَّى عنه — بترك الجهاد بنفسه — أبدل الله به من يقوم بذلك ومن تولى عنه — بانفاق ماله — أبدل الله به من يقوم بذلك . فقال (٩ : ٣٨ ، ٣٩ ياأيها الذين آمنوا ، مالكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله ، اثَّاقلتم إلى الأرض ؟ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة إلا قليل . إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليما . و يستبدل قوماً غيركم . ولا تضره شيئاً . والله على كل شىء قدير) وقال تعالى (٤٧ : ٣٨ هاأنتم هؤلاء تُدعون لتنفقوا فى سبيل الله . فمنكم من يبخل . ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه . والله الغنى ، وأنتم الفقراء . و إن تتولوا يستبدل قوماً غيركم . ثم لا يكونوا أمثالكم) .

و بالشجاعة والكرم فى سبيل الله فَضَّل الله السابقين . فقال (٥٧ : ١٠

لايستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا . وكلا وعد الله الحسنى) وقد ذكر الجهاد بالنفس والمال فى سبيله ، ومدحه فى غير آية من كتابه . وذلك هو الشجاعة والسماحة فى طاعته سبحانه . فقال (٢ : ٢٤٩ كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله ؟ والله مع الصابرين) وقال تعالى (٨ : ٤٥ ، ٤٦ يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا . واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون . وأطيعوا الله ورسوله . ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم . واصبروا إن الله مع الصابرين) .

والشجاعة ليست هى قوة البدن . فقد يكون الرجل قوى البدن ضعيف القلب . وإنما هى قوة القلب وثباته . فإن القتال مداره على قوة البدن وصنعته للقتال ، وعلى قوة القلب وخبرته به . والمحمود منهما ما كان بعلم ومعرفة ، دون التهور الذى لايفكر صاحبه . ولا يميز بين المحمود والمذموم .

ولهذا كان القوى الشديد : هو الذى يملك نفسه عند الغضب حتى يفعل مايصلح دون مالا يصلح . فأما المغلوب حين غضبه : فليس هو بشجاع ولا شديد .

وقد تقدم : أن جماع ذلك هو الصبر . فإنه لابد منه .

الصبر صبران

والصبر صبران : صبر عند الغضب ، وصبر عند المصيبة . كما قال الحسن رحمه الله « ماتجرّع عبد جرعة أعظم من جرعة حلم عند الغضب ، وجرعة صبر عند المصيبة »

وذلك لأن أصل ذلك : هو الصبر على المؤلم . وهذا هو الشجاع الشديد الذى يصبر على المؤلم .

والمؤلم إن كان مما يمكن دفعه : أثار الغضب . وإن كان مما لا يمكن دفعه : أثار الحزن . ولهذا يحمر الوجه عند الغضب ، لثوران الدم عند استشعار القدرة . ويصفرُّ عند الحزن ، لغور الدم عند استشعار العجز .

ولهذا جمع النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح الذى رواه مسلم عن

ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم « ماتعدون الرَّقوب فيكم ؟ قالوا : الرقوب الذى لايولد له . قال : ليس ذاك بالرقوب ، ولكن الرقوب : الرجل الذى لم يقدم من ولده شيئاً . ثم قال : ماتعدون الصُّرَعة فيكم ؟ قلنا : الذى لايصرعه الرجال . فقال : ليس بذلك . ولكن الصرعة : هو الذى يملك نفسه عند الغضب » .

فذكر مايتضمن الصبر عند المصيبة ، والصبر عند الغضب .

قال الله تعالى فى المصيبة (٢ : ١٥٥ ، ١٥٦ وبشر الصابرين . الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله و إنا إليه راجعون ـ الآية) .

وقال تعالى فى الغضب (٤١ : ٣٥ وما يُلقَّاها إلا الذين صبروا . وما يُلَقَّاها إلا ذو حظ عظيم) .

وهذا الجمع بين صبر المصيبة ، وصبر الغضب : نظير الجمع بين صبر المصيبة ، وصبر النعمة ، كما فى قوله تعالى (١١ : ٩ ـ ١١ ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم نزعناها منه إنه ليؤوس كفور . ولئن أذقناه نَعْماء بعد ضراء مسته ليقولن : ذهب السيئات عنى . إنه لفرح فخور . إلا الذين صبروا وعملوا الصالحات أولئك لهم مغفرة وأجر كبير) وقال (٥٧ : ٢٣ لكيلا تأسوا على مافاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم) .

و بهذا وَصَفَ كعب بن زهير من وصفه من الصحابة المهاجرين رضى الله عنهم . حيث قال :

لايفرحون إذا نالت سيوفهم قوماً — وليسوا مجازيعا إذا نيلوا

وكذلك قال حسان بن ثابت فى صفة الأنصار رضى الله عنهم .

لافخر إن هم أصابوا من عدوهم — وإن أصيبوا فلا خُور ولا هلع

وقال بعض العرب ، فى صفة النبى صلى الله عليه وسلم « يَغْلِب فلا يبطَر . و يُغلَبُ فلا يضجر » .

مايدعو إلى تعدى الحدود

ولما كان الشيطان يدعو الناس ـ عنـد هذين النوعين ـ إلى تعدى الحدود بقلوبهم ، وأصواتهم ، وأيديهم : نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك . فقال ـ لمـا قيل له : وقد بكى لمـا رأى إبراهيم فى النزع ـ « أتبكى ، وأنت تنهى عن البكاء ؟ فقال : إنمـا نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين : صوت عند نَغْمة : لهو ولعب ، ومزامير شيطان . وصوت عند مصيبة : لطم خدود ، وشق جيوب ، ودعاء بدعوى الجاهلية » فجمع بين الصوتين .

وأما نهيه عن ذلك فى المصائب : فمثل قوله صلى الله عليه وسلم « ليس منا من لطم الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية » وقال « أنا برىء من الحالقة ، والصَّالقة ، والشَّاقَّة » وقال « ما كان من العين والقلب : فمن الله . وما كان من اليد واللسان : فمن الشيطان » وقال « إن الله لا يؤاخذ على دمع العين ، ولا حزن القلب ، ولـكن يعذب بهذا أو يرحم ـ وأشار إلى لسانه » وقال « من يُنَحْ عليه ، فإنه يعذب بما نيح عليه » واشترط على النساء فى البيعة « أن لا ينحن » وقال « إن النائحة ـ إذا لم تتب قبل موتها ـ فإنها تُلْبَس يوم القيامة دِرْعاً من جَرَب ، وسِرْبالا من قَطِران » وقال فى القِتْلَة ، والمصائب ، والفرح « إن الله كتب الإحسان على كل شىء . فإذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة . وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة . وليُحِدَّ أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » وقال « إن أعف الناس قتلة : أهل الإيمان » وقال « لا تُمَثِّلوا ، ولا تَغْدِروا . ولا تقتلوا وليداً » .

إلى غير ذلك مما أمر صلى الله عليه وسلم به فى الجهاد : من العدل ، وترك العدوان ، اتباعاً لقوله تعالى (٥ : ٨ ولا يَجْرِ مَنَّـكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا . أعدلوا ، هو أقرب للتقوى) ولقوله تعالى (٢ : ١٩٠ وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونـكم ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين) .

ونهى عن لباس الحرير ، والتختم بالذهب ، والشرب فى آنية الذهب والفضة ، و إطالة الثياب . إلى غير ذلك من أنواع السَّرَف ، والخيلاء فى النعم .

وذم الذين يستحلون الخز ، والحِرَ ، والحرير ، والخمر ، والمعازف ، وجعل فيهم الخسف والمسخ، إن هم ارتكبوا ذلك .

وقد قال تعالى (٤ : ٣٦ إن الله لايحب من كان مختالا فخوراً) وقال عن قارون (٢٨ : ٧٦ إذ قال له قومه : لا تفرح . إن الله لا يحب الفرحين) .

وهذه الأمور الثلاثة ـ مع الصبر عن الاعتداء فى الشهوة ـ هى جوامع هذا الباب . وذلك : أن الإنسان بين مايحبه ويشتهيه ، و بين مايبغضه ويكرهه . فهو يطلب الأول بمحبته وشهوته . و يدفع الثانى ببغضه ونفرته . و إذا حصل الأول ، أو اندفع الثانى : أوجب له فرحاً وسُرُوراً . و إن حصل الثانى ، أو اندفع الأول : حصل له حزن . فهو محتاج ـ عند المحبة والشهوة ـ أن يصبر عن عدوانها ، وعند الغضب والنفرة : أن يصبر عن عدوانهما ، وعند الفرح : أن يصبر عن عدوانه ، وعند المصيبة : أن يصبر عن الجزع منها .

فالنبى صلى الله عليه وسلم ذكر الصوتين الأحمقين الفاجرين : الصوت الذى يوجب الاعتداء فى الفرح ، حتى يصير الإنسان فرحا فخوراً . والصوت الذى يوجب الجزع عند الحزن ، حتى يصير الآنسان هلوعاً جزوعا .

وأما الصوت الذى يثير الغضب لله : فكالأصوات التى تقال فى الجهاد من الأشعار المنشدة . فتلك لم تكن بآلات . وكذلك أصوات الشهرة فى الفرح . فرخص منها فيما وردت به السنة : من الضرب بالدف فى العرس ، والأفراح للنساء والصبيان . وعامة الأشعار التى تنشد بالأصوات لتحريك النفوس : هى من هذه الأقسام الأربعة . وهى التشبيب . وأشعار الغضب . والحمية . وهى الحماسة ، والهجاء . وأشعار المصائب ، كالمراثى . وأشعار النعم ، والفرح ، وهى المدائح .

والشعراء جرت عادتهم أن يمشوا مع الطبع . كما قال تعالى (٣٦ : ٢٢٥ ، ٢٢٦ ألم تر أنهم فى كل واد يهيمون . وأنهم يقولون مالايفعلون) ولهذا أخبر : أنهم يتبعهم الغاوون . والغاوى : هو الذى يتبع هواه بغير علم. وهذا هو الغى . وهو خلاف الراشد . كما أن الضال : هو الذى لايعلم مصلحته : هو خلاف المهتدى . قال سبحانه (٥٣ : ١ ، ٢ والنجم إذا هوى . ماضل صاحبكم وما غوى) .

ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى » .

فلهذا تجدهم يمدحون جنس الشجاعة ، وجنس السماحة . إذ كان عدم هذين مذموماً على الإطلاق . وأما وجودهما : ففيه تحصيل مقاصد النفوس على الإطلاق . لـكن العاقبة فى ذلك للمتقين . وأما غير المتقين : فلهم عاجلة لا عاقبة .

والعاقبة ــ و إن كانت فى الآخرة ــ فتكون فى الدنيا أيضا . كما قال تعالى لما ذكر قصة نوح ، ونجاته بالسفينة (١١ : ٤٨ ، ٤٩ قيل : يانوح اهبط بسلام منا و بركات عليك ، وعلى أمم ممن معك . وأمم سنمتعهم . ثم يمسهم منا عذاب أليم ــ إلى قوله ــ فاصبر إن العاقبة للمتقين) وقال تعالى (٢ : ١٩٤ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم . واتقوا الله . واعلموا أن الله مع المتقين) .

المحمود من الحمية والشجاعة

والفرقان : أن يحمد من ذلك ماحمده الله ورسوله . فإن الله تعالى هو الذى حَمْدُه زَين ، وذمه شَيْن ، دون غيره من الشعراء والخطباء وغيرهم . ولهذا ــ لما قال القائل من بنى تميم للنبى صلى الله عليه وسلم « إن حمدى زين وذمى شين » قال له ــ « ذاك الله » .

والله سبحانه حمد الشجاعة والسماحة فى سبيله . كما فى الصحيح عن ابى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال « قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : الرجل يقاتل شجاعة ، ويقاتل حَمِيَّةَ ، ويقاتل رياء . فأىُّ ذلك فى سبيل الله ؟ فقال : من

قاتل لتكون كلمة الله هي العليا . فهو فى سبيل الله » وقد قال سبحانه (٨ : ٣٩ وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ، ويكون الدين كله لله)

وذلك : أن هذا هو المقصود الذى خلق الله الخلق له كما قال تعالى (٥١:٥٦ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) .

فكل ما كان لأجل الغاية التى خلق لها الخلق : كان محموداً عند الله . وهو الذى يبقى لصاحبه وينفعه الله به . وهذه هى الأعمال الصالحات . ولهذا كان الناس أربعة أصناف :

من يعمل لله بشجاعة وسماحة . فهؤلاء هم المؤمنون المستحقون للجنة .

ومن يعمل لغير الله بشجاعة وسماحة . فهذا ينتفع بذلك فى الدنيا . وليس له فى الآخرة من خلاق .

ومن يعمل لله ، لكن لا بشجاعة ولا بسماحة : فهذا فيه من النفاق ونقص الإيمان بقدر ذلك .

ومن لايعمل لله ولا فيه شجاعة ولاسماحة . فهذا ليس له دنيا ولا آخرة .

مايحتاج إليه المؤمن

فهذه الأخلاق والأعمال يحتاج إليها المؤمن عموماً ، وخصوصاً فى أوقات المحن والفتن الشديدة . فإنهم يحتاجون إلى صلاح نفوسهم ، ودفع الذنوب والمصائب عن نفوسهم عند المقتضى للفتنة عندهم .

ويحتاجون أيضاً إلى أمر غيرهم ونهيه ، بحسب قدرتهم .

وكل من هذين الأمرين فيه من الصعوبة مافيه ، وإن كان يسيراً على من يسره الله عليه .

وهذا لأن الله أمر المؤمنين بالإيمان والعمل الصالح . وأمرهم بدعوة الناس وجهادهم على الإيمان والعمل الصالح . ولكنهم كما قال الله تعالى (٢٢: ٤٠ ، ٤١ ولينصرن الله من ينصره . إن الله لقوى عزيز . الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا

الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر . ولله عاقبة الأمور) وكما قال (٤٠ : ٥١ إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا فى الحياة الدنيا و يوم يقوم الأشهاد) وكما قال (٥٨ : ٢١ كتب الله لأغْلِبَنَّ أنا ورسلى . إن الله قوى عزيز) وكما قال (٣٧ : ١٧٣ و إن جندنا لهم الغالبون) .

ولما كان فى الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، والجهاد فى سبيل الله : من الابتلاء ، والمحن مايتعرض به المرء للفتنة : صار فى الناس من يتعلل لترك ماوجب عليه من ذلك بأنه يطلب السلامة من الفتنة . كما قال الله تعالى عن المنافقين (٩ : ٤٩ ومنهم من يقول : ائذن لى ولا تفتنى . ألا فى الفتنة . سقطوا ـ الآية)

وقد ذكروا فى التفسير : أنها نزلت فى الجد بن قيس لما أمره النبى صلى الله عليه وسلم بالتجهز لغزو الروم . وأظن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له « هل لك فى نساء بنى الأصفر ؟ فقال : يارسول الله ، إنى رجل لا أصبر على النساء . و إنى أخاف الفتنة بنساء بنى الأصفر . فائذن لى . ولا تفتنى » .

وهذا الجد : هو الذى تخلف عن بيعة الرضوان تحت الشجرة . واستتر بجمل أحمر . وجاء فيه الحديث « إن كلهم مغفور له إلا صاحب الجمل الأحمر » فأنزل الله تعالى فيه (ومنهم من يقول : ائذن لى ولا تفتنى . ألا فى الفتنة سقطوا) .

يقول : إنه طلب القعود ليسلم من فتنة النساء ، فلا يفتتن بهن . فيحتاج إلى الاحتراز من المحظور ، ومجاهدة نفسه عنه . فيتعذب بذلك ، أو يواقعه فيأثم . فإن مَنْ رأى الصور الجميلة وأحبها . فإن لم يتمكن منها ـ إما لتحريم الشارع ، و إما للعجز عنها ـ : يعذب قلبه . و إن قدر عليها وفعل المحظور : هلك . وفى الحلال من ذلك من معالجة النساء مافيه بلاء .

فهذا وجه قوله « ولا تفتنى » قال الله تعالى (ألا فى الفتنة سقطوا) يقول : إن نفس إعراضه عن الجهاد الواجب ، ونكوله عنه ، وضعف إيمانه ، ومرض قلبه الذى زيَّنَ له ترك الجهاد : فتنة عظيمة قد سقط فيها . فكيف يطلب التخلص من

فتنة صغيرة لم تصبه ، بوقوعه فى فتنة عظيمة قد أصابته ؟ والله تعالى يقول (٨ : ٢١ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) .

فمن ترك القتال الذى أمر الله به لئلا تكون فتنة : فهو فى الفتنة ساقط ، بما وقع فيه من ريب قلبه ، ومرض فؤاده ، وترك ما أمره الله به من الجهاد .

فتدبر هذا . فإن هذا مقام خطر . فإن الناس هنا ثلاثة أقسام :

قسم يأمرون وينهون ويقاتلون ، طلباً لإزالة الفتنة ـ زعموا ـ ويكون فعلهم ذلك أعظم فتنة . كالمقاتلين فى الفتن الواقعة بين الأمة ، مثل الخوارج .

وأقوام ينكلون عن الأمر والنهى والقتال الذى يكون به الدين كله لله . وتكون كلمة الله هى العليا ، لئلا يفتنوا ، وهم قد سقطوا فى الفتنة .

وهذه الفتنة المذكورة فى سورة « براءة » دخل فيها الافتتان بالصور الجميلة . فإنها سبب نزول الآية . وهذه حال كثير من المتدينة ، يتركون مايجب عليهم من أمرٍ ونهيٍ وجهاد ، يكون به الدين كله لله . وتكون به كلمة الله هى العليا ، لئلا يفتتنوا بجنس الشهوات . وهم قد وقعوا فى الفتنة التى هى أعظم مما زعموا أنهم فروا منها .

وإنما الواجب عليهم : القيام بالواجب من الأمر والنهى ، وترك المحظور . والقيام بالواجب وترك المحظور متلازم ، لكون نفوسهم لاتطاوعهم إلا على فعلهما جميعاً ، أو تركهما جميعاً ، مثل كثير ممن يحب الرياسة ، أو المال ، أو شهوات الغى . فإذا فعل ماوجب عليه : من أمرٍ ، ونهيٍ ، وجهادٍ ، وإمارة ، ونحو ذلك . فلا بد أن يفعل معها شيئاً من المحظورات .

فالواجب عليه حينئذ : أن ينظر أغلب الأمرين . فإن كان المأمور أعظم أجراً من ترك ذلك المحظور : لم يترك ذلك ، لما يخاف من أن يقترن به ماهو دونه فى المفسدة . وإن كان ترك المحظور أعظم أجراً : لم يفوت ذلك برجاء ثواب فعل واجب يكون دون ذلك . فذلك يكون بما يجتمع له من الأمرين : من الحسنات والسيئات . فهذا هذا . وتفصيل ذلك يطول .

الأمر والنهى فى كل شىء

وكل بشر على وجه الأرض : فلا بد له من أمرٍ ونهى . ولابد أن يؤمر ويُنهى .حتى لو أنه وحده لكان يأمر نفسه و ينهاها : إما بمعروف ، و إما بمنكر . كما قال تعالى (١٢ : ٥٣ إن النفس لأمّارة بالسوء) .

فإن الأمر : هو طلب الفعل و إرادته . والنهى : طلب الترك و إرادته . ولابد لكل حيٍّ من إرادة وطلب فى نفسه . يقتضى بها فعل نفسه ، و يقتضى بها فعل غيره إذا أمكن دلك . فإن الإنسان حى يتحرك بإرادته . و بنو آدم لايعيشون إلا باجتماع بعضهم مع بعض .

و إذا اجتمع اثنان فصاعداً ، فلا بد أن يكون بينهما ائتمار بأمر ، وتناهٍ عن أمر . ولهذا كان أقل الجماعة فى الصلاة : اثنان . كما قيل « الاثنان فما فوقهما جماعة » لكن لما كان ذلك اشتراكا فى مجرد الصلاة : حصل باثنين . أحدهما : إمام والآخر مأموم . كما قال النبى صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث وصاحبه رضى الله عنهما « إذا حضرت الصلاة فأذّنا وأقيما . وليؤمّكما أكبركما » وكانا متقاربين فى القراءة .

وأما فى الأمور العادية ، ففى السنن : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لايحل لثلاثة يكونون فى سفر إلا أمّرُوا عليهم أحدهم » .

الأمر بالمعروف من لوازم بنى آدم

و إذا كان الأمر والنهى من لوازم وجود بنى آدم . فمن لم يأمر بالمعروف ، الذى أمر الله به ورسوله . و ينهى عن المنكر ، الذى نهى الله عنه ورسوله . و يؤمر بالمعروف الذى أمر الله به ورسوله . ويُنهى عن المنكر الذى نهى الله عنه ورسوله . و إلا فلا بد أن يأمر و ينهى ، ويُؤمر ويُنهى : إما بما يضاد ذلك . و إما بما يشترك فيه الحق الذى أنزله الله بالباطل الذى لم ينزله الله . و إذا اتخذ ذلك

ديناً : كان ديناً مبتدعاً ضالا باطلا . وهذا كما أن كل بشر فإنه حي متحرك بإرادته ، همام حارث . فمن لم تكن نيته وعمله عملاً صالحا لوجه الله . وإلا كان عمله عملاً فاسداً ، أو لغير وجه الله . وهو الباطل . كما قال تعالى (٩٢ : ٤ إن سعيكم لَشَتَّى) .

وهذه الأعمال كلها باطلة من جنس أعمال الكفار (٤٧ : ١ الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ، أضل أعمالهم) وقال تعالى (٢٤ : ٣٩ والذين كفروا أعمالهم كسراب بقِيعة يحسبه الظمآن ماء ، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً . ووجد الله عنده فوفاه حسابه . والله سريع الحساب) وقال (٢٥ : ٢٣ وقدمنا إلى ماعملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوا) .

وقد أمر الله تعالى فى كتابه بطاعته وطاعة رسوله ، وطاعة أُولى الأمر من المؤمنين . كما قال تعالى (٤ : ٥٩ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم . فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . ذلك خير وأحسن تأويلا) .

و « أُولو الأمر » أصحاب الأمر وذووه . وهم الذين يأمرون الناس وينهونهم . وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة ، وأهل العلم والكلام .

فلهذا كان « أُولو الأمر » صنفين : العلماء ، والأمراء . فإذا صلحوا : صلح ، الناس . وإذا فسدوا : فسد الناس . كما قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه للأَحْمَسية لما سألته «مابقاؤنا على هذا الأمر الصالح ؟ قال: ما استقامت لكم أئمتكم»

ويدخل فيهم : الملوك والمشايخ ، وأهل الديوان . وكل من كان متبوعاً : فهو من أولى الأمر .

وعلى كل واحد من هؤلاء : أن يأمر بما أمر الله به ، وينهى عما نهى الله عنه . وعلى كل واحد ممن عليه طاعته : أن يطيعه فى طاعة الله ، ولايطيعه فى معصية الله . كما قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه ــ حين تولى أمر المسلمين وخطبهم ــ فقال

فى خطبته « أيها الناس ، القوى فيكم : الضعيف عندى . حتى آخذ منه الحق . والضعيف فيكم : القوى عندى ، حتى آخذ له الحق . أطيعونى ما أطعت الله ورسوله . فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » .

فصل

كل الحسنات لابد فيها من الإخلاص والموافقة للشريعة

و إذا كانت جميع الحسنات ، لابد فيها من شيئين : أن يراد بها وجه الله ، وأن تكون موافقة للشريعة . فهذا فى الأقوال والأفعال . فى الكلم الطيب ، والعمل الصالح . فى الأمور العلمية ، والأمور العملية العبادية . ولهذا ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن أول ثلاثة تُسْجَر بهم جهنم : رجل تَعَلَّمَ العلم وعلمه . وقرأ القرآن وأقرأه ، ليقول الناس : هو عالم وقارىء . ورجل قاتل وجاهد ، ليقول الناس : هو شجاع وجرىء . ورجل تصدق وأعطى ، ليقول الناس : هو جواد وسخى » فإن هؤلاء الثلاثة ، الذين يريدون الرياء والسمعة : هم بإزاء الثلاثة الذين بعد النبيين : من الصديقين ، والشهداء ، والصالحين .

فإن من تعلم العلم — الذى بعث الله به رسله — وعلمه لوجه الله : كان صديقا .

ومن قاتل لتكون كلمة الله هى العليا وقتل : كان شهيداً .

ومن تصدق يبتغى بذلك وجه الله : كان صالحا .

ولهذا يسأل المفرط فى ماله الرجعة وقت الموت . كما قال ابن عباس رضى الله عنهما « من أُعطى مالا فلم يحج منه ، ولم يُزَكِّ : سأل الرجعة وقت الموت . وقرأ قوله تعالى (٦٣ : ١٠ وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتى أحدَكم الموتُ . فيقول : رب ، لولا أخَّرتنى إلى أجل قريب ، فأصَّدَّق وأكُنْ من الصالحين) .

فهذه الأمور العلمية الكلامية : يحتاج أن يكون مايخبر به — عن الله ، واليوم الآخر . وما كان و يكون — حقاً صوابا ، وما يأمر به ، وما ينهى عنه ، كما جاءت به الرسل عن الله .

فهذا هو الصواب الموافق للسنة والشريعة ، المتبع لكتاب الله وسنة رسوله .
كما أن العبادات التى نتعبد بها : إذا كانت مما شرعه الله ، وأمر الله به ورسوله : كانت حقا صوابا ، موافقاً لما بعث الله به رسله . ومالم يكن كذلك من القسمين : كان من الباطل والبدع المضلة والجهل ، وإن كان يسميه من يسميه : علوماً ومعقولات ، وعبادات ، ومجاهدات ، وأذواقا ، ومقامات .

ويحتاج أيضاً : أن يؤمر بذلك لأمر الله ، ويُنهى عنه لنهى الله . ويخبر بما أخبر الله به . لأنه حق وإيمان وهدى ، كما أخبرت به الرسل . كما تحتاج العبادة إلى أن يقصد بها وجه الله .

فإذا قيل ذلك لاتباع الهوى والحمية ، أو لإظهار العلم والفضيلة ، أو لطلب السمعة والرياء : كان بمنزلة المقاتل شجاعة وحميةً ورياءً .

وكثير من أهل العلم والعبادة : مايقولون ويفعلون خلاف الحق

ومن هنا يتبين لك ماوقع فيه كثير من أهل العلم والمقال ، وأهل العبادة والحال . فكثيراً مايقول هؤلاء من الأقوال ماهو خلاف الكتاب والسنة . أو مايتضمن خلاف السنة ووفاقها . وكثيراً مايتعبد هؤلاء بعبادات لم يأمر الله بها . بل قد نهى عنها . أو مايتضمن مشروعاً ومحظوراً . وكثيراً مايقاتل هؤلاء قتالا مخالفاً للقتال المأمور به . أو متضمناً لمأمور به ومحظور .

ثم كل من الأقسام الثلاثة ـ المأمور ، والمحظور ، والمشتمل على الأمرين ـ : قد يكون لصاحبه نية حسنة . وقد يكون متبعاً لهواه . وقد يجتمع له هذا وهذا .

فهذه تسعة أقسام فى هذه الأمور . وفى الأموال المنفقة عليها من الأموال السلطانية : الفىء وغيره . والأموال الموقوفة ، والأموال الموصى بها ، والمنذورة . وأنواع العطايا ، والصدقات ، والصِلات .

وهذا كله من لَبْس الحق بالباطل . وخلط عمل صالح وآخر سيء .

والسيء : من ذلك قد يكون صاحبه مخطئاً ، أو ناسياً : مغفور له ، كالمجتهد

المخطىء الذى له أجر ، وخطؤه مغفور له . وقد يكون صغيراً مُـكَفَّراً باجتناب الـكبائر . وقد يكون مغفوراً بتوبة ، أو بحسنات تمحو السيئات . أو مكفراً بمصائب الدنيا . ونحو ذلك .

ألا إن دين الله الذى أنزل به كتبه ، و بعث به رسله ، ماتقدم : من إرادة الله وحده بالعمل الصالح .

الإسلام الذى لايقبل الله من أحد غيره

وهذا هو الإسلام العام الذى لايقبل الله من أحد غيره . قال تعالى (٣ : ٨٥ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه . وهو فى الآخرة من الخاسرين) وقال تعـالى (٣ : ١٨ ، ١٩ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائـكة وأولوا العلم قائمـا بالقسط . لا إله إلا هو العزيز الحـكيم . إن الدين عند الله الإسلام)

و « الإسلام » يجمع معنيين . أحدهما : الاستسلام والانقياد ، فلا يكون متـكبراً .

والثانى : الإخلاص من قوله تعالى (٣٩:٢٩ ورجلاً سَلَماً لرجل) فلا يكون مشتركا ، وهو أن يسلم العبد لله رب العالمين . كما قال تعالى (٢ : ١٣٢ ، ١٣٣ ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سَفِهَ نفسه . ولقد اصطفيناه فى الدنيـا . و إنه فى الآخرة لمن الصالحين . إذ قال له ر به : أسلم . قال : أسلمت لرب العالمين . ووصّى بها إبراهيم بنيه و يعقوب : يابنىّ إن الله اصطفى لـكم الدين . فلا تموتُنَّ إلا وأنتم مسلمون) وقال تعـالى (٦ : ١٦١ ، ١٦٢ قل : إننى هدانى ربى إلى صراط مستقيم . ديناً قِيَمًا ملة إبراهيم حنيفا . وما كان من المشركين . قل : إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين . لا شريك له . و بذلك أُمرت . وأنا أول المسلمين) .

و « الإسلام » يستعمل لازماً معدًى بحرف اللام ، مثلما ذكر فى هـذه الآيات . ومثل قوله تعالى (٣٩ : ٥٤ وأنيبوا إلى ر بكم وأسلموا له من قبل أن

يأتيكم العذاب ، ثم لاتنصرون) ومثل قوله تعـالى (٧ : ٤٤ قالت : رب إنى ظلمت نفسى . وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) ومثل قوله تعـالى (٣ : ٨٣ أفغير دين الله يبغون ؟ وله أسلم من فى السموات والأرض طوعاً وكرها . و إليه يرجعون) ومثل قوله تعالى (٦ : ٧١ ، ٧٢ قل أندعوا من دون الله مالا ينفعنا ولا يضرنا ، ونرد على أعقابنا ، بعد إذ هدانا الله ؟ كالذى استهوته الشياطين فى الأرض حيران . له أصحاب يدعونه إلى الهدى : ائْتِنَا . قل إن هدى الله هو الهدى . وأُمرنا لنسلم لرب العالمين . وأن أقيموا الصلاة واتقوه) .

و يستعمل متعدياً مقرونا بالإحسان . كقوله تعالى (٢ : ١١١ ، ١١٢ وقالوا : لن يدخل الجنـة إلامن كان هوداً ، أو نصارى . تلك أمانِيُّهم . قل : هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين . بلى . من أسلم وجهه لله وهو محسن . فله أجره عند ر به ، ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون) وقوله تعالى (٤ : ١٢٥ ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن ، واتبع ملة إبراهيم حنيفا ، واتخذ الله إبراهيم خليلا) فقد أنـكر الله أن يكون دين أحسن من هذا الدين . وهو إسلام الوجه لله مع الإحسان . وأخبر : أن كل من أسلم وجهه لله وهو محسن : فله أجره عند ر به . ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

أثبت هذه الـكلمة الجامعة ، والقضية العامة ، رداً لمزاعم من زعم : أنه لايدخل الجنة إلا متهود أو متنصر .

إسلام الوجه والإحسان هما الأصلان

وهذان الوصفان ـ وهما إسلام الوجه لله ، والإحسان ـ هما الأصلان المتقدمان وهما كون العمل خالصاً لله صوابا ، موافقاً للسنة والشريعة .

وذلك : أن إسلام الوجه لله هو متضمن القصد والنية لله . كما قال بعضهم :

أستغفر الله ذنباً ، لستُ محصيَه ... ربُّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

وقد استعمل هنا أر بعة ألفاظ : إسلام الوجه ، و إقامة الوجه ، كقوله تعالى

(٧ : ٢٩ وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) وقوله تعالى (٣٠ : ٣٠ فأقم وجهك للدين حنيفا . فطرة الله التى فطر الناس عليها) .

وتوجيه الوجه : كقول الخليل عليه السلام (٦ : ٧٩ إنى وجَّهتُ وجْهِيَ للذى فطر السموات والأرض حنيفا ، وما أنا من المشركين) .

وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى دعاء الاستفتاح فى صلاته من الليل «وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين الخ»

وفى الصحيحين عن البراء بن عازب رضى الله عنهما . أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه أن يقول إذا أوى إلى فراشه « اللهم أسلمت نفسى إليك . ووجهت وجهى إليك ـ الحديث » .

معنى « الوجه » و « التوجه »

فالوجه : يتناول المتوجِّه والمتوجَّه إليه . و يتناول المتوجه نحوه . كما يقال : أىَّ وجه تريد ؟ أى : أىَّ وجهة وناحية تقصد ؟ .

وذلك أنهما متلازمان . فحيث توجه الإنسان : توجه وجهه ، ووجهه مستلزم لتَوجهه . وهذا فى باطنه وظاهره جميعاً . فهى أربعة أمور . والباطن : هو الأصل . والظاهر : هو الكمال والشعار . فإذا توجه قلبه إلى شيء : تبعه وجهه الظاهر .

فإذا كان العبد قصدُه ومراده وتوجهه إلى الله : فهذا صلاح إرادته وقصده . فإذا كان مع ذلك محسناً ، فقد اجتمع له : أن يكون عمله صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحداً . وهو قول عمر رضى الله عنه « اللهم اجعل عملى كله صالحا ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئا » .

العمل الصالح

والعمل الصالح : هو الإحسان ، وهو فعل الحسنات . وهو ما أمر الله به . والذى أمر الله به : هو الذى شرعه الله . وهو الموافق لسنة الله وسنة رسوله .

فقد أخبر الله تعالى : أن من أخلص قصده لله ، وكان محسنا فى عمله : فإنه مستحق للثواب ، سالم من العقاب .

ولهذا كان أئمة السلف ـ رحمهم الله ـ يجمعون هذين الأصلين ، كقول الفضيل بن عياض فى قوله تعالى (ليبلوكم أيكم أحسن عملا ؟) قال : أخلصه وأصوبه . فقيل : يا أبا علي ، ما أخلصه وأصوبه ؟ فقال : إن العمل إذا كان صوابا ، ولم يكن خالصاً : لم يقبل . وإذا كان خالصاً ، ولم يكن صوابا : لم يقبل . حتى يكون خالصاً صوابا . والخالص : أن يكون لله . والصواب : أن يكون على السنة .

وقد روى ابن شاهين واللاَّلِكائِي ، عن سعيد بن جبير . قال « لايقبل قول إلا بعمل . ولا يقبل قول وعمل : إلا بنية . ولا يقبل قول وعمل ونية : إلا بموافقة السنة » . « ورويا عن الحسن البصرى مثله . ولفظه « لايصلح » مكان « لايقبل » .

الرد على المرجئة

وهذا فيه رد على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافياً .

فأخبر أنه لابد من قول وعمل . إذ الإيمان : قول عمل . لابد من هذين ، كما قد بسطناه فى غير هذا الموضع . و بينا أن مجرد تصديق القلب ونطق اللسان ، مع البغض لله ولشرائعه والاستكبار على الله وعلى شرائعه : لا يكون إيمانا باتفاق المؤمنين . حتى يقترن بالتصديق عمل صالح .

وأصل العمل : عمل القلب . وهو الحب ، والتعظيم المنافى للبغض والاستكبار .

ثم قالوا « لايقبل قول وعمل : إلا بنية » وهـذا ظاهر . فإن القول والعمل إذا لم يكن خالصاً لله تعالى : لم يقبله الله .

ثم قالوا « ولا يقبل قول وعمـل ونية : إلا بموفقة السنة » وهى الشريعة . وهى ما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم . لأن القول والعمل والنية الذى

لا يكون مسنونا مشروعاً قد أمر الله به : يكون بدعة « وكل بدعة ضلالة » ليس مما يحبه الله فلا يقبله الله . ولا يصلح . مثل أعمال المشركين وأهل الـكتاب ؛

ولفظ «السنة» فى كلام السلف : يتناول السنة فى العبادات ، وفى الاعتقادات . وإن كان كثير ممن صنف فى السنة : يقصدون الـكلام فى الاعتقادات . وهذا كقول ابن مسعود ، وأبى بن كعب ، وأبي الدرداء ، رضى الله عنهم « اقتصاد فى سنة ، خير من اجتهاد فى بدعة » وأمثال ذلك .

والله سبحانه وتعـالى أعلم . وصلى الله وسلم و بارك على عبده ورسوله محمد ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

———————

رسالة فى حروف القرآن وأصواتنا به

وما وقع فى ذلك من النزاع

من درر

شيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

٦٦١ - ٧٢٨



بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة فى حروف القرآن وأصوات القارىء وماوقع فى ذلك من النزاع ، و بيان الحق وما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع .

لشيخ الإسلام والمسلمين ، عمدة المفتين ، و إمام المحققين بحر العلوم ، الصدر الكامل . ناصر السنة ، وقامع البدعة . أبى العباس أحمد بن تيمية ، الحرانى الحنبلى السلفى ، قدس الله روحه .

سئل الشيخ ـ رحمه الله ـ عن رجلين تباحثا .

فقال أحدهما : القرآن حرف وصوت . وقال الآخر : ليس هو بحرف ولا صوت .

وقال أحدهما النقط التى فى المصحف والشكل من القرآن . وقال الآخر : ليس ذلك من القرآن . فما الصواب فى ذلك ؟ .

فأجاب رضى الله عنه :

الحمد لله رب العالمين .

هذه المسألة : يتنازع فيها كثير من الناس . و يخلطون الحق بالباطل .

فالذى قال « إن القرآن حرف وصوت » إن أراد بذلك : أن هذا القرآن الذى يقرؤه المسلمون : هو كلام الله الذى نزل به الروح الأمين على قلب محمد خاتم النبيين والمرسلين . وأن جبريل سمعه من الله ، والنبى صلى الله عليه وسلم سمعه من جبريل . والمسلمون : سمعوه من النبى صلى الله عليه وسلم . كما قال تعالى (١٦ : ١٠٢ قل نزله روح القدس من ربك بالحق) وقال تعالى (٦ : ١١٤ والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق) فقد أصاب فى ذلك . فإن هذا مذهب سلف الأمة وأئمتها رحمهم الله . والدلائل على ذلك كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع .

ومن قال « إن القرآن العربي لم يتكلم الله به . وإنما هو كلام جبريل ، أو كلام محمد ، عبَّر به عن المعنى القائم بذات الله » كما يقول ذلك ابن كُلاَّب والأشعري ومن وافقهما : فهو قول باطل من وجوه كثيرة .

فإن هؤلاء يقولون : إن كلام الله معنى واحد قائم بالذات . وإن معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحد . وأنه لايتعدد ، ولا يتبعض . وإنه إن عبر عنه بالعربية : كان قرآنا . وبالعبرانية : كان توراة . وبالسريانية : كان إنجيلا . فيجعلون معنى آية الكرسي ، وآية الدَّين ، و(قل هو الله أحد) و (تبتّ يدا أبي لهب) والتوراة والإنجيل ، وغيرهما : معنًى واحداً .

وهذا قول فاسد بالعقل والشرع . وهو قولٌ أحدثه ابن كلاب ، لم يسبقه إليه غيره من السلف .

وإن أراد القائل « بالحرف والصوت » أن الأصوات المسموعة من القراء . والمداد الذي في المصاحف قديم أزلي : فقد أخطأ وابتدع . وقال مايخالف العقل والشرع . فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « زينوا القرآن بأصواتكم » فبين أن الصوت صوت القارىء . والكلام كلام الباري . كما قال تعالى (٩ : ٦ وإن أحد من المشركين استجارك فأجِرْه حتى يسمع كلام الله) .

والقرآن الذي يقرؤه المسلمون : كلام الله . لا كلام غيره . كما ذكر الله ذلك .

وفي السنن : عن جابر بن عبد الله ، أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يعرض نفسه على الناس بالموسم . فيقول : ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي . فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي » وقالوا لأبي بكر الصديق ــ لما قرأ عليهم (آلم . غلبت الروم) ــ أهذا كلامك ، أم كلام صاحبك ؟ فقال « ليس بكلامي ولا كلام صاحبي ، ولكنه كلام الله تعالى » .

والناس إذا بَلَّغوا كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، كقوله « إنما الأعمال بالنيات » يعلمون : أن الحديث الذي يبلغون هو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والسامعون يعلمون أن الحديث الذى يسمعون : كلام النبى صلى الله عليه وسلم . تكلم به بصوته و بحروفه ومعانيه . والمحدث : إنما بلغه عنه بصوت نفسه ، لا بصوت النبى صلى الله عليه وسلم .

فالقرآن : أولى أن يكون كلام الله ، إذا بلغه الرسول عنه ، وقرأه الناس بأصواتهم . والله تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه بصوت نفسه . ونادى موسى بصوت نفسه . كما ثبت بالكتاب والسنة ، و إجماع السلف .

وصوت العبد : ليس هو صوت الرب ، ولا مثل صوته . فإن الله ليس كمثله شىء ، لا فى ذاته ولا فى صفاته ، ولا فى أفعاله .

وقد نص أئمة الإسلام ـ أحمد ومن قبله من الأئمة رحمهم الله ـ على ما نطق به الكتاب والسنة . من أن الله ينادى بصوت ، وأن القرآن كلامه تكلم بحروف وصوت ، ليس منه شىء كلاماً لغيره ، لا جبريل ، ولا غيره . وأن العباد يقرءونه بأصوات أنفسهم وأفعالهم . فالصوت المسموع من العبد : صوت القارىء . والكلام : كلام البارى .

وكثير من الخائضين فى هذه المسألة : لا يميز بين صوت العبد وصوت الرب . بل يجعل هذا هو هذا ، فينفيهما جميعاً ، و يثبتهما جميعا . فإذا نفى الحرف والصوت : نفى أن يكون القرآن العربى كلام الله . وأن يكون الله منادياً لعباده بصوته الذى ليس كصوت العبد . وأن يكون القرآن الذى يقرؤه المسلمون : هو كلام الله . كما نفى أن يكون صوت العبد صفة لله ، ثم جعل كلام الله المتنوع شيئاً واحداً . لا فرق بين القديم والحادث .

وهو مصيب فى هـذا الفرق ، دون ذاك الثانى الذى فيه نوع من الإلحاد والتعطيل . حيث جعل الكلام المتنوع شيئاً واحداً ، لا حقيقة له عند التحقيق .

و إذا جعل صوت الرب هو صوت العبد ، أو سكت عن التمييز بينهما ـ مع قوله : إن الحروف متعاقبة فى الوجود ، مقترنة فى الذات ، قديمة أزلية الأعيان . فجعل

عين صفة الرب تحل فى العبد ، أو تتحد بصفته ـ فقد قال بنوع من الحلول والاتحاد يفضى إلى نوع من التعطيل .

وقد علم أن نفى الفرق والمباينة بين الخالق وصفاته ، والمخلوق وصفاته : خطأ وضلال ، لم يذهب إليه أحد من سلف الأمة وأئمتها . بل هم متفقون على التمييز بين صوت الرب ، وصوت العبد . ومتفقون : أن الله تكلم بالقرآن الذى أنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، حروفه ومعانيه . وأنه ينادى عباده بصوته . ومتفقون على أن الأصوات المسموعة من القراء : هى أصوات العباد ، وعلى أنه ليس شىء من أصوات العباد ، ولا مداد المصاحف : قديما . بل القرآن مكتوب فى مصاحف المسلمين ، مقروء بألسنتهم ، محفوظ بقلوبهم . وهو كله كلام الله . والصحابة كتبوا المصاحف ، كما كتبوها ، بغير شكل ولا نقط ، لأنهم كانوا عرباً لايلحنون . ثم لما حدث اللحن : نقط الناس المصاحف وشكلوها . فإن كتبت بغير شكل ولا نقط : جاز . وإن كتبت بنقط وشكل : جاز ولم يكره . فى أظهر قول العلماء ، وإحدى الروايتين عن أحمد . وحكم النقط والشكل : حكم الحروف . فإن الشكل يبين إعراب القرآن ، كما يبين النقط الحروف .

والمداد الذى تكتب به الحروف ، ويكتب به الشكل والنقط : مخلوق . وكلام الله العربى الذى أنزله ، وكتب فى المصاحف بالشكل والنقط ، وبغير شكل ونقط : ليس بمخلوق . وحكم الإعراب حكم الحروف ، لكن الإعراب لايستقل بنفسه ، بل هو تابع للحروف المنقوطة . والشكل والنقط لا يستقل بنفسه ، بل هو تابع للحروف المرسومة . فلهذا لا يحتاج لتجريدهما وإفرادهما بالكلام ، بل القرآن الذى يقرؤه المسلمون : هو كلام الله ، معانيه وحروفه ، وإعرابه .

والله تكلم بالقرآن العربى الذى أنزله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم . والناس يقرءونه بأفعالهم وأصواتهم . والمكتوب فى مصاحف المسلمين هو كلام الله . وهو القرآن العربى الذى أنزله على نبيه ، سواء كتب بشكل ونقط ، أو بغير

شكل ونقط . والمداد الذى كتب به القرآن ليس بقديم ، بل هو مخلوق . والقرآن الذى كتب فى المصحف بالمداد : هو كلام الله ، منزل غير مخلوق . والمصاحف يجب احترامها باتفاق المسلمين . لأن كلام الله مكتوب فيها ، واحترام النقط والشكل ـ إذا كتب المصحف مشكلا منقوطاً ـ كاحترام الحروف . باتفاق علماء المسلمين ، كما أن حرمة إعراب القرآن كحرمة حروفه المنقوطة باتفاق المسلمين . ولهذا قال أبو بكر وعمر « حفظ إعراب القرآن : أحب إلينا من حفظ بعض حروفه » .

والله تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه ، فجميعه كلام الله . فلا يقال : بعضه كلام الله ، و بعضه ليس بكلام الله .

وهو سبحانه قد نادى موسى بصوت سمعه موسى . فإنه سبحانه قد أخبر : أنه نادى موسى فى غير موضع من القرآن . كما قال تعالى (٧٩ : ١٥ ، ١٦ هل أتاك حديث موسى . إذ ناداه ربه بالوادى المقدس طوى) .

والنداء لا يكون إلا صوتاً ، باتفاق أهل اللغة . وقد قال تعالى (٤ : ١٦٣ ، ١٦٤ إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده . وأوحينا إلى إبراهيم و إسماعيل و إسحاق و يعقوب والأسباط ، وعيسى وأيوب و يونس وهارون وسليمان . وآتينا داود زبوراً . ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل . ورسلاً لم نقصصهم عليك . وكلم الله موسى تكليماً) .

فقد فرق الله بين إيحائه إلى النبيين . و بين تكليمه لموسى . فمن قال : إن موسى لم يسمع صوتاً ، بل أُلهم معناه : لم يفرق بين موسى وغيره . وقد قال الله تعالى (٢ : ٢٥٣ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض . منهم من كَلَّمَ اللهُ . ورفع بعضهم درجات) وقال تعالى (٤٢ : ٥١ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ، أو يرسل رسولاً . فيوحى بإذنه مايشاء) .

فقد فرق بين الإيحاء والتكليم من وراء حجاب . كما كلم الله موسى .

فمن سوّى بين هذا وهذا : كان ضالاً .

وقد قال الإمام أحمد وغيره : لم يزل الله متكلما إذا شاء . وهو يتكلم بمشيئته وقدرته ، يتكلم بشيء بعد شيء ، كما قال تعالى (٢٠ : ١١ فلما أتاها نودى ياموسى) فناداه حين أتى الشجرة ، ولم يناده قبل ذلك . وقد قال تعالى (٧ : ٢٢ فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سوآتهما . وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة ، وناداهما ربهما : ألم أنهكما عن تلكما الشجرة ، وأقُلْ لكما إن الشيطان لكما عدو مبين ؟) فهو سبحانه نادى آدم وزوجه حين أكلا من الشجرة ، ولم ينادهما قبل ذلك .

وكذلك قال تعالى (٧ : ١١ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ، ثم قلنا للملائكة : اسجدوا لآدم) فهو سبحانه قال للملائكة وأمرهم بالسجود بعد أن خلق آدم وصَوَّرَه ، ولم يأمرهم قبل ذلك . وكذا قوله (٣ : ٥٩ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم . خلقه من تراب . ثم قال له : كن فيكون) فأخبر : أنه قال له « كن فيكون » بعد أن خلقه من تراب .

ومثل هذا الخبر فى القرآن كثير ، يخبر تعالى : أنه تكلم فى وقت معين ، ونادى فى وقت معين .

وقد ثبت فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم « أنه لما خرج إلى الصفا . قرأ قوله تعالى (٢ : ١٥٨ إن الصفا والمروة من شعائر الله) ثم قال : نبدأ بما بدأ الله به » فأخبر : أن الله بدأ بالصفا قبل المروة .

والسلف اتفقوا على أن كلام الله منزل . غير مخلوق . منه بدأ وإليه يعود ، فظن بعض الناس : أن مرادهم أنه قديم العين .

ثم قالت طائفة : هو معنى واحد ، وهو الأمر بكل مأمور ، والنهى عن كل منهى ، والخبر بكل مخبر . إن عبر عنه بالعربية : كان قرآناً . وإن عبر عنه بالعبرانية : كان توراة . وإن عبر عنه بالسريانية : كان إنجيلاً .

وهذا القول مخالف للشرع والعقل .

وقالت طائفة : هو حروف وأصوات قديمة الأعيان ، لازمة لذات الله . لم تزل

لازمة لذاته ، وأن الباء والسين والميم ، موجودة مقترنة بعضها ببعض معاً ، أزلاً وأبداً ، لم تزل ولا تزال . لم يسبق منها شيء شيئاً .

وهذا أيضاً مخالف للشرع ، والعقل .

وقالت طائفة : إن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، وإنه فى الأزل كان متكلماً بالنداء الذى سمعه موسى عليه السلام . وإنما تجدد استماع موسى ، لا أنه ناداه حين أتى الوادى المقدس ، بل ناداه قبل ذلك بما لا يتناهى ، ولكن موسى عليه السلام تلك الساعة سمع النداء .

وهؤلاء وافقوا الذين قالوا : إن القرآن مخلوق فى أصل قولهم . فإن أصل قولهم : إن الرب لا تقوم به الأمور الاختيارية . فلا يقوم به كلام ولا فعل ، باختياره ومشيئته .

وقالوا : هذه حوادث . والرب تعالى لا تقوم به الحوادث .

فخالفوا صحيح المنقول ، وصريح المعقول . واعتقدوا : أنهم بهذا يردون على الفلاسفة ، ويثبتون حدوث العالم .

وأخطأوا فى ذلك . فلا الإسلام نصروا ، ولا الفلاسفة كسروا .

وادعوا : أن الرب لم يكن قادراً فى الأزل على كلام يتكلم به ، ولا فعل يفعله ، وأنه صار قادراً بعد أن لم يكن قادراً ، بغير أمر حدث . أو يغيرون العبارة ، فيقولون : لم يزل قادراً ، لكن يقولون : إن المقدور كان ممتنعاً ، وإن الفعل صار ممكناً له ، بعد أن كان ممتنعاً عليه ، من غير تجدد شيء .

وقد يعبرون عن ذلك ، بأن يقولوا : كان قادراً فى الأزل على مايمكن فيما لا يزال ، لا على مالا يمكن فى الأزل .

فيجمعون بين النقيضين حيث يثبتونه قادراً فى حال كون المقدور عليه ممتنعاً عندهم . ولم يفرقوا بين نوع الكلام والفعل ، وبين عينه ، كما لم يفرق الفلاسفة

بين هذا وهذا. بل الفلاسفة ادعوا : أن مفعوله المعين قديم بقدمه . فضلوا فى ذلك ، وخالفوا صريح المعقول ، وصحيح المنقول .

فإن الأدلة لاتدل على قدم شيء بعينه من العالم ، بل تدل على أن ماسوى الله مخلوق حادث ، بعد أن لم يكن . إذ الله تعالى فاعل بقدرته ومشيئته . كما تدل على ذلك الدلائل القطعية .

والفاعل بمشيئته : لا يكون شيء من مفعوله لازماً له بصريح العقل واتفاق عامة العقلاء ، بل وكل فاعل لا يكون شيء من مفعوله لازماً لذاته . ولايتصور مقارنة مفعوله المعين له ، ولو قدر أنه فاعل بغير إرادة . فكيف بالفاعل بالإرادة ؟ .

وما يذكر بأن المعلول يقارن علته : فإنما يصح فيما كان من العلل يجرى مجرى الشروط . فإن الشرط لا يجب أن يتقدم على المشروط . بل قد يقارنه ، كما تقارن الحياة العلم . وأما ما كان فاعلا ـ سواء سمى علة ، أو لم يسم علة ـ فلا بد أن يتقدم على الفعل المعين . والفاعل المعين لايجوز أن يقارنه شيء من مفعولاته ، ولا يعرف العقلاء فاعلا قط يلزمه مفعول معين . وقول القائل : حركت يدى ، فتحرك الخاتم : هو من باب الشروط ، لامن باب الفاعلية .

ولأنه لو كان العالم قديماً ، لكان فاعله موجباً بذاته فى الأزل . ولم يتأخر عنه موجبه ومقتضاه . ولو كان كذلك لم يحدث شيء من الحوادث ، وهذا خلاف المشاهد .

فقد ثبت أن الله سبحانه لم يزل قادراً على الكلام والفعل ، بل لم يزل متكلماً إذا شاء ، فاعلا لما يشاء ، ولم يزل موصوفاً بصفات الكمال ، منعوتاً بنعوت الجلال والإكرام .

والعالم فيه من الإحكام والإتقان : مايدل على علم الرب . وفيه من الاختصاص : مايدل على مشيئته . وفيه من الإحسان : مايدل على رحمته . وفيه من العواقب الحميدة : مايدل على حكمته . وفيه من الحوادث : مايدل على قدرة الرب تعالى ، مع

أن الرب مستحق لصفات الكمال لذاته . فإنه مستحق لكل كمال ممكن للوجود لانقص فيه . منزه عن كل نقص .

وهو سبحانه ليس له كُفُءٌ فى أى صفة من صفاته ، ولا فى أى أمر من أموره . فهو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل ، منزه فيها عن التشبيه والتمثيل . ومنزه عن النقائص مطلقا . فإن وصفه بالنقائص من أعظم الأباطيل . وكماله من لوازم ذاته المقدسة ، لايستفيده من غيره . بل هو المنعم على خلقه بالخلق والإنشاء . وما جعله فيهم من صفات الأحياء . وخالق صفات الكمال أحق بها مَنْ لا كُفُوَ له فيها .

وأصل اضطراب الناس فى مسألة كلام الله : أن الجهمية والمعتزلة لما ناظرت الفلاسفة فى مسألة حدوث العالم ، اعتقدوا أن مايقوم به من الصفات والأفعال المتعاقبة : لا يكون إلا حادثا ، بناء على أن مالا يتناهى لايمكن وجوده . والتزموا أن الرب كان فى الأزل غير قادر على الفعل والكلام ، بل كان ذلك ممتنعاً عليه وكان معطلا عن ذلك .

وقد يعبرون عن ذلك : بأنه كان قادراً فى الأزل على الفعل فيما لايزال ، مع امتناع الفعل عليه فى الأزل . فيجمعون بين النقيضين . حيث يصفونه بالقدرة فى حال امتناع المقدور لذاته ، إذ كان الفعل يستلزم أن يكون له أول . والأزل لا أول له . والجمع بين إثبات الأولية ونفيها : جمع بين النقيضين . ولم يهتدوا إلى الفرق بين مايستلزم الأولية والحدوث . وهو الفعل المعين والمفعول المعين . و بين مالا يستلزم ذلك . وهو نوع الفعل والكلام . بل هذا يكون دائما ، و إن كان كل من آحاده حادثا ، كما يكون دائما فى المستقبل ، و إن كان كل من آحاده فانياً . بخلاف خالق يلزمه مخلوقه المعين دائما . فإن هذا هو الباطل فى صريح العقل وصحيح النقل . ولهذا اتفقت فطر العقلاء على إنكار ذلك ، لم ينازع فيه إلا شرذمة

من المتفلسفة . كابن سينا وأمثاله الذين زعموا : أن الممكن المفعول قد يكون قديماً واجب الوجود بغيره .

فخالفوا فى ذلك جماهير العقلاء ، مع مخالفتهم لسلفهم : إرسطو وأتباعه ، فإنهم لم يكونوا يقولون ذلك ، و إن قالوا : بقدم الأفلاك .

و إرسطو أول من قال : بقدمها من الفلاسفة المشّائين ، بناء على إثبات علة غائية ، لحركة الفلك . يتحرك الفلك للتشبه بها . لم يثبتوا له فاعلا مبدعاً ، ولم يثبتوا ممكنا قديما واجباً بغيره ، وهم — و إن كانوا : أجهل بالله ، وأكفر من متأخريهم — فهم يسلمون لجمهور العقلاء : أن ما كان ممكناً بذاته ، فلا يكون إلا محدثاً مسبوقا بالعدم . فاحتاجوا أن يقولوا : كلامه مخلوق ، منفصل عنه .

وطائفة وافقتهم على امتناع وجود مالا نهاية له . لـكن قالوا : تقوم به الأمور الاختيارية . فقالوا : إنه فى الأزل لم يكن متكلماً . بل ولا كان الـكلام مقدوراً له ، ثم صـار متكلماً بلا حدوث حادث بكلام يقوم به . وهو قول الهاشمية ، والـكرامية وغيرهم .

وطائفة قالت : إذا كان القرآن غير مخلوق ، فلا يكون إلا قديم العين لازماً لذات الرب ، فلا يتكلم بمشيئته وقدرته .

ثم منهم من قال : هو معنى واحد قديم . فجعل آية الـكرسى وآية الدَّين ، وسائر آيات القرآن ، والتوراة والإنجيل ، وكل كلام يتكلم الله به : معنى واحداً لا يتعدد ولا يتبعض .

ومنهم من قال : إنه حروف وأصوات مقترنة لازمة للذات ، وهؤلاء أيضاً وافقوا الجهمية والمعتزلة فى أصل قولهم : إنه متكلم بكلام لا يقوم بنفسه ومشيئته وقدرته . وأنه لاتقوم به الأمور الاختيارية . وأنه لم يَسْتَوِ على عرشه ، بعد أن خلق السموات والأرض . ولا يأتى يوم القيامة ، ولم يناد موسى حين ناداه . ولا تغضبه المعاصى ، ولا ترضيه الطاعات ، ولا تفرحه توبة التائبين .

وقالوا فى قوله (٩:١٠٥ وقل : اعملوا . فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) ونحو ذلك : أنه لا يراها إذا وجدت . بل إما أنه لم يزل رائياً لها . و إما أنه لم يتجدد له شيء موجود ، بل تعلق معدوم . إلى أمثال هذه المقالات التى خالفوا فيها نصوص الـكتاب والسنة ، مع مخالفة صريح العقل .

والذى ألجأهم إلى ذلك : موافقتهم للجهمية ، على أصل قولهم : فى أنه سبحانه لايقدر فى الأزل على الفعل والـكلام . وخالفوا السلف والأئمة فى قولهم : لم يزل الله متكلماً إذا شاء .

ثم افترقوا أحزاباً أر بعة ــ كما تقدم ــ : الخلقية ، والحدوثية ، والاتحادية ، والاقترانية . وشر من هؤلاء : الصابئة والفلاسفة ، الذين يقولون : إن الله لم يتـكلم ، لا بكلام قائم بذاته ، ولا بكلام يتكلم به بمشيئته وقدرته . لا قديم النوع ، ولا قديم العين ، ولا حادث ولا مخلوق . بل كلامه عندهم ما يفيض على نفوس الأنبياء . و يقولون : إنه كلم موسى من سماء عقله .

وقد يقولون : إنه تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات . فإنه إنما يعلمها على وجه كلى . و يقولون ، مع ذلك : إنه يعلم نفسه ، و يعلم ما يفعله . وقولهم : يعلم نفســه ومفعولاته حق . كما قال تعالى (٦٧ : ١٤ ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ؟) لـكن قولهم ــ مع ذلك ــ إنه لا يعلم الأعيان المعينة جهل وتناقض . فإن نفسه المقدسة معينة والأفلاك معينة ، وكل موجود معين . فإن لم يعلم المعينات : لم يعلم شيئاً من الموجودات . إذ الكليات إنما تـكون كليات فى الأذهان ، لافى الأعيان . فمن لم يعلم إلا الـكليات ، لم يعلم شيئاً من الموجودات . تعـالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيرا .

وهم إنما ألجأهم إلى هذا الإلحاد : فرارهم من تجدد الأحوال للبارى تعالى . مع أن هؤلاء يقولون : إن الحوادث تقوم بالقديم ، و إن الحوادث لا أول لها . لـكن نفوا ذلك عن البارى ، لاعتقادهم : أنه لا صفة له . بل هو وجود مطلق .

وقالوا : إن العلم نفس عين العالم ، والقدرة نفس عين القادر . والعلم والعـالم شيء واحد . والمريد والإرادة شيء واحد . فجعلوا هـذه الصفة هي الأخرى ، وجعلوا الصفات هي الموصوف .

ومنهم من يقول : بل العلم كل العلوم ، كما يقوله الطوسي صاحب « شرح الإشارات » فإنه أنكر على ابن سينا إثباته لعلمه بنفسه ، وما يصدر عن نفسه .

وابن سينا أقرب إلى الصواب . لـكنه تناقض مع ذلك حيث نفى قيـام الصفات به . وجعل الصفة عين الموصوف ، وكل صفة هي عين الأخرى .

ولهذا كان هؤلاء أوغل ـ في الاتحاد والإلحاد ـ ممن يقول : معاني الكلام شيء واحد . لـكنهم ألزموا قولهم لأولئك ، فقـالوا : إذا جاز أن تـكون المعاني المتعددة شيئاً واحداً : جاز أن يـكون العلم هو القدرة ، والقدرة هي الإرادة . فاعترف حذاق أولئك : بأن هذا الإلزام لا جواب عنه .

ثم قالوا : و إذا جاز أن تـكون هذه الصفة هي الأخرى : جاز أن تـكون الصفة هي الموصوف . فجاء ابن عربي الحاتمي ، وابن سبعين ، والقونوي ، ونحوهم من الملاحدة . فقالوا : إذا جاز أن تـكون هذه الصفة هي الأخرى ، والصفة هي الموصوف : جاز أن يكون الموجود الواجب القديم الخالق هو الموجود الممكن المحدث المخلوق . فقالوا : إن وجود كل مخلوق : هو عين وجود الخالق . وقالوا : الوجود واحد ، ولم يفرقوا بين الواحد بالنوع ، والواحد بالعين . كما لم يفرق أولئك بين الـكلام الواحد بالعين ، والـكلام الواحد بالنوع .

وكان منتهى أمر أهل الإلحاد في الـكلام : إلى هذا التعطيل والـكفر والاتحاد الذي قال به أهل الوحدة والحلول والاتحاد في الخالق والمخلوقات . كما أن الذين لم يفرقوا بين نوع الـكلام وعينه . وقالوا : هو يتكلم بحرف وصوت قديم . قالوا ـ أولا ـ إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، ولا تسبق الباء السين . بل لما نادى موسى فقال (٢٠ : ١٤ إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني) (٢٨ : ٣٠ إني أنا الله رب

العالمين) كانت الهمزة والنون وما بينهما موجوداً فى الأزل ، يقارن بعضها بعضا . لم تزل ولا تزال لازمة لذات الله .

ثم قال فريق منهم : إن ذلك القديم هو نفس الأصوات المسموعة من القرآن . وقال بعضهم : بل المسموع صوتان : قديم ، ومحدث . وقال بعضهم : أشكال المداد قديمة أزلية . وقال بعضهم : محل المداد قديم أزلى .

وحكى عن بعضهم أنه قال : المداد قديم أزلى .

وأكثرهم يتكلمون بلفظ القديم ولا يفهمون معناه .

بل منهم من يظن : أنه قديم فى علمه .

ومنهم من يظن : أن معناه متقدم على غيره .

ومنهم من يظن : أن معنى اللفظ غير مخلوق .

ومنهم من لا يميز بين ما يقول . فصار هؤلاء حلولية اتحادية فى الصفات .

ومنهم من يقول بالحلول والاتحاد فى الذات والصفات . وكان منتهى أمر هؤلاء وهؤلاء إلى التعطيل .

والصواب فى هذا الباب وغيره ـ مذهب سلف الأمة وأئمتها ـ : أنه سبحانه لم يزل متكلماً إذا شاء ، وأنه يتكلم بمشيئته وقدرته . وأن كلماته لا نهاية لها . وأنه نادى موسى بصوت سمعه موسى ، و إنما ناداه حين أتى . لم يناده قبل ذلك ، وأن صوت الرب لايماثل أصوات العباد . كما أن علمه لايماثل علمهم ، وقدرته لا تماثل قدرتهم ، وأنه سبحانه بائن عن مخلوقاته بذاته وصفاته . ليس فى مخلوقاته شىء من ذاته وصفاته القائمة بذاته ، ولا فى ذاته شىء من مخلوقاته . وأن أقوال أهل التعطيل والاتحاد ، الذين عطلوا الذات ، أو الصفات ، أو الكلام ، أو الأفعال : باطلة ، وأقوال أهل الحلول ـ الذين يقولون بالحلول فى الذات أو الصفات ـ باطلة . وهذه الأمور مبسوطة فى غير هذا الموضع وقد بسطناها فى الواجب الكبير والله أعلم بالصواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة : مايقول السادة العلماء الجهابذة أئمة الدين . رضى الله عنهم أجمعين . فيمن يقول : الكلام غير المتكلم . والقول غير القائل . والقرآن ، والمقروء والقارىء ، كل واحد منها له معنى ؟

بينوا لنا ذلك بياناً شافياً ليصل إلى ذهن الحاذق والبليد ، أثابكم الله بمنه .

الجواب : صورة ، ما أجاب الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، شيخ الإسلام أبي العباس ، تقى الدين أحمد بن تيمية الحرانى الحنبلى ، رضى الله عنه .

الحمد لله رب العالمين .

من قال : إن الكلام غير المتكلم ، والقول غير القائل وأراد : أنه مباين له ، ومنفصل عنه : فهذا خطأ وضلال . وهو قول من يقول : إن القرآن مخلوق . فإنهم يزعمون : أن الله لاتقوم به صفة من الصفات ، لا القرآن ولاغيره . ويوهمون الناس بقولهم : إن العلم غير العالم ، والقدرة غير القادر ، والكلام غير المتكلم . ثم يقولون : وما كان غير الله : فهو مخلوق . وهذا تلبيس منهم . فإن لفظ « الغير » يراد به مايجوز مباينته للآخر ومفارقته له .

وعلى هذا فلا يجوز أن يقال : علم الله غيره . ولا كلامه غيره . ولا يقال : إن الواحد من العشرة غيرها ، وأمثال ذلك . وقد يقال بلفظ «الغير» ماليس هو الآخر

وعلى هذا ، فتكون الصفة غير الموصوف . لكن على هذا المعنى : لا يكون ماهو غير ذات الله الموصوفة بصفاته مخلوقا . لأن صفاته ليست هى الذات . لكن هى قائمة بالذات . والله سبحانه وتعالى هو الذات المقدسة ، الموصوفة بصفات كما له . وليس الاسم أسماً لذات لا صفات لها . بل يمتنع وجود ذات لا صفات لها .

والصواب فى مثل هذا ، أن يقال: الكلام صفة المتكلم ، والقول صفة القائل . وكلام الله ليس مبايناً له ، بلى أسمعه لجبريل . ونزل به على محمد صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى (٦ : ١١٤ والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ر بك بالحق)

ولا يجوز أن يقال : إن كلام الله فارق ذاته ، وانتقل إلى غيره . بل يقال كما قال السلف : إن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ و إليه يعود . فقولهم « منه بدأ » رد على من قال : إنه مخلوق فى بعض الأجسام . ومن ذلك المخلوق ابتدأ . فبينوا أن الله هو المتكلم به . منه بدأ . لا من بعض المخلوقات . وقولهم « إليه يعود » فلا يبقى فى الصدور منه آية ، ولا فى المصاحف حرف .

وأما القرآن : فهو كلام الله . فمن قال : إن القرآن الذى هو كلام الله غير الله : فخطؤه وتلبيسه كخطأ من قال : إن الكلام غير المتكلم . وكذلك من قال : إن الله له مقروء غير القرآن الذى تكلم به : فخطؤه ظاهر . وكذلك من قال : إن القرآن الذى يقرؤه المسلمون : غير القرآن المقروء الذى يقرؤه المسلمون ، فقد أخطأ . و إن أراد بالقرآن : مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآنا ، وقال : أردت أن القرآن غير المقروء .

فلفظ « القراءة » مجمل : قد يراد بالقراء القرآن ، وقد يراد بالقراءة المصدر . فمن جعل « القراء » التى هى المصدر . قال : القارىء غير المقروء ، كما يجعل المتكلم الذى فعله غير الكلام الذى هو يقول له وأراد بالغير أنه ليس هو إياه ، فقد صدق . فإن الكلام الذى يتكلم به الإنسان يتضمن فعلا ، كالحركة . و يتضمن مايقترن بالفعل من الحروف والمعانى . ولهذا يجعل القول قسيما للفعل تارة ، وقسما منه أخرى .

فالأول ، كما يقال : الإيمان قول وعمل . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « إن الله تجاوز لأمتى عما حدَّثت به أنفسها مالم تتكلم أو تعمل به » ومنه قوله تعالى (٣٥ : ١٠ إليه يصعد الكلم الطيب ، والعمل الصالح يرفعه) وقوله تعالى (١٠ : ٦١ وما تكون فى شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل)

وأمثال ذلك فيما يفرق فيه بين « القول ، والعمل » وأما دخول القول فى العمل

فنى مثل قوله تعالى (١٥ : ٩٢ ، ٩٣ فلنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون) وقد فسروه بقول « لاإله إلا الله » .

ولما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم « أى الأعمال أفضل ؟ قال : الإيمان بالله » مع قوله صلى الله عليه وسلم « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أعلاها : قول لاإله إلا الله . وأدناها : إماطة الأذى عن الطريق » .

ونظائر ذلك متعددة . وقد تنوزع فيمن حلف لايعمل عملا ، إذا قال قولا كالقراءة ونحوها . هل يحنث ؟ على قولين فى مذهب أحمد وغيره .

بناء على هذا : فهذه الألفاظ التى فيها إجمال واشتباه ، إذا فصّلت معانيها وإلا وقع فيها نزاع واضطراب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحمد لله وحده وصلى الله وسلم و بارك على عبد الله ورسوله إمام المهتدين ، والقدوة الحسنة للمؤمنين ، وعلى آله أجمعين . وأسأل الله أن يجعلنى من آله وحزبه المفلحين فى الدنيا والآخرة .

وكان الفراغ من طبع وتصحيح هذا المجموع المشتمل على :

شذرات البلاتين ، من طيبات كلمات سلفنا الصالحين

رضى الله عنهم أجمعين وحشرنا فى زمرتهم تحت لواء خاتم المرسلين و إمام المحسنين المتقين .

وذلك بمطبعة السنة المحمدية فى النصف من شهر شوال سنة ١٣٧٥ هجرية . الموافق ٢٥ من شهر مايو سنة ١٩٥٦ ميلادية . والله المستعان على كل خير . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين . والحمد لله رب العالمين .

وكتبه فقير عفو الله ومغفرته

فهرس كتاب
شذرات البلاتين

